جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضـوع :

سياسة الإنفاق العام وانعكاساتها على متغيرات مربع كالدور

دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980–2017

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصاديــة تخصص: اقتصاد واحصاء تطبيقي

من إعداد الطالب:

حمزة سعد

تحت إشراف الأستاذ:

تهتان موراد

أعضاء لجنة المناقشة

سماي علي	أستـــاذ	جامعة يحي فارس بالمدية	رئيساً
تهتان موراد	أستـــاذ	جامعة يحي فارس بالمدية	مقرراً
شريفي خيرة	أستـــاذ	جامعة يحي فارس بالمدية	عضواً
هدروق أحمد	أستاذ محاضر أ	جامعة يحي فارس بالمدية	عضواً
بلعباس رابح	أستـــاذ	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	عضواً
بن خليف طارق	أستاذ محاضر أ	جامعة زيان عاشور بالجلفة	عضواً

السنة الجامعية 2020-2021

كلمة شكر وعرفان

على إثر إنهائنا لهذا العمل، أتقدم بالشكر إلى المولى عز وجل مصداقا

لقوله تعالى "لئن شكرتم لأزيدنكم".

لم يشكر الله من لم يشكر الناس، أتوجه بأسمى عبارات الشكر والعرفان لأستاذي

المشرف البروفيسور تهتان موراد على كل ماقدمه لي من توجيه ونصح وإرشاد كما

أشكره على صبره وصرامته معي طيلة فترة إنجازي لهذا العمل

فجزاه الله عني الخير كله

الشكر أيضا للأساتذة الكرام أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة.

كما لا أنسى شكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد وأخص بالذكر:

دكتور بن سليمان محمد، وأتقدم بأسمى آيات الشكر والاحترام والتقدير إلى كل

أساتذتي الكرام من جامعة المدية وجامعة البليدة .

الإهـــداء

إلى فيض الحنان، العين الساهرة لأنام، إلى التي حملتني جنينا وتعبت عليا رضيعا،

وسهرت معي في الصغر، ولازالت ترعاني، إلى الحبيبة الغالية أمي حفظها الله.

إلى الذي أشعل نفسه شمعة لينير لنا دربنا، إلى الذي تحمل كبد الحياة لنصل نحن،

إلى الذي أعطانا من سنين عمره أبي الرائع حفظه الله.

إلى من قاسموني اللحظات المرة قبل اللحظات الحلوة إخوتي .

إلى زوجتي الغالية التي كانت سندا لي في كل اللحظات الصعبة.

إلى ابنتي الكتكوتة تقوى سرين

إلى كل من التقيت بهم ، وسرت معهم على درب العلم و التعلم، إلى الأصدقاء،

رمز الوفاء و العطاء.

الى كل من هم في ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي لذكرهم .

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى قياس أثر الانفاق الحكومي على متغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 1980-2017، وفي سبيل تحقيق ذلك تم الاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتقديم النمذجة القياسية المناسبة للعلاقة الاقتصادية بين الانفاق الحكومي ومتغيرات مربع كالدور المتمثلة في النمو الاقتصادي ومعدل البطالة ومعدل التضخم وميزان المدفوعات، وذلك بتطبيق اختبار التكامل المشترك لأنجل غرانجر وجوهانسن واختبار منهج الحدود بالإضافة إلى اختبار السببية لغرانجر وتقدير نماذج تصحيح الخطأ وشعاع الانحدار الذاتي والانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة خلال هذه الفترة، وذلك باستخدام **المنهج** التحليلي والقياسي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود تأثير ايجابي للإنفاق الحكومي ونفقات التسيير والتجهيز على معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم وتأثير سلبي على معدل البطالة ولا يوجد أي تأثير على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية : الانفاق الحكومي، نفقات التسيير، نفقات التجهيز، متغيرات مربع كالدور، الاقتصاد الجزائري، نماذج قياسية.

Abstract:

This research to aimis an attemption to measure the impact of government spending on kaldor square variables in Algeria during the period (1980-2017), in order to achieve this, we have relied on the analysis of time series of study variables and the introduction of the appropriate econometric modelling of the economic relationship between the government spending and the kaldor square variables represented by economic growth and unemployment rate and and inflation rate and balance of payments, by applying the Engle-Granger and Johansen test cointegration and bounds test and granger causality test and estimation of error correction model and vector autoregressive and autoregressive-distributed lag models during this period, with inductive and deductive approach.

The study reached several results, the most important of which is the positive effect of public spending and equipment expenditures, capital expenditures on the rate of economic growth and the rate of inflation and a negative effect on the unemployment rate, There is no effect on the balance of payments during the study period.

Keywords : Government spending, equipment expenditures, capital expenditures, Kaldor square variables , Algerian economy, econometric models .

فهرس المحتويات

فهــرس المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة شكر وعرفان	I
الإهداء	II
المستخلص	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الأشكال	VII
قائمة الجداول	IX
قائمة الملاحق	XI
مقدمة	ب
الفصل الأول : الاطار النظري لإنفاق العام	
تمهيد	02
المبحث الأول: الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية	03
المطلب الأول : تطور مفهوم النفقة العامة	03
المطلب الثاني : تقسيمات النفقات العامة والعوامل المؤثرة فيه	11
المطلب الثالث : فعالية سياسة الإنفاق العام	20
المبحث الثاني : النفقات العامة في المدارس الاقتصادية	23
المطلب الأول : نظرية النفقة العامة والتحليل الكلاسيكي	23
المطلب الثاني : النفقات العامة وفق التحليل الكينزي	25
المطلب الثالث: النفقات العامة بالنسبة للتيارات الجديدة في الفكر الاقتصادي	29
المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة	35
المطلب الأول : أثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني و الاستهلاك و توزيع الدخل	35
المطلب الثاني: أثر النفقات العامة على الأسعار و الطلب الفعلي ومستوى التشغيل	37
المطلب الثالث : أثر النفقات العامة الغير مباشرة(الأثر المضاعف و أثر المعجل)	40
خلاصة	43

الفصل الثاني : الإنفاق الحكومي ومتغيرات مربع كالدور في النظرية الاقتصادية	
تمهيد	45
المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي للسياسة الاقتصادية الكلية	46
المطلب الأول : مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية وأنواعها	46
المطلب الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية الكلية وأساليب اعدادها	50
المطلب الثالث : أدوات السياسة الاقتصادية الكلية	55
المبحث الثاني: الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية	58
المطلب الأول : نموذج IS-LM والطلب الكلي	58
المطلب الثاني : آلية عمل مضاعف الإنفاق الحكومي	60
المطلب الثالث : نموذج بارو "Barro" تراكم رأس المال	66
المبحث الثالث: سياسة الإنفاق الحكومي كأداة لتجسيد السياسة الاقتصادية	69
المطلب الأول : أثر سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل	69
المطلب الثاني: سياسة الإنفاق الحكومي كأداة لمواجهة التضخم	70
المطلب الثالث: دور الإنفاق الحكومي في تحقيق التوازن الخارجي	73
خلاصة	76
الفصل الثالث : دراسة تحليلية لإنفاق العام ومتغيرات مربع كالدور في الجزائر	
تمهيد	78
المبحث الأول: تطور الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2017	79
المطلب الأول : مرحلة التخطيط اللامركزي من 1980-1989	79
المطلب الثاني:الإصلاحات الاقتصادية المطبقة مع الهيئات الدولية 1990-1998	83
المطلب الثالث: البرامج الاستثمارية العمومية خلال الفترة 2001-2017	87
المبحث الثاني: تطور هيكل الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017	96
المطلب الأول: الإنفاق الحكومي خلال مرحلة التخطيط اللامركزي	96
المطلب الثاني: الإنفاق الحكومي خلال فترة الإصلاحات	99
المطلب الثالث: الإنفاق الحكومي خلال الفترة 2001-2017	102

المبحث الثالث:تطور مؤشرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة1980–2017	106
المطلب الأول: تطور معدلات التضخم والتوازنات الخارجية في الجزائر	106
المطلب الثاني : تطور معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر	113
المطلب الثالث: تحليل أداء السياسة الانفاقية في الجزائر من خلال مربع كالدور	119
خلاصة	123
الفصل الرابع : دراسة التطبيقية لأثر سياسة الإنفاق الحكومي على متغيرات مربع كالدور	
تمهيد	125
المبحث الأول: الدراسات التجريبية لعلاقة الانفاق الحكومي بمتغيرات مربع كالدور	126
المطلب الأول:الدراسات التجريبية لتحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي والنموالاقتصادي	126
المطلب الثاني : الدراسات التجريبية لتحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم	130
المطلب الثالث: الدراسات التجريبية لتحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي ومعدل البطالة	134
المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر الإنفاق الحكومي على متغيرات مربع كالدور في الجزائر	138
المطلب الأول : تحديد وتقدير معلمات النماذج المستخدمة	139
المطلب الثاني : دراسة استقرارية السلاسل واختبار العلاقة بين المتغيرات	141
المطلب الثالث : تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة في المدى القصير والطويل	155
المبحث الثالث: أثر هيكل الإنفاق الحكومي على متغيرات مربع كالدور في الجزائر	166
المطلب الأول : تحديد وتقدير معلمات النماذج المستخدمة	167
المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل واختبار العلاقة بين المتغيرات	169
المطلب الثالث: تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة في المدى القصير والطويل	185
خلاصة	194
الخاتمة	196
قائمة المراجع	206
الملاحق	216

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
(02-01)	المربع السحري للسياسة الاقتصادية	50
(02-02)	أدوات السياسة الاقتصادية	56
(02-03)	أثر التغير الإنفاق الحكومي على الأسعار	59
(02-04)	مخطط توضيحي لأثر المضاعف والمعجل	64
(02-05)	أثر المزاحمة	65
(02-06)	السياسة الإنفاقية الانكماشية للتغلب على الضغوط التضخمية	72
(02-07)	آثار زيادة الانفاق العام في ظل سعر صرف ثابت	75
(02-08)	آثار زيادة الانفاق العام في ظل سعر صرف مرن	75
(03-01)	تطور النفقات العامة الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)	97
(03-02)	تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)	97
(03-03)	تطور النفقات العامة الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (1989-2000)	100
(03-04)	تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (1989-2000)	100
(03-05)	تطور النفقات العامة الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)	103
(03-06)	تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)	104
(03-07)	تطور معدلات التضخم في الجزائر (1980-2017)	107
(03-08)	تطور التوازنات الخارجية في الجزائر (1980-2017)	110
(03-09)	تطور معدلات البطالة في الجزائر (1980-2017)	114
(03-10)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر (1980-2017)	117

(03-11)	تطبيق مربع كالدور بالجزائر خلال الفترة (1980-1989)	119
(03-12)	تطبيق مربع كالدور بالجزائر خلال الفترة (1990-1999)	120
(03-13)	تطبيق مربع كالدور بالجزائر خلال الفترة (2001-2017)	121
(04-01)	هيكل نموذج الدراسة	141
(04-02)	الاشكال البيانية لمتغيرات الدراسة	142
(04-03)	الاشكال البيانية للسلاسل المستقرة	145
(04-04)	درجة تباطؤ مثلى لاختبار الحدود Bounds test .	150
(04-05)	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المجموع التراكمي لمربعات للبواقي	161
(04-06)	استقرارية نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)	163
(04-07)	هيكل نموذج الدراسة	169
(04-08)	الاشكال البيانية لمتغيرات الدراسة	170
(04-09)	الاشكال البيانية للسلاسل المستقرة	173
(04-10)	درجة تباطؤ مثلى لاختبار الحدود Bounds test	179
(04-11)	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المجموع التراكمي لمربعات للبواقي	188
(04-12)	استقرارية نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)	191

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
(01-02)	مقارنة بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية	48
(01-03)	توزيع الاستثمارات في المخطط الخماسي الأول (1980-1984)	81
(02-03)	توزيع الاستثمارات في المخطط الخماسي الأول (1980-1984)	83-82
(03-03)	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	89-88
(04-03)	محاور برنامج التكميلي دعم النمو 2005-2009	91
(05-03)	برنامج توطيد النمو 2010 -2014	93
(06-03)	تطور مؤشرات النفقات العامة في الجزائر (1980-1989)	96
(07-03)	تطور مؤشرات نفقات العامة في الجزائر (1990-2000)	99
(08-03)	تطور مؤشرات نفقات العامة في الجزائر (2001-2017)	103
(09-03)	تطور معدلات التضخم في الجزائر (1980-2017)	107
(10-03)	تطور التوازنات الخارجية في الجزائر (1980-2017)	110-109
(11-03)	تطور معدلات البطالة في الجزائر (1980-2017)	114-113
(12-03)	تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر (1980-2017)	117-116
(01-04)	نتائج اختبار Ljung-Box للسلاسل	143
(02-04)	نتائج اختبار ADF للسلاسل المتغيرات	144
(03-04)	درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	145
(04-04)	نتائج اختبار Ljung-Box للبواقي	146
(05-04)	نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير بين TCHO وDEP	147
(06-04)	نتائج اختبار Ljung-Box للبواقي	148
(07-04)	نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير بين INF وDEP	148
(08-04)	نتائج اختبار Ljung-Box للبواقي	149

(09-04)	نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير بين BP وDEP	149
(10-04)	نتائج اختبار منهج الحدين.	151
(11-04)	نتائج اختبار الحدين للتكامل المشترك ومقارنتها بقيم (NARAYAN, 2004)	152
(12-04)	نتائج اختبار السببية بين الانفاق العام ومتغيرات مربع كالدور	153
(13-04)	نتائج تقدير ECM	155
(14-04)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	156
(15-04)	نتائج اختبار تجانس تباين	156
(16-04)	نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك	158
(17-04)	نتائج تقدير نموذج ECM	159
(18-04)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	159
(19-04)	نتائج اختبار تجانس تباين	160
(20-04)	نتائج اختبار RAMSEY	160
(21-04)	نتائج تقدير VAR	162
(22-04)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	163
(23-04)	نتائج اختبار تجانس تباين	163
(24-04)	نتائج اختبار Ljung-Box للسلاسل	171
(25-04)	نتائج اختبار ADF للسلاسل المتغيرات	172
(26-04)	درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	173
(27-04)	تحديد درجة تأخير	174
(28-04)	نتائج اختبار التكامل المشترك	175
(29-04)	تحديد درجة تأخير	176
(30-04)	نتائج اختبار التكامل المشترك	176
(31-04)	تحديد درجة تأخير	177

(04-32)	نتائج اختبار التكامل المشترك	178
(04-33)	نتائج اختبار منهج الحدين	179
(04-34)	نتائج اختبار الحدين للتكامل المشترك ومقارنتها بقيم (NARAYAN, 2004)	180
(04-35)	نتائج اختبار السببية بين الإنفاق الحكومي ومتغيرات مربع كالدور	181
(04-36)	نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك	185
(04-37)	نتائج تقدير نموذج ECM	186
(04-38)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	186
(04-39)	نتائج اختبار تجانس تباين	187
(04-40)	نتائج اختبار RAMSEY	187
(04-41)	نتائج تقدير VAR	189
(04-42)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	190
(04-43)	نتائج اختبار تجانس تباين	191

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	نتائج إختبار نتائج اختبار Box-Ljung للسلاسل عند المستوى	216
02	نتائج إختبار نتائج اختبار Box-Ljung للسلاسل عند الفرق الأول	216
03	نتائج إختبار ADF لمتغيرات الدراسة	236-217
04	نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير بين TCHO وDEP	237-236
05	نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير بين INFوDEP	239-238
06	نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير بين BPوDEP	240-239
07	درجة تأخير السببية بين المتغيرات	241
08	نتائج إختبار ljung box و jarque-Berra لنموذج ECM	242
09	نتائج إختبار ljung box و jarque-Berra لنموذج ARDL	242
10	نتائج إختبار ljung box و jarque-Berra لنموذج VAR	242
11	دوال الاستجابة الدفعية لنموذج VAR	243
12	نتائج تحليل التباين لنموذجVAR	243
13	نتائج إختبار نتائج اختبار Box-Ljung للسلاسل عند المستوى	244-243
14	نتائج إختبار نتائج اختبار Box-Ljung للسلاسل عند الفرق الأول	244
15	نتائج إختبار ADF لمتغيرات الدراسة	263-244
16	درجة تأخير السببية بين المتغيرات	264
17	نتائج إختبار ljung box و jarque-Berra لنموذج ARDL	265
18	نتائج إختبار ljung box و jarque-Berra لنموذج VAR	265
19	دوال الاستجابة الدفعية لنموذج VAR	266-265
20	نتائج تحليل التباين لنموذجVAR	266

مقدمة

يعد موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من المواضيع التي يهتم بها الاقتصاديين والسياسيين، كما اخذ هاذ الموضوع حيزا وافرا من التحليل الاقتصادي الكلي الذي انتقل من الدور الضيق للدولة إلى إعطاء دور مؤثر لها في الاقتصاد وكان ذلك عبر مراحل تطور الاقتصاد، ابتداءا من مرحلة الاقتصاد الحر حيث هيمنت المؤسسات الخاصة والافراد على النشاط الاقتصادي ، وكانت الدولة تحجم عن التدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وتعتبر وظيفتها مقصورة على الأمن والقضاء فقط، وأما في مرحلة الاقتصاد الموجه التي تميزت بسيطرة الدولة على الاقتصاد بتحديد السلع التي يجب إنتاجهًا والكمية التي يجب إنتاجها وسعر السلع والكمية التي يجب عرضها للبيع وليس السوق الحرة كما أن الحكومة هي التي تحدد الاستثمارات والدخل، وأصبحت الضرائب وميزانية الدولة من أدوات التوجيه الاقتصادي في تنظم الإنتاج والتوزيع والأسعار.

وباعتبار أن أهم أداة بيد الدولة هي الإنفاق العام حيث تعتمد عليه في تنفيذ برامجها التنموية ولذلك فلقد زادت أهمية دراسة سياسة الإنفاق العام ومع توسع الدور الذي تلعبه الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال تدخلها عن طريق الوسائل المتاحة لديها التي تعتبر من أهم السياسات على مستوى الاقتصاد الكلي ويعد تأثيرها على النشاط الاقتصادي من المواضيع المهمة في التحليل الاقتصادي الكلي، ولكونها تشكل إلى جانب السياسات الأخرى آلية فعالة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، كما تعتبر من بين أهم الأدوات المتاحة للسلطات لتحقيق الأهداف الكبرى لسياسة الاقتصادية العامة، كتحقيق التوظيف الكامل، تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، الحد من ظاهرة التضخم وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عموما والميزان التجاري خصوصا، أي التحقيق الأمثل في متغيرات الأهداف الأربعة:النمو، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات، وهو ما يعرف "بمربع السحري لكالدور" حيث أن كل دولة تسعى لتحقيق سياسة اقتصادية ناجحة وذلك بتحسين هذه المؤشرات حيث تكون نسبة التضخم ضئيلة وكذا نسبة البطالة ولا يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات ونمو اقتصادها مستديم.

والجزائر كغيرها من الدول مرت بعدة مراحل وتغيرات منذ الاستقلال ابتداء من انتهاج سياسة التخطيط المركزي بعد الاستقلال حيث أتاحت الوفرة النفطية إمكانات هائلة في خدمة المشروعات وخطط التنمية المسطرة، ولكن مع انخفاض أسعار النفط وظهور اختلالات في الاقتصاد الجزائري دفع بأصحاب القرار إلى تبني سياسة التخطيط اللامركزي من خلال تطبيق مخططين خماسيين في فترة الثمانينيات الا انه في بداية فترة التسعينات والظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر قررت التحول إلى نظام اقتصاد السوق وإجراء إصلاحات اقتصادية، ومع ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية قامت بتنفيذ برامج استثمارية عمومية كبيرة، من اجل الرفع من مستويات التنمية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

1- إشكالية البحث:

الجزائر كباقي الدول النامية تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والمتمثلة في رفع النمو الاقتصادي ومحاربة البطالة والتضخم وتحقيق التوازن الخارجي، بالاعتماد على سياسة الإنفاق الحكومي كجانب مهم من أدوات السياسة المالية تماشيا مع ارتفاع أسعار البترول، وبذلك تعتبر النفقات الحكومية متغيرا حاسما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ولمعرفة واقع هذا الدور في الجزائر خلال فترة الدراسة تتضح لنا ملامح إشكالية هذا البحث والتي يمكن بلورتها في السؤال التالي:

ما هو اثر سياسة الإنفاق العام على متغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال فترة 1980-2017؟

2- الأسئلة الفرعية:

وللإجابة على هذا الإشكالية نستعين بمجموعة من الأسئلة الفرعية التالية :

- كيف ساهمت النظريات الاقتصادية في تحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومتغيرات مربع كالدور؟
- ما هو واقع السياسات التنموية والإصلاحات الاقتصادية المتعاقبة بالجزائر؟ وكيف انعكست على سياسة الإنفاق العام ومتغيرات مربع كالدور؟
- هل هناك علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق العام ومتغيرات مربع كالدور في الجزائر؟
- هل هناك علاقة قصيرة الأجل بين الإنفاق العام ومتغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- هل هناك علاقة طويلة الأجل بين نفقات التسيير والتجهيز ومتغيرات مربع كالدور في الجزائر؟

3- الفرضيات :

لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على مجموعة من الفرضيات والتي نختبر صحتها من خلال المنهجية المتبعة وأدوات التحليل المستخدمة في هذه الدراسة، ويمكن تلخيص هاته الفرضيات كما يلي :

- لإصلاحات الاقتصادية المتعاقبة تأثير على حجم الإنفاق العام ومعدلات النمو ومعدلات البطالة؛
- هناك علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق العام ومتغيرات مربع كالدور في الجزائر؛
- هناك علاقة ذات اتجاه أو اتجاهين بين الإنفاق العام ومتغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة؛

- هناك علاقة طويلة الأجل بين نفقات التسيير والتجهيز ومتغيرات مربع كالدور في الجزائر؛

4- أهمية البحث :

تتجلى أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعا يحتل أهمية ومكانة مميزة بين المواضيع التي تهتم بمعالجة ودراسة قضايا الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي في مختلف اقتصاديات العالم، والمتعلق بالسياسات الاقتصادية الواجب تطبيقيها بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وتبرز هذه الأهمية في الدور الذي تمثله الدولة لتحسين النشاط الاقتصادي، ومدى سعيها في إتباع بعض السياسات الخاصة بالإنفاق العام للوصول إلى أهداف متغيرات مربع كالدور، حيث تمثل المحرك والمنشط الفعال لزيادة القدرات الإنتاجية لكن إذا استغلت بالطريقة المثلى.

5- أهداف البحث:

نسعى من هذا البحث تحقيق جملة من الأهداف لعل من أهمها ما يلي:

- محاولة إبراز أهمية الأدوات والأساليب القياسية في البحث العلمي، وكذا دور النماذج الاقتصادية القياسية في تحليل وتفسير بعض المتغيرات الاقتصادية؛
- إبراز الدور الحيوي الذي تلعبه سياسة الإنفاق العام في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية الكلاسيكية في الجزائر؛
- تقييم أداء سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة 1980-2017.

6- حدود الدراسة:

تم إجراء هذه الدراسة ضمن حدود ثلاث: موضوعية، زمانية، ومكانية.

– الحدود الموضوعية :

يغطي هذا البحث الجانب النظري للإنفاق العام وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية الكلية وكذلك تطور الاقتصاد الجزائري.

– الحدود الزمنية :

حددت فترة الدراسة التحليلية والقياسية من 1980 حتى 2017 وذلك للاستفادة من أطول فترة دراسة ممكنة،كما أن الجزائر عرفت في هاته الفترة المخططين الخماسيين والإصلاحات المدعومة من صندوق النقد الدولي وفي الأخير برامج الاستثمارات العمومية.

– الحدود المكانية :

سنتطرق في هذا البحث في جانبه التطبيقي للاقتصاد الجزائري.

7- المنهج والأدوات المستعملة:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض مفاهيم نظرية ووصف سياسة الإنفاق العام والنظريات المفسرة له، إضافة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق العام ومتغيرات الاقتصادية الكلية وتقييم وضعيتهما في الجزائر من خلال بيان تطور الإنفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام بالإضافة لمعدل البطالة ومعدلات التضخم والتوازن الخارجي.

وكذلك سنعتمد على المنهج الاستقرائي الاستنباطي والمتمثل في الاقتصاد القياسي لمعالجة المعطيات الميدانية والإحصاءات المعدة لأغراض هذا البحث، و لاختبار اثر الإنفاق الحكومي على المتغيرات الاقتصادية الكلية نستعين بمجموعة من الأدوات الإحصائية التي توفرها لنا مبادئ النظرية الإحصائية والتحليل الاقتصادي الكمي، وذلك بالاستعانة ببعض البرامج الإحصائية منها: Eviews 10 و R3.6.1.

8- الدراسات السابقة:

هناك دراسات متنوعة تناولت موضوع الإنفاق العام والمتغيرات الاقتصادية الكلية، وكل باحث درسها بطريقته، فمنهم من ربطها بمتغير آخر ومنهم من درسها متفرّدة، ويُمكن إبراز الدراسات في الفصل الرابع حيث نتناول فيه مجموعة من الدراسات الكمية السابقة في مجال الموضوع كل متغير على حدى، فيما هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي ركزت على عدة متغيرات والتي تجلت كما يلي:

– دراسة **حسيبة مداني (2017)** بعنوان **أثر الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980– 2014**، مجاميع المعرفة، المركز الجامعي بتندوف، المجلد الثالث، العدد الأول، 2017

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى قياس وتحليل مدى تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وتركزت الدراسة على كل من النمو الاقتصادي والواردات الكلية من السلع والخدمات ولهذا الغرض تم استخدام أسلوب أشعة الانحدار الذاتي VAR وبيانات سنوية تغطي الفترة خلال 1980- 2014.

وقد أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية بعد تطبيق اختبار "جوهانسن" للتكامل المتزامن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الدراسة، ودلت النتائج أيضا على ضعف العلاقة بين الإنفاق الحكومي والمتغيرات الكلية المختارة باستعمال سببية جرانجر وأثر محدود وغير ذي أهمية على الناتج المحلي الإجمالي، تأثير ايجابي للإنفاق الحكومي على الواردات تماشيا وتزايد الطلب الكلي للاقتصاد في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وأظهرت أيضا استجابة معدلات التضخم بالارتفاع في المدى القصير لزيادة الإنفاق الحكومي.

- دراسة **بن عزة محمد (2015)** بعنوان **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر.** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، 2015.

بحثت هذه الدراسة موضوع ترشيد سياسة الإنفاق العام عن طريق تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، مع التطرق إلى واقع تسيير برامج الإنفاق العام في الجزائر وفق دراسة قياسية لاختبار الآثار المحتملة على أهداف السياسة الاقتصادية التي تم تحديدها وفق نظرية المربع السحري لـ N.Kaldor 1971 ، وذلك باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي خلال الفترة 1970-2013 .

ولقد توصلت الدراسة إلى أن أثار الإنفاق العام على كل من النمو الاقتصادي، المستوى العام للأسعار، معدلات البطالة وميزان المدفوعات في الجزائر هي ضعيفة ، وهذا ما يدل على أن سياسة الإنفاق العام لم يكن لها الدور المهم في بلوغ هدف التوازن من خلال تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية سالفة الذكر حتى في ظل الانفتاح على الخارج وجملة الإصلاحات المتخذة.

- دراسة (**درواسي 2006**) بعنوان **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990– 2004**، أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد، جامعة الجزائر،2005-2006.

ركز هذا البحث على محاولة الكشف عن اثر الإنفاق العام والاقتطاع العام على التوازن الاقتصادي العام، وعن كشف السياسة المالية المثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، حيث أن التوازن الاقتصادي يهدف إلى تحقيق اعلى مردود على صعيد الاقتصاد الوطني، واكبر زيادة في الدخل الوطني، وفي سبيل تحقيق ذلك تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية التي تمت في مجال السياسة المالية وتحقيق التوازن، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الوصفي وذلك بتحليل بيانات البحث والاعتماد على البيانات الرقمية الرسمية الصادرة عن وزارة المالية، البنك المركزي، والديوان

الوطني للإحصائيات، وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة النفقات تمثل السبب الرئيسي في عجز الموازنة كما أن ترشيد النفقات يقلل منها، كما توصلت أيضا إلى تبعية الموازنة إزاء التغيرات الخارجية وخاصة سعر برميل النفط وسعر الصرف، فعندما ترتفع أسعار النفط يزداد معدل النمو ويقل العجز والعكس وهكذا يبقى الاقتصاد الجزائري رهين التغيرات الخارجية.

- دراسة (**Nkosinathi Emmanuel Monamodi 2019**) بعنوان

The Impact of Fiscal and Monetary Policy on Economic Growth in Southern African Custom Union (SACU) Member Economies between 1980 and 2017: A Panel ARDL Approach

تناولت هذه الدراسة تأثير السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في اقتصاديات بلدان الاتحاد الجمركي لأفريقيا الجنوبية بين عامي 1980 و 2017، وذلك بالاعتماد على النفقات والإيرادات الحكومية كمتغيرات كمؤشرات للسياسة المالية في حين أن سعر الفائدة الحقيقي والتضخم وسعر الصرف الرسمي والعرض النقدي مؤشرات للسياسة النقدية، وتم دراسة استقرارية المتغيرات، و تبين أن جميع المتغيرات مستقرة في المستوى باستثناء M2 المعروض النقدي الذي استقر بعد الفرق الأول، ووفقا لذلك تم تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الزمنية الموزعة بانيل (PARDL).

وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية والنقدية تؤثر تأثيرا كبيرا على النمو الاقتصادي في جميع الاقتصاديات الأعضاء في الاتحاد على المدى الطويل، غير أن السياسة المالية لا تكون ذات أهمية إلا إذا استُخدم الإنفاق الحكومي بدلا من الإيرادات الحكومية، وفي الأجل القصير فإن آثار هاتين السياستين الاقتصاديتين على النمو الاقتصادي متباينة، تشير نتائج السببية غرانجر إلى وجود سببية أحادية الاتجاه من الإنفاق الحكومي، وسعر الفائدة الحقيقي، والتضخم وسعر الصرف الرسمي إلى النمو الاقتصادي.

- دراسة **Hinaunye Eita** و **Zitsile Z. Khumalo** بعنوان

Determinants of Unemployment in Swaziland, Journal of Applied Sciences, N15, vol 09, Asian Network for Scientific Information centre, 2015

اهتمت هذه الدراسة بالكشف على المحددات الرئيسية للبطالة في جمهورية سوازيلاندا خلال الفترة (1991-2012)، حيث قاما الباحثان بتحديد مجموعة من المتغيرات لإبراز فعاليتها على أداء سوق العمل وتتمثل

هذه المتغيرات فيما يلي: معدل البطالة ، نسبة الناتج المحلي الإجمالي الفعلي إلى الناتج المحلي الإجمالي المحتمل، مؤشر أسعار المستهلك ، الإنفاق الحكومي ، متغير وهمي يمثل مؤشر الديمقراطية في سوازيلاند بداية من سنة 1994 (DUM94)، متغير وهمي يمثل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية سنة 1994 (DUMCRISIS)، وتمحورت إشكالية الدراسة حول ماهية المتغيرات الرئيسية الفاعلة في معالجة البطالة في الأجل القصير والطويل ف ظل الظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها جمهورية سوازيلاندا.

وفي هذا الإطار اعتمد الباحثان في الإجابة على إشكالية الدراسة على المنهج الوصفي من خلال توصيف متغيرات الدراسة وتوصيف طرق الاقتصاد القياسي الملائمة للدراسة، كما تم استخدام المنهج القياسي من خلال اعتماده على بعض الاختبارات القياسية كاختبار ديكي فولر المطور لجذر الوحدة من أجل التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية إضافة إلى نموذج تصحيح الخطأ (ECM) للكشف على العلاقة بين المتغيرات المستقلة ومعدل البطالة في الأجل القصير والطويل، ويعتبر النموذج اللوغاريتمي الأنسب لهذه الدراسة،

ومن خلال إجراء اختبارات الدراسة خلص الباحثان إلى مجموعة من النتائج أبرزها وجود علاقة طويلة الأمد بين البطالة ومحدداتها الاقتصادية الكلية، وكما أشارت النتائج إلى أن كلما من نسبة الناتج المحلي الفعلي إلى الناتج المحلي الإجمالي المحتمل والتضخم، والإنفاق الحكومي، هي العوامل المحددة للبطالة في سوازيلندا،كما أبرزت النتائج إلى أن البطالة في سوازيلندا يمكن تخفيضها بتعجيل الناتج المحلي الإجمالي على حساب التضخم المرتفع، ويمكن أيضا تخفيضها بتخصيص نسبة أكبر من الإنفاق الحكومي علي الأنشطة التي تزيد من مستوى الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي، وتشير نتائج النموذج إلى أن النموذج جيد لأن البطالة المتوقعة تترجم البطالة الفعلية.

9- صعوبات الدراسة:

واجهنا في إطار إعداد هذه الأطروحة مجموعة من الصعوبات منها:

- تضارب في جمع البيانات، وهي التي غالبا ما تتعارض حسب مصدرها نظرا لاختلاف طرق القياس والتقدير والحساب؛
- هذه الدراسة متفرعة لمختلف أوجه المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، مما شكل صعوبة كبيرة في عرضها في جانبها النظري وكذلك التحليلي والتطبيقي والذي أخذ منا وقتا كبير.

10- هيكل البحث:

لتحقيق البحث محل الدراسة، ولإجابة عن الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية ارتأينا أن نقسم البحث إلى أربع فصول رئيسية:

الفصل الأول بعنوان الإطار النظري لإنفاق العام سنتطرق فيه إلى مقاربة نظرية للانفاق العام حيث سنقسمه إلى ثلاثة أجزاء، الجزء الأول يشمل على الأنفاق العام كأداة من ادوات السياسة المالية، أما الجزء الثاني سنعرض تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي انطلاقا من النظريات الكلاسيكية وصولا إلى النظريات الحديثة وجزء الأخير سنخصصه إلى الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

أما **الفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان الإنفاق الحكومي ومتغيرات مربع كالدور في النظرية** الاقتصادية فسنتعرض فيه إلى الإطار ألمفاهيمي للسياسة الاقتصادية الكلية ، ثم سنتعرض لإسهامات النظرية الكلاسيكية والكينزية والحديثة الباحثة في العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي، وفي نقطة أخيرة سنعالج سياسة الإنفاق العام كأداة لتجسيد السياسة الاقتصادية.

أما **الفصل الثالث الموسوم بعنوان دراسة تحليلية لإنفاق الحكومي ومتغيرات مربع كالدور في الجزائر** فسنتطرق فيه إلى تطور الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2017 وتطور هيكل الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 وتطور مؤشرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة 1980-2017.

أما **الفصل الرابع فسنخصصه دراسة التطبيقية لأثر سياسة الإنفاق الحكومي على متغيرات مربع كالدور** حيث سنقوم فيه بعرض دراسات التجريبية لإنفاق العام ومتغيرات مربع كالدور وتحليل العلاقة بينهما في بعض البلدان، ثم نجري دراسة قياسية للعلاقة بين الانفاق العام ونفقات التسيير والتجهيز ومتغيرات مربع كالدور من خلال عرض أهم المتغيرات الاقتصادية المدرجة في النموذج، وفي الأخير تقدير نماذج بالاعتماد على نماذج القياسية وباستخدام لغة البرمجةR3.6.1 وبرنامج Eviews10 وتحليل النتائج.

الاطار النظري لإنفاق العام

أ.م.د. فاضل حمود كريم

تمهيد :

ازدادت أهمية دراسة النفقات العمومية مع توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وتعود أهميتها إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة للوصول إلى مبتغاها أي الأهداف التي ترمي إليها.

تاريخيا لم يهتم المؤلفون من كُتاب المالية القدامى بدراسة النفقات العامة ولا بطبيعتها رغم أهميتها في الفكر المالي، لأن دورها في ذلك الوقت كان يقتصر على تحقيق خدمات ضيقة من أمن و قضاء...الخ ،و قد اهتم التقليديون بكمية النفقات العامة لا محتواها.

أما المالية العامة الحديثة ومع تطور الفكر الاقتصادي، فإنها تختلف في نظرتها إلى النفقات العامة اختلافا جوهريا فهي تهتم بمحتويات الموازنة العامة قبل أن تهتم بمبالغها، وبالتالي فان اهتمام المالية العامة الحديثة يكون بطبيعة النفقات العامة ومحتوياتها من استثمار و عمالة وزيادة الدخل الوطني و الاستقرار الاقتصادي و الحد من الأزمات الاقتصادية...الخ، وفي هذا الصدد زادت أهمية النفقات العامة كأحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها التي تسعى إليها، فهي الأداة التي تساعد الدولة وهيئاتها العامة على ممارسة نشاطها المالي الرامي إلى إشباع الحاجات العامة.

وقصد التعرف على النفقات العامة والإلمام بمختلف جوانبها فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

لمبحث الأول : الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية

المبحث الثاني: تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

المبحث الأول : الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية

تمثل النفقات العامة الأداة الأساسية التي يتم استخدامها في إطار المالية العامة من أجل تحقيق أهدافها، وهذا حسب طبيعة النظام الاقتصادي و الاجتماعي و درجة تطور الاقتصاد و ظروفه و موارده و احتياجاته وعليه سيتم في هذا المبحث تناول أهم الجوانب الخاصة بالنفقات العامة.

المطلب الأول: تطور مفهوم النفقة العامة

الفرع الأول : تطور مفهوم النفقة العامة

أولا: المفهوم التقليدي للنفقات العامة:

لقد نادى الاقتصادي أدم سميث بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد و حصر دورها في القيام بالوظائف التقليدية كتأمين الدفاع ،الأمن، العدالة، توفير بعض الخدمات و المرافق العامة[1]، وتم تحليل النفقة العامة من المنظور الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر ظل هيمنة الدولة الحارسة باعتبارها تجسد السلوك الاستهلاكي فقط. وباعتبار أن الدولة لا تتمتع بمهام إنتاجية فالدولة لم تكن تقدم إلا مهام إدارية و عسكرية، و لا تؤدي أي نشاطات إنتاجية لذلك استخدمت كوسيلة لتمويل النشاطات غير الإنتاجية، و بذلك لم تستحوذ دراسة النفقات العامة و تحليل آثارها الاقتصادية اهتمام الاقتصاديين الكلاسيك، حيث كانت الدولة لا تحمل الأفراد أعباء مالية من خلال تحصيلها للضرائب إلا في حدود ما يلزم لتسيير المرافق العامة، حيث كان يهدف التحليل الاقتصادي التقليدي إلى تحقيق مبدأ توازن الميزانية، حيث تمتعت النفقات العامة بطابع حيادي لا يؤثر في النظام الاقتصادي و الاجتماعي للدولة، بمعنى أنها لا تؤثر على الدورة الاقتصادية في الإنتاج و الاستهلاك و التوزيع، وحتى لا تتعدى النفقة العامة حدود هذا الدور فإن ذلك يستدعي وجوب تقليل حجم النفقات العامة بحيث يتم حصرها في أضيق الحدود و بالكم الذي يسمح للدولة القيام بنشاطاتها التقليدية المحدودة، لما ينتج عن هذه النفقات العامة من استنفاذ لثروة المجتمع، كونها تتمتع بطابع استهلاكي و غير إنتاجي[2].

ثانيا: المفهوم الحديث للنفقات العامة :

لقد بدأ تخلي الدولة عن حيادها التقليدي مع توالي الأزمات الاقتصادية السياسية التي شهدت المجتمعات الرأسمالية منذ بداية القرن العشرين إلى جانب توسع مبادئ الاشتراكية و دخولها حيز التطبيق، و بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي الذي عجز قانون السوق للنظام الفردي عن تحقيقه تلقائيا اتجهت الدول

[1] خالد شحادة الخطيب، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان-الأردن، 2005، ص51

[2] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 51، 52.

إلى التدخل في الحياة الاقتصادية، و مع تبني الفكر الكينزي توسعت نشاطات الدولة الرأسمالية لتمارس مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، متجاوزة بذلك نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة.

حيث هدفت الدول الرأسمالية إلى إنماء معدل النمو القومي زيادة على دورها التقليدي في الاحتفاظ بالتوازن الاقتصادي علاجا للأزمات، و بذلك تعددت أوجه الإنفاق وازداد حجمها و تغير مفهومها كونها أضحت تمثل الوسيلة الأكثر استخداما لتدخل الدولة في شتى الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية.

و بالمثل عرفت نفقات الدول الاشتراكية أو المنتجة تزايد كونها تتحكم في النشاط الاقتصادي نتيجة لامتلاكها وسائل الإنتاج و ذلك بسبب زيادة نشاطات الدولة التي تعمل على توزيع وسائل الإنتاج بين مختلف الاستخدامات و سعيها لضمان التوازن بين الإنتاج و الاستهلاك عن طريق توجيه مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، أما الدول النامية التي تهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فهي بذلك تتكفل بعبء إجراء التعديلات الهيكلية اللازمة، من خلال تبني و تنفيذ مشروعات لتوفير الخدمات اللازمة لعملية التحول الاقتصادي، من خلال دعم قطاع البنية التحتية، حيث أصبح تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة يعتمد بشكل كبير على زيادة حجم النفقات العامة لما تتمتع به من إنتاجية و فعالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للدولة[1]، و بذلك تعددت تقسيمات النفقات العامة و استخداماتها نتيجة تعدد آثارها الاقتصادية والاجتماعية و أصبحت من أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في تنفيذ أهداف السياسة الاقتصادية.

الفرع الثاني : مفهوم النفقة العامة و خصائصها

سيتم في هذا الفرع التطرق إلى مفهوم النفقة العامة حسب عدة مؤلفين إضافة إلى خصائصها.

أولا :مفهوم النفقة العامة

يتمثل الإنفاق في مجموع ما تنفقه الدولة بمختلف هيئاتها للقيام بالخدمات العامة[2]، ومنه تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها و مؤسساتها و هيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات العامة[3]، كما أن النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات و الإدارات العامة مبلغا معينا بغرض سد إحدى الحاجات العامة[1] .

[1] خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص، ص 51-52.

[2] زينب حسين عوض الله،**مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، جامعة الإسكندرية و بيروت العربية، بدون سنة، ص160.

[3] طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر و التوزيع،عمان-الأردن، 2009، ص122.

وتعرف النفقة العامة وبأنها كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية الحاجات العامة.[2]

ثانيا : خصائص النفقة العامة(عناصرها).

هناك ثلاث خصائص أو عناصر للنفقة العامة و تتمثل في:

1- النفقة العامة مبلغ نقدي

تقوم الدولة بواجباتها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ من النقود ثمننا لما تحتاجه من المنتجات، ومن أجل تسيير المرافق العامة الخدمات وثمننا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها و المنح و المساعدات و الإعانات المختلفة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية....وغيرها .

وبالرغم من أن الإنفاق العام قد ظل لفترة طويلة من الزمن يتم في صورة عينية كقيام الدولة بمصادرة جزء من أملاك الأفراد أو الاستيلاء جبرا على ما تحتاجه من أموال ومنتجات، دون تعويض أصحابها تعويضا عادلا أو إرغام الأفراد على العمل بدون اجر إلا أن هذا الوضع قد اختفى بعد انتهاء مرحلة اقتصاد المقايضة ،أو كما يسمى بالتبادل العيني، بعد أن صارت النقود هي الذات الوحيدة في التعامل و المبادلات[3].

إن الإنفاق في صورته النقدية أدى إلى ازدياد حجم النفقات العامة و بالتالي ازدياد حجم الضرائب (كمصدر أساسي للإرادات العامة) وغيرها من الأعباء العامة مع توزيع عادل لهذه الأعباء كل على حسب مقدرته التكليفية.

2- النفقة العامة تصدر من الدولة أو إحدى هيئاتها

حيث تشمل نفقات الهيئات المحلية و مؤسسات الدولة ونفقات المشروعات ولا يمنع من ذلك أن هذه المشروعات تخضع في إدارتها لتنظيم تجاري يهدف تحقيق الربح، لأن ذلك لا يزيل صفتها كجهاز من أجهزة الدولة يقوم بنشاط متميز بقصد تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية، هذا التوسع في تعريف النفقة العامة جاء نتيجة لتطور دور الدولة بصفتها السيادية بالإضافة إلى النفقات التي تقوم بها مؤسساتها في المجال الاقتصادي[4].

---

[1] محمد صغير بعلي و يسرى أبو العلا،**المالية العامة**،**النفقات العامة–الإرادات العامة–الميزانية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة–الجزائر، 2003، ص23.

[2] فلح حسن خلف، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2008 ،ص89.

[3] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، **النفقات العامة–الإرادات العامة–الميزانية العامة**، منشورات الحلبي البغدادية، بيروت،2008، ص.ص 25-26.

[4] محمد طاقة و هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة ،عمان–الأردن، ص32

فالجهة الوحيدة التي تتولى عملية الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة، ضمن القوانين المعمول بها و المقررة من السلطة التشريعية، وفي الحالات التي تقدم أي جهة سواء أفراد أو مؤسسات، كتبرع لبناء مسجد، مدرسة أو مستشفى... فلا يعد هذا نفقة عامة لأنه لم يخرج من خزينة الدولة [1].

3- النفقة العامة يقصد بها تحقيق منفعة عامة

وهذا المبدأ مبرر بأمرين[2]:

أولهما: أن النفقة العامة يجب أن تشبع حاجة عامة، فلا يجوز أن يكون الإنفاق العام لتلبية مصالح شخصية تعنيه سواء كان مواطنا أو مسئولا، بل الأصل في النفقة العامة أن تخدم الصالح العام وتلبية حاجة العامة مثل المحافظة على الأمن الداخلي أو حماية حدود الدولة من أي عدوان خارجي أو تعجيل التنمية الاقتصادية...الخ.

ثانيهما: أن النفقة العامة إذا حققت منفعة عامة فإن ذلك يؤدي إلى تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة، فإذا هدفت النفقة العامة لتحقيق نفع خاص لبعض الأفراد دون غيرهم أو لبعض الفئات دون غيرها فإن هذا يعني تخفيف ثقل الأعباء العامة عليهم على حساب بقية الأفراد أو بقية الفئات الأخرى.

ثانيا: قواعد النفقة العامة

إن تحديد الإنفاق العام للدولة يخضع لقواعد وأسس وضوابط معينة يجب عدم تجاوزها وهي ثلاث قواعد : المنفعة والاقتصاد و الترخيص.

1- قاعدة المنفعة

تعني قاعدة المنفعة أن يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق اكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة او تحقيق اكبر رفاهية لاكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع وخاصة أن احد أركان النفقات العامة هو تحقيق المنفعة العامة، ولا تنحصر فكرة المنفعة على الإنتاجية الحدية والدخل العائد منها، وإنما تتسع لتشمل الأموال المنفقة على زيادة وتحسين نوعية الإنتاج والأموال المنفقة على العاطلين عن العمل في صورة إعانات، وهذا ما يطلق عليه بشكل عام النفقات العامة الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى إعادة توزيع الدخل والثروة بين الأفراد

[1] طارق الحاج، مرجع سابق، ص122

[2] محمد صغير بعلي ويسرى أبو العلا،مرجع سابق،ص24.

والطبقات الأخرى في المجتمع، ويتطلب تحقيق هذه القاعدة أن توجه الدولة نفقاتها إلى إشباع الحاجات العامة، الأمر الذي يقتضي دراسة متطلبات الاقتصاد والمجتمع، ومقدار الحاجة إلى مختلف المشاريع، أي أن الدولة تتخذ من التخطيط الاقتصادي الشامل أداة لوضع الأهداف العامة، وكيفية الوصول إليها وتحقيقها، معتمدة في ذلك على المعلومات والبيانات والإحصاءات المتوفرة اللازمة لتحقيق أقصى منفعة عامة ممكنة وفق معيار أواخر تحدده الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1].

2- قاعدة الاقتصاد

تعني هذه القاعدة الابتعاد عن التبذير والإسراف في الإنفاق العام وتحري الرشد والعقلانية عند الإنفاق، وتعني تعظيم المنفعة المتحققة من إنفاق المبلغ نفسه، أو تحقيق المنفعة نفسها بأقل كلفة ممكنة ، إن عدم الالتزام بهذه القاعدة يعني إضاعة الأموال العامة وحرمان المجتمع من منافع اكبر كان يمكن أن يحصل عليها لو اتبعت هذه القاعدة، وكذلك يؤدي عدم الاقتصاد إلى تشجيع المواطنين على التهرب من الأعباء المالية لأنهم يحسبون أن هذه الأموال لا يحسن استخدامها وتبذر[2]، ولذلك يتوجب الرقابة على الإنفاق العام ليتم استغلالها كما يجب وهذه الرقابة تمارسها ثلاث جهات، الرقابة الإدارية وهي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين والموظفين والمحاسبين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات، وهي رقابة سابقة على الإنفاق، وهذا النوع من الرقابة لا يكون ذا فعالية بصدد ترشيد الإنفاق العام، إذ هي رقابة من الإدارة على نفسها وفقا للقواعد والضوابط التي تضعها الإدارة نفسها، والرقابة السياسية وهي الرقابة التي تمارسها السلطات النيابية والتشريعية، ودور البرلمان لا يقتصر على الرقابة في تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية بل يمتد أيضا ليشمل حجم الإنفاق العام وتخصيصه، هذا النوع من الرقابة على الرغم من أهميته قد يكون قليل الفعالية، خاصة في الدول النامية حيث يلجأ البرلمان إلى مناصرة الإدارة حتى ولو كانت مخطئة، والرقابة المحاسبية المستقلة وهي التي تقوم بها أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية الرقابة على أوجه الإنفاق العام بصورة خاصة وتتولى التأكيد من أن جميع عمليات الإنفاق قد تمت على الوجه القانوني وفي حدود قانون الميزانية والقواعد المالية السارية، وقد تكون هذه الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات أو لاحقة عليها، ومما لاشك فيه أن هذا النوع من الرقابة يعتبر أكثر فعالية نظرا لتخصص القائمين به، وتتوفر إمكانيات المتابعة والتحليل والحق في الرقابة السابقة واللاحقة وحق وقف المخالفات والأخطاء المالية وإبداء الرأي في الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتصحيح المسار[3].

---

[1] خالد شحادة الخطيب، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان-الأردن، 2005، ص62.

[2] سعيد علي محمد العبيدي،**اقتصاديات المالية العامة**، دار الدجلة، الطبعة الاولى، عمان-الاردن، 2011، ص59

[3] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة، النفقات العامة-الارادات العامة-الميزانية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بدون طبعة، بيروت-لبنان، 2003، ص.ص 54-55.

3- قاعدة الترخيص

تعني النفقة العامة تصرّف هيئة عامة بأموال عامة، لذلك يجب أن تخضع لترخيص مسبق من السلطة المختصة أي السلطة التشريعية التي لها فقط حق منح هذا الترخيص، ويكون ذلك بقانون خاص واجب التنفيذ ولا يجوز الخروج عنه إلا باستثناء قانوني، إن وجود هذه القاعدة والتقييد بها يعد وسيلة فعالة للمحافظة على الأموال العامة من الإسراف والتبذير، وهذه القاعدة من ابرز نقاط الاختلاف بين النفقة العامة والخاصة[1].

ثالثا: العوامل المحددة لحجم النفقات العامة

من خلال هذا الفرع سوف نستعرض حدود الإنفاق العام وكذا العوامل التي تؤثر في حجم الإنفاق إضافة لأهم الأسباب التي تساهم في زيادة الإنفاق العام سواء كانت أسباب مباشرة أو غير مباشرة.

1- حدود الإنفاق العام

يتضمن هذا العنصر مشكلة بالغة الأهمية تتمثل في تحديد النسبة التي تقتطع من الدخل الوطني لتوجيهها إلى وعاء النفقات العامة، بحيث لا يمكن للدولة أن تتجاوزها، وبتعبير آخر هل هناك حدود لا يمكن أن تتجاوزها عند وضع الاعتمادات و المبالغ المالية المهيأة للنفقات العامة؟ هل هناك حجم أمثل له؟

لقد استغل الفكر التقليدي لفترة من الزمن على تحديد نسبة معينة تقدر ب (10 % أو 15 %) من الدخل الوطني توجه للنفقة العامة لا يمكن تجاوزها، حقيقة الأمر أن هذا الفكر أصبح غير مهم في الوقت الحالي، نظرا لجمود هذا الرأي من جهة، وتجاهله للعديد من الظروف الاقتصادية و المالية التي تميز الاقتصاد الوطني لدول معينة، والتي قد تختلف من فترة لأخرى في الدولة ذاتها من جهة أخرى[2].

أ – العوامل الايدولوجية

-الايدولوجية الفردية

إن تسقيف حجم النفقات العامة وفقا للإيدولوجية الفردية يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني، و ذلك بسبب أن دور الدولة في ظل هاته الايدولوجية يقتصر على أدائها لوظائفها التقليدية و بالأنشطة التي يعرف عنها النشاط الخاص(الدولة الحارسة)، أما عدا ذلك من أنشطة فتخصص لحرية الأفراد.

---

[1] سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سابق، ص77.

[2] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة، النفقات العامة-الارادات العامة-الميزانية العامة**، مرجع سابق، ص57.

-الايدولوجية التدخلية:

هنا يتمثل دور الدولة في التدخل في العديد من الشؤون الاقتصادية، التي كان من الممكن أن يقوم بها النشاط الخاص، كاستغلال بعض المشاريع الإنتاجية ومحاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية و العمل على استقرار العملة المحلية، وتقديم الخدمات المجانية...الخ، ويترتب عن ذلك ارتفاع حجم النفقات العامة لمواجهة الزيادة في الأنشطة التي تقوم بها الدولة بالإضافة إلى زيادة تنوعها[1].

-الايدولوجية الجماعية:

تقوم الدولة بمعظم الأنشطة الاقتصادية و تملك مجموعة أدوات الإنتاج بالإضافة إلى قيامها بدورها التقليدي، فان حجم النفقات العامة يزيد بشكل كبير وترتفع نسبتها إلى الحد الذي تكاد تتطابق فيه مع الدخل الوطني ذاته، وتتعدد أنواع هذه النفقات بقدر احتياجات الأفراد بالإضافة إلى حاجات الدولة ذاتها، وكانت هذه الفكرة مهيمنة لدى الدول المنتجة ذات النمط الاستدراكي قبل انهيارها[2].

ب- العوامل الاقتصادية .

هناك علاقة حتمية بين النفقات العامة و بين المستوى العام للنشاط الاقتصادي الذي يظهر من خلاله حالة التشغيل و الدخل الوطني و المستوى العام للأسعار ومدى تأثر كل منهما بمستوى الطلب الفعلي، و الإنفاق العام اصبح الأن من أهم الوسائل التي تستخدم في إحداث التوازن الاقتصادي و الاجتماعي، و في التأثير على حجم الطلب الكلي الفعال ومنه على مستوى الاقتصاد العام فيحمله ومن ثم يمكن أن يتحدد حجم النفقات العامة بالنسبة التي تحقق الاستقرار الاقتصادي المرتكز على توازن الإنتاج مع الطلب الكلي(الاستهلاكي و الاستثماري).

ويظهر ذلك جليا في اقتصاديات الدول الليبرالية(الرأسمالية)،ففي أوقات الكساد تزداد النفقات العامة وذلك لخلق زيادة في الطلب الكلي الفعال، والوصول بالاقتصاد الوطني إلى مستوى التشغيل الكامل لليد العاملة،ويحدث العكس في أوقات الازدهار حيث تقل النفقات العامة لتجنب الزيادة التضخمية في الأسعار و تدهور قيمة النقود بسبب وصول الاقتصاد الوطني لمستوى التشغيل الكامل.

[1] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص101.

[2] نفس المرجع، ص101.

بينما في ظل اقتصاديات الدول النامية التي تتصف بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي بسبب عدم استجابة بعض عوامل الإنتاج للزيادة في الطلب يتحتم ان تكون النفقات العامة محدودة، وإذا حدث ذلك يترتب ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود، ولعلاج ذلك تقوم الدول المتقدمة والنامية بتطبيق سياسة مالية واقتصادية معينة حسب كل درجة تقدم[1].

ج- العوامل المالية

يتحدد حجم النفقات العامة بقدرة الدولة في الحصول على الإيرادات العامة، وهو مايعرف بالمقدرة المالية الوطنية،وقد يلاحظ في هذا الشأن أن الدولة تكون مقيدة شأنها شأن أفراد النشاط الخاص،من حيث تحديد الإنفاق العام بالمقدرة المالية.

ولكن من المفيد أن الدولة تتمتع بقدر كبير من المرونة وفي هذا تختلف عن أشخاص النشاط الخاص في الإنفاق لما لها من سلطة وسيادة في فرض مختلف الضرائب و الرسوم و الاقتراض من السوقين النقدية و المالية و الإصدار النقدي الجديد و التأميم، وبذلك تختلف المقدرة المالية الوطنية عن المقدرة المالية الخاصة.

إلا انه يجب أن نفهم مما سبق أن قدرة الدولة في الحصول على إيرادات عامة تكون لا نهائية، فهي تكون محدودة أيضا، فالمقدرة المالية الوطنية تتحد بدورها بمقدرة الدخل الوطني على تحمل الأعباء الضريبية دون الإضرار بمستوى المعيشة للأفراد، وبالمقدرة الإنتاجية للأفراد وتشكل الطاقة الضريبة وقدرة الدولة على الاقتراض العام أهم عناصر المقدرة المالية الوطنية (القومية)[2].

2- محددات الإنفاق العام

نعني بمحددات الإنفاق العام تلك العوامل التي تؤثر في حجم الإنفاق العام،ومن أهم هذه العوامل:

أ- الطاقة الضريبية

ونعني بها قدرة الأفراد على تحمل العبء الضريبي،فكلما زادت الضرائب كلما أمكن زيادة النفقات العامة،لان الضرائب تعد من المصادر الرئيسية للإرادات العامة، والعوامل التي تحدد الطاقة الضريبية هي[3]:

[1] نفس المرجع، ص102.
[2] مرجع سابق، ص27
[3] طارق الحاج، مرجع سابق، ص140.

-**طبيعية القطاع الإنتاجي**: فكل قطاع من القطاعات الاقتصادية له عبئ ضريبي يختلف عن الآخر فالقطاع الصناعي يكون عبئه الضريبي أكبر من القطاع الزراعي ولكل دولة أولوياتها بالتركيز على قطاع دون سواه.

-الدخل:كلما ارتفعت الدخول و الأجور زادت الطاقة الضريبية فنجد الدول التي تنخفض فيها الدخول لا تشكل فيها الاقتطاعات الضريبية إلا نسبة ضئيلة جدا، الدول التي ترتفع فيها الدخول تزداد فيها الاقتطاعات الضريبية"ضريبة الدخل".

-الأيدي العاملة:كلما زاد عدد الأيدي العاملة بالنسبة لعدد السكان ارتفعت الطاقة الضريبية، لان العامل الذي يحصل على الدخل وبإمكانه أن ينفق في هذا الدخل ويعيل أسرته يستطيع أن يتحمل أعباء ضريبية، وبالتالي كلما زادت هذه الشريحة كان بالإمكان الحصول على ضرائب مباشرة وغير مباشرة بشكل اكبر.

-التجارة الخارجية:كلما زادت حركة الاستيراد و التصدير زادت الطاقة الضريبية، لان التاجر يستطيع تحمل العبء الضريبي، وكثير من الدول تعتمد على الضرائب الجمركية كمصدر من مصادر الإيرادات العامة.

ب- النشاط الاقتصادي

كلما زاد النشاط الاقتصادي تزيد النفقات العامة، لان زيادة العمل و الإنتاج و الاستثمار تزيد من الدخول و الإنفاق وبالتالي يزيد المستوى المعيشي للأفراد، وهذا يعني زيادة في النفقات العامة التي يجب أن تلبي الحاجات العامة المتزايدة.

ج- قيمة النقود

هناك تأثير كبير لقيمة النقود على استقرار النفقات العامة، حيث إذا استطاعت الدولة أن تحافظ على قيمة النقود يؤدي ذلك لثبات الإنفاق العام واستقرارها، أما إذا انخفضت قيمة النقود فان النفقات العامة سوف ترتفع[1].

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة والعوامل المؤثرة فيه

أدى توسع حجم الإنفاق العام، تمايز مجالاته و أشكاله إلى ظهور تقسيمات علمية ناجمة عن اجتهادات الاقتصاديين، و أخرى وضعية منبثقة عن أجهزة الدولة وتوجهاتها،إذ أن كل نوع من هاته التقسيمات يستند على معيار محدد، وعليه سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم تقسيمات الإنفاق العام في الجزائر

[1] طارق الحاج، مرجع سابق، ص141.

الفرع الأول: تقسيمات النفقات العامة: وهذه التقسيمات تتمثل في:

أولا: التقسيم النظري العلمي للنفقات العامة

يندرج تحت هذا التقسيم أكثر من نوع للنفقات العامة فنجد:

1- تقسيم النفقة العامة من حيث دورتها

استنادا إلى معيار الدورية يمكن التمييز بين نوعين من النفقات العمومية[1]:

-النفقات العادية: هي تلك النفقات التي تتميز بالتكرار و يطغى عليها طابع الدوام،ولا يقصد بالتكرار الحجم و إنما نوع النفقة أي ظهورها في كل سنة مالية في الميزانية العامة للدولة ،لأنها تندرج في تسيير المرافق الأساسية للدولة كالأمن و التعليم، كما تمول من الإرادات العادية لذلك تعرف بالنفقات العادية أو الجارية.

-النفقات غير العادية: هي التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة ولكن تدعوا الحاجة إليها مثل نفقات المكافأة، إصلاح ما خلفته الكوارث الطبيعية، وباء طارئ، أو نفقات الحرب...الخ.

2-تقسيم النفقات العامة من حيث آثارها الاقتصادية

يمكن التمييز وفق هذا المعيار بين نوعين من النفقات[2]:

-النفقات الحقيقية: وهي نفقات تؤثر بصفة مباشرة على الإنتاج القومي وتمكن الدولة من الحصول على سلع و خدمات، فهي إذا نفقات منتجة و ينتج في نطاقها أجور الموظفين، نفقات التعليم والصحة نفقات الاستثمار...الخ

-النفقات تحويلية: إذ أنها لا تزيد مباشرة في الإنتاج الوطني وتقتصر على إعادة توزيع الدخل الوطني بين طبقات المجتمع عن طريق ما يعرف بالتحويلات الاجتماعية كأنظمة الحماية الاجتماعية و المعاشات ولا ينتج عنها مقابل.

3- تقسيم النفقات من حيث شموليتها

كما يمكن تقسيم النفقات العمومية حسب معيار الشمولية إلى:

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص44.

[2] مرجع سابق، ص44

-النفقات المركزية أو الوطنية:هي نفقات ذات طابع وطني تقوم بها الحكومة المركزية و تشمل جميع أفراد الدولة الواحدة كنفقات الدفاع و الأمن و القضاء...الخ[1].

-النفقات المحلية:هي نفقات ذات طابع إقليمي أو محلي تتكفل بها الجماعات المحلية كالبلديات و الولايات، و الجدير بالذكر أنه عادة ما تحتاج النفقات المحلية إلى رقابة مباشرة ودقيقة حيث لا يتاح للحكومة المركزية القيام بها بطريقة فعالة، وكذلك الحال بالنسبة للنفقات التي تتعلق بظروف وعادات كل إقليم أو مدينة على وجه الخصوص[2].

4- تقسيم النفقات العامة من حيث الهدف منها

استنادا لهذا المعيار يمكن تصنيف النفقة العامة (الحكومية) الى ثلاث مجموعات:

-النفقة الإدارية: هي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة، واللازمة لقيام الدولة بحيث تشتمل هذه النفقات على: نفقات الدفاع، الأمن، العدالة و التمثيل السياسي (الدبلوماسي)[3]، وكافة المرافق الاقتصادية والإدارية...الخ، فجميعها تكاليف ضرورية لقيام الدولة بوضعيتها الإدارية.

-النفقات الاجتماعية: جميع النفقات يتغلب عليها الطابع الاجتماعي حيث يكون الهدف الرئيسي من إنفاقها هو زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة، والفقراء منهم بصفة خاصة، واستنادا لذلك فان غالبية إن لم تكن جميع نفقات برامج الرفاهية تعد نفقات اجتماعية مثل:إعانات الفقراء، إعانات الرعاية الصحية، إعانات التدريب التحويلي لغير القادرين...الخ.

إن العديد من النفقات الاقتصادية ينجم عنها العديد من الآثار الاجتماعية، كما أن العديد من النفقات التي يتم تصنيفها على أنها نفقات اجتماعية ينجم عنها آثار اقتصادية متراكمة و منتظمة[4].

-النفقات الاقتصادية: تتضمن النفقات التي تقوم بها الحكومة بإنفاقها تحقيقا لبعض الأهداف الاقتصادية، كتشجيع وحدات القطاع الخاص على زيادة الإنتاج أو تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، و أيضا زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي من خلال زيادة عدد متاح من استثمارات البنية التحتية السياسية وزيادة كفاءتها أو زيادة الاستثمار في القطاع العام.

---

[1] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص92.

[2] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق،ص 46.

[3] محمد صغير بعلي و يسرى أبو العلا،مرجع سابق،ص31.

[4] سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة**، الدار الجامعية-الإسكندرية، 2011، ص476.

ويجب أن نشير هنا إلى المكانة التي تحتلها النفقات الخاصة كالهياكل و المرافق الاقتصادية حيث تمثل بنسبة عالية في البلدان النامية، تليها الخاصة بالدفاع ثم التعليم فالتأمينات الاجتماعية و السكان و أخيرا الصحة العمومية[1].

ثانيا: التقسيم العملي(الوضعي، الوظيفي) للنفقات العامة

يقصد بالتقسيم الوضعي للنفقات العامة الممارسات و التطبيقات العملية التي تعمد و تلجأ إليها مختلف الدول بشأن تنظيم نفقاتها العامة،بغض النظر عن مدى التزامها بالتقسيم العلمي السابق.

وهكذا فان ميزانيات الدول إنما تبنى في وضعها على جملة من الاعتبارات التاريخية و السياسية و الاقتصادية و الإدارية التي تسود المجتمع، كما أن دراسة المقارنة لتلك الميزانيات تظهر اعتمادا على عدة عوامل ومعايير في تقسيم وتبويب النفقات العامة فنذكر منها[2]:

1- المعيار الإداري

يقوم التقسيم الإداري للنفقات العامة على أساس الجهة أو الهيئة الإدارية التي تقوم بالإنفاق، حيث يتم توزيعها حسب الوزارات،كما توزع داخل كل وزارة حسب أقسامها و أجهزتها.

2- المعيار الوظيفي

حيث تظهر فيه وظائف الدولة في شكل قطاعات تبرز بداخلها نفقات كل قطاع وعلى سبيل المثال نجد:

-تقسيم النفقات العامة المعمول بها في الميزانية الانجليزية يرجع لاعتبارات تاريخية.

-التقسيم الذي تأخذ به الميزانية الفرنسية كان يرجع لاعتبارات إدارية ثم اتجه العمل إلى إدخال بعض الاعتبارات المتعلقة بالتحليل الاقتصادي.

-في الولايات المتحدة الأمريكية اخذ منذ الزمن، بالتقسيم الوظيفي للنفقات العامة ثم يجري تقسيم النفقات العامة داخل كل وظيفة لأقسام فرعية يتعلق كل منها بقطاع معين يتناسب مع القطاعات التي تنقسم إليها الخطة الاقتصادية.

-وفي مصر اخذ حتى فترة حديثة نسبيا، بالتقسيم الإداري للنفقات العامة ثم اتجه العمل للأخذ ببعض الاعتبارات المتعلقة بالتخطيط نظرا للميزانية العامة التي تشكل جزءا من الحلقة الإدارية.

3- المعيار الاقتصادي

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص83.

[2] محمد صغير بعلي و يسرى أبو العلاء، مرجع سابق، ص، ص36-37.

يقوم هذا المعيار على الاعتبار الوظيفي ولكن تظهر فيه وظائف الدولة في قطاعات متعددة للوظيفة الواحدة،فلا نكتفي بالقول بنفقات اقتصادية و اجتماعية بل يظهر توزيعا حسب أنواع هذا النشاط، ومثال ذلك ميزانية التجهيز حيث يقسم القطاع الاقتصادي إلى مجالات مختلفة كمجال الزراعة و الصناعة، التجارة النقل، الصيد...

و الاتجاه الحديث في الدول المختلفة هو الجمع بين التقسيمين الإداري و الاقتصادي.

ثالثا: تقسيم النفقات العامة في الميزانية الجزائرية

تقسم النفقات العمومية في الجزائر إلى :

1- نفقات التسيير.

تمثل النفقات اللازمة لسير مختلف مصالح الدولة كمعدات المكاتب و مصاريف الصيانة ،كما تعتبر نفقات استهلاكية إذ لا ينجم عنها أي قيمة مضافة وتشتمل نفقات التسيير على أربعة أبواب، يتعلق الباب الأول و الثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة وتوزع بمقتضى مرسوم رئاسي، أما الثالث و الرابع فيرتبطان بالوزارات ويوزعان بمقتضى مراسيم التوزيع ،يضم الباب أقساما ويشتمل على فصول تمثل الوحدات الأساسية في توزيع الاعتمادات المالية، أما أبواب نفقات التسيير فهي[1]:

الباب الأول: أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإرادات[2].

وهي أعباء ممنوحة لتغطية أعباء الدين المالي و المعاشات وكذلك مختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات .

الفقرة الأولى: احتياط الدين.

الفقرة الثانية: الدين الداخلي، الدين العام، فوائد سندات الخزينة.

الفقرة الثالثة:الديون الخارجية.

الفقرة الربعة: الضمانات.

الفقرة الخامسة: النفقات المحسومة من الإيرادات.

الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية.

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، رقم 28 لسنة 1984، القانون رقم 17-87 المؤرخ في 1984/07/07، والمتضمن القانون التنظيمي المتعلق بالقوانين المالية.

[2] زغدود علي، **المالية العامة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعي، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر،2006، ص، ص 32-33.

يحتوي هذا العنوان على الاعتمادات الموجهة لسير المؤسسات ذات الطبيعة السيادية مثل المجلس الوطني الشعبي، مجلس الأمة، المجلس الدستوري، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي...الخ

و باعتبار أن النفقات المشتركة لكل الوزارات، فان النفقات التي يتضمنها القسمين الأول و الثاني يجمع في ميزانية التكاليف المشتركة.

الباب الثالث :النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

والتي تمثل المخصصات المالية التي تضمن سير المصالح وتشتمل الموظفين(الأجور،المنح،المعاشات،النفقات الاجتماعية)، معدات لسير المصالح،أشغال الصيانة،إعانات التسيير و النفقات المختلفة[1].

الباب الرابع: التدخلات العمومية[2].

حيث يتكون هذا الباب من الفقرات التالية:

الفقرة الأولى: التدخلات العمومية و الإدارية مثل إعانات المجموعات المحلية.

الفقرة الثانية: الأنشطة الدولية مثل المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية.

الفقرة الثالثة: تشمل النشاط التربوي و الثقافي مثل تقديم المنح.

الفقرة الرابعة: النشاط الاقتصادي و التشجيعات و التدخلات.

الفقرة الخامسة: النشاط الاقتصادي كإعانات المؤسسة للمصلحة الوطنية.

الفقرة السادسة: الإعانات الاجتماعية، المساعدات و التضامن.

الفقرة السابعة: النشاط الاجتماعي والتوقعات.

2- نفقات التجهيز(الاستثمار).

إذا كانت نفقات التسيير توزع حسب توزيع الوزارات فان نفقات التجهيز و الاستثمار توزع حسب القطاعات و فروع النشاط الاقتصادي مثل الزراعة والصناعة والبناء والنقل والسياحة، حيث تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية الاستثمارات الواقعة على عاتق الدولة في ثلاث أبواب وهي[3]:

[1] محمد زكاري، **دراسة العلاقات بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة احمد بوقره، بومرداس، 2013-2014،ص10.

[2] زغدود علي، مرجع سابق،ص33.

[3] زغدود علي، مرجع سابق، ص،ص34-35.

- الاستثمارات الواقعة و المنفذة من قبل الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى الرأسمالية.

تجمع هذه النفقات الاستثمارية و توزع على القطاعات الاقتصادية المراد تجهيزها.

الفرع الثاني: ظاهرة ازدياد النفقة العامة وتقسيماتها

أولا: أسباب التزايد الحقيقي للنفقات العامة.

يمكن التمييز بين نوعين من أشكال تزايد النفقات العامة، التزايد الظاهري ما يعني زيادة النفقات العامة دون زيادة المنفعة المترتبة عنها، و التزايد الحقيقي أي زيادة المنفعة المقابلة لنمو الإنفاق العام كما أن لكل شكل من هذه الأشكال سببا يميزه عن الأخر.

1-الأسباب الاقتصادية:

من أهم الأسباب الاقتصادية، زيادة الدخل الوطني و التوسع في انجاز المشاريع العامة و الدورات الاقتصادية و المنافسة الوطنية.

-زيادة (ارتفاع) الدخل الوطني

يمكن للدولة من زيادة ما تقتطعه من هذا الدخل في صورة تكاليف وأعباء عامة من الضرائب و الرسوم و غيرها بغض النظر عن تزايد وتنوع الضرائب المفروضة أو ارتفاع معدلاتها، إن زيادة الإرادات العامة تشجع الدولة على زيادة حجم نفقاتها ،كذلك التوسع في انجاز المشاريع العامة الاقتصادية يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، والهدف من انجازها إما الحصول على موارد للخزينة العمومية أو التنمية الاقتصادية ومكافحة سياسات الاحتكار وبصفة عامة توجيه الشأن الاقتصادي في وجهة محددة حسب الايدولوجية السائدة في الدولة.

-المنافسة الاقتصادية الدولية

مهما كانت أسبابها فهي تؤدي لزيادة النفقات العامة إما في صورت إعانات اقتصادية للمشاريع الوطنية لتشجيعها على التصدير ومنافسة المشاريع الأجنبية في الأسواق العالمية وإما في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشاريع الوطنية من المواجهة و الصمود[1].

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص109.

2-الأسباب الاجتماعية

أدى ارتفاع الوعي الثقافي لدى الأشخاص لرفع سقف مطالبهم الاجتماعية، ما يستوجب زيادة النفقات العامة قصد توفير مختلف الخدمات الأساسية كالتعليم و الصحة أو الاستجابة للطلب المتزايد على خدمات أخرى مثل الهياكل الرياضية و الثقافية، الأمن العمومي و النقل[1].

3-الأسباب الإدارية

يؤدي سوء التنظيم الإداري وعدم متابعة تطور المجتمع الاقتصادي ووظائف الدولة و الارتفاع في عدد الموظفين و الإشراف على ملحقات الوظائف العمومية(أثاث، مكتبات...) إلى زيادة الإنفاق العام بشكل ملحوظ، وذلك يمثل عبئا إضافيا على موارد الدولة، وبالرغم من اعتبارها تؤدي لزيادة حجم الأعباء العامة على الأفراد لا تؤدي لارتفاع في القيمة الحقيقية للمنفعة العامة[2].

4-الأسباب المالية

يتمثل في عنصرين أساسين[3]:

*سهولة الاقتراض في العصر الحديث.

*وجود فائض في الإرادات العامة.

5-الأسباب السياسية

يمكن نسب الزيادة في النفقات العامة إلى تطوير الايدولوجية السياسية سواء داخليا نتيجة انتشار مبادئ الديمقراطية و العدالة الاجتماعية ونمو مسؤولية الدولة، أو في الخارج نتيجة شعور الدولة بواجب التضامن الدولي[4].

ثانيا: أسباب التزايد الظاهري للنفقات العامة

يقصد بالأسباب أو العوامل الظاهرية لظاهرة ازدياد النفقات العامة، زيادة و تصاعد الإنفاق العام عدديا دون أن يقابل ذلك زيادة وتحسين فعلي وملموس في حجم ومستوى الخدمة العامة المقدمة، و تتمثل تلك

[1] مرجع سابق، ص188.
[2] مرجع سابق، 110.
[3] مرجع سابق،ص111.
[4] مرجع سابق، ص، ص111,112.

الأسباب بصورة رئيسية في تدهور قيمة النقود(العملة) واختلاف طرق المحاسبة المالية(اختلاف وتعديل أساليب و كيفيات وضع الميزانيات وازدياد عدد السكان أو اتساع إقليم الدولة).

1-تدهور قيمة النقود

هو تراجع مقدار ما يمكن الحصول عليه من سلع وخدمات بنفس المقدار و النقود من فترة معينة إلى فترة أخرى أو ما يعرف بانخفاض القيمة الحقيقية للنقود التي تظهر في شكل ارتفاع المستوى العام للأسعار،ما يتطلب رفع القيمة الاسمية لها أي الرفع من حجم النفقات العامة مقابل الحصول على نفس الحاجات التي كان بالإمكان توفيرها من قبل و بمقدار أقل من النقود وهذا لتراجع القدرة الشرائية[1].

2-اختلاف طرق المحاسبة المالية (اختلاف وتعديل أساليب و كيفيات وضع الميزانيات)

كانت فيما مضى تخصص بعض الإيرادات لتغطية النفقات المباشرة للمصالح التي تقوم بتحصيلها حيث لم تكن هذه النفقات تظهر في الميزانية العامة،ومن ثم فان الزيادة الحاصلة في النفقات العامة نتيجة إتباع مبدأ وحدة الميزانية الذي يقتضي ضرورة ظهور كافة إيرادات و نفقات الدولة،تعد ظاهرة اقتضتها تغير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة[2].

3-التغيرات على مستوى سكان الدولة أو إقليمها

يؤدي تغيراحد أركان الدولة وخاصة ركن السكان أوالإقليم إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة حيث أن[3]:

- ازدياد السكان: يؤدي ازدياد عدد السكان كميا لارتفاع النفقات العامة تبعا لذلك وهو مثل زيادة ظاهرية مادامت الزيادات موجهة لسد حاجات السكان الجدد،وليس لتحسين المعيشة.

- اتساع إقليم الدولة: كما يؤدي اتساع إقليم الدولة بفعل عملية الاتحاد إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة للدولة الجديدة.

[1] عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 186 .

[2] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص، ص106-107.

[3] محمد صغير بعلي، يسرى أبو العلاء، مرجع سابق، ص46

المطلب الثالث : فعالية سياسة الإنفاق العام

إن تحقيق السياسات الاقتصادية الكية هو الهدف الرئيسي لسياسة الإنفاق العام، وتهدف العديد من البرامج العامة على وجه التحديد إلى تعزيز هذه السياسات. ولقد لعبت النفقات العامة دورا هاما في تكوين رأس المال المادي والبشري على مر الزمن.

الفرع الأول: طريقة تمويل الإنفاق العام

لتتبع أثار الإنفاق العام على الدخل القومي ضروري جدا معرفة مصدر تمويل هذا الإنفاق بحيث لكل وسيلة أثر مختلف عن الأخر .

– مصادر تمويل الإنفاق العام : إذا تم تمويل الإنفاق العام من إيرادات غير عادية مثل القروض و الإصدار النقدي الجديد فذلك سيؤدي حتما لخلق قوة شرائية جديدة تسهم في زيادة الإنفاق العام ورفع مستوى الطلب الكلي و بالتالي زيادة الإنتاج القومي و لا يتحقق ذلك إلا في وجود طاقات إنتاجية معطلة بحيث يشغل هذا الإنفاق تلك الطاقات المعطلة، و في حالة عدم وجود طاقات إنتاجية معطلة فتمويل الإنفاق العام بالإيرادات العادية سيؤدي إلى رفع الأسعار و التضخم، اما إذا قامت الحكومة بتمويل الإنفاق العام عن طريق إيرادات عادية مثل الضرائب و الرسوم، فهذا الإنفاق ليس له تأثير كبير على الدخل القومي لأنه لا يقوم بخلق وسائل دفع جديدة إنما يقوم بنقل جزء من القوة الشرائية من بعض الأفراد لآخرين، و بالتالي حجم الإنفاق الكلي لا يتغير بشكل محسوس، بحيث تمويل الإنفاق العام عن طريق فرض ضرائب غير مباشرة على استهلاك السلع الضرورية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار و بالتالي خفض القوة الشرائية للطبقات التي تتميز بدخل منخفض و ميل حدي مرتفع للاستهلاك أي سيتم خفض إنفاقها الاستهلاكي الذي يشارك في خفض الإنفاق الكلي و بالتالي خفض الإنفاق الدخل القومي، في حين إذا تم تمويل الإنفاق العام عن طريق فرض ضرائب تصاعدية تمس الأغنياء و يدفعونها من مدخراتهم و بالتالي لا يتغير إنفاقهم الاستهلاكي فهذا التمويل سيسهم في زيادة الإنفاق الكلي و بالتالي رفع مستوى الدخل القومي[1].

الفرع الثاني : إنتاجية الإنفاق العام بالنسبة لأوجهه المختلفة

و يمكن النفقات العامة المناسبة أيضا أن تكون فعالة في المدى القصير، عند حدود بالبنية التحتية أو القوى العاملة الماهرة تصبح عقبة فعالة لزيادة الإنتاج ولذلك، فإن تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي قد يكون مؤشرا شاملا للإنتاجية الإنفاق العام

[1] سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سابق، ص93.

– إنتاجية الإنفاق العام بالنسبة لأوجه الإنفاق الرئيسية :

تهدف الدولة بسياسة الإنفاق العام إلى تغيير هيكل الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية و التي سيكون لها أثر زيادة الدخل الوطني ،أما بتوجيه مباشر للموارد الإنتاجية عن طريق الاستثمار العام باستغلال بعض الموارد الطبيعية أو الإنفاق على البنية التحتية، و إما بتوجيه غير مباشر للموارد الإنتاجية عن طريق التأثير على معدلات الربح في نوع من الإنفاق أو مكان معين مما يؤدي إلى انتقال هذه الموارد الإنتاجية إلى نوع معين من فروع النشاط الاقتصادي، و ذلك لأن مقدار الناتج يتوقف على مستوى تشغيل الموارد المتاحة تحت تصرف الأفراد و كيفية توزيعها بين الاستخدامات المتعددة [1].

1 النفقات الإنتاجية أو الاستثمارية :

و هي أول هذه الأنواع التي سنفصل في أثارها، إما بتدخل الدولة مباشرة في الإنتاج أو في صورة إعانات اقتصادية لغرض اقتصادي معين فهي تساهم في إنتاج السلع المادية و الخدمات العامة التي توجه لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد و إنتاج رؤوس أموال عينية معدة للاستثمار و بالتالي هذا الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري يعد من النفقات المنتجة التي تزيد من حجم الدخل القومي و رفع الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد، و في هذا نميز بين اثأر التي تقدمها الإعانات التي تقدمها الدولة للمشروعات العامة و الخاصة .

2 النفقات الاجتماعية: تتواجد هذه النفقات في شكلين إما في صورة تحويلات نقدية أو تأخذ صورة تحويلات حقيقية، بالنسبة للتحويلات النقدية تكون في شكل إعانات البطالة للضمان الاجتماعي و إعانة دور العجزة و المبالغ المدفوعة للهيئات الخيرية و العلمية . أما بالنسبة للإعانات العينية تكون في شكل سلع و خدمات و يعتبر الإنفاق على الصحة و التعليم من أكثر الإعانات الاجتماعية الحقيقية شيوعا.

فالنفقات الاجتماعية النقدية هي إعانات تهدف غلى تحويل القدرة الشرائية لفائدة طبقة المحدودة الدخل و بالتالي يزداد ميلها لحدي لاستهلاك السلع الضرورية (بما أنها طبقة محدودة الدخل)، بالتالي زيادة الطلب عليها ما يصحبه زيادة في الإنتاج لهذه السلع .

أما النفقات الاجتماعية العينية (تحويلات مباشرة) بحيث تؤدي إلى زيادة إنتاج السلع و الخدمات الاستهلاكية مثل الإنفاق على الصحة و التعليم مما يرفع من المستوى الاجتماعي للأفراد من خلال تحسين مستواهم الفني و التعليمي و الصحي و المعيشي و أيضا تمكينهم من تأدية نشاطاتهم بكفاءة أكبر و زيادة قدرتهم على تأدية

[1] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي**، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، لبنان 2010، ص146.

عملهم بصورة أفضل كلما زاد هذا النوع من الإنفاق كلما أثر ذلك على الطاقة الإنتاجية للعامل من خلال تأثيره على العمل الجسمي و الذهني للعامل ،و بالتالي فإن النفقات الاجتماعية العينية تؤدي إلى زيادة الإنتاج بشكل ملحوظ .[1]

3 النفقات العسكرية :

تعتبر تخصيصات الإنفاق العسكري جانبا مهما و نسبة كبيرة من مجموع الانفاق العام في أغلبية الدول و يرى الفكر المالي التقليدي أن النفقات العسكرية تصنف ضمن النفقات الاستهلاكية غير المنتجة، في حين الفكر المالي الحديث يصنف هذه النفقات ضمن النفقات المنتجة.

و نميز بين الأثر الانكماشي للنفقات الحربية على حجم الناتج نتيجة لتحويل بعض عناصر الإنتاج (العمل و الموارد المادية) لاستخدامها في إشباع الأغراض العسكرية مما يؤثر على إنتاج الأفراد بالانخفاض و أيضا بانخفاض الاستهلاك من جهة و ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج من جهة أخرى .

و الأثر التوسعي للنفقات الحربية على حجم الناتج القومي نتيجة للإنفاق على الصناعات الحربية و إنشاء الموانئ و المطارات و الطرق و نفقات البحث العلمي في المجال الحربي و الاختراعات و تصدير الأسلحة بحيث يتولد عن الإنفاق العسكري غالبا تقدم علمي في مستوى الإنتاج أدى إلى ظهور اختراعات التي يمكن تطبيقها في الإنتاج العلمي على نطاق واسع، ما يؤثر بالسلب على الدول النامية التي تعتمد في تجهيز جيوشها على الاستيراد من الدول الخارجية مما يحدث عجز في ميزان مدفوعاتها نتيجة لصرف جزء كبير من العملات الأجنبية بغرض التسليح من الخارج .

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص75.

المبحث الثاني: النفقات العامة في المدارس الاقتصادية

لقد شهدت نظرية النفقة العامة تطورات جوهرية نتيجة التطور السياسي و الاجتماعي لمفهوم الدولة، و انتقلت من الطور الحيادي إلى الطور التدخلي في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك عقب الأزمة الكبرى عام 1929 التي تعرضت لها الاقتصاديات الغربية.

فالمفهوم الاقتصادي لدور النفقة العامة في النشاط الاقتصادي يختلف من مدرسة لأخرى ومن فكر لآخر، لهذا سنقوم في هذا المبحث بعرض ملخص لتطور النفقات العامة عبر المذاهب الاقتصادية الكبرى.

المطلب الأول: نظرية النفقة العامة والتحليل الكلاسيكي

هي نظرية في الاقتصاد السياسي و تقترن بشكل خاص بكتابات "آدم سميث"، ومدرسة المفكرين المؤمنين يتدخل السلطات العمومية،ويعتبر موضوع تدخل الدولة في الاقتصاد من أكثر المواضيع المثيرة للجدل بين الاقتصاديين منذ القدم،خاصة و أن التاريخ الاقتصادي يشهد على أن المجتمعات منذ القدم كانت تقوم على أساس حرية الأفراد و الملكية الخاصة التي كان يقوم عليها أي نشاط اقتصادي[1]، وقد ترتب على ذلك أنّ وظيفة الدولة هو القيام بأعمال الأمن والحماية والعدالة والدفاع أي أنها تكون حارسة للنشاط الاقتصادي، وهذا ما زاد تطوره مع تزايد التقلبات الاقتصادية و بروز ظواهر اقتصادية جديدة، إذ لم يشهد الفكر الاقتصادي تقلبات حادة كتلك التي تخص دور الدولة في النشاط الاقتصادي . فانطلاقا من الفكر التجاري كان هنالك نوع من الاعتراف بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد انطلاقا من مبدأ أن قوة الدولة تكمن في ثرواتها من الذهب و المعادن النفيسة الأخرى و الذي يقوم على أساس تعظيم الصادرات و الحد من الواردات، لهذا رأى التجاريون بأنه لا بد من تدخل الدولة من اجل رفع رصيدها من الذهب و المعادن النفيسة هذا من خلال إشرافها على إنتاج بعض السلع المعدة للتصدير و تهيئة الظروف المناسبة التي من شانها تشجيع الصادرات و بالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري[2].

ولكن مع ازدهار التجارة الدولية و تطور المعاملات التجارية والأرباح المحققة، ظهرت الحاجة إلى ترك القيود الحكومية والتطلع للحرية الاقتصادية خاصة أن القرنين السابع عشر و الثامن عشر، أين كانت تظهر

[1] عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003، ص39.

[2] بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر، 2014، ص04.

المعالم الأولى لبداية فكر جديد يقوم على أساس الحرية الاقتصادية وتعظيم المصلحة الخاصة، و أثناء ذلك ساد مفهوم الدولة الحارسة المتمثل نشاطها في توفير الأمن و العدالة و حماية الحدود و تقديم بعض الخدمات و المشروعات في مجال المواصلات و التعليم[1].

وفي هذا الصدد يعتبر "آدم سميث" صاحب أول الإسهامات التي ساعدت على انبعاث الفكر الكلاسيكي الذي ارتكز في أفكاره على تعظيم ثروة الفرد و إبعاد السياسة العامة للدولة عن كل ما يخل بآلية السوق و قيام النظام الاقتصادي الحر، وعلى ضوء ما تقدم فان أهم خصائص الفكر الكلاسيكي حول مفهوم الإنفاق العام يمكن تلخيصه في النقاط التالية[2]:

-تقييد حجم الإنفاق العام، أي أن يكون في أضيق نطاقه ومقتصرا على الوظائف الأساسية للدولة بما يتماشى مع مفهوم الدولة الحارسة.

-حياد الإنفاق العام بمعنى عدم وجود أي تأثير له على النشاط الاقتصادي و الاجتماعي نظرا لاعتقاد المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك بأن تدخل الدولة سوف يؤدي إلى اختلال في التوازن العام.

-أولوية النفقات في التقدير : ينفي التقليديون أي دور للإيرادات العامة في التأثير على الاقتصاد القومي وأن دورها الوحيد يتمثل في تغطية النفقات المحددة مسبقا.

-تقديس مبدأ توازن الميزانية : الاهتمام بالتوازن المحاسبي للميزانية العامة ومنه تساوي جانب الإيرادات العامة مع جانب النفقات العامة أي عدم قبول عجز ولا يسمح بتكوين فائض، وبالتالي أكد الكلاسيك على ضرورة توازن الميزانية أنه المبدأ الواجب تحقيقه دون اللجوء إلى الإصدار النقدي أو الاقتراض لأن النفقات العامة موجهة أساسا للاستهلاك وهذا سوف يؤدي إلى التضخم

- نفقات على مؤسسات التعليم و تدريب الشباب: اعتبر أنها مهمة كونها تدر عائدا في الاجل القصير من خلال الرسوم و المستحقات المتحصل عليها من الطلاب و في الأجل الطويل من خلال مساهمة الطلاب بمعارفهم المكتسبة في الدفع لرقي و ازدهار المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا[3].

---

[1] عبد الرزاق فارس، **الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام–دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان العربية**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص، ص 22-23

[2] بن عزة محمد، مرجع سابق، ص06.

[3] حمدي عبد العظيم، **السياسات المالية والنقدية، دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص، ص200.199

خلاصة القول أن الفكر الكلاسيكي لم يعط أهمية كبيرة لدراسة الإنفاق العام انطلاقا من فكرة أن تحقيق الاستقرار والازدهار الاقتصاديين إنما يتحققان بصورة عفوية وطبيعية بدون تدخل للدولة.

ولم يختلف "دافيد ريكاردو " في فكره المالي عما جاء به " آدم سميث " وحافظ على نفس الإطار الذي قام عليه الفكر الكلاسيكي من قبل " آدم سميث " بل زاد عليه و اظهر أن النفقات العامة التي تمثل الشكل الغالب لتدخل الدولة دائما ما تكون على حساب الإنفاق الخاص لمجموع أفراد المجتمع، أي أن زيادة الإنفاق العام بمقدار وحدة نقدية يؤدي لانخفاض الإنفاق الخاص بنفس المقدار تقريبا، كما اظهر أن باقي أنواع النفقات العامة كنفقات الحروب و العدالة تؤدي لانخفاض الدخل الإجمالي و رؤوس الأموال كونها تمول بالاقتطاع من دخول الأفراد و المنتجين ولهذا وجب الحد منها بأكبر قدر ممكن لأنه لا يمكن التخلي عنها كونها نفقات ضرورية[1].

أما " J.S.Mill" فكان اشد حزما إذ اعتبر أن الفرد وحده هو الذي يستطيع المحافظة على مصالحه و تنظيم شؤونه ومن ثم هو يرى عدم جدوى تدخل الدولة في شؤون الأفراد إلا من خلال إصدار القوانين والأنظمة التي تحمي ممتلكاتهم فضلا عن تدخلها لمنع الأفراد من التهرب و إجبارهم على تنفيذ تعاقداتهم وهو بذلك يضع أدنى درجات التدخل الحكومي في الاقتصاد.

و من خلال ما سبق يتضح لنا النطاق الضيق الذي انحصرت فيه النفقات العامة، إذ اعتبرت النفقات حيادية لا أثر لها من الناحية الإنتاجية على النشاط الاقتصادي، و إنما هي استهلاك من دخول الأفراد العامة و تتمحور حول أنشطة غير مربحة كتوفير الأمن وحماية الحدود...الخ، و أن الأنشطة المربحة من شأن القطاع الخاص وفقط ولو انه كانت هناك بعض الاستثناءات إلا أن ذلك لم يمنع من اعتبار النفقات العامة حيادية في ظل الدولة الحارسة.

المطلب الثاني:النفقات العامة وفق التحليل الكينزي

خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1929 و 1932 عرف الاقتصاد العالمي أزمة كساد حادة، من مظاهرها وصول معدل البطالة ببعض البلدان إلى أكثر من 25% و انخفاض الإنتاج القومي بها إلى النصف أو الثلث.[2]

[1] حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 202.

2 عبد الرزاق فارس، مرجع سابق، ص26.

من تلك الأزمة بررت أفكار جون مينارد كينز وأسس لنظرية سنة1936 التي تنتقد قانون ساي،القائل بأن العرض يخلق الطلب خاصة و الأفكار الكلاسيكية عامة، فبالنسبة له المشكل ليس مشكل منافذ أو تصريف الإنتاج، إذ ليس من المعقول أن الإنتاج يخلق منافذ لتصريف المنتجات، و إلا لما حدثت الأزمات المذكورة التي كان سببها نقص المنافذ و سبل تصريف السلع وليس نقص الإنتاج بحد ذاته [1].

ويرى كينز وأتباعه أن علاج أزمة الكساد العالمي تتم من خلال أدوات السياسة المالية وخاصة النفقات العامة والتي تساهم في زيادة الطلب الكلي الذي يتمثل في" تلك المبالغ المتوقع إنفاقها سواء كان ذلك من أجل اقتناء الأغراض الاستهلاكية والاستثمارية"، أو بصفة مختصرة" هو مجموع الاستهلاك والاستثمار"، من أجل زيادة الإنتاج والتشغيل والقضاء على البطالة وبالتالي إنقاذ النظام الرأسمالي من الخطر الذي يهدده نتيجة لوجود البطالة[2]

كما حاول كينز إيجاد العلاج ولم يقف عند تشخيص الداء فقط، إذ أشار لإمكانية تجاوز الأزمة مادامت تقتصر على نقص الطلب، وذلك عن طريق :

-زيادة القدرة الشرائية لذوي الدخول الضعيفة نتيجة ارتفاع ميلهم الحدي للاستهلاك.

-ضرورة تدخل الدولة:وتحولها من دولة محايدة حسب الكلاسيك لدولة متدخلة، قصد تصحيح عدم التوازن من خلال السياسات المالية [3]، لعدم إيمانه بفكرة اليد الخفية .

حيث يمكن للدولة حسب كينز ان تحصل على إيرادات و تقوم بإنفاقها كما يمكنها ممارسة الادخار و الاستثمار،غير أن هذا التدخل وجب حدوثه بصفة غير مباشرة عن طريق السياسة المالية حتى يتم تجنب مظاهر الفوضى التي عرفها النظام الرأس مالي، فالدولة قادرة على تغيير مستوى إيراداتها من الضرائب لتغيير مستوى إنفاقها على شراء السلع و الخدمات.

و لتحديد اثر النفقات العمومية يمكن اعتبار النموذج البسيط التالي المعبر عن توازن بين العرض و الطلب الكليين[4]:

1 رفعت المحجوب، مرجع سابق،ص 180.

[2] مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2008،ص151.

[3] مجيد ضياء،" **النظرية الاقتصادية–التحليل الاقتصادي الكلي**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص99.

[4] Gregory mankiw, Principles of Economics, 8éme edition, South-WesternCengage Learning, USA, 2016, P 64.

حيث أن :

Y:يمثل الدخل الوطني. C:الاستهلاك الخاص. I:الاستثمار. G:الإنفاق الحكومي

كما يمكن كتابة الاستهلاك كدالة خطية في الدخل:

حيث أن Y_d يمثل الدخل المتاح بعد دفع الضرائب و التحصل على المدفوعات التحويلية و يمكن كتابته على الشكل التالي:

كما يمكننا كتابة الاستهلاك كدالة خطية في الدخل[1]:

حيث ان :

t: يمثل الضريبة على الدخل. R:المدفوعات التحويلية كالإعانات و المنح

α:ثابت ويمثل الدخل المتاح حتى ولو كان الدخل مساويا للصفر. كالضريبة على العقارات.

لكل من الضرائب و الانفاق العام تأثير على الاقتصاد، إذ أن زيادة الضرائب تخفض من حجم الدخل الكلي غير أن زيادة الإنفاق الحكومي يرفع من الدخل الكلي عن طريق اثر المضاعف.

و بتعويض العلاقتين (02)و(03) في (01) تعطى معادلة توازن الدخل القومي بالشكل التالي[2]:

Y

كما يعطى مضاعف الإنفاق الحكومي الناتج عن تغيير الإنفاق الحكومي فان الأثر سيكون كالتالي:

$$dY = \frac{\partial Y}{\partial G}$$

[1] Ibid, P64.

[2] Peter Dorman, **Macroeconomics**, Springer-Verlagm, Berlin, 2014, P 253.

وبما أننا نركز على موضوع النفقات العامة، فإن زيادتها في شكل استهلاك أو استثمارات عمومية و تقديم تحويلات جديدة أو تخفيض الضرائب يساهم في تقريب الاقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل، حالة التوازن وبالتالي فإن للإنفاق العام دور كبير في الرفع من الطلب الكلي وذلك من خلال ما يلي[1] :

1-زيادة الطلب الاستهلاكي ويتحقق ذلك من خلال:

- إعادة توزيع الدخول بين الأفراد توزيعا قريبا إلى المساواة أو تخفيض التفاوت في توزيع الدخول والثروات، ذلك أن أصحاب الدخول العالية يدخرون جزءا من دخولهم في حين أن أصحاب الدخول المنخفضة ينفقون كل أو معظم دخولهم على الاستهلاك، مما يعني زيادة الطلب الكلي، فالتفاوت في توزيع الدخول في الدول الرأسمالية هو سبب من أسباب زيادة الادخار وعدم كفاية الطلب الكلي ووجود البطالة، ولهذا يتوجب تدخل الدولة لتقليل هذا التفاوت في الدخول عن طريق فرض ضرائب تصاعدية على الأغنياء وإنفاقها على الفقراء.

- قيام الدولة بتقديم الخدمات الضرورية إلى أصحاب الدخول المحدودة مجانا أو بأسعار رمزية بهدف زيادة مستوى الاستهلاك الكلي.

2-زيادة الطلب الاستثماري ويتم ذلك من خلال :

- قيام الدولة نفسها عند حدوث أو ارتفاع معدل البطالة بإقامة مشاريع استثمارية .

- تقديم إعانات للمستثمرين الخواص من خلال تخفيض سعر الفائدة على القروض وكذلك تخفيض نسبة الضرائب أو ما يسمى " بالإنفاق الجبائي"، وكل هذه التخفيضات هي بمثابة دعم من طرف الدولة في شكل إنفاق حكومي غير مباشر هذا ما يعرف بنظرية" Havelmo Glyting " للميزانية المتوازنة[2]، إضافة لسياسة الموازنة التي جاء بها "Goner Myral" في مطلع الثلاثينيات لمكافحة التقلبات لأنها تحقق عجزا خلال فترة الركود، فائضا خلال مرحلة الانتعاش الاقتصادي و توازنا على المدى الطويل.

معناه أن الزيادة المتساوية في الضرائب و النفقات العمومية تأثر على الدخل الوطني ، مثل ما تظهره المعادلة السابقة (قيمة المضاعف تساوي الواحد أي التغير في الدخل القومي مساوي للتغير في الإنفاق العام)، غير أن التحليل الكينزي أهمل البحث في مصادر الإنفاق العام رغم إشارته لتأثير مضاعف الإنفاق على الدخل الوطني، علما ان النفقات الحكومية تمول عن طريق الضرائب و الاقتراض أو خلق النقود كما تجدر الإشارة أن زيادة الإنفاق دون خلق النقود يؤدي بمصادر التمويل الأخرى إلى الانخفاض، ما يدفع بالإنفاق

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص151.

[2] عبد الرزاق فارس، مرجع سابق، ص25

الخاص للتراجع إلى أن تصبح الزيادة في الإنفاق الكلي ضئيلة أو منعدمة، أي أن تمويل النفقات العمومية من الضرائب أو الاقتراض ما هو إلا تحويل للموارد من القطاع الخاص للقطاع العام .

وكإجمال لما سبق يمكن تلخيص أهم أفكار كينز و أنصاره حول النفقات العمومية في النقاط التالية:

- سياسة الإنفاق العام تعتبر وسيلة في يد الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية معينة؛

- رفع الإنفاق الحكومي يزيد من الدخل القومي من خلال اثر المضاعف؛

- إمكانية تمويل النفقات الإنتاجية من الأموال المكتنزة لدى الخواص بدلا من تركها عاطلة ، أي تحويل الموارد المالية من القطاع الخاص للدولة واستعمالها في تمويل الإنتاج؛

- عدم الاهتمام بمصادر تمويل النفقات العمومية.

المطلب الثالث: النفقات العامة بالنسبة للتيارات الجديدة في الفكر الاقتصادي.

ان مفهوم النفقة العامة، كان في لب الصراعات النظرية الذي تطورت مند أواخر الستينات، و نجد مذاهب هيمنت على الفكر الاقتصادي المعاصر وهي:

-النقديون؛

-الاقتصاد الكلاسيكي الجديد؛

-الاقتصاد الكينزي الجديد.

من هذا المنطلق أردنا أن نحدد ماهية أو أهمية ودور النفقة العامة في ظل التطورات أو التحولات النظرية بالنسبة لهاته التيارات من الفكر الاقتصادي.

- النقديون:

ان ظهور مؤشرات قوية لحدوث أزمة خانقة، في أواخر الستينات وبداية التسعينات في شكل ضيق للنمو و بنسبة بطالة عالية و تضخم شديد ، أدى لبروز أطروحة ليبرالية هاجمت الاقتصاد الكلي الكينزي، وعليه فالظهور المتزامن لحالة الركود الكبير للنشاط الاقتصادي و التضخم صاحبه ميلاد مفهوم جديد سمي ب "stagflation" .

فالمذهب أو التيار النقدي و المنتمي لمدرسة شيكاغو و المتواجد منذ الخمسينات على مستوى الفكر الاقتصادي ممثلا بأطروحات M. Friedman الذي يعتبر من أهم ممثلي التيارات المناهضة و المضادة للكينزيين.

أطروحات هذا التيار يؤمنون أن التغيير في كمية النقود وحده يؤثر على النشاط الاقتصادي في المدى القصير فوضعية الآخذين بهذه الأطروحة المراعية او المهتمة بالنفقات العمومية لا تشكك فيها و عليه بالنسبة للنقوديون "إذا كانت السياسة المالية ظاهرة في أغلب الأحيان ناجعة. وهذا لأنها ممولة من خلق النقود."

لذا يجدر بنا أن نبين مدى تحليل هذا التيار بقيادة M. Friedman للنقود و أثرها على السياسة المالية و النقدية للدولة، و يعتبرFriedman من بين أهم المنظرين لهذا الملف الذي ظهر في أواخر عام 1960 آنذاك كانت السيطرة للأطروحات الكينزية قوية جدا، حيث أعاد الاعتبار للنظرية الكمية للنقود كما انه ساهم في إعطاء تفسير حقيقي وواضح لمشاكل التضخم لأنه يعتبر أن التضخم ما هو إلا ظاهرة نقدية (أطروحات Friedman للتضخم)، وهذا كما ورد في كتابه"من اجل إعادة الاعتبار للنظرية الكمية للنقود" فالتضخم هو نتيجة للنمو المستمر للكتلة النقدية و اكبر من ارتفاع الإنتاج.

وحسب Friedman دائما فان الحكومة تجد في التزاماتها زيادة أو رفع النفقات العمومية عندئذ لا تستطيع أن تقيس الزيادة أو الارتفاع الرسمي للضرائب، فمن المستحسن على الحكومة التطبيق و بعقلانية شكل الضرائب الغير مباشر من خلال التضخم، فالدولة ليست لها الإرادة أو الإمكانية أن تتحكم في النفقات المختلفة فسياسة الإصلاح أو الاستقرار الاقتصادي تنتعش بتدخل الدولة عن طريق النفقة العمومية المكونة لها.

ومع هذا يبقى مشكل عويص وهو منحنى "Phillips " [1]، وهذا المنحنى يمثل إحدى أهم الدعائم للاقتصاد الكلي وفقا لنموذج IS-LM والذي يثبت أن ارتفاع و زيادة الأجور و بذلك ارتفاع الأسعار، يؤدي إلى انخفاض أو تدني مستوى البطالة و العكس صحيح، هذا ما يسمى بتبرير تدخل السلطات العمومية في اغلب الأحيان عن طريق سياسة الموازنة، عن طريق التجمعات النقدية كونها إجراءات بديلة من العرض النقدي بدرجة السيولة، هذه التغيرات في التجمعات النقدية تشير إلى دفع السياسة النقدية، بالإضافة لوجهة النظر للنشاط الاقتصادي و الضغوط التضخمية، حتى تضمن قرار تحكيمي بين التضخم و البطالة.

[2]منحنى " Phillips"، هو منحنى ابرز في سنة 1958 وجود علاقة سلبية بين البطالة والتضخم أو معدل الأجور الاسمية.

ورغم أن الخلاصات المستوحاة من منحنى "Phillips "قوية جدا على المستوى التجريبي، فان النقوديون وضعوا قراءة أخرى لهذا القانون و التي سنستعرضها كما يلي:

-النقديون اثبتوا انه لا يمكن أن نستظهر قرارا تحكيمي لا بين التضخم و البطالة، بديل إدخال التوقعات المحددة (Les Anticipations Adaptatives) فالأجر الاسمي ل: Phillips سيتبدل بالأجر الحقيقي فتنحرف بذلك فرضيات الفكرة الوهمية للنقود التي تمثل عنصر أساسي لمنحنى Phillips حينئذ فان الأعوان الاقتصاديين يتوقعون صحة التضخم و يأخذون بعين الاعتبار انه لا توجد أي علاقة عكسية بين البطالة و التضخم.

فمحصلة هذه النتائج على السياسة الاقتصادية للتيار الكينزي مؤسفة جدا لأنها تنص على المدى البعيد بعد التحقق من توقعات رفع الأسعار فأي سياسة إصلاح للموازنة أو الإصلاحات النقدية تزيد من إثارة التضخم.

ففي السياسة الكينزية المعدلة من قبل الوسائل المالية العمومية Friedman و على الخلاف يقترح قواعد بسيطة لمواجهة آثار الاستقرار الأوتوماتيكي المرتبط بالأجهزة الجبائية و النقدية.

وفي المالية العامة لا بد من السهر على توازن الميزانية و استقرارا النفقات العمومية إلى جانب الاقتطاعات الجبائية، أما السياسة النقدية تقترح المراقبة الصارمة لتطور الكتلة النقدية بدلالة نسبة النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

– الاقتصاد الكلاسيكي الجديد:

هذا التيار له نظرة جزئية للاقتصاد فهو وليد التقاء الإسهامات المختلفة لكل من (Friedman1968)، (Phillips 1970) ،(Muth 1961) وطور من طرف (Lucas 1972) و (Sargent 1972) ، ونتيجة لهذه النظرة (الاقتصاد الجزئي) فهم يوافقون النقوديون لمدرسة شيكاغو و نظرية التوقعات العقلانية والتي أعدها (Muth 1967).

وترتكز نظرة هذه المدرسة على الفرضية التي مفادها أن الدورات الاقتصادية تكون متطابقة مع التوازن الأوتوماتيكي لكل الأسواق مثلما جاء في نظرية التوازن العامة ل:WALRAS بفضل مرونة السعر و التصرف الأمثل للأعوان الاقتصاديين الذي يفترض أن يكون عقلانيا بالكامل.

ففرضية العقلانية تلعب دورا مهما في هذه المدرسة و نتيجة لذلك فالتوقعات العقلانية و الآخذين في هذا المسار يتجهون إلى النظرية الكينزية التي تعتقد بعض التقصير من الأعوان الاقتصاديون (الفكرة الوهمية للنقود) و إلى المفهوم الفردماني للتوقعات الحقيقة (حيث تصحح أخطاء التوقعات بصفة متدرجة من الدالة الوحيدة للمعلومات الماضية)، فهي تفترض أن الأعوان الاقتصاديين يتوقعون بدقة كل المتغيرات المتعلقة و خصوصا التي تؤثر على قرارات السياسة الاقتصادية.

هذه الفرضية التي تشير في أول الأمر على إعطاء مفاهيم اقتصاد جزئي على توصيات الاقتصاد الكلي النسبة للنقوديون. وتقود إلى خلاصة جذرية في معناها انعدام الفعالية الكلية للسياسات التعديل الظرفية.أما كانت ميزانية أو نقدية.

نختار نظرية التوقعات العقلانية (Anticipations Rationnelles) فمنظري الاقتصاد الكلاسيكي الجديد يعتبروا إن النفقات العامة مرتبطة بسياسة إصلاحية ريثما يتم تعديلها مستقبلا برفع الاقتطاعات الضريبية. عندئذ فالأعوان الاقتصاديون يدخرون جزءا من فائض الدخل حتى يقومون بمواجهة الأعباء المستقبلية.

هذا ذو طبيعة تضاؤلية ينجر عنها تقيد كلي لأثر مضاعف الميزانية (Multiplicateurs Budgétaire).

فقد نظر إليها Muth سنة1961 ثورة في عالم صياغة التوقعات. حيث كان لها أثر واضح في إعادة صياغة النماذج الاقتصادية الكلية [1].

نشير أن هذه الأطروحات وبالأخص التي طورها Barroا عادت مكانة ما سماه المنظرين نظرية التكافؤ لريكاردو (L'équivalenceRocardienne) .Barro وضع مبدأي عدم الاختلاف في أسلوب تمويل العجز العمومي وقتئذ الاقتراض يصبح ببساطة مؤخرا و بمرور الوقت العبء الضريبي يتحمله المكلفون الذين توقعوا كلية هذا التأخير.

[1] محمد إبراهيم طه السقا، "التطبيقات الحديثة لفرضية التوقعات الرشيدة(1990-1995)، كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، ص03.

ودائما حسب Barro كل نفقة للدولة تتعوض بسرعة من طرف الادخار هذا ما يعدم كل محاولات الإصلاح بعبارة أخرى عجز ميزانية الممول من طرف الاقتراض لا ينتج عنه أثار إصلاحية كما زعم و أشاد بذلك الكينزيون، هذه الأطروحات أصبحت هدفا كبيرا للنقد وعلى المستولى التجريبي لم تحقق بعد.

ان النقد الأكثر واقعية و الذي مس المشكل الذي نحن بصدد تحليله هو ل:Lucas سنة 1976 و المطور في مقاله المشهور (Econometric Policy Evaluation :A Critique) في هذا المقال تقدم بفكرة:" إذا أردنا تقدير نتيجة مأخوذة من قياس للسلطات العمومية فتبعا لهذا القياس لابد أساس من معرفة تغيرات التوقعات للأعوان الخاصة" في هذه الحالة النماذج الاقتصادية الكلية (تمثل إحدى الوسائل الأساسية لتوجهات السياسات الاقتصادية)، فالمعالم مقدرة انطلاقا من معطيات سابقة وفي مفهوم التوقعات العقلانية فإن صناعة السياسات الاقتصادية لا تعطي إلا نتائج مؤسفة.

وقبل أن نستعرض حدود السياسة الاقتصادية في الفترة القصيرة المؤيدين للاقتصاد الكينزي الجديد اهتموا جدا بشكل المدى الطويل وخاصة بالنمو الاقتصادي و الدور الذي تلعبه الدولة في هذا الميدان.

في هذا الإطار وعلى خلاف الخلاصات السابقة فالمنظرين الاقتصاديين لهذا التيار توصلوا إلى نتائج مفادها مشروعية تدخل الدولة للمشاركة في وضع الميكانيزمات و الآليات التي تسمح بتأمين النمو الاقتصادي المستديم و المحمي ذاتيا.

– الاقتصاد الكينزي الجديد:

التغيرات الكبيرة و الجديدة في تطور الفكر الاقتصادي ولاسيما في نهاية الثمانينيات صاحبه بروز تيار جديد الذي سمي بتيار الاقتصاد الكينزي الجديد على اختلاف الاقتصاد الكلاسيكي الجديد الذي بدأ وكأنه يتنافى مع الكينزيين الجدد.

هذه المدرسة تؤكد على ضرورة تدخل السلطات العمومية في النشاط الاقتصادي باعتمادنا على طريقة مماثلة لفرضية التوقعات الرشيدة أما فيما يخص اختلال الاقتصاد الكلي فتفسره بضعف (عجز) السوق، اي إذا كان الكلاسيكيون الجدد يحتمون تحت مظلة أن الاقتصاد الكلي يتهيأ انطلاقا من الاقتصاد الجزئي فالكينزيون اختاروا أن الاقتصاد الجزئي يتهيأ انطلاقا من الاقتصاد الكلي.

فمنذ ثمانينيات الوضعية الاقتصادية تميزت بارتفاع البطالة من جراء تدني الأسعار و الأجور هذه الوضعية أنذرت وبدون هوادة المنظرين و حتى المسؤولين عن السياسة الاقتصادية، فإذا حاول الأوائل ترقية أدوات التحليل التي تسمح بتفسير النتائج و عرض الحلول، فالآخرون ركزوا مبدئيا على وضع نصائح و توصيات تيارات الفكر الاقتصادي الأكثر الأهمية.

وهكذا إذا كانت السياسة الاقتصادية للتيار الليبرالي في السنوات الأخيرة سمحت بتقوية تنافسية المؤسسات و إعادة الاعتبار للتوازن النقدي وردع التضخم، فإنها لم تتمكن من تحسين وضعية التشغيل و البطالة.

لهذا السبب استخرجنا حاليا أفكار التيار الكينزي الجديد لإعادة النظر في الوضعيات المستوحاة من مراعاة السياسة المرتكزة على تدخل السلطات العمومية.

نشير إلى أن كل النتائج المسجلة في مختلف كل الميادين ما زالت متباينة، وعليه نحدد على الأقل ثلاثة اتجاهات عن هذا التيار من الفكر.

- فالكينزي الجديد العقلاني (المنطقي) يفسر بطئ التصحيح انطلاقا من مضمون الاقتصاد الجزئي المنطقي في مفاهيم الركود التكنولوجي و التنظيمي مثل الاتفاقيات على المدى الطويل و المنافسة الكاملة... الخ.

- أما الكينزي الجديد الإخباري أو الإعلامي: اثبت أن الاختلال مشتق أساسا من خلل في المعطيات .

- وأخيرا الكينزي الجديد الاستراتيجي : موضوعه تفسير البطالة جزئيا ومشاكل التنسيق في القرارات.

كل هذه الاتجاهات مهدت لميلاد أدبيات مهمة للغاية اعتمدت كلية على النمذجة، بإدماجها لمختلف الفرضيات المذكورة سابقا، وكذلك النماذج المدمجة لفرضيات الركود تحت مفهوم التوقعات الرشيدة في إطار السوق و المنافسة الكاملة أة التامة، حيث أثبتت هذه الظروف أن الإنتاج أصغر من مستواه الأعظم، والذي يقوي فكرة زيادة الاستهلاك.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

انطلاقا من المفاهيم الحدية للنفقات العامة فغن أي نفقة حكومية ومهما كان تصنيفها سوف يترتب عليها العديد من الآثار الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية وسيتم في هذا المبحث التطرق لأهم الآثار الاقتصادية.

المطلب الأول: أثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني و الاستهلاك و توزيع الدخل

الفرع الأول:أثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني

تؤدي بعض النفقات العامة مباشرة إلى زيادة الإنتاج الوطني مثل النفقات و الإعانات الاقتصادية التي تدفعها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية[1]،فالإنتاج الوطني هو مجموع السلع و الخدمات المنتجة في فترة زمنية تقدر بنسبة في دولة ما، ويقصد به كذلك مجموع القيم المضافة التي تتولد عن النشاط الإنتاجي الذي يقوم به المجتمع خلال فترة زمنية محددة.

تؤثر النفقات العامة مباشرة في الإنتاج الوطني عن طريق تأثيرها في قدرة و رغبة الأفراد على العمل و الادخار و الاستثمار، وفق ما يتوفر له من عوامل إنتاجية تتمثل في العمل و رأس المال و الموارد الطبيعية و القدرات التنظيمية و الفنية و حجم الطلب الفعال، وعلى تحول هذه العناصر الإنتاجية وتنقلها من مكان لآخر.

تؤدي النفقات العامة إلى رفع مقدرة الاقتصاد الوطني على الإنتاج وذلك عن طريق تنمية عوامل الإنتاج كما و كيفا كزيادة قدرة الأفراد على العمل باعتباره من عوامل الإنتاج الأساسية، أي أنها تزيد من القدرة الإنتاجية للأفراد و هو ما ينعكس على زيادة دخول الأفراد و بالتالي زيادة الادخار من هذه الدخول ،إذا النفقات العامة من شأنها الزيادة في قدرة الأفراد على الادخار، ولا تقتصر آثار النفقات العامة على رفع قدرة الأفراد على العمل و الادخار بل في الاستثمار أيضا و هذا يتم عن طريق النفقات العامة الاستثمارية كان تمنح الدولة مثلا إعانات اقتصادية موجهة لتوسع الاستثمار سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، فتتكون رؤوس أموال عينية وهي إحدى القوى المالية للإنتاج التي تؤدي غلى زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية[2].

---

[1] زغدود علي، مرجع سابق، ص105.

[2] محمد صديق، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل المالي، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص، ص 47-48.

فإذا كان هذا النفاق الاستثماري يرفع من النتاج الوطني فان هذا يعني أن النفقات الجارية عديمة الجدوى الاقتصادية لأنه دون هذه النفقات لا يمكن النهوض بالاقتصاد،فاثر النفقات الآمن يظهر في توفير الأمن الضروري لممارسة الأنشطة الاقتصادية،و يمكن لنفقات الدفاع أن تكون منتجة وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا العسكرية في الأغراض السلمية[1].

كذلك يلعب الإنفاق العام دورا فعالا في توجيه الموارد الإنتاجية المتاحة إلى فروع الأنشطة المرغوبة عن طريق التأثر على معدلات الربح فيه بضمان حد أدنى من الأرباح أو سد العجز في ميزانية المشروع خلال فترة معينة وتقديم بعض الإعانات المالية كإعانات الإنشاء،التوسع و التصدير[2].

الفرع الثاني:آثار النفقات العامة على الاستهلاك

يتمثل الإنفاق العام في مستويات الحكومة من مستلزمات الإنتاج و الخدمات والسلع الاستهلاكية اللازمة لتسيير المرافق العامة و القيام بالوظائف التقليدية للدولة بصفة عامة و الوظيفة الإدارية بصفة خاصة ففي الحالة الأدنى تشتري الدولة هذه السلع و تقديمها للمجتمع مثل وجبات الغذاء للطلبة و التوسع في الخدمات الصحية و التعليمية، وكذلك يتحدد حجم الاستهلاك بما تدفعه الدولة من أجور و مرتبات لعمالها، وبطبيعة الحال الجزء الأكبر من هذه الدخول ينفق لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات غير أن طريقة توزيع النفقات العامة على مختلف القطاعات لها اثر هام على الاستهلاك فتخصيص مبالغ ضخمة لمرافق الدفاع أو المجالات الخارجية يقلل من حجم الاستهلاك لان هذه الأموال لا تؤدي لخلق مناصب شغل و زيادة الإنتاج بصورة عامة مما يؤثر سلبا على مداخيل الأفراد وبالتالي على إقبالهم على السلع و الخدمات. [3]

الفرع الثالث:اثر النفقات العامة على توزيع الدخل

تتدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل الوطني بين الموظفين بوسائل متعددة، فهي تقوم بذلك مثلا عن طريق إصدار القرارات الإدارية المباشرة التي تحدد أثمانه عوامل الإنتاج أو أثمان المنتجات.[4]

الى جانب هذه الوسيلة الإدارية فان الدولة يمكنها عن طريق الأدوات المالية تحقيق هذا الهدف، فيمكنها إعادة توزيع الدخل عن طريق الإيرادات العامة و كما يمكن تحقيق ذلك أيضا عن طريق النفقات العامة من خلال ما يترتب على إنفاقها من آثار.

[1] أعمر يحياوي ،مرجع سابق، ص85.

[2] محمد الصغير بعلي، ويسرى أبوا العلاء ،مرجع سابق، ص40.

[3] أعمر يحياوي ،مرجع سابق، ص85.

[4] علي زغدود،مرجع سابق، ص ص 60-61.

يتمثل إعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق النفقات العامة في الفرق بين ما يدفعه الفرد للدولة من ضرائب و رسوم و أعباء عامة وما يعود من منفعة نتيجة إنفاق الدولة العام، فإذا انتهى الفرق لصالح طبقة أو فئة بان كان ما تحصل عليه من منافع يتجاوز في قيمته ما تتحمله من أعباء فان هذا يعني أن الدخل الوطني قد أعيد توزيعه بواسطة النفقات العامة لصالح هذه الطبقة أو الفئة أما إذا كان العكس فان النفقات العامة قد يترتب عليها توزيع الدخل على حساب هذه الطبقة لصالح فئة أو طبقة أخرى، وقد يترتب على النفقات العامة رفع المستوى العام للاستثمار ألا وهو الذي يترتب عليه إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الدخول الجديدة وعلى حساب الدخول الثابتة التي لا تزيد عادة ألا يبطئ وبنسب بسيطة، مما يترتب على رفع المستوى العام للأسعار إعادة توزيع الثروة الوطنية لصالح المدينين و على حساب الدائنين.

يعتبر إعادة توزيع الدخل من ابرز الأهداف الاجتماعية للسياسة المالية في العصر الحديث، وحتى يتحقق هذا الهدف تنسق الدولة عادة بين النفقات العامة و الضرائب فتقتطع الدولة بالضرائب التصاعدية جانبا من الدخول الكبيرة، ثم تنقلها النفقات العامة لأصحاب الدخول الضعيفة أي المنخفضة في صور مختلفة كإعانات العجز و الشيخوخة و البطالة، وقد ينتقل ما تقتطعه الدولة من الدخول الكبيرة إلى أصحاب الدخول المنخفضة في صورة خدمات كالتعليم و العلاج المجاني،كما قد تنقل الدولة جانبا من الدخول الكبيرة إلى أصحاب الحرف و الصناعات الصغيرة في صورة إعانات تساعدهم بها الدولة للبقاء أمام منافسة الصناعات الكبيرة ومن الصور جانب ما تقتطعه الدولة من الدخول الكبيرة إلى دخول منخفضة مساهمة الدولة في نفقات إنتاج السلع الضرورية التي يكثر الطلب عليها من الطبقات الفقيرة[1].

المطلب الثاني: أثر النفقات العامة على الأسعار و الطلب الفعلي ومستوى التشغيل

الفرع الأول: اثر النفقات العامة على الأسعار

إن تدخل الدولة قد يتم إما بتأثيرها على العوامل المحددة للأسعار أي على العرض و الطلب،إما بتأثيرها مباشرة على هذا المستوى وذلك لما يتوفر لديها من وسائل و طرق عدة، فيمكن لها أن تؤثر على مستوى الأسعار في إطار برامجها الإنفاقية من خلال المنح و الإعانات أو من خلال إشرافها المباشر على القيام بالإنتاج أو عن طريق استخدام السياسات المختلفة منقدية، ائتمانية، ضريبية و سياسة الأجور ومن خلال توجيه المستهلك و المنتج بواسطة الحملات الإعلانية، حيث تصب كل هذه التدخلات في إدارة الدولة في العمل

[1] علي زغدود،مرجع سابق، ص ص 62-63.

على تحقيق استقرار الأسعار حسب الحال، فمن جهة التدخل للحد من انخفاضها في حالة الانكماش أو التدخل للحد من ارتفاعها في حالة التضخم من جهة أخرى.

كذلك يمكن للدولة أن تحمي بعض المنتجات الإستراتيجية من انهيار أسعارها و مثال ذلك شراء مصر خلال الأزمة الاقتصادية العلمية 1929لكامل المخزون القطني وهو ما أنقذ المنتجين المصريين من آثار الأزمة،وبعد نهاية الأزمة باعة الدولة المخزون و عوضت النفقات التي تكبدتها[1].

في الواقع أن آثار التدفقات العامة على مستوى الأسعار تتحدد تبعا لحجم هذا الإنفاق و هدفه طبيعة وطريقة تغطيته و الوضع الاقتصادي القائم.

الفرع الثاني:أثر التدفقات العامة على الطلب الفعلي .

يختلف أثر التدفقات العامة على الطلب الفعلي باختلاف حجمها و نوعها أي قيما كانت حقيقة أو تحويلية،فالنفقات الحقيقية تشكل طلبا إضافيا على السلع و الخدمات مما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي و الدخل الوطني، أما النفقات التحويلية فان أثرها يتوقف على كيفية تصرف المستفيدين منها، فإذا استخدمته للشراء السلع و الخدمات من داخل الاقتصاد الوطني، فإنها تزيد من مستوى الطلب الفعلي، أما الجزء الذي يستخدم في دفع أقساط و فوائد القروض الأجنبية أو في دفع إعانات لدول و هيئات خارجية وفي تسديد ثمن الواردات، أو ما يتم اكتنازه، فهذا يشكل تسربا من دورة الدخل ولا يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي.

هذه الزيادة في الطلب التي غالبا ما تصاحب زيادة في النفقات العامة ،تؤثر بدورها في الإنتاج الوطني ومن ثم على مستوى التشغيل، ويتوقف هذا على درجة موازنة الجهاز الإنتاجي،بحيث يزداد الإنتاج و تنخفض الأسعار كلما ارتفعت درجة المرونة و العكس صحيح.

الفرع الثالث:أثر النفقات العامة على مستوى التشغيل

إن أهم الأهداف التي ترمي إليها السياسة الاقتصادية تكمن في تحقيق العمالة الكاملة الاستقرار في الأسعار و العدالة في توزيع الدخل الوطني وكذا زيادة معدل النمو الاقتصادي[2].

[1] محمد صديق،مرجع سابق،ص 60.

[2] محمد فرحي، **النمذجة القياسية لترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام**، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية1999،ص 194.

يساهم الإنفاق الحكومي بزيادة الطلب الطلي و زيادة الاستهلاك، و كذلك من خلال إعادة توزيع الدخل أو زيادة حجم الاستثمار وبالتالي فان سياسة الإنفاق الحكومي تقوم بوظيفيتين أساسيتين تتمثلان في تنمية الدخل و المحافظة على استقراره وذلك من خلال:

-التوسع في الإنفاق الحكومي إلى جاني الإنفاق الخاص مما يؤدي إلى زيادة المشتريات من السلع و الخدمات فتكون طلبا إضافيا على الموارد الإنتاجية المستخدمة، و التي تتمثل في عناصر الإنتاج الأربعة وهي[1]:

العمل، رأس المال، التنظيم، الابتكار.

-تتغير سياسة الإنفاق الحكومي تبعا لتغيرات الدورة الاقتصادية، ففي فترة الرخاء تقلص الدولة من إنفاقها بسبب زيادة الإنفاق الخاص، أما في فترات الكساد فينخفض الإنفاق الخاص مما يفرض على الدولة التدخل بسياسة مالية تعويضية من خلال زيادة إنفاقها،وتعتمد على تمويله على عدة مصادر منها :الدين العام و الإصدار النقدي.

ويمكن للدولة تفادي حدوث ظاهرة البطالة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، إذ أن وجود البطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي الفعال، مما يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب انخفاض الأسعار، كما يمكن أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة و انخفاض الطلب الكلي،ومن هنا تكون سياسة الإنفاق الحكومي توسعية كفيلة بتحقيق الإنعاش الاقتصادي، أما من خلال الإعلانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في تشغيل الموارد المتاحة أو من خلال قيام الدولة بإنشاء مدن جديدة ومدها بجميع الخدمات الأساسية، الأمر الذي سمح بخلق فرص جديدة للتشغيل ونجد أيضا الإنفاق الحكومي التحويلي الخاص بالمعاشات و التأمين الذي من شانه زيادة اطمئنان الأفراد على مستقبلهم مما يكون له الأثر الكبير على زيادة حجم إنتاجهم، وتحتل سياسة الإنفاق الحكومي موقعا هاما ضمن سياسات مكافحة البطالة سواء كان ذلك ضمن السياسات الظرفية أو الهيكلية.

نظريا يعتبر الإنفاق العام المحرك الأساسي الذي من خلاله يمكن للحكومة أن تخلق مناصب شغل تمتص بها جزءا من البطالة وتخفف من حدتها،وهذا يعني أن العلاقة بين الإنفاق العام و البطالة علاقة عكسية فكلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها العام كلما انخفضت معدلات البطالة و أحجامها، كما أن السياسة المالية

[1] نزار سعد الدين، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات**، دار الجامعة للنشر والتوزيع، عمان،الطبعة الاولى، 2006، ص82.

بشكل عام و بمختلف آلياتها تعتبر من انجح السبل و الأدوات التي تعالج حالات الركود الاقتصادي أو الفجوات الانكماشية، لأنها سياسة إستراتيجية بعيدة المدى ولها تأثير كبير على مخرجات النشاط الاقتصادي من ناتج وطني و عمالة و غيرها وبذلك فالمشاريع الحكومية تعمل على توليد مناصب شغل لسنوات متتالية[1].

المطلب الثالث:أثر النفقات العامة الغير مباشرة(الأثر المضاعف و أثر المعجل)

بالإضافة للآثار المباشرة للنفقات العامة في كل من النتاج الوطني و الاستهلاك الوطني و التشغيل و مستوى الأسعار و الطلب الفعلي فان لهذه النفقات آثار غير مباشرة تحدثها على الاستهلاك و على الإنتاج من خلال الأثر الخاص بعاملي" المضاعف و المعجل" ،حيث يطلق على أثر المضاعف بـ "الاستهلاك المولد"كما يطلق على اثر المعجل بـ " الاستثمار المولد" ويرتبط أثر النفقة العامة على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج لفعل كل من العاملين المتقدمين معا،المضاعف و المعجل.

إذا النفقات لا تؤثر على الاستهلاك بتأثير عامل المضاعف فقط،ولكنها تعود فتؤثر أيضا على الإنتاج كنتيجة غير مباشرة لعمل المضاعف نفسه، وكذلك الأمر بالنسبة لأثر المعجل الذي لا يؤثر على الإنتاج فحسب بل يعود و يترتب عنه أيضا أثر غير مباشر على الاستهلاك[2].

الفرع الأول:اثر النفقات العامة الغير مباشرة من خلال أثر" المضاعف"

يؤدي التوسع في النفقات العامة إلى توزيع دخول جديدة في صورة أجور عمال أو مرتبات موظفين أو أثمان سلع تدفعها الدولة للموردين....الخ، هذه الدخول الجديدة ينفق جزء منها وفق الميل الحدي للاستهلاك اي زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، مما يترتب عليه التوسع في إنتاج هذه السلع ويؤدي ذلك بدوره (التوسع في الإنتاج)إلى توزيع دخول جديدة أخرى يستعمل جزء منها في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية....وهكذا[3]، فالإنفاق الأولي يؤدي إلى ظهور حلقات متتالية من الإنفاق يتناقص فيها المبلغ المخصوص في كل مرة للاستهلاك حتى يكاد يتلاشى، أي أن الإنفاق الأولي لا يقتصر أثره على قيمته أو حجمه بل يتعداها إلى سلسلة من الإنفاقات تكون في مجموعها قيمة مضاعفة، فالمضاعف هو المعامل العددي الذي يوضح لنا مقدار الزيادة في الدخل القومي التي تتولد عن الزيادة في الإنفاق عن طريق ما تزاوله

[1] محمد فرحي، مرجع سابق، ص95.

[2] مرجع سابق، ص 96.

[3] زينب حسين عوض الله، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص76.

هذه الزيادة الأخيرة من تأثير على الإنفاق القومي و على الاستهلاك، فهو يمثل النسبة بين الزيادة الإجمالية في الدخل و الزيادة الأولية في الإنفاق[1].

$$\text{أثر المضاعف} = \frac{1}{1-\text{الميل الحد للاستهلاك}} \quad \text{أو} \quad = \frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}}$$

الميل الحدي للاستهلاك +الميل الحدي للادخار =1

فإن الميل الحدي للادخار = 1-الميل الحدي للاستهلاك

فالمضاعف يرتبط ارتباطا طرديا بالميل الحدي للاستهلاك و ارتباطا عكسيا بالميل الحدي للادخار فهو يزداد بازدياد الميل الحدي للاستهلاك و ينخفض بانخفاضه، والعكس فيما يتعلق بعلاقته بالميل الحدي للادخار.

وهكذا يمكن الحصول على الزيادة الإجمالية في الدخل القومي على إثر زيادة الإنفاق العام على الوجه التالي: الزيادة الإجمالية في الدخل القومي= الزيادة الأولية في الإنفاق $\times \frac{1}{1-\text{الميل الحد للاستهلاك}}$.

واضح مدى تأثير المضاعف بالميل الحدي للاستهلاك، فهو يتزايد إذا ما زاد هذا الميل وينخفض بانخفاضه، فإذا ما لاحظنا أن الميل الحدي للاستهلاك يختلف من قطاع لأخر ومن طبقة لأخرى أمكننا أن نعرف مدى أهمية كل ذلك في تحديد الآثار المترتبة على الإنفاق العام في شتى القطاعات وبالنسبة لمختلف الطبقات، كذلك فانه تجدر الإشارة هنا إلى أن الأثر الذي يحدثه المضاعف يختلف بالنظر إلى درجة مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي، فكلما كان الجهاز مرنا وقادرا على التجاوب مع الزيادات المتتالية في الاستهلاك أنتج المضاعف أثره بشكل ملموس،وهذا ما يجري في الدول المتقدمة، حيث الاستهلاك يتسم بطول دوراته المتتالية والإنتاج على جانب كبير من المرونة، أما الدول النامية فان اثر المضاعف فيها يكون ضعيفا على الرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى الأفراد فيها، وذلك نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي و انعدام قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك.[2]

[1] مرجع سابق، ص77.

[2] مرجع سابق، ص ص 78- 77.

الفرع الثاني: أثر التدفقات العامة الغير مباشرة من خلال أثر "المعجل"

إن الآثار الغير مباشرة تترتب على النفقات العامة من خلال الزيادات تحدثها في الطلب على أموال الاستثمار وهي ما تعرف بالاستثمار المولد،وهذا ما هو يعرف بأثر المعجل، فالمعجل يبين أثر معدل التغيير في الإنتاج القومي (أي في الطلب الكلي على الاستهلاك و الاستثمار) في الاستثمار يتوقف اثر المعجل على مات يعرف بعامل رأس المال،أي على العلاقة العينية بين رأس المال و الإنتاج.

فالمعجل يبين لنا العلاقة بين تغير الطلب على المنتجات، سواء في نطاق الاستهلاك أو الاستثمار و تغيير النشاط الاستثماري، وفي هذا النطاق نجد أيضا أثرا مضاعفا آخر يسمى بالمعجل تمييزا له عن اثر المضاعف الذي تكلمنا عنه،ولأنه يعجل من آثار هذا الأخير فزيادة الإنفاق العام تسمح بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج القومي، بإحداث زيادة في الاستثمار بنسب اكبر[1].

والمعجل هو النسبة بين قيمة الاستثمار وقيمة الزيادة في الإنتاج، ولما كان معامل رأس المال أي العلاقة العينية بين رأس المال و الإنتاج يختلف من قطاع لآخر ومن صناعة لأخرى.[2]

ولا يقتصر اثر الإنفاق الحكومي على زيادة الدخل عن طريق الإنفاق على الاستهلاك فقط وفقا لمبدأ المضاعف ،وإنما يتعداه كذلك إلى زيادة في الاستثمار المشتق وفقا لمبدأ المعجل، فإذا أريد أن نأخذ في الاعتبار الآثار الكلية للإنفاق الأولي، مع مراعاة التفاعل المتبادل بين مبدأي المضاعف و المعجل.

[1] مرجع السابق، ص ص78-79.

[2] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 81.

خلاصة:

قمنا في الفصل الأول بالتعرف على مبادئ ومفاهيم أساسية للأنفاق العام كما تطرقنا إلى النفقات العامة في المذاهب الاقتصادية وكذلك للآثار الاقتصادية للنفقات العامة، والإنفاق العام كأحد أهم مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والذي أصبح من أهم الأدوات في السياسة المالية بحكم الفعالية العالية في معالجة الأزمات و الاختلالات الاقتصادية، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العمومية وكيفية تمويلها، إذ يلعب الإنفاق العام دورا هاما وحاسما في النمو والتنمية الاقتصادية، فمنه تحافظ الدولة على الهوية الوطنية توفر البنية الأساسية لتحقيق التنمية.

نظرا لازدياد نشاط الدولة وجب عليها أن تراعي حدود معينة وهي العوامل التي تحدد حجم النفقات العامة، حيث تسعى الدولة من خلالها لترشيد الإنفاق وزيادة فعاليته، الذي ينعكس تأثيرها على الاقتصاد الوطني وعلى كافة جوانب المجتمع سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو مالية.

الفصل الثاني

الإنفاق الحكومي ومتغيرات مربع كالدور في النظرية الاقتصادية

تمهيد

شهدت الاقتصاديات منذ بداية عقد الثمانينات من القرن المنصرم تحول في توجيهات السياسات الاقتصادية والتي تسعى إلى توفير الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لجميع فئات المجتمع عن طريق نمو مستمر للطاقات الإنتاجية وتوزيع عادل للدخل، كما لها دور مهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، وهو ما يجعل من هذا الإنفاق سياسة اقتصادية لها أدواتها وأهدافها، من اجل تحقيق السياسات الإقتصادية الكلية وأهدافها المختلفة ضمن ما يعرف بالمربع السحري لكالدور نسبة للعالم البريطاني نيكولاس كالدور (Nicholas Kaldor) وهذه الأهداف هي:

- تحقيق النمو الاقتصادي ؛
- تحقيق التشغيل الكامل ؛
- الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛
- تحقيق التوازن الخارجي.

وقصد معرفة دور الانفاق الحكومي في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية الكلاسيكية قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي للسياسة الاقتصادية الكلية

المبحث الثاني :الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية

المبحث الثالث: علاقة الانفاق الحكومي بالمتغيرات الاقتصادية الكلية

المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي للسياسة الاقتصادية الكلية

تمثل السياسات الاقتصادية الإجراءات العلمية التي تتخذها الدولة بهدف التأثير في الحياة الاقتصادية، فهي تعني الأهداف المطلوب تحقيقها، كما أنها تعني أيضا الأساليب المتبعة لتحقيق الأهداف ويتكون هذا المبحث من ثلاث مطالب نتحدث فيها عن مفهوم السياسات الاقتصادية وعن أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية الكلية وأنواعها وكذلك تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية وأنواعها

الفرع الأول : مفهوم السياسة الاقتصادية:

ويمكن توضيح مفهوم السياسة الاقتصادية من خلال التعاريف الآتية:

يقصد بالسياسة الإقتصادية الكلية كل ما يتعلق باتخاذ القرارات بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف.

– السياسة الاقتصادية هي مجموع توجيهات كل التصرفات العمومية والتي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادي: نفقات الدولة، النظام النقدي، العلاقات الخارجية،....الخ[1]

– وللسياسة مدلولات كثيرة فهي تعني الأهداف المطلوب تحقيقها كما أنها تعني أيضا الأساليب المتبعة لتحقيق الأهداف ، وبالتالي فهي تشمل كلا من الوسائل والأهداف المطلوب تحقيقها[2].

– إن التأمل في معنى السياسة الاقتصادية الكلية نجد أنها لا تخرج عن كونها " مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة".

– ويضاف إلى ذلك إن السياسة الاقتصادية لدولة ما يمكن تحديدها على أنها " مجموعة الأهداف والأدوات الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها وبالتالي لايخرج مفهوم السياسة الاقتصادية عن أنها:

أهداف +أدوات +زمن

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييميه**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص29.

[2] أحمد شعبان محمد علي، **علم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية**، بدون طبعة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 133.

وهو ذلك المفهوم في السياسة الاقتصادية الجزئية، لكن الاختلاف هنا بين المفهومين يتعلق بمن يقوم بتصميم وإدارة السياسة الاقتصادية، ففي هذه الحالة فان الدولة هي التي تقوم بذلك بينما في السياسة الاقتصادية الجزئية الذي يقوم بهذه المهمة هم القائمون على إدارة المشروع، وأيضا يختلف المفهومان في مجال ونطاق التطبيق، حيث يكون الاقتصاد القومي كله هو مجال تطبيق السياسة الاقتصادية الكلية، بينما يكون مجال ونطاق التطبيق في السياسة الاقتصادية الجزئية، هو المشروع الاقتصادي أي المشروع كوحدة اقتصادية، كما يختلف المفهومان أيضا من ناحية الآثار، فآثار السياسة الاقتصادية الكلية تقع على الاقتصاد القومي كله، أما آثار السياسة الاقتصادية الجزئية فتقع على المشروع الاقتصادي فقط دون غيره[1] .

وتعتبر السياسة الاقتصادية مظهرا من مظاهر السياسة عامة وتتضمن:

-تحديد الأهداف: التي تسعى السلطات إلى تحقيقها، إلا أن العادة جرت أن يكون للسياسة الاقتصادية أهداف، مثل النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات، تقليص الفوارق، تنمية القطاعات الإستراتيجية، استقرار الأسعار....الخ.

-وضع تدريج بين الأهداف: ذلك أن بعض الأهداف تكون غير منسجمة، فخفض معدل الربح يمكن أن يساعد في تقليل من الفوارق، ولكنه يمكن أن يؤدي إلى إحداث أزمة في نظام يكون فيه الربح هو أساس الاستثمار، بما يؤدي إلى عرقلة نمو المداخيل والتشغيل.

- تحليل الارتباطات بين الأهداف: عند وضع التدرج بين الأهداف لابد من وضع نموذج اقتصادي يوضح العلاقات، مثل رفع معدل الربح بكبح الكتلة الأجرية، أخذا بعين الاعتبار أن ذلك يمكن أن يؤثر على الاستثمار لان ضعف الطلب لا يشجع على زيادة القدرات الإنتاجية.

-اختيار الوسائل: التي لابد من وضعها قيد التنفيذ لتحقيق أفضل وضعية بدلالة الغايات المجسدة في الأهداف، وترتبط الوسيلة في العادة بالهدف المراد.

تتكون هذه الوسائل على العموم من فروع السياسة الاقتصادية وهي: السياسة النقدية، سياسة الصرف، السياسة الجبائية، السياسة الميزانية، سياسة المداخيل، الساسة الاجتماعية[2].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية** على مستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي)، الطبعة الاولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص14.

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييميه**، مرجع سابق، ص 30.

وهناك العديد من المجالات أين يمكن تطبيق السياسات الاقتصادية: فمثلا يتم الحديث عن سياسة التهيئة العمرانية، سياسة البحث، سياسة الانتشار الصناعي، سياسة المحافظة على البيئة، السياسة الزراعية، سياسة الأسعار....الخ.

الفرع الثاني :أنواع السياسة الاقتصادية

يمكننا التمييز بين عدة أنواع للسياسة الاقتصادية وذلك حسب الأجل، حيث هناك السياسة الاقتصادية الظرفية، والسياسة الاقتصادية الهيكلية، وتهدف السياسة الظرفية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية المالية قصيرة الأجل، بينما تهدف السياسات الهيكلية إلى تغيير الهيكل وبنية الاقتصاد في الأجل الطويل، وعموما يمكننا تلخيص أهم الفروقات بين هذين النوعين من السياسة الاقتصادية في الجدول التالي[1]:

الجدول رقم (02-01) : مقارنة بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية

	السياسة الهيكلية	السياسة الظرفية
المدة	الأجل الطويل	الأجل القصير
الهدف	تكييف الهياكل	استرجاع التوازنات
الآثار	نوعية	كمية

المصدر:

1- السياسة الاقتصادية الظرفية: هناك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف منها[2]:

-**سياسة الضبط:** تتعلق سياسة الضبط بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم، والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات، استقرار العملة، البحث عن التوظيف الشامل، هذا بالمفهوم الضيق، أما بالمفهوم الواسع فتعني مجموع التصرفات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه (تقليص الضغوط الاجتماعية، السياسات المضادة للأزمة).

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 73.

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، مرجع سابق، ص ص 31 32.

-**سياسة الإنعاش**: وهي سياسة تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج والتشغيل وعن طريق دعم الطلب الخاص للعائلات،و هي مستمدة من الفكر الكنزي، ويتم اللّجوء في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار.

-**سياسة الانكماش**: تهدف إلى التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية على الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية، وتؤدي هذه السياسة في العادة إلى تقليص النشاط الاقتصادي؛

- سياسة التوقف ثم الذهاب:

و هي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا، وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش، ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي.

2-السياسة الاقتصادية الهيكلية: تهدف السياسة الاقتصادية الهيكلية إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط الدولي، وتمس هذه السياسة كل القطاعات الاقتصادية، ويكون تدخل الدولة قبليا من خلال تأطير آلية السوق، الخوصصة، سيادة قانون المنافسة، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق بعديا من خلال: دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين، هذه عموما أهم محاور السياسة الاقتصادية الهيكلية في الدول المتقدمة، أما الدول النامية والتي اغلبها أبرمت برامج إصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فإن السياسة الاقتصادية انقسمت كما سبق وأن أشرنا إلى سياسات التثبيت وسياسات التصحيح الهيكلي، فمن الملاحظ أن هذه السياسات تعارض سياسات الإنعاش التي تقوم على أساس تدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة الإنفاق الحكومي[1]

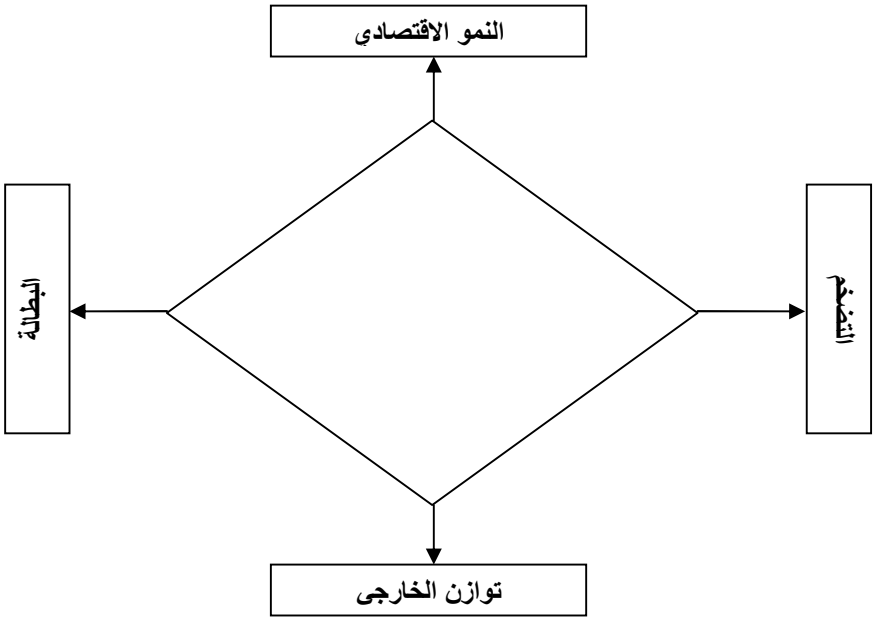
[1] وليد عبد الحميد عايب ،**الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي**، مرجع سابق، ص81.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية الكلية وأساليب إعدادها

الفرع الاول: أهداف السياسة الاقتصادية الكلية

إن أهداف السياسة الاقتصادية الكلية تختلف من اقتصاد إلى أخر، إلا انه عموما تشترك في السعي لتحقيق الأهداف التالية والتي تعرف بالمربع السحري لكالدور* وهي: تحقيق معدل نمو مرتفع، محاربة البطالة وتوفير الشغل، تحقيق التوازن الخارجي، محاربة التضخم.

الشكل رقم (02-01) : المربع السحري للسياسة الاقتصادية



Source: Oliver Picek, **The "Magic Square" of Economic Policy measured by a Macroeconomic Performance Index,** The New School for Social Research, January 2017, P4.

1- البحث عن النمو الاقتصادي:

هو الهدف الأكثر عمومية، حيث يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل، ثروة الأمة... ، وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو إن اعتماد مؤشر قياس النمو، اعتماداً على زيادة الناتج المحلي الخام يطرح مشاكل تتعلق بمضمون هذا الناتج، وذلك نتيجة لاختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد

*"نيكولاس كالدور" KALDOR NICHOLAS (12مايو 1908-30سبتمبر1986) يعتبر من الاقتصاديين البريطانيين المرموقين، من مواليد العاصمة المجرية "بوادبست "سنة 1908 م، درس الاقتصاد في لندن، كان في البداية من أنصار المدرسة النيوكلاسكية وبالضبط "فريديريك هايك" ، إلا أنه أصبح" كينزيا "ويعتبر من منظري التيار الكنزي، وهو من أشد أعداء المذهب النيوكلاسيكي الذي ظهر مع بداية عقد سبعينيات القرن الماضي، وضد الثورة التي أحدثتها المدرسة النقدية وتطبيقاتها في الاقتصاد البريطاني في عهد الحكومات المتعاقبة، والتي تميزت باتجاهاتها الليبرالية والتي من أهمهما عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وكبح جماح النشاط الاجتماعي للدولة.

حقل الإنتاج، كما أن المحاسبة الوطنية لا يمكنها حالياً إدراج التكاليف الفعلية للحصول على المنتجات مثل تكاليف التلوث، تدهور البيئة، الآثار الخارجية، كما تواجه المحاسبة الوطنية مشكلة الاقتصاد الموازي، إلا أنه بالرغم من هذه المشاكل، يبقى ا لناتج المحلي الخام الأداة المستخدمة لقياس النمو الاقتصادي، ذلك أن النمو الاقتصادي هو فعل تراكمي لا يمكن رصده إلا بعد مرور فترة زمنية، ويعبر محاسبيا عن الناتج المحلي الخام بالعلاقة التالية[1]:

الناتج المحلي الخام = مجموع القيم المضافة + مجموع الرسم على القيمة المضافة + مجموع الحقوق الجمركية أو الناتج المحلي الخام = مجموع الاستهلاك النهائي + مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة + مجموع تغير المخزون + مجموع الصادرات – مجموع الواردات.

وبالتالي فان النمو الاقتصادي في بلد ما يتجسد بزيادة الإنتاج خلال فترة طويلة نسبيا وهذا وهذا ما يميز اقتصاديات الدول المتقدمة، ويعد الإنتاج الصناعي، الدخل الوطني،الناتج، ثلاث مجمعات اقتصادية تمثل النشاط الاقتصادي لبلد ما ومدى اتساع النمو، وتجدر الإشارة انه إذا كان معدل النمو يساوي معدل التغير في الناتج المحلي الخام الحقيقي فانه من الضروري القيام بمقارنة الناتج المحلي الحقيقي بالناتج المحلي المحتمل أو الكامن الذي يعبر عن مستوى الإنتاج القابل للتحقق باستخدام كامل الطاقة الإنتاجية لكل عوامل الإنتاج ويسمى الفرق بين الناتج المحلي الخام الكامن والناتج الفعلي بفجوة اوكن OKUN.

فجوة اوكن= الناتج المحلي الخام الكامن – الناتج المحلي الخام الفعلي[2].

2- البحث عن التشغيل الكامل:

يتم لبحث عن التشغيل الكامل لأن تعويض البطالبين يعتبر تكلفة بالنسبة للمجتمع ولتي تحد من إمكانية النمو الاقتصادي، إلا أن التشغيل الكامل بمفهومه الواسع ينصرف إلى الاستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي من بينها طبعا العمل.

ولتقدير حجم البطالة في المجتمع يتم التمييز بين:

إجمالي السكان: ويضم فأتين من إسكان: النشطين وغير النشطين، وينقسم النشطون إلى عاملين وعاطلين.

يعرف مكتب العمل الدولي العاطل "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى"، ومنه فان: معدل البطالة=عدد العاطلين\مجموع السكان النشطين

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، مرجع سابق، ص 35.

[2] وليد عبد الحميد عايب ،**الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي**، مرجع سابق، ص83.

يتم التمييز بين عدة أنواع من البطالة:

أ–البطالة الدورية: وهي البطالة المرتبطة بالدورة الاقتصادية التي تظهر في فترات الكساد والتي تنتج عن قصور الطلب على الإنتاج وما يصاحب ذلك من ركود في تصريف المنتجات عند الأسعار والأجور السائدة، فينكمش الإنتاج وقد تتوقف بعض المشاريع كليا أو جزئيا مما يؤدي إلى تسريح عدد من العمال وهذا النوع من البطالة يسمى البطالة العابرة [1]، ويحدث هذا النوع من البطالة عادة في الاقتصاديات الصناعية فمثلا عندما تم حظر النفط في سنة 1973 من قبل الدول العربية على أمريكا حدث ركود اقتصادي في صناعة السيارات الأمريكية التي تستهلك كمية كبيرة من الوقود مما أدى إلى الاستغناء عن كثير من العاملين في هذه الصناعة والصناعات الأخرى المرتبطة بها، وهكذا ارتفعت نسبة البطالة في أمريكا في تلك السنة.

ب–البطالة الاحتكاكية : هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة، وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل .و يعتقد عدد من الاقتصاديين أن البطالة الاحتكاكية وإن كانت تنشأ بسبب تنقلات الأفراد بين المهن والمناطق المختلفة فإن السبب الرئيسي لظهورها هو نقص المعلومات[2]، أي أن هذا النوع من البطالة ذو طبيعة مؤقتة أي أنه قصير الأجل، وبمعنى آخر فإن هذا النوع من البطالة لا يستمر لفترة طويلة، ويمكن علاجها بتسهيل عملية انتقال العمالة من منطقة إلى منطقة أخرى أو إعادة تأهيل العاطلين عن العمل في الحرف التي تتطلبها الوظائف الشاغرة. ويساهم أيضا توفير المعلومات عن الوظائف الشاغرة والكفاءات المطلوبة لمثل هذه الوظائف إلى حد كبير في علاج هذا النوع من البطالة.

ب–البطالة الهيكلية: يقصد بالبطالة الهيكلية ذلك النوع من التعطل يصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني وتؤدي إلى إيجاد حالة عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل و الباحثين عنه، أما عن طبيعة هذه التغيرات الهيكلية، فهي إما أن تكون راجعة إلى حدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات، أو راجعة إلى تغير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم، أو إلى تغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه.

[1] عبد الرحمان يسري أحمد، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للطبع والنشر، الأسكندرية 1997، ص 282

[2] المرجع نفسه، ص 30.

3-البحث عن التوازن الخارجي:

وهو التوازن ميزان المدفوعات، إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد القومي اتجاه باقي الإقتصادات، ويؤدي اختلال ميزان المدفوعات الذي يعبر في الغالب عن حالة العجز، إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانيتها وإلى تدهور قيمة عملتها، وبالتالي فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية، حيث أن التقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر هامة للبلدان ذات العملات الضعيفة.

ويعبر التوازن حسب صندوق النقد الدولي عن تساوي مجموع البنود الدائنة مع مجموع البنود المدينة أي أن الرصيد الكلي يساوي صفرا، ويتكون ميزان المدفوعات من:

- الميزان التجاري
- ميزان الحساب الجاري
- الحساب الرأسمالي والمالي

وبالإضافة إلى كل ما سبق فإنه يمكن استغلال ميزان المدفوعات للقيام بمجموعة من التحليلات الاقتصادية واستخراج بعض المؤشرات أهمها :

- نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى الديون: وتعبر في الواقع عن مدى قدرة الاقتصاد على مواجهة أعباء المديونية في الأوقات الحرجة، لذا فإن ارتفاع هذه النسبة يدل على وفرة السيولة الخارجية لأن الاحتياطي هو بمثابة هامش امن تلجأ إليه السلطات للحفاظ على استقرار أسعار الصرف، وستخدم لمواجهة الاختلالات الظرفية، إلا أن الارتفاع المفرط لهذه النسبة هو مؤشر تجميد الأموال، وبالتالي هو تضيع لفرص استثمارها.
- الطاقة الإستردادية للاقتصاد: ويعبر عنها عادة بالعلاقة التالية

$$cm = \frac{(X + F) - (D + P)}{\mathrm{B}}$$

حيث: cm: الطاقة الكلية للاسترداد، x : حصيلة الصادرات، F : حجم الأموال الأجنبية المحصلة، D : خدمات الدين كمدفوعات، P : تحويلات نحو الخارج، B : متوسط سعر الوحدة من الواردات.

ويمكن كتابة العلاقة على النحو التالي :

$$cm = \frac{X - D}{\mathrm{B}} + \frac{\mathrm{F} - \mathrm{P}}{\mathrm{B}}$$

$\frac{X-D}{\mathrm{B}}$ تعبر عن الطاقة الاستيرادية الذاتية الناجمة عن الفائض من حصيلة الصادرات

$\frac{F-P}{B}$ تعبر عن الطاقة الاستيرادية المعتمدة على القروض

– نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات : اعتبارا لكون الصادرات من المصدر الرئيسي لتسديد هذه الديون على المدى الطويل والمتوسط، ولهذا فبقدر ما تكون هذه النسبة مرتفعة بقدر ما يواجه اقتصاد القومي خطر التوقف عن تسديد ديونه ولهذا تحرص الدول على ألا تتجاوز هذه النسبة 50%.

4–التحكم في التضخم:

يعرف التضخم بأنه الارتفاع في المستوى العام للأسعار وليس ارتفاع بعض السلع أي ارتفاع يولد ارتفاعات أخرى، إلا أن التعريف الأفضل هو الذي يجمعهما، حيث يمكن تعريف التضخم بأنه كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة، تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار حيث يعبر هذا التعريف عن الفجوة بين الزيادة في كمية النقد المتداول وبين كمية المنتجات والسلع الموجودة في الأسواق، ومن ثم فإن التضخم هو نتيجة هذه الفجوة، وارتفاع الأسعار هو المؤشر لها،حيث يترتب على عدم الاستقرار في الأسعار(التضخم)، حدوث اختلال في توزيع الدخول وآثار أخرى تؤثر بالسلب على النمو والتجارة الخارجية والاستهلاك والعمالة وغيرها، وبالتالي فان ارتفاع الأسعار يخل بالاستقرار الاقتصادي، ومن ناحية أخرى فان الاستقرار الاقتصادي يعني الاستخدام الكامل للموارد دون أن يتعرض الاقتصاد القومي لهزات اقتصادية، أي دون تقلبات أو أزمات كبيرة وارتفاع في مستوى الأسعار، وتصبح مشكلة الاستقرار الاقتصادي هي العمل على مقاومة التقلبات التي قد تنتاب الاقتصاد محل الدراسة عند السعي إلى إحداث تغيير في هيكل الناتج ومكوناته[1].

الفرع الثاني: أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية

لكي يستطيع راسم السياسة الاقتصادية إنجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة لابد من إتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته، وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات وهي[2]:

– تحديد الهدف: قبل تحديد هدف أي سياسة لابد من التعرف على المشكلة المراد رسم السياسة لحلها، حتى تحدد المشكلة بدقة لابد من التعرف على الظروف المحيطة بها، فلمواجهة مشكلة التضخم يجب تحديد نوع التضخم ثم دراسته وتحليله لغرض معرفة الأسباب وعندئذ تكون قد حددت المشكلة وبعد ذلك يمكن تحديد الهدف من وراء محاربة هذا التضخم؛

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **الاقتصاد الكلي** (النظرية والسياسات)، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010، ص297.

[2] حودة عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي**، دار النهضة، القاهرة، 1983، ص157.

– **تحديد البدائل:** بهدف تحقيق الهدف المنشود، من الأفضل تحديد أكثر من سياسة وعند الاستخدام تستخدم واحدة أو أكثر في حالة التضخم، فإنّ راسم السياسة لديه عدة أساليب لمحاربة ظاهرة التضخم فقد يستخدم أدوات السياسة المالية مثل فرض ضريبة معينة لامتصاص قسم من النقد الفائض وخفض الإنفاق الحكومي، كما قد يعتمد على أدوات السياسة النقدية كأن يخفض المعروض النقدي.

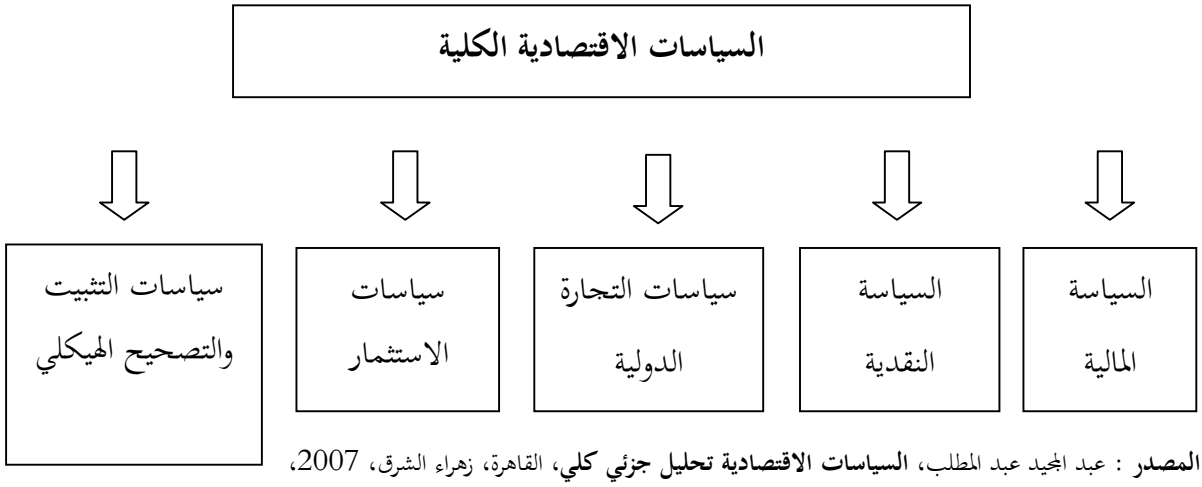
– **تحليل البدائل:** عندئذ يجب تحليل جميع السياسات المقترحة تحليلا دقيقا مع تحديد ما سوف يترتب على كل واحدة من آثار، بمعنى في ظاهرة التضخم دائما ما هي الآثار المترتبة على خفض الانفاق الحكومي، وما هي الآثار المترتبة على تخفيض المعروض النقدي، وهنا يكون راسم السياسة أمامه عدة حلول وما عليه إلاّ أن يختار الحل المناسب، كما يمكن له أن يدرس الخلفية التاريخية للحل المختار أي معرفة الآثار الإيجابية والسلبية الناتجة من خلال تطبيق هذا الحل في الماضي وهنا يمكن أن يأخذ بهذه لسياسة المختارة أو يبحث عن سياسة أفضل وفي حالة التأكد من ملائمة السياسة المختارة للظروف الاقتصادية الحالية وعندئذ يكون في الخطوة الأخيرة والمتمثلة في اتخاذ قرار يتبنى السياسة المختارة الملائمة.

المطلب الثالث :أدوات السياسة الاقتصادية الكلية

تشكل أدوات السياسة الاقتصادية مجموع الوسائل التي لا تمثل أهداف في حد ذاتها بل هي الوسائل والأساليب التي من خلالها يتم تحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، والتي يجب البوح بها مما يسهل مساهمة كل أطراف النشاط الاقتصادي في اتخاذ الإجراءات والقرارات الأكثر كفاءة والمناسبة، وتظهر أدوات السياسة الاقتصادية الكلية في شكل إجراءات كمية ونوعية والتي يجب أن تتمتع بالمرونة حتى تستطيع الوصول إلى الأهداف المسطرة في ظل أي تغيير يمكن أن يحدث مستقبلا،كما يجب على واضع السياسة الاقتصادية أن يراعي التناقض الموجود بين الأهداف كلما أمكنه الأمر ويشمل هيكل السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات الاقتصادية لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية كما هو مبين في الشكل التالي[1] :

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص ص 75- 76 .

الشكل رقم (02-02) : أدوات السياسة الاقتصادية



المصدر : عبد المجيد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية تحليل جزئي كلي**، القاهرة، زهراء الشرق، 2007، ص 213 .

يمكن التمييز بين الأدوات المتاحة للتحكم في السياسات الإقتصادية وهي :

– السياسات المالية والنقدية :

تعمل السياسة النقدية (الممثلة بالبنك المركزي) باستخدام حزمة من الوسائل والإجراءات والتدابير على إدارة العرض النقدي بنسب محسوبة شرط أساسي بهدف تنظيم عرض النقود والرقابة على الائتمان بما يلاءم متطلبات النشاط الاقتصادي هذا من وجهة نظر النقديون، وفي المقابل تعمل السياسة المالية على إدارة جانب الطلب من خلال [1] تبني جملة من التدابير بغرض التأثير على مستوى هيكل كل من الانفاق الحكومي أو الإيرادات العامة أو كليهما معا بما يلاءم مقتضيات الاقتصاد 2 ، وفي كلتا الحالتين تشكل السياسة النقدية إلى جانب السياسة المالية الركيزتين الأساسيين للسياسة الاقتصادية، وباعتبارهما وسيلتان تهدفان للاستقرار الاقتصادي فإن أهدافهما تتداخل بشكل كبير ما يجعلهما مرتبطان ببعضهما البعض، لذلك وجب على صانعي القرار التنسيق بين السياستين وتفادي حدوث تعارض بينهما مما يساهم تحقيق التنمية الاقتصادية ومعدلات نمو مرضية.

- السياسة التجارية :

وتتمثل في مجموعة الإجراءات السياسة التجارية التي تطبقها السلطات في مجال تجارتها مع الخارج وهي: تحديد سعر الصرف، فرض رسوم على الواردات، تشجيع التصدير، تحديد حصص الواردات، الاتفاقيات التجارية ...

[1] محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 133-134-135.

[2] وحيد مهدي عامر، **السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2010، ص 20.

بحيث يتم تنفيذ هذه السياسات بما يلائم وضعية الاقتصاد، ففي حالة ركود الاقتصاد يمكن اللجوء إلى تشجيع الصادرات والتقليص من الواردات، والعكس صحيح في حالة الضغوط التضخمية[1]، وتهدف السياسة التجارية إلى تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية.

– سياسات الاستثمار

لها دورها المهم جدا وفعاليتها ضمن السياسة الاقتصادية الكلية، وعدة أدوات تستعملها الدولة منها الرقابة على الصرف، الرسوم الجمركية، اتفاقيات التجارة الثنائية، نظام الحصص و تقييد الكميات، تراخيص الاستيراد، مناطق تجارية حرة، إشاعة استعمال الاعتماد ألمستندي، إن كل آلية و أداة من هذه الأدوات لها نتائج على الاقتصاد و تعزز من استقراره و عدم حدوث إختلالات به، فمثلا الرسوم الجمركية يمكن رفع معدلها بما يحقق حماية الصناعة المحلية، التي تفتقر للجودة و قوة المنافسة أمام المنتج الأجنبي الذي قطع أشواطا في هذا المجال، فالدولة في هذا الجانب تنتهج سياسة لحماية صناعاتها ومن أجل تطوير ذاتها وكذلك قد تستعمل التعريفة الجمركية من اجل ترشيد الاستهلاك المحلي خاصة المنتجات الكمالية و غير الضرورية فيتم رفع معدلها، و أيضا اعتماد معايير علمية فيما يخص احتياجات السوق المحلي و عدم تجاوز الحدود وفوق الاحتياجات الضرورية حتى لا تقع الدولة في مشكلة الإغراق، و خاصة في اتفاقيات OMCو التحرر الذي يشهده العالم، فقد تلجأ الدولة لسياسة تقييد الكمية المستوردة أو فرض شروط على السلع المستوردة و هذا غالبا موجود في الدول الغربية ذات التكنولوجيا المتقدمة .

– سياسة التثبيت و التصحيح الهيكلي:

تعبر سياسة التثبيت أو الاستقرار عن تلك البرامج الاقتصادية التي يقدمها صندوق النقد الدولي لبعض الدول بغرض إرساء الاستقرار الاقتصادي و المحافظة عليه، بمعنى أنها تهدف أي استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية بتصحيح الاختلالات المالية و تكون هذه البرامج بموجب اتفاقيات قروض تلتزم الدولة بموجبها بتنفيذ شرطية الصندوق لمدة قصيرة ولقد بدأ الصندوق باعتماد هذه السياسات منذ أواخر الستينات وأوائل السبعينات بتقديم مثل هذه البرامج لبعض الدول النامية مثل اندونيسيا و تونس بغرض إصلاح أوضاعها الاقتصادية [2].

[1] وحيد مهدي عامر، مرجع سبق ذكره، ص 23-24.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سابق ،ص 272-273

وتهدف سياسات التثبيت الاقتصادي بصفة أساسية إلى تخفيض حجم الاستهلاك المحلي و العمل على تحريك قوى السوق في اتجاه تعزيز الإنتاج المحلي.

تقليديا يتم امتصاص الاختلال في ميزان المدفوعات على الخصوص باعتماد سياسات التثبيت وهذا بافتراض اشتغال آلية السوق بشكل سليم وهذا ما يدفع إلى البحث عن المتغيرات الاقتصادية الكلية (إنتاج، عمالة، كتلة نقدية ...) القادرة على ضمان العودة إلى التوازن فالاستقرار يهدف إلى إصلاح المشكلات العاجلة و الآنية : التضخم المتراكم، استنزاف احتياطي الصرف ...الخ ومن هذا المنظور يمكن العودة إلى التوازن في المدى القصير .

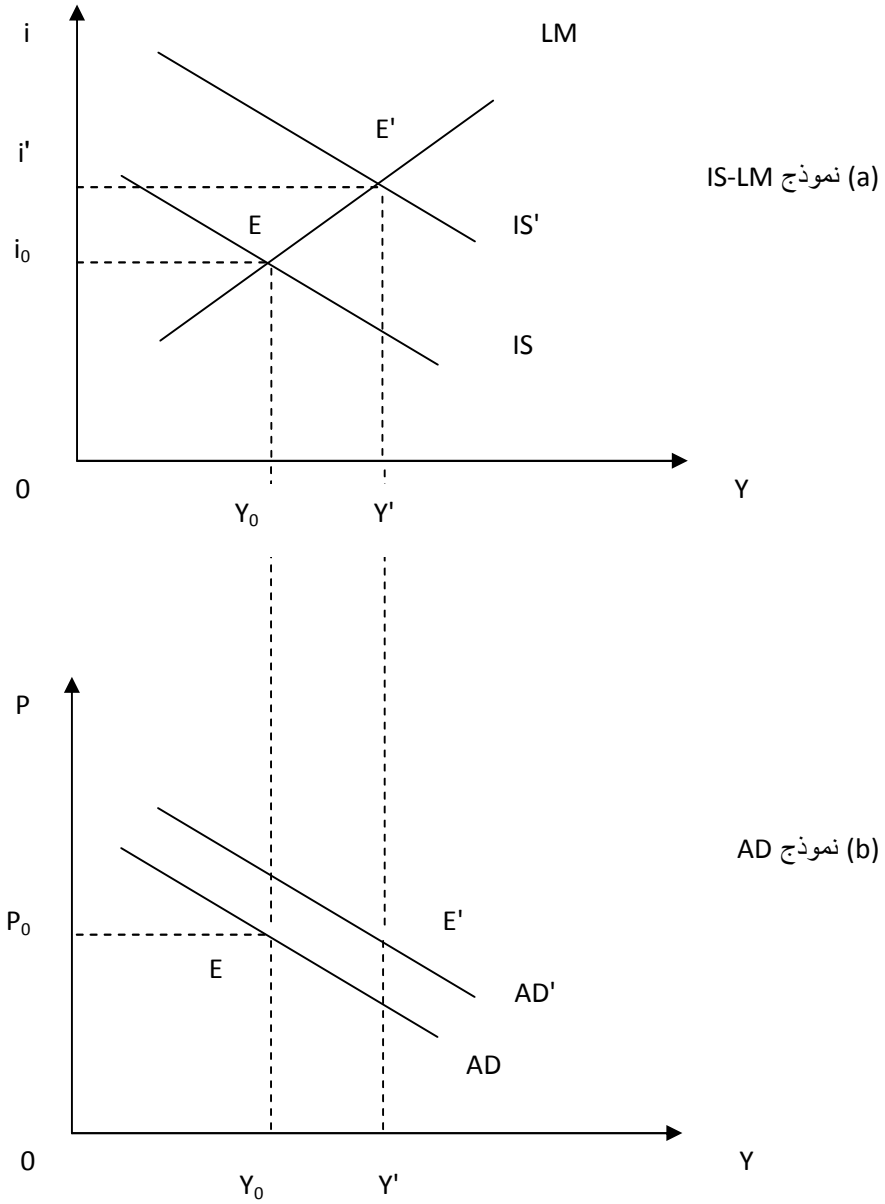
المبحث الثاني :الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقه، فهو يعكس مدى قوة الدولة وتقدمها، وتختلف النظرة من المفهوم الاقتصادي، في مختلف المذاهب الاقتصادية، نظرا لاختلاف القاعدة الفكرية التي تبنى عليها هذه المفاهيم، فتحديد السلوك الاقتصادي لأي دولة يكون لأجل تعظيم معدل النمو الاقتصادي أو على الأقل تحسينه، يبقى دائما تابعا لقوتها المالية، نظرا للأثر البالغ لهذه القوة على النشاط الاقتصادي ككل.

المطلب الأول : نموذج IS-LM والطلب الكلي

إذا كانت آليات العرض والطلب هي المحدد الرئيسي للأسعار، إلا أن تدخل الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق سياستها في النفقات العامة من شأنه أن يؤثر على مستوى الأسعار، وهو لم يعد مقتصرا على الظروف الاستثنائية والطارئة فقط، وإنما أصبح وسيلة ثابتة للتنظيم الاقتصادي، ويوضح الشكل التالي أثر الإنفاق الحكومي على الأسعار:

الشكل رقم (02-03): أثر التغير الإنفاق الحكومي على الأسعار



المصدر: تومي صالح،مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص378.

لدينا بالجزء (a) من الشكل رقم 07 نموذج IS-LM من أجل النقود الاسمية (M) ومستوى السعر P0 المعروفين، نحصل على التوازن عند النقطة E ويناسبها في الجزء (b) النقطة E على منحني الطلب الكلي (AD)، حيث إذا ارتفع الإنفاق الحكومي مثلا فإن منحني (IS) يتحرك إلى اليمين عند مستوى السعر الأصلي (P0) يوجد توازن جديد هو عند النقطة (E') سعر فائدة أعلى ومستوى دخل وإنفاق أعلى

كذلك، ومنه فعند مستوى السعر الأصلي (P0) يكون الدخل والإنفاق التوازنين أعلى، إذن فالنقطة (E') هي نقطة توازن جديد على منحني الطلب الكلي الجديد (AD') عاكسة أثر زيادة الإنفاق الحكومي[1].

كما أن هذا التأثير أيضا يختلف حسب طبيعة الاقتصاد ودرجة تطوره والحالة التي يعيشها هذا الاقتصاد، حيث أن النفقات العامة يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار والذي يدفع إلى التوسع بالنشاطات الاقتصادية وزيادة إنتاجها، حيث أن هذا الارتفاع في الأسعار المتأتي عن النفقات العامة يوفر هامش أكبر ويحفز على القيام بذلك، وعندما يكون الاقتصاد في حالة كساد تنخفض الأسعار مما يؤدي إلى انخفاض الأرباح، خصوصا عندما تكون هنالك موارد وطاقات إنتاجية عاطلة ومهيأة للعمل في الحال[2]، لذا يرى الكثير من علماء المالية العامة بضرورة إتباع سياسة مالية مفادها زيادة النفقات العامة فترات الكساد الاقتصادي وتخفيضها فترات الانتعاش الاقتصادي[3].

كما تلعب الإعانات الاقتصادية لتدعيم الأسعار دورا هاما في عملية كبح التضخم ومنع ارتفاع الأسعار، لأن هذه الإعانات تنعكس في النهاية على الدخل الحقيقي، إلا أن النفقات العامة يمكن أن تقود إلى ارتفاع الأسعار، فالتمويل عن طريق القروض أو الإصدار النقدي يؤدي إلى زيادة حجم الكتلة النقدية، ومنه يزداد الطلب مقارنة بمستوى العرض مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. كما تعمل النفقات العامة على تغيير هيكل الأسعار تبعا للوضع الاقتصادي القائم، فزيادة الإنفاق في فترة سيادة البطالة تكون لها آثار ضعيفة على الأسعار، ويحدث العكس في حالة الاستخدام الكامل[4].

المطلب الثاني : آلية عمل مضاعف الإنفاق الحكومي

لا يقتصر أثر النفقات العامة على الآثار الاقتصادية المباشرة فقط، حيث توجد أيضا الآثار الاقتصادية غير المباشرة التي يمكن أن تولد من خلال ما يعرف بدورة الدخل، فتحدث النفقات العامة آثارا غير مباشرة في الاستهلاك الوطني من خلال الاستهلاك المولد، أي من خلال ما يعرف بأثر أو الضارب كما تؤدي النفقات العمة إلى آثار غير مباشرة من الإنتاج الوطني من خلال الاستثمار المولد أي من خلال ما يعرف بأثر المعجل أو المسارع.

[1] تومي صالح، مرجع سابق ص379.378.
[2] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص144.
[3] طارق الحاج، مرجع سابق، ص145.
[4] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص197.

لا تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بتأثير عامل المضاعف فقط، بل تؤثر أيضا على الإنتاج كنتيجة غير مباشرة لعمل المضاعف نفسه، وكذلك الأمر بالنسبة لأثر المعجل الذي لا يؤثر على الإنتاج فحسب بل ينتج عنه أيضا أثر غير مباشر على الاستهلاك.

الفرع الأول: أثر المضاعف

يعد "كاهن" أول من أدخل فكرة المضاعف في النظرية الاقتصادية، إذ حاول قياس العلاقة الكمية القائمة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في التشغيل.

أي أن مفهوم المضاعف عند "كاهن" هو مضاعف التشغيل، أما الاقتصادي كينز فقد استخدم فكرة المضاعف لبيان أثر الاستثمار المستقل أو الذاتي، الدخل الوطني، من خلال ما يؤدي إليه هذا الاستثمار من زيادة الاستهلاك المولد في الاقتصاد الوطني الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بأضعاف الزيادة الأولية في الاستثمار المستقل، واللذي يعبر عن العلاقة بين الزيادة في الاستثمار المستقل والذاتي في الدخل الوطني.

لقد قصد كينز تحليله لنظرية المضاعف على دراسة الزيادة الأولية في الاستثمار في الدخل الوطني إلا أن الفكر الاقتصادي الذي جاء بعد كينز اتجه إلى تعميم هذه النظرية، وأصبح بإمكاننا أن نعامل الإنفاق على الاستهلاك و التصدير و الانفاق الحكومي المعاملة نفسها التي عاملها كينز للاستثمار الذي اعتبره المتغير الأساسي في نظريته، أي أننا نستطيع أن ندرس مضاعف الإنفاق الحكومي الذي يقصد به المعامل الذي يبين مقدار التغيير في الدخل الوطني الناجمة عن تغيير الإنفاق الحكومي[1].

ولتوضيح فكرة المضاعف فإنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزءا منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وفوائد وأسعار للمواد الأولية أو لصالح الأفراد وهؤلاء يخصصون جزءا من هذه الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار، والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى وتقسم ما بين الاستهلاك والادخار والدخل الذي يوجه إلى الادخار، ينفق جزء منه في الاستثمار وبذلك تستمر دورة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج، – الدخل، – الاستهلاك، – الإنتاج[2].

[1] خبابة عبد الله، **أساسيات اقتصاد المالية العامة**، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2009، ص 101.

[2] محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص130.

ويمكن حساب المضاعف كما يلي:[1]

$$Y = C + I + G....(06)$$

$$C = cY_d + C_0.....(07)$$

$$Y_d = Y - T + R....(08)$$

$$I = I_0....(09)$$

$$G = G_0....(10)$$

مع: Y : الدخل الوطني ، – C:الاستهلاك، I: الاستثمار، G: الإنفاق الحكومي، –Yd: الدخل الوطني المتاح ، –T : الضرائب، –R: التحويلات، –I0: الاستثمار المستقل، –G0: الإنفاق المستقل

وبتعويض المعادلة (07) في (06) نجد:

$$Y = cY_d + C_0 + I_0 + G_0....(11)$$

وبتعويض المعادلة (08) في (11) نجد:

$$Y = c(Y - T + R) + C_0 + I_0 + G_0....(12)$$

$$Y = cY - cT + cR + C_0 + I_0 + G_0$$

$$Y - cY = -cT + cR + C_0 + I_0 + G_0$$

$$Y(1-c) = -cT + cR + C_0 + I_0 + G_0$$

$$Y = \frac{C_0 - cT + cR + I_0 + G_0}{(1-c)}$$

$$Y = \frac{1}{(1-c)} \times (C_0 - cT + cR + I_0 + G_0)....(11)$$

نفرض الآن أن الحكومة قررت الزيادة في الإنفاق الحكومي بقيمة قدرها ΔG بدون الزيادة في كل من الاستثمار والتحويلات والضرائب، هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي تترتب عنها زيادة في الدخل الوطني مقدرة بـ ΔY، وتحسب كما يلي:[2]

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{(1-c)} \times (C_0 - cT + cR + I_0 + G_0 + \Delta G)....(13)$$

[1] Bernard Bernier. **Yves Simon**, **Initiation à la macroéconomie**, 9ème édition, DUNOD, Paris 2007, pp 410.

[2] Bernard Bernier. Yves Simon, Op Cit, p 411.

بطرح المعادلة (12) من المعادلة (13) نحصل على:

$$\Delta Y = \frac{1}{(1-c)} \times \Delta G$$

$$\alpha_G = \frac{\Delta Y}{\Delta G} \ldots.(14)$$

مع α_G هو مضاعف الإنفاق الحكومي[1].

فالمضاعف هو المعامل العددي الذي يوضح لنا مقدار الزيادة في الدخل الوطني التي تتولد عن الزيادة في الإنفاق، فهو يمثل النسبة بين الزيادة الإجمالية في الدخل والزيادة الأولية في الإنفاق[2].

إن مضاعف الإنفاق الحكومي له علاقة بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد بزيادة الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه.

الفرع الثاني: أثر المعجل

لا تقتصر الآثار غير المباشرة للنفقات العامة في الإنتاج الوطني على الزيادة المتتالية من الاستهلاك المولد، بل هناك آثار غير مباشرة أخرى تحدث في الإنتاج الوطني عبر الزيادة التي تتسبب فيها النفقات العامة في الطلب على الاستثمار، وهي ما يطلق عليها الاستثمار المولد أو التابع، وهو ذلك الاستثمار الذي يشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية، هذا ما يعرف بأثر المعجل أو المسارع، وتفسير ذلك هو أن الزيادة في النفقات العامة تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع النهائية الاستهلاكية مما يدفع منتجي هذه السلع إلى الزيادة في إنفاقهم الاستثماري، من أجل إنتاج تلك السلع التي نظرا لزيادة الطلب عليها بمعدلات كبيرة.

ويمكن حساب المعجل بقسمة التغيير في الاستثمار (الزيادة) على التغيير في الناتج الوطني (الزيادة) كما يلي[3]:

$$A = \frac{\Delta K}{\Delta Y} \ldots.(15)$$

وتعني هذه العلاقة بأنه من أجل زيادة مستوى الإنتاج بـ ΔY يجب زيادة الطلب من السلع الرأسمالية بمقدار يعادل حاصل ضرب التغير في الإنتاج اللازم مع معامل المعجل، لذلك فإن الزيادة في الاستثمار الصافي تتوقف على معامل رأس المال (المعجل)[4].

[1] تومي صالح، مرجع سابق ص209.

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص77.76.

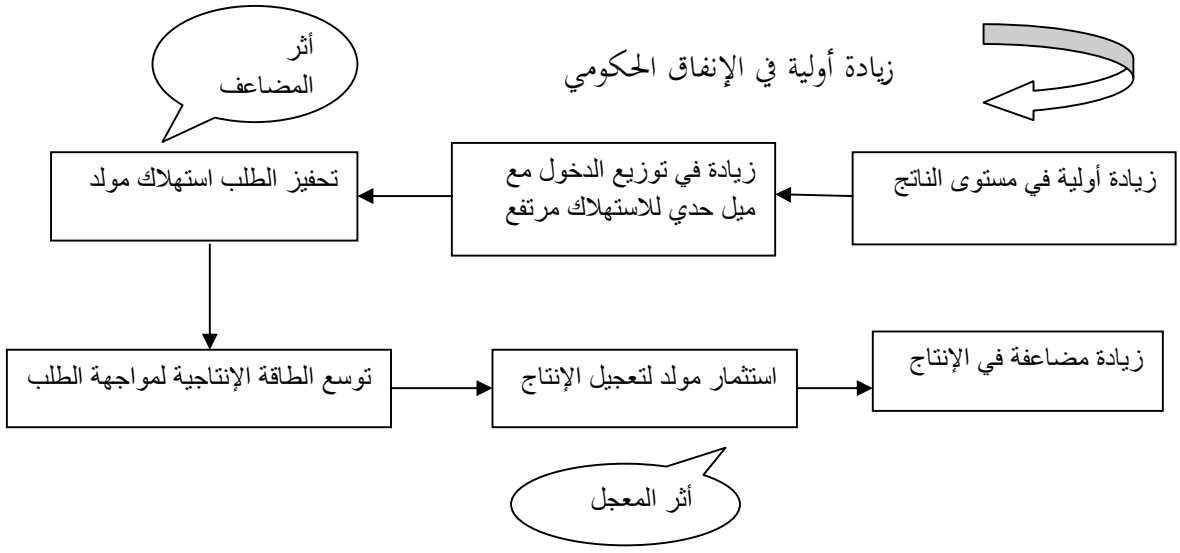
[3] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 105.

[4] طاوش قندوسي، مرجع سابق، ص61.

إن معامل رأس المال (معامل الاستثمار) أي العلاقة بين رأس المال والإنتاج هو الذي يحدد ما يلزم من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من سلعة معينة أو صناعة ما وأيضا يختلف من قطاع لآخر ومن صناعة لأخرى، ويختلف المعجل أيضا من قطاع لآخر ومن صناعة لأخرى.

إن أثر المعجل يأخذ بعين الاعتبار لكي يكون الاستثمار في المخزون نسبيا مع التغير في الإنتاج، حيث إذا زاد هذا الأخير يكون مخزون المؤسسات كبيرا، أما إذا نقص الإنتاج يدفع بالمؤسسات لاستعمال مخزونها والاستثمار في المخزون يكون سالبا[1].

شكل رقم(02-04): مخطط توضيحي لأثر المضاعف والمعجل



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مرجع سبق ذكره، ص149.

الفرع الثالث: أثر المزاحمة

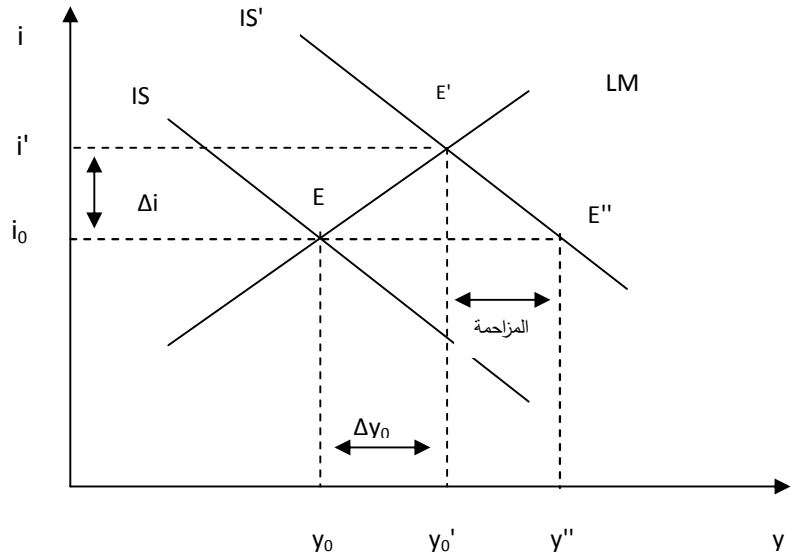
إن أي زيادة في الإنفاق الحكومي ترفع مستوى الطلب الكلي ويترتب على ذلك ارتفاع الدخل والناتج الكلي، وبفرض بقاء المستوى العام للأسعار ثابتا فإن قيمة الأرصدة النقدية الحقيقية المعروضة تبقى ثابتة ما لم تتغير الأرصدة الاسمية، فلو بقيت هذه الأخيرة ثابتة فإن ارتفاع الدخل يدفع الأفراد والمؤسسات الخاصة والإدارات إلى زيادة الطلب على النقود من أجل المعاملات، فلو بقي سعر الفائدة على حاله فإن سوق النقود يختل ويصبح عرض الأرصدة الحقيقية أقل من الطلب عليها، ومن مصلحة السلطات النقدية رفع سعر الفائدة (i) لمعالجة الاختلال، حيث ينعكس هذا الإجراء على تقليص الإنفاق الاستثماري (I) والاستهلاكي (C)

[1] Gregory N. Mankiw, Op Cit, p569.

نظرا للتناسب العكسي بينهم وبين سعر الفائدة ومن ثم انخفاض الطلب الكلي والدخل الكلي بمقدار أقل من مقدار زيادة الأول[1].

والشكل التالي يلخص هذه الظاهرة التي تسمى أثر المزاحمة:

الشكل رقم (02-05) : أثر المزاحمة



المصدر: تومي صالح، مرجع سابق، ص285.

مع: $\Delta y_0 = \alpha_G \Delta G$

إن هذه الظاهرة هي مزاحمة الإنفاق الحكومي للإنفاق الخاص وهذه المزاحمة تكون جزئية نظرا لأن مقدار انخفاض الدخل أقل من مقدار الزيادة، فالمزاحمة هي انخفاض الطلب الاستهلاكي والاستثماري الناتجين عن زيادة الإنفاق الحكومي الذي يرفع الطلب الكلي وفي نفس الوقت أسعار الفائدة[2].

[1] البشير عبد الكريم، **الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر**، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان، ص5.

[2] نفس المرجع، ص6.

المطلب الثالث: نموذج بارو "Barro" تراكم رأس المال

أضاف Barro مصدر تدفق النفقات العامة من طرف الدولة إلى مصادر النمو الذاتي (الداخلي) لتمويل المنشآت القاعدية، التي تساهم في رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص، ففي هذا النموذج يعتبر مستوى النفقات العامة هو مصدر النمو الذاتي، أين تلعب فيه النفقات العامة دور المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، ويعتبر رأس المال العام مصدر هذا النمو الذاتي، ويتمثل هذا الرأسمال في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى، والتي تكون مساهمتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إنتاجية القطاع الخاص خاصة في البنية الأساسية، كالطرق، الموانئ، المطارات، ورعاية وإعداد وتأطير رأس المال البشري مثل التعليم والصحة، ... الخ، وحماية حقوق الملكية كالأمن والدفاع، ... الخ، والخدمات المباشرة التي تدخل في دالة منفعة المستهلكين مثل الملاعب، المتاحف . .....الخ[1].

أولا: عرض النموذج

واعتمد Barro في بناء نموذجه على نموذج سولو-سوان المطور (1956)، إذ في هذا النموذج يعتبر ان النفقات هي استثمار في السلع الاجتماعية، وهذا يعني أن G تدخل في دالة الإنتاج لكل مؤسسة (i) وتعطى هذه الدالة كما يلي[2] :

$$Y_i = A_i K_i^{\alpha} L_i^{1-\alpha} G_i^{1-\alpha} \quad .....(2-88) \qquad \alpha \in]0,1[$$

بحيث: Y_i ، K_i ، L_i ، على التوالي: الإنتاج، رأس المال الخاص، اليد العاملة للمؤسسة (i) و G النفقات العمومية الكلية للدولة للمنشآت القاعدية، على المستوى التجميعي هذه الدالة تأخذ الشكل التالي:

$$Y = AK^{\alpha} L^{1-\alpha} G^{1-\alpha} \quad .....2$$

[1] زيرمي نعيمة، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2015– 2016، ص 165

[2] Frédérique bec, **analyse macroéconomique**, édition la découverte, France, 2000, p 402.

حيث أن المردودية الحدية لرأس المال متناقصة، أما المردودية المشتركة لرأس المال والنفقات العمومية فهي ثابتة مع افتراض L ، وبالنسبة للمؤسسات فالنفقات العمومية تعتبر بالنسبة لها عوامل إنتاج خارجية معطاة وبدون تكلفة.

وبافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت t ، إذن $G = tY$، تعظيم الربح و شرط الربح الصفري في حالة المنافسة التامة تمكن أن نبين أن الناتج الحدي لرأس المال بعد فرض الضريبة يجب أن تساوي مقدار الكراء، أي [1]:

$$r + \delta = (1-\tau)\cdot(\partial Y_i / \partial KA_i)$$
$$= (1-\tau)\cdot \alpha A \cdot k^{-(1-\alpha)} \cdot \mathrm{G}^{1-\alpha}$$

وعليه فإن :

$$r + \delta = \alpha A^{1/\alpha} (L\tau)^{(1-\alpha)/\alpha} (1-\tau)$$

ومنه مما سبق نستنتج أن معدل نمو الاستهلاك هو :

$$g = (1/\theta)\cdot\left[\alpha A^{1/\alpha}\cdot(L\tau)^{(1-\alpha)/\alpha}\cdot(1-\tau) - \delta - \rho\right]$$

يتم أثر الحكومة على النمو بطريقتين؛ الطريقة الأولى متمثلة في الحد $1-t$ والذي يمثل الأثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي للرأس المال الصافي من الضريبة، و الحد $t^{(1-\alpha)/\alpha}$ والذي يمثل الأثر الإيجابي على الخدمات العمومية.

ثانيا: نتائج هذا النموذج

لهذا النموذج نتائج عديدة نذكر من اهمها[2] :

1- التأكيد على وجود وفورات خارجية ايجابية للنفقات العامة أي ارتباط معدل النمو الثابت إيجابا بالحصة النسبية للنفقات العامة في الإنتاج لأنها تعمل على تحسين الادخار والاستثمارات والاستهلاك.

[1] صواليلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006، ص 53 .

[2] عبد الباسط وفا،**النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي**، نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية،القاهرة، ص ص 107-113

2- أن معدل الضريبة يلعب دوراً إيجابيا في التأثير على معدل النمو (تؤدي زيادة معدل الضرائب إلى زيادة مستوى رأس المال لعام ومن ثم نمو الإيرادات الخاصة بالتالي زيادة فاعلية رأس المال الخاص وتطور معدل النمو).

إلا أنه لا يغفل النموذج عن الآثار السلبي التقليدي للضريبة على معدل النمو والناتج عن أثرها في تنشيط الأنشطة الاقتصادية الخاصة حيث تعمل على إنقاص المتغيرات الثلاثة وهي الادخار والاستثمار والاستهلاك أي أنه يمكن القول بأن النمو يرتبط سلبياً بمعدل الضرائب على الدخل.

3- النتيجة الأخيرة تنشأ عن هذا التحفظ حيث أفراد النموذج ضرورة وجود مستوى أمثل لمعدل الضريبة أي ضرورة وجود حجم أمثل لتدل الدولة لتحقيق تعظيم معدل النمو. أي أن النموذج اعترف بالآثار السلبية التي قد تنتج عن الإسراف في الاقتطاعات الضريبي.

4- مع ثبات الإيرادات واعتماد الإنتاج على تراكم رأس المال العام والخاص فإن النمو لا يولد إلا نموا ذاتيا.

ثالثا: الانتقادات الموجهة إلى هذا النموذج

على الرغم من أهمية نموذج بارو على ما سبق ذكره إلا أنه وجه له انتقادين هما: [1]

1- قد يكون الانفاق الحكومي من الداخل من خلال القطاع الخاص نفسه الذي قد يسهم في انجاز البنى التحتية لما تبقى من القطاع.

2- إن الغالب من إيرادات رأس المال أن تكون مختلطة بين عام وخاص، مما يصعب من فصل ودراسة كل قطاع لحاله لمعرفة أثره على النمو الاقتصادي.

[1] بن قانة محمد إسماعيل، **اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج واستراتيجيات)**، أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص107.

المبحث الثالث: سياسة الإنفاق الحكومي كأداة لتجسيد السياسة الاقتصادية

تتمثل السياسة الاقتصادية في مجموعة الإجراءات التي تقوم بها الدولة بغية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، مع مراعاة أن تكون هذه السياسة قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة في استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات، وتعد سياسة الانفاق الحكومي أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ومعالجة الاختلالات الناجمة عن الدورة الاقتصادية، من خلال أثرها على مستوى التشغيل والتضخم، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول : أثر سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل:

تستخدم الدولة النفقات العامة كأدات من أدوات السياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في أوقات الرواج وأوقات الكساد، وتستخدم النفقات العامة للتأثير على مستوى التشغيل ومحاربة البطالة، ولأجل معالجة مشكل البطالة، فإن التحليل الكينزي اقترح زيادة الانفاق الحكومي لمواجهة انخفاض الطلب مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وارتفاع مستوى العمالة، وهذا في حالة ما إذا كان الجهاز الانتاجي مرنا يسمح بانتقال عوامل الإنتاج بسهولة بين فروع الإنتاج لتحقيق التشغيل الكامل.

وتتبع بعض الدول سياسة المشروعات العامة ذات النفع العام، كالطرق العامة، والمباني والإنشاءات الحكومية وغيرها، وتقوم الدولة باللجوء إلى القروض لأجل تنفيذ برنامج استثماري يوفر فرص العمل للعاطلين عن العمل، وهذا يترتب عليه توزيع الدخول على الأفراد وزيادة الاستهلاك والاستثمار،[1] وبالتالي فإن سياسة الإنفاق الحكومي تقوم بوظيفتين أساسيتين تتمثلان في تنمية الدخل والمحافظة على استقراره، وذلك من خلال:

– التوسع في الإنفاق الحكومي إلى جانب الإنفاق الخاص مما يؤدي إلى زيادة المشتريات من السلع والخدمات فتكون طلبا إضافيا على الموارد الإنتاجية المستخدمة، والتي تتمثل في عناصر الإنتاج الأربعة وهي :العمل، رأس المال، التنظيم والابتكار؛

– تغيير سياسة الإنفاق الحكومي تبعا لتغيرات الدورة الاقتصادية، ففي فترات الرخاء تقلص الدولة من إنفاقها بسبب زيادة الإنفاق الخاص، أما في فترات الكساد، ينخفض الإنفاق الخاص مما يفرض على الدولة التدخل بسياسة مالية تعويضية من خلال زيادة إنفاقها، وتعتمد في تمويله، على عدة مصادر، منها الدين العام والإصدار النقدي.

[1] محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 306.

و يمكن للدولة تفادي حدوث ظاهرة البطالة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، إذ أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي الفعال، مما يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب انخفاض الأسعار، كما يمكن أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة وانخفاض الطلب الكلي، وهنا تكون سياسة إنفاق حكومي توسعية كفيلة بتحقيق الإنعاش الاقتصادي، إما من خلال الإعانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة أو من خلال قيام الدولة بإنشاء مدن جديدة ومدها بجميع الخدمات الأساسية، الأمر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل ونجد أيضا الإنفاق الحكومي التحويلي الخاص بالمعاشات والتأمين الذي من شأنه زيادة اطمئنان الأفراد على مستقبلهم مما يكون له الأثر الكبير على زيادة إنتاجهم، وتحتل سياسة الإنفاق الحكومي موقعا هاما ضمن سياسات مكافحة البطالة سواء كان ذلك ضمن السياسات الظرفية أو الهيكلية.

نظريا يعتبر الانفاق الحكومي المحرك الأساسي الذي من خلاله يمكن للحكومة أن تخلق مناصب شغل تمتص بها جزءا من البطالة وتخفف من حدتها، وهذا يعني أن العلاقة بين الانفاق الحكومي والبطالة علاقة عكسية، فكلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها العام كلما انخفضت معدلات البطالة وأحجامها، كما أن السياسة المالية بشكل عام وبمختلف آلياتها بما فيها سياسة الانفاق الحكومي (تعتبر من أنجع السبل والأدوات التي تعالج حالات الركود الاقتصادي (الاستخدام الناقص) أو الفجوة الانكماشية، لأنها سياسة إستراتيجية بعيدة المدى ولها تأثيرا كبيرا على مخرجات النشاط الاقتصادي من ناتج وطني وعمالة وغيرها وبذلك فالمشاريع الحكومية تعمل على توليد مناصب شغل لسنوات متتالية.[1]

المطلب الثاني : سياسة الانفاق الحكومي كأداة لمواجهة التضخم

إن للإنفاق العام آثار على المستوى العام للأسعار(سلبية كانت أم ايجابية)، لذلك سوف نعالج هذه الآثار من وجهتين بإبراز الآثار السلبية لزيادة الانفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار ثم الآثار الإيجابية، بما يتضمن حالات زيادة الإنفاق التي تساهم في ضبط المستوى العام للأسعار وبالتالي التقليل من الآثار التضخمية وعدم الاستقرار في الأسعار.

1- الآثار السلبية:

[1] مقراني حميد، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)**، مذكرة ماجستير غير منشورة،تخصص اقتصاد كمي، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015/2014، ص، ص 26، 27.

هناك عدة أشكال للزيادات في الانفاق الحكومي تساهم في إحداث ضغوط تضخمية ناتجة عن ارتفاع في الأسعار ومن أهم هذه الأشكال مايلي: [1]

- يمكن للإنفاق العام أن يحدث ضغوطا تضخمية خاصة إذا كان الإنفاق في صورة تحويلات نقدية لصالح الطبقات الفقيرة دون مراعاة أن هذه الزيادة من التدفقات سوف تنعكس في صورة زيادات في القدرة الشرائية في أيدي هذه الفئة، فإذا لم يأخذ المخطط المالي في الحسبان مدى قدرة الجهاز الإنتاجي على مسايرة هذه الزيادة في الطلب فسوف يترجم الأمر في صورة فائض طلب ومن ثم ارتفاع في أسعار نوعية معينة من السلع الضرورية التي يزيد عليها الطلب.

- إن منافسة الأجهزة العامة وإدارات القطاع العام للوحدات الاقتصادية في الطلب على عوامل الإنتاج المختلفة سواء في سوق العمل أو سوق السلع أو سوق رأس المال دون أن يكون هذا التزاحم في الطلب من أجل مشروع حيوي لا يمكن تأجيله لتعلقه إما بأمن الدولة أو استقرارها الاقتصادي، فإن هذا سوف يؤدي إلى ظهور تضخم النفقات الذي يتمثل في زيادة تكلفة عوامل الإنتاج مما ينعكس ثانيا في صورة ارتفاع أسعار السلع النهائية نظرا لزيادة تكلفة الإنتاج.

2- الآثار الإيجابية:

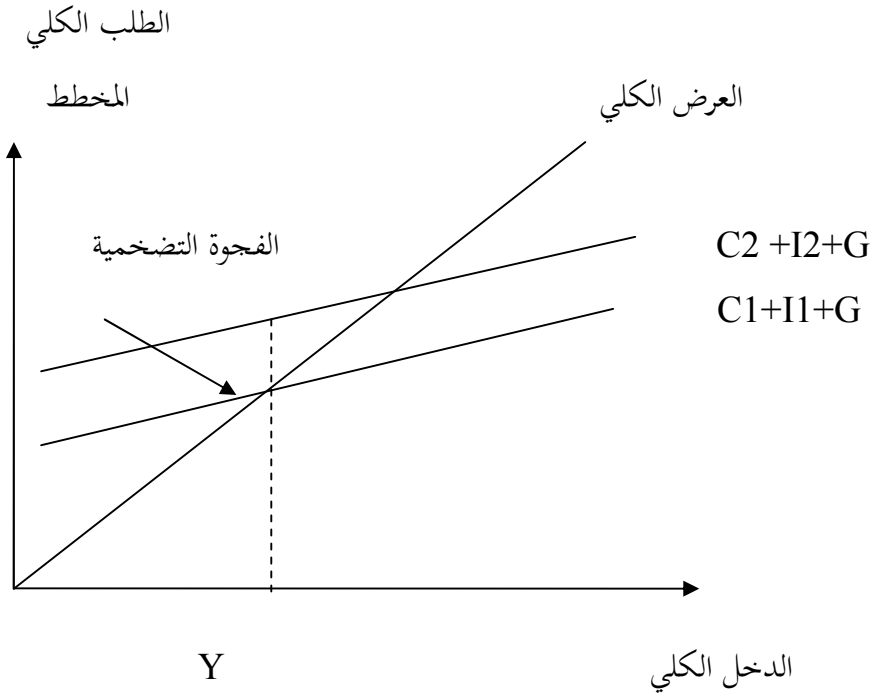
في جانب آخر يمكن للدولة أن تستخدم الإنفاق بصورة مدروسة في كبح جماح الضغوط التضخمية والحفاظ على استقرار الأسعار ويكون ذلك من خلال الأشكال السياسات الإنفاقية التالية:

أ- سياسة إنفاقية انكماشية للتخفيف من حدة الفجوة التضخمية، لأن خفض الانفاق الحكومي يؤدي إلى خفض الطلب الكلي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني رقم (02-07) الذي يبين الضغوط التضخمية الناتجة بسبب فائض الطلب، فعندما يكون الطلب الكلي C2 +I2+G تنشأ الفجوة التضخمية، والفجوة التضخمية هي الكمية التي يزيدها الطلب الكلي عن الدخل عند مستوى الدخل المقابل لمستوى التوظف الكامل واستقرار الأسعار، وبالتالي فإن تخفيض حجم الانفاق الحكومي سيخفض من حجم الطلب الكلي مما يؤدي في التحليل النهائي إلى بقاء الإنفاق الكلي عند C1+I1+G [2]:

[1] محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الاسلامي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، القاهرة، 2004، ص81.

[2] وحيد مهدي عامر، **السياسات النقدية والمالية والإستقرار الاقتصادي –النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2010، ص، ص 260، 261.

الشكل رقم(02-06): السياسة الإنفاقية الانكماشية للتغلب على الضغوط التضخمية



المصدر: وحيد مهدي عامر، **السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي –النظرية والتطبيق–**، مرجع سبق ذكره، ص261.

ب- تتحدد آثار النفقات العامة على مستوى الأسعار كذلك من خلال دعم الدولة لبعض السلع حتى تكون في متناول أغلب السكان خاصة ذوي الدخل المحدود، أو قيامها بمنح امتيازات ضريبية للمنتجين للحد من ارتفاع الأسعار، ويمكن أيضا للدولة أن تحمي بعض المنتجات الإستراتيجية من انهيار أسعارها ومثال ذلك شراء مصر خلال الأزمة لاقتصادية العالمية (1929) لكامل المخزون القطني وهو ما أنقذ المنتجين والمصدرين من آثار الأزمة، وبعد نهاية الأزمة باعت الدولة المخزون وعوضت النفقات التي تكبدتها.[1]

– أما إذا تم توجيه الانفاق الحكومي إلى زيادة الاستثمار فإنه يؤدي إلى تغيرات في هيكل الأثمان تختلف عما إذا تم توجيه الإنفاق لزيادة الاستهلاك، كالاستثمار في الطاقة الكهربائية وكذلك الاستثمار في القطاع الفلاحي والصناعي فإنه يساهم في تقليل أثمان هذه المنتجات التي تعد ضرورية بالنسبة للمواطنين بالإضافة إلى استبعاد النفقات غير المنتجة عن طريق إعادة فحص برامج الانفاق الحكومي باعتبار أن ارتفاع هذا الأخير هو سبب تفشي ظاهرة التضخم[2].

[1] بن نوار بومدين، **النفقات العامة على التعليم –دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980–2008–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص60.

[2] بوجراد سهيلة، علاقة الانفاق الحكومي بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر دراسة قياسية 1990-2013، مرجع سبق ذكره، ص41.

المطلب الثالث: دور الانفاق الحكومي في تحقيق التوازن الخارجي

إن مدى فعالية سياسة الانفاق الحكومي على التوازن الخارجي أو توازن ميزان المدفوعات، من خلال نقطتين وكلاهما مرتبط بتبني برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي، الأولى تتعلق بمسألة تخفيض قيمة العملة والثانية علاقة العجز الموازني (العجز الداخلي) الذي يرى صندوق النقد الدولي أنه السبب في عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات(العجز الخارجي)، وسنحاول التطرق إلى فعالية سياسة الانفاق الحكومي في إحداث التوازن الخارجي من خلال تحليل نموذج Mundell-Fleming، وهو نموذج اقتصادي صاغه كل من الاقتصاديان Mundel Robert وMarcus Fleming ويعتبر هذا النموذج امتداد لنموذج IS/LM الذي يتعارض مع الاقتصاد في ظل الاكتفاء الذاتي أو اقتصاد مغلق، وهو يصف العلاقة بين سعر الصرف الاسمي ومخرجات الاقتصاد على عكس العلاقة بين معدل الفائدة والمخرجات في نموذج IS/LM في المدى القصير الذي طوره الاقتصاديان Alvin Hanson وRichard Hicksسنة 1937، وقد اتجه هذا النموذج، إلى ضرورة التوفيق بين التوازن في اقتصاد مغلق وكذلك اقتصاد مفتوح بالقول أن الاقتصاد لا يمكن الحفاظ على سعر صرف ثابت في وقت واحد، والحركة الحرة لرأس المال، وسياسة نقدية مستقلة وكثيرا ما يطلق على هذا المبدأ ب"الثلاثي غير المقدس "بمعنى أنه لا يمكن التوفيق بين هذا الثلاثي في نفس الوقت.

الفرع الأول : آلية عمل نموذج Mundell-Fleming

يعتمد هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات التي تمت صياغتها على أساس اقتصاد صغير مفتوح يعمل في ظل حرية تداول رؤوس الأموال الأجنبية وتتمثل أهم معالم هذا النموذج في مايلي :[1]

- هو مفيد لتحليل مدى فعالية السياسة النقدية والمالية في اقتصاد مفتوح؛
- هذا النموذج يشكل أساسا للنماذج المعاصرة الخاصة بتحديد سعر الصرف؛
- يطبق هذا النموذج على اقتصاد مفتوح يعاني من موارد معطلة ويكون منحنى العرض الكلي تام المرونة في ظل توقعات ساكنة لسعر الصرف (بمعنى أنه من غير المتوقع حدوث تغيير في سعر الصرف عن مستواه الراهن إضافة إلى القدرة التامة لرأس المال على التنقل.

[1] بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق الحكومي بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق الحكومي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة الدكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص 177.

الفرع الثاني : القاعدة الأساسية للنموذج

النموذج التقليدي الذي ينطلق منه وفق المعادلة منحنى IS التالية :

$$Y=C+I+G+NX$$

Y يمثل الناتج الاجمالي القومي، Gالانفاق الحكومي ، I الاستثمار ،C الاستهلاك، NXحيث تمثل صافي الصادرات.

– منحنى LM:

$$\frac{M}{P} = L(i, Y)$$

i تمثل سعر الفائدة، Lتمثل السيولة ،P المتوسط العام لأسعار، Mتمثل كمية النقودM ، Y يمثل الناتج الاجمالي القومي .

إضافة إلى جديد نموذج Mundell-Fleming وهو منحنى ميزان المدفوعات (BoP)

$$\mathrm{BoP} = \mathrm{CA} + \mathrm{KA}$$

KA يمثل حساب رأس المال، CA يمثل الحساب الجاري .

الفرع الثالث : الوصول إلى حالة التوازن في ظل سعر صرف ثابت وسعر صرف مرن

حسب Mundell-Fleming فإن الوصول إلى حالة التوازن باستعمال السياسات الاقتصادية في ظل سعر صرف ثابت وسعر صرف مرن يكون كالأتي[1]:

1– أثار سياسة الانفاق الحكومي في ظل سعر صرف ثابت :

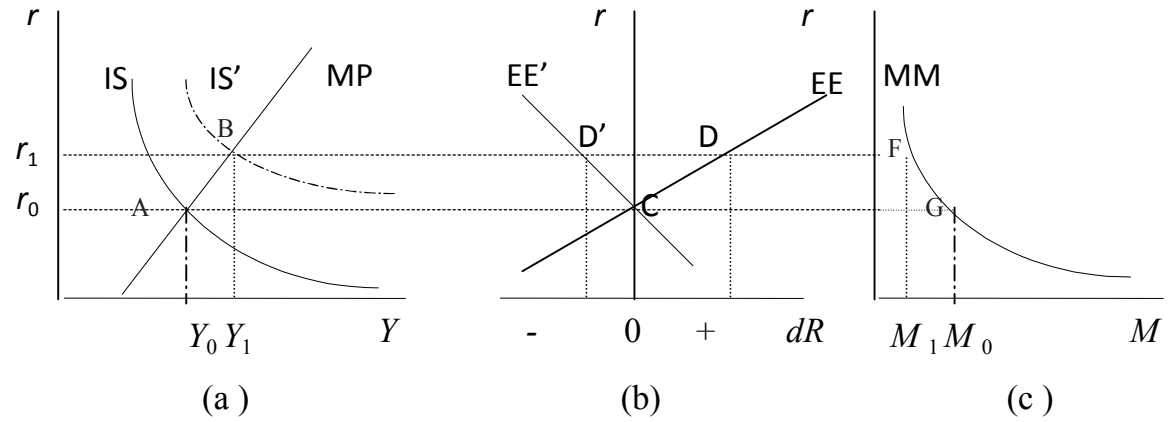
زيادة في الانفاق الحكومي التي يتم تمويلها من خلال الزيادة في الضرائب ($dG = dT > 0$) أو عن طريق القروض ($dG > 0$، $dT = 0$) والتي يتم تحديدها في حالة مقابلة للنقطة A من الشكل رقم(02-07) (a) مما يؤدي إلى انزياح منحنى IS إلى اليمين والذي ينتج عنه زيادة في الناتج الاجمالي مما يدفع البنك المركزي إلى زيادة سعر الفائدة، ونتيجة لذلك ينخفض الاستثمار الخاص والذي يتعرض إلى أثر المزاحمة في هذه الحالة مما يخفف من الأثر الموسع للإنفاق العام على الإنتاج الكلي، وبالمقابل هذا التباطؤ ترتفع الصادرات التي تأثرت بزيادة الناتج الإجمالي، وفي الأخير يعرف الميزان التجاري انتعاشا ملحوظا وفي وضع B يعرف توازن جديد مفسر بتحقق المضاعف الذي يعبر عن نتيجة هذه السياسة.

[1] Gilbert KOENIG, **Les modèles de type Mundell–Fleming revisités**, Working Papers of BETA 2005-03, Bureau d'Economie Théorique et Appliquée, UDS, Strasbourg, p23-29.

2- أثار سياسة الانفاق الحكومي في ظل سعر صرف مرن :

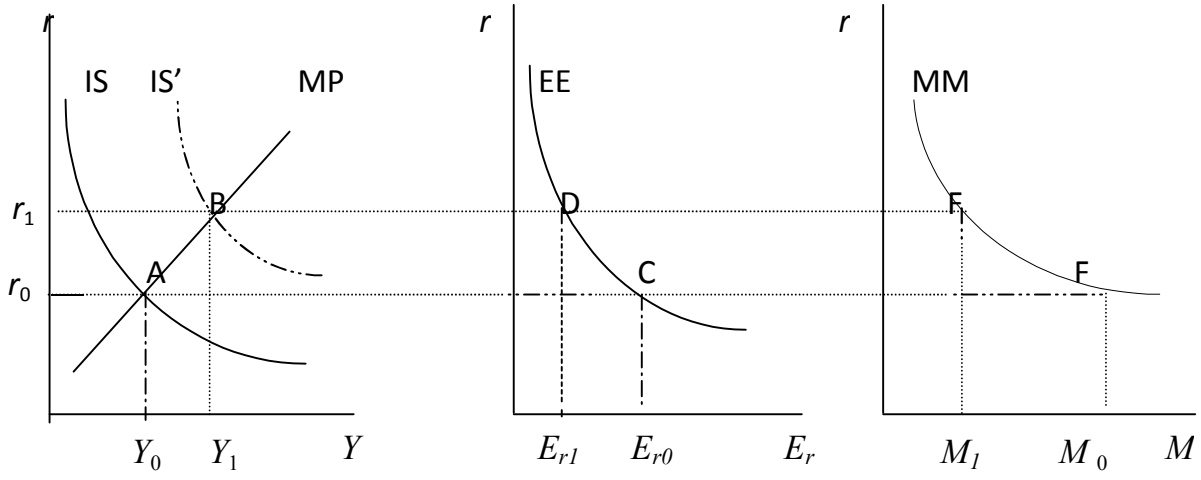
فعالية السياسات الاقتصادية الكلية في ظل نظام مرن لسعر الصرف تكمن في فعالية أحكام الرقابة على الكتلة النقدية من طرف السلطة النقدية، أما فيما يخص السياسة الاتفاقية التوسعية تنقل منحنى IS إلى اليمين من النقطة A إلى النقطة B ويكون في هذه الحالة سعر الفائدة المحلية أكبر من سعر الفائدة الأجنبية والذي يتم تخفيضه إلى مستوى سعر الفائدة الأجنبية (بافتراض حركة تامة لرؤوس الأموال الأجنبية) وتكون الآثار المترتبة على ذلك في زيادة الناتج القومي الإجمالي وكذا الصادرات مما يرفع من رصيد الميزان التجاري ورصيد ميزان رؤوس الأموال.

الشكل رقم(02-07): آثار زيادة الانفاق الحكومي في ظل سعر صرف ثابت



Source: Gilbert KOENIG, op.cit, , p23.

الشكل رقم(02-08): آثار زيادة الانفاق الحكومي في ظل سعر صرف مرن



Source: Gilbert KOENIG, op.cit, p29.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل حاولنا أن نظهر أهمية سياسة الانفاق الحكومي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من الجانب النظري، بالتركيز على أهم الدراسات الاقتصادية التي تطرقت إلى الموضوع خاصة منها الحديثة والتي أعطت تحليلا ساهم في تطوير النظرة الخاصة بتدخل الدولة بعدما كان ينظر على أنها يجب أن تتدخل في مجالات محددة، ولقد تطرقنا من المبحث الأول الى الإطار ألمفاهيمي للسياسة الاقتصادية الكلية والتي تمثل الإجراءات العلمية التي تتخذها الدولة بهدف التأثير في الحياة الاقتصادية فهي تعني الأهداف المطلوب تحقيقها، كما أنها تعني أيضا الأساليب المتبعة لتحقيق الأهداف، حيث تطرقنا أولاً إلى الإطار ألمفاهيمي للسياسة الاقتصادية الكلية من خلال المبحث الأول، ثم شرح وتحليل كل هدف على حدى، حيث تطرق المبحث الثاني إلى دراسة الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية فقد تطرقنا فيه إلى دراسة مدى النجاح في رفع معدل النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تحديد الإطار العام للنمو الاقتصادي، كما تم التطرق إلى تفسير النمو في النظريات الاقتصادية وكذا بعض نماذج النمو الاقتصادي، بينما ركّزنا في المبحث الثالث على سياسة الانفاق الحكومي كأداة لتجسيد السياسة الاقتصادية وركزنا في المطلب الأول على أثر سياسة الانفاق الحكومي على مستوى التشغيل بتوضيح أن أثر الانفاق الحكومي على التشغيل هو التوجه إلى مدى مساهمة هذا الإنفاق في الإفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة أقصى استفادة ممكنة بحيث تحقق معها اقتراب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج ، ولأجل معالجة مشكل البطالة فإن التحليل الكينزي اقترح زيادة الانفاق الحكومي لمواجهة انخفاض الطلب مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وارتفاع مستوى العمالة، وهذا في حالة ما إذا كان الجهاز الإنتاجي مرنا يسمح بانتقال عوامل الإنتاج بسهولة بين فروع الإنتاج لتحقيق التشغيل الكامل، بينما عالجنا في المطلب الثاني على سياسة الانفاق الحكومي كأداة لمواجهة التضخم وذلك من خلال تطرقنا إلى الآثار السلبية والآثار الايجابية فهناك عدة أشكال للزيادات في الانفاق الحكومي تساهم في إحداث ضغوط تضخمية ناتجة عن ارتفاع في الأسعار وفي جانب آخر يمكن للدولة أن تستخدم الإنفاق بصورة مدروسة في كبح جماح الضغوط التضخمية والحفاظ على استقرار الأسعار، بينما في المطلب الثالث ركزنا على الهدف الثالث المتمثل في دور الانفاق الحكومي في تحقيق التوازن الخارجي من خلال آلية عمل نموذج Mundell-Fleming وكذلك أثار سياسة الانفاق الحكومي في ظل سعر صرف ثابت وأثار سياسة الانفاق الحكومي في ظل سعر صرف مرن.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لإنفاق الحكومي ومتغيرات مربع كالدور في الجزائر

تمهيد :

بعدما تطرقنا في الفصول السابقة إلى مقاربة نظرية للإنفاق الحكومي وإلى بينها وبين متغيرات مربع كالدور في مختلف التوجهات الفكرية الاقتصادية، سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة تحليلية لتطور الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي والتضخم والبطالة والتوازن الخارجي خلال الفترة 1980-2017، وتقييم أداء الاقتصاد الجزائري في مختلف المراحل التي مر بها ابتداءا من مرحلة التخطيط اللامركزي التي عرفت تطبيق مخططين خماسيين ومرحلة الإصلاح الاقتصادي الذاتي ومرحلة برامج الاستثمارات العمومية الكبيرة التي عرفت تطبيق أكبر ثلاث برامج في الجزائر منذ الاستقلال.

ولقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : تطور الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2017

المبحث الثاني : تطور هيكل الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017

المبحث الثالث : تطور مؤشرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة 1980-2017

المبحث الأول : تطور الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2017

واجهت الجزائر منذ الاستقلال تحديات اقتصادية صعبة على المستوى المحلي والإقليمي الأمر الذي عمق المشكلات الاقتصادية، ومن ثم بدأت أولى ملامح الإصلاح الاقتصادي تطفو على ساحة الأحداث الاقتصادية لإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وذلك برسم سياسة تنموية طويلة المدى بتطبيق عدة مخططات تنموية وبرامج استثمارية لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، ولقد مر المسار التنموي في الجزائر خلال هذه الفترة بما يلي:

- مرحلة التخطيط اللامركزي من 1980-1989؛
- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المطبقة مع الهيئات الدولية 1990-1998؛
- مرحلة البرامج الاستثمارية العمومية.

المطلب الأول : مرحلة التخطيط اللامركزي من 1980-1989

عرفت هاته الفترة انتقال الجزائر من سياسة التخطيط المركزي إلى سياسة التخطيط اللامركزي كما عرفت تطبيق مخططين خماسيين بحجم استثمارات قدر تقريبا بـ 715 مليار دينار جزائري، وتم التركيز من خلال هذين المخططين على إعادة تنظيم الاقتصاد حسب المحاور التالية [1]:

- التهيئة الإقليمية بهدف إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية توزيعا متوازنا بين مناطق البلاد لصد سبل النزوح الريفي؛
- إعادة هيكلة المزارع والمؤسسات الاقتصادية بتجزئتها إلى وحدات أصغر بهدف التحكم الأفضل في التسيير؛
- مراجعة إستراتيجية التنمية على أساس اعتماد أولوية الاستثمار في قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية بنسبة عالية أكثر من 51% من مجموع استثمارات الفترة؛
- اعتماد سياسة الاستثمار الرأسي في القطاع الإنتاجي الصناعي تحت عنوان تثمين الطاقات الإنتاجية المتاحة بدلا من التوسع الأفقي؛
- تطبيق لامركزية التخطيط بالرجوع إلى مخططات الأعوان الاقتصاديين كالبلديات والولايات والمؤسسات في إعداد المخططات الوطنية.

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**،الجزء الثاني، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 5.

ولقد تميزت مرحلة التخطيط اللامركزي بمخططين خماسيين هما كالآتي:

الفرع الأول : المخطط الخماسي الاول1980-1984

جاء المخطط الخماسي الأول وهو يحمل إستراتجية تنموية جديدة تقوم على أساس ما تم تقييمه من خلال العشريتين السابقتين وفق أهداف نلخصها على النحو التالي[1] :

- توسيع وتنويع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة وهذا لإقامة وتنمية نشاطات اقتصادية متكاملة؛

- بناء سوق وطنية داخلية نشيطة وقادرة على تعزيز الاستغلال الاقتصادي بصورة دائمة بهدف القضاء على التوترات الناشئة من المرحلة السابقة؛

- التقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل حيوية التطور الاقتصادي، ومنه لا يمكن للاستقلال الاقتصادي أن يتقوى إلا بشرط التحكم في التجهيزات المستوردة بأسعار مرتفعة بالنسبة للاقتصاد وجعلها ملائمة لتطوير الطلب الداخلي وتنويعه؛

- استمرار استفادة القطاعات من نفس الدعم الذي شهدته خلال فترة السبعينات؛

- الاستخدام الأمثل للتجهيزات الصناعية المتوفرة؛

- تحقيق التكامل الشامل بين الفروع الصناعية من جهة وبينها وبين القطاعات الأخرى من جهة ثانية؛

- إنشاء المخططات الولائية والبلدية وتنميتها وتعميقها لتأطير النشاطات وتحقيق التوازن الجهوي؛

- إعطاء القطاع الخاص حقه في المشاركة والمساهمة في المخطط؛

- استكمال إنعاش القطاعات التي لم تعط لها الأولوية و تدعيم الاقتصاد الوطني والاهتمام أكثر بالجانب الاجتماعي للمواطن وتحسين معيشته[2]؛

- معالجة الاختلالات التي ميزت الاقتصاد الوطني أثناء فترة السبعينات والاهتمام أكثر بالهياكل القاعدية كالطرق السريعة، الجسور، السدود ...الخ[3].

---

[1] سعودي عبد الصمد، **تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2015-2016، ص178

[2] عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص ص 27-28.

[3] نفس المرجع، ص ص 27-28.

ولقد بلغت التكاليف الإجمالية لبرامج هذا المخطط مبلغ قدره 560.5 مليار دينار جزائري ومن المقدر أن يبلغ حجم إنجاز هذه البرامج في نهاية سنة 1984 مقدار 400.6 مليار دينار جزائري، وتقسيم تكاليف البرامج الاستثمارية للمخطط الخماسي الأول موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-01) : توزيع الاستثمارات في المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

الوحدة : مليار دج

القطاعات	تكاليف البرامج	الترخيص المالي
قطاع الصناعة	213.21	155.46
الفلاحة والري	59.40	47.10
مؤسسات انجاز البناء والأشغال العمومية	25.00	20.00
قطاع شبه منتج	46.20	35.40
قطاع الغير منتج	216.19	143.64
المجموع	560.50	400.60

المصدر : محمد بالقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 97.

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاستثمارات المنتجة بلغت 297.61 مليار دينار جزائري، 213.21 مليار دينار جزائري مخصصة للقطاع الصناعي و59.40 مليار دينار جزائري مخصصة للقطاع الفلاحة والري و25 مليار دينار جزائري مخصصة لمؤسسات انجاز البناء والأشغال العمومية، كما بلغت الاستثمارات قطاع شبه منتج 46.20 مليار دينار جزائري 4.60مليار دينار جزائري مخصصة للقطاع السياحي و15.80 مليار دينار جزائري مخصصة للقطاع النقل و8 مليار دينار جزائري مخصصة لموصلات السلكية واللاسلكية و17.80 مليار دينار جزائري مخصصة لتخزين والتوزيع، كما بلغت استثمارات القطاع غير المنتج 216.19 مليار دينار جزائري.

الفرع الثاني : المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

يعد المخطط الخماسي الثاني المخطط الرابع بعد الاستقلال ويتميز بأنه مخطط تكميلي للمخطط الخماسي الأول ويعطي أولوية خاصة لتنمية الفلاحة والري، كما يركز على تنظيم مختلف الأنشطة التنموية مع

مراعاة القيود الخاصة بالمرحلة الراهنة والوسائل الممكن تعبئتها من جهة وإدراجه في منظور تنموي طويل الأمد من جهة أخرى، ويهدف المخطط الخماسي الثاني بصفة عامة إلى ما يلي[1]:

– تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتزايّد عددهم بوتيرة 3.2% سنويا مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات؛

– المحافظة على الاستقلال الاقتصادي وذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية؛

– تدعيم المكتسبات المعتبرة المحققة في مختلف المجالات وخاصة على صعيد تنظيم الاقتصاد والفعالية في تسيير المؤسسات واللامركزية الأنشطة والمسؤوليات؛

– المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد نظرا لضخامة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المطلوب تلبيتها؛

– تخفيض التكاليف وآجال إنجاز الاستثمارات في جميع القطاعات والتحديد الصارم والحتمي للجوء إلى الطاقات الخارجية العاملة في حقل الإنجاز والخدمات والمراقبة الدائمة لشروط تعبئة القروض الخارجية؛

– تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة والتوزيع التدريجي والأكثر اتزانا لأعباء التنمية بين الدولة والأعوان الاقتصاديين(المؤسسات والعائلات).

وخصص لهذا المخطط مبلغ قدر بـ 828.38 مليار دج، مع ارتفاع حصة القطاع الفلاحي إلى 15% مقارنة مع المخطط السابق، كما انخفضت حصة القطاع الصناعي إلى 31.7%، وكغيره من المخططات جاء هذا المخطط لإتمام ما تبقى من المخطط السابق فخصص لذلك غلاف مالي قدره 306.77 مليار دج، وتقسيم تكاليف البرامج الاستثمارية للمخطط الخماسي الأول موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03–02) : توزيع الاستثمارات في المخطط الخماسي الأول (1980–1984)

الوحدة : مليار دج

القطاعات	تكاليف البرامج	الترخيص المالي	الاستثمار الفعلي
قطاع الصناعة	251.60	174.20	85.512
الفلاحة والري	115.42	79.00	42.301
مؤسسات انجاز البناء والأشغال	33.20	19.00	15.255

[1] مسعود درواسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر "1990– 2004"**، أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد، جامعة الجزائر،2005-2006، ص ص 354-355.

العمومية			
قطاع شبه منتج	66.03	40.65	24.462
القطاع الغير المنتجه	362.13	237.15	202.970
المجموع	828.38	550.00	370.5

المصدر : محمد بالقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 223.

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاستثمارات المنتجة بلغت 400.22 مليار دينار جزائري، 251.60مليار دينار جزائري مخصصة للقطاع الصناعي و115.42 مليار دينار جزائري مخصصة للقطاع الفلاحة والري و33.20 مليار دينار جزائري مخصصة لمؤسسات انجاز البناء والأشغال العمومية، كما بلغت الاستثمارات قطاع شبه منتج 66.03 مليار دينار جزائري 5.50مليار دينار جزائري مخصصة للقطاع السياحي و21.52 مليار دينار جزائري مخصصة للقطاع النقل و14 مليار دينار جزائري مخصصة لموصلات السلكية واللاسلكية و25.01 مليار دينار جزائري مخصصة لتخزين والتوزيع، كما بلغت الاستثمارات قطاع الغير منتج 362.13 مليار دينار جزائري.

المطلب الثاني : الإصلاحات الاقتصادية المطبقة مع الهيئات الدولية 1990-1998

تعتبر هاته المرحلة من أصعب المراحل وأحرجها منذ الاستقلال لما آلت إليه أوضاع البلاد من انخفاض في العملة الصعبة وتراجع النمو الاقتصادي مع ارتفاع مستوى الضغط الاجتماعي، وللخروج من هذا الوضع حاولت الحكومة في فترة ما بعد مخطط الخماسي الثاني القيام بإصلاح اقتصادي ذاتي بهدف تحقيق جملة من الأهداف نذكر من اهمها ما يلي [1]:

- إعادة النظر في طرق التخطيط نحو لا مركزية؛
- استقلالية المؤسسات العمومية (لا مركزية قطاعية)؛
- خوصصة كلية للقطاع الفلاحي وذلك باستحداث المستثمرات الفردية والجماعية؛
- إلغاء احتكار التجارة الخارجية المتعلق بالتموين الموجه للإنتاج؛
- إعادة تنظيم التجارة الخارجية؛
- إدخال آليات جديدة لإنعاش الصادرات؛
- إصلاح المنظومة البنكية والنقدية؛

[1] عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص 50.

- إصلاح المنظومة التشريعية وإعادة النظر في الاستثمارات الخاصة؛
- إصلاح تشريع العمل؛
- إصلاح المالية المحلية.

غير أنها مهمة باتت مستحيلة وذلك لتعثرها في تسديد ديونها وأعبائها مما جعلها تتجه نحو نادي باريس لإعادة جدولة ديونها ومحاولة استرداد الثقة الائتمانية لها واشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، لذلك لم تجد الجزائر أمامها إلى عقد اتفاقيات مع الهيئات الدولية، ليتم بعد ذلك الانطلاق في تطبيق الاتفاقيات والتي تمثلت في:

- برنامج الاستعداد الائتماني الأول 1989؛
- برنامج الاستعداد الائتماني الثاني1991؛
- برنامج التثبيت الهيكلي1994 وبرنامج التعديل الهيكلي 1995.

الفرع الأول : برنامج الاستعداد الائتماني الأول 1989

دخلت الجزائر في مفاوضات مع مؤسسات النقد الدولية للحصول على القروض، ووقعت على أول اتفاقية في 1989/05/31 والمتمثلة في برنامج الاستعداد الائتماني الأول والذي يمتد خلال الفترة 31 ماي 1989 حتى 30 ماي 1991، وذلك للحصول على القروض التي تمكنها من تمويل احتياجاتها حيث استفادت من قرض بمبلغ 480 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 584 مليون دولار وذلك في إطار ما يعرف باتفاق ستاندباي مع قيام ببعض الإجراءات لإصلاح الاقتصادي تمثلت في ما يلي [1]:

-تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي؛

-إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية؛

-الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد سعر الفائدة وأسعار الصرف، وتقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية؛

- ضغط عجز الموازنة والتقليل من الإنفاق الحكومي لمحاربة التضخم والعجز الخارجي، بالإضافة إلى تبني سياسة نقدية صارمة وتخفيض قيمة الدينار[2]؛

[1] عزيزة بن سمنية، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية بجامعة أمحمد بوقرة، بومرداس – الجزائر، 04 – 05 ديسمبر 2006، ص 7.

[2] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص221.

-إصدار قانون النقد والقرض 90-10 في 1990/4/14 الذي يرمي إلى التخلص من مهمة التمويل المباشر للمؤسسات العمومية وتنظيم القطاع المصرفي ،كما أن هذا القانون يهدف إلى الحد من توسع القرض الداخلي والعمل على جلب الموارد الادخارية وعدم اللجوء إلى إصدار النقد وذلك للتخفيف من معدل التضخم حيث تم تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة بنسبة 20% ورفع إعادة الخصم مع إنشاء سوق مشتركة بين البنوك[1].

الفرع الثاني : برنامج الاستعداد الائتماني الثاني1991

نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر لجأت إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى للحصول على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية وأبرمت اتفاق ثاني مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث قدر حجم الدعم نحو 300 مليون دولار مقسمة إلى 4 دفعات كل دفعة قيمتها 75 مليون دولار، والبرنامج يمتد 10 أشهر وقد تمت الاستفادة من 3 دفعات،أما الدفعة الرابعة فتوقفت لأنه حدث انزلاق للأجور المفاجئ خلال 3 أشهر الأولى من سنة 1992، مع ضرورة مواصلة الإصلاحات وفق الشروط الآتية [2]:

- إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك المركزي؛
- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري؛
- تحرير التجارة الخارجية وكذلك الداخلية والعمل على رفع صادرات النفط؛
- تشجيع أنواع الادخار والتخفيض من الاستهلاك؛
- تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات.

الفرع الثالث : برنامج التثبيت الهيكلي1994-1995

أدى انخفاض أسعار البترول إلى انخفاض مداخيل الجزائر الخارجية ومنها لجأت الجزائر مرة أخرى لطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي لإعادة التوازنات الاقتصادية من خلال رسالة النية إلى صندوق النقد الدولي

[1] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن،2009 ، ص 131.

[2] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، مرجع سابق، ص ص 132-133.

تطلب فيها بإعادة جدولة ديونها الخارجية، ومن أهم الأسباب التي أدت بالجزائر إلى التفاوض مرة ثالثة مع صندوق النقد الدولي هي:

- ارتفاع المديونية الخارجية؛
- الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات سنة 1993 وتأثيرها على الصادرات الجزائرية التي تعتمد بشكل كبير على النفط.

كإجراءات عملية قامت الجزائر باتخاذ عدة تدابير نذكر منها ما يلي[1]:

- تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية وذلك برفع معدل النمو للناتج الداخلي ومنه تخفيض معدل التضخم؛
- استخدام إعادة توازن الأسعار ومراجعة تخفيضها ورفع الدعم عنها؛
- ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد؛
- تحرير التجارة الخارجية؛
- توفير السكن من خلال إعطاء الأولوية لقطاع البناء والمحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية.

واستفادت الجزائر من قرض قدره 1.037 مليار دولار حيث يتم تسليم 551.5 مليون دولار مباشرة بعد الاتفاق ويقدم الباقي على دفعات كما تم الاتفاق على إعادة الجدولة للديون.

الفرع الرابع : برنامج التعديل الهيكلي 1995

جاء هذا البرنامج كمرحلة تكميلية لبرنامج التثبيت الهيكلي ويمتد خلال الفترة ما بين (ماي1995 و ماي 1998)، وبمقتضى هذا الاتفاق تحصلت الجزائر على مبلغ مالي يقدر بـ 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاص **DTS**[2]، ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق التوازنات الكبرى الداخلية والخارجية[3] بالإضافة مايلي[4]:

- الإسراع في تخفيض معدل التضخم ومقاربته لمعدل التضخم العالمي وبلدان الاتحاد الأوروبي خاصة لكونها الأثقل وزنا في التعامل مع الجزائر مقارنة بالبلدان الأخرى؛

[1] مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات الدولية**، دار الهومة، الجزائر،2008 ، ص 118.

[2] مسعود درواسي، مرجع سابق، ص 377.

[3] ريال زوينة، تطور **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على جلب الاستثمار الأجنبي**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، عدد 09، 2010، ص13.

[4] عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص 94.

-رفع معدل النمو الاقتصادي، بغية استيعاب معدل نمو العمل السنوي المقدر ب 4 % أي حوالي 300.000 طلب عمل جديد بالإضافة إلى تقليص من رصيد البطالة الذي سجل مليوني بطال؛

- خفض التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي المتعلقة بالقطاعات السكانية الأكثر تضررا حيث قدر حجم العجز في حدود 2 مليون وحدة سكنية؛

-العمل على استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياجات النقد الأجنبي؛

- خفيض قيمة الدينار بحيث أصبح الدولار 36 دج وهو ما يعني تخفيض قيمة العملة بمقدار 40.17%[1]، وتقليص وتيرة توسع الكتلة النقدية بواسطة رفع معدل الفائدة على الادخار من 10 % إلى 14% ورفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23 %.

وخلال الفترة 1995- 1998 اتخذت عدة قرارات نذكر منها[2]:

- حل وإعادة تنظيم وحتى التطهير المالي للمؤسسات العمومية ثم خوصصة بعضها؛

- إنشاء شركة للتأمين على الصادرات من أجل تنويع الصادرات وترقيتها؛

- إنشاء البنوك الخاصة برأسمال محلي أو مختلط أو فروع لبنوك أجنبية؛

- إنشاء بورصة القيم المنقولة لتدعيم خوصصة المؤسسات العمومية.

المطلب الثالث : البرامج الاستثمارية العمومية خلال الفترة 2001-2017

مع بداية الألفية الجديدة عرفت أسعار البترول في أسواق العالمية انتعاشا كبيرا مما كان له تأثير ايجابي على سياسة التنموية في الجزائر، حيث استغلت الفوائض المالية وطبقت سياسة مالية توسعية من خلال تنفيذ ثلاث برامج استثمارية تنموية خصصت لهم مبالغ كبير لم تخصصها من قبل بداية من برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 ثم برنامج دعم النمو 2005-2009 وصولا إلى برنامج توطيد النمو 2010 -2014، وفي الأخير مشروع برنامج الخماسي 2015-2019 .

الفرع الأول : برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

بعد استعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى بفعل تحسن مداخيل المحروقات اتجهت الجزائر إلى تحضير فضاء اقتصادي ملائم وتعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها وتمكين المؤسسة الجزائرية من أن تكون المصدر

[1] عبد المجيد قدي، **فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الأولية دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري**، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص 288.

[2] مسعود درواسي، مرجع سابق، ص 377.

الرئيسي للثروة، لذا فقد تم وضع برنامج من أجل إطلاق النمو والحفاظ عليه يتضمن تحقيق نمو للناتج الداخلي الحقيقي الخام لا يقل عن 5 %سنويا وتوفير ما يقارب 850000 منصب شغل خلال الفترة 2001-2014، ويعتبر تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي نقلة نوعية في السياسات الاقتصادية المتبعة في الجزائر باعتبار أن تطبيق سياسة التعديل الهيكلي خلال فترة التسعينات لم يؤد إلى التخلص نهائيا من مسببات الأزمة الاقتصادية التي عانت منها الجزائر ويرتكز برنامج الإنعاش الاقتصادي على المحاور الآتية [1]:

-إعادة تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يعد أساس إنشاء الثروات؛

-تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها؛

-سياسة للنفقات العمومية تتيح تحسين القدرة الشرائية؛

- مكافحة الفقر؛

- إنشاء مناصب الشغل؛

- تحقيق التوازن الجهوي؛

-إنعاش الاقتصاد الوطن؛

ولقد خصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الثلاثي خلال الفترة الممتدة بين 2001-2004 غلاف مالي قدره 525 مليار دج، ووجهت أساسا للقطاعات الرئيسية من أشغال كبرى وهياكل قاعدية، تنمية محلية وبشرية، دعم قطاع الفالحة و الصيد البحري، دعم الإصلاحات، حيث أن هذه القطاعات بدورها تتكون من قطاعات فرعية، وقد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج 15974مشروعا، وأما بخصوص توزيع غلاف المالي لبرنامج على مختلف القطاعات الرئيسية كان كالتالي :

الجدول رقم(03-03):التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

القطاع / السنة	2001	2002	2003	2004	المجموع مبالغ	المجموع %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1

[1] خاطر طارق، عادل زقرير، كريمة حبيب، **دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية تقيمية**، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 02 و 03 نوفمبر 2016، **جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي**، ص 03.

تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص 87.

من خلال الجدول السابق يتبن لنا أهم توجهات هذا البرنامج والتي نوجزها في مايلي [1] :

- التركيز على قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية حيث خصص له مبلغ 210.5 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 40.1 %من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛

- الاهتمام بقطاع التنمية المحلية والبشرية حيث خصص له مبلغ 204.2 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 38.9% من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛

- الاهتمام بقطاع الفلاحة والصيد البحري حيث خصص له مبلغ 65.4 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 12.4% من المبلغ الإجمالي للبرنامج وهي نسبة قليلة، ويعزى ذلك أن هذا القطاع استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000، وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، والذي يعتبر برنامج مستقل عن برنامج الإنعاش الاقتصادي؛

-التركيز على جانب دعم الإصلاحات المؤسساتية حيث خصص له مبلغ 45 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 8.60 % من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك بهدف تمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لدعم وترقية القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية العامة والخاصة.

الفرع الثاني: برنامج التكميلي دعم النمو 2005-2009

يعد برنامج التكميلي لدعم النمو Programme complémentaire de soutien à la croissance – PCSC أو المخطط الخماسي الأول 2005-2009 ثاني مخطط في الألفية الجديدة، وتم استشراف الإطار الاقتصادي للفترة 2009 / 2005 على أساس الافتراضات الأساسية التالية[2]:

[1] نفس المرجع، ص 04.

[2] صالح صالحي، **محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري، الفصل الخامس: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004- 2009 و برنامج دعم النمو الاقتصادي الأول 2005- 2009 و برنامج الاستثمارات العامة الثاني 2010/ 2014**، 2015، ص 05.

-سعر برميل يساوي 19 دولار خلال سنوات الفترة المذكورة؛

- معدل سنوي لنمو الواردات يساوي 5 %، ومعدل تضخم يساوي 3 % يرتبط بسياسة الميزانية خلال فترة البرنامج، وسعر صرف يساوي 76 دينار مقابل دولار أمريكي خلال فترة البرنامج؛

- تطور في الصادرات بمعدل سنوي 6,2 % خلال فترة البرنامج ومعدل نمو للنتائج المحلي الإجمالي يصل الى 5,3 % سنويا فترة البرنامج.

وأهداف هذا البرنامج تتلخص فيما يلي[1] :

تحديث وتوسيع الخدمات العامة :

إن ما مرت الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثّر سلبا على نوع و حجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة مّلحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.

- تحسين مستوى معيشة الأفراد :

وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.

-تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية :

ذلك راجع للدور الذي يلعبه كال من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج .

[1] ناجية صالحي، فيتحة مخناش، **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**، الملتقى العلمي الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 يومي 11 و 12 مارس 2013، ص 6.

– رفع معدلات النمو الاقتصادي:

يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

وقدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 4203 مليار دينار جزائري (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1.216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بِحوالي 130 مليار دولار، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى[1].

وقد تم توزيع المخصصات المالية لهذا البرنامج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(03–04): محاور برنامج التكميلي دعم النمو 2005–2009.

القطاعات	المبالغ (مليار دج)	النسبة المئوية (%)
تحسين ظروف المعيشية للسكان	1908.5	45.42
تطوير المنشأة الأساسية	1703.1	40.52
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8.02
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.85
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1.19

المصدر : عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص 243.

من خلال الجدول السابق يتبن لنا أهم توجهات هذا البرنامج والتي نوجزها في مايلي [2] :

– ارتفاع المبلغ الإجمالي لبرنامج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005–2009 الذي قدر بحوالي 4203 مليار دينار جزائري مقابل 525 مليار دينار جزائري والتي خصصت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004 أي بحوالي 8 مرات؛

– زيادة اهتمام الدولة بتحسين ظروف معيشة السكان حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1908.5 مليار دينار جزائري، أي أنه استحوذ على ما نسبته 45.20 %من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛

[1] محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة ورقلة، 2012، ص 147.

[2] خاطر طارق، عادل زقرير، كريمة حبيب، مرجع سابق، ص 05.

-اهتمام الدولة بتطوير المنشآت القاعدية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1703.1 مليار دينار جزائري، أي أنه استحوذ على ما نسبته 45.20%من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛

- اهتمام الدولة بدعم برامج دعم التنمية الاقتصادية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 337.2 مليار دينار جزائري، أي أنه استحوذ على ما نسبته 8.20 %من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛

- اهتمام الدولة بتطوير وتحديث الخدمات العمومية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 203.9 مليار دينار جزائري، أي أنه استحوذ على ما نسبته 4.85 %من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛

- اهتمام الدولة بتطوير وتحديث التكنولوجيات الجديدة للاتصال حيث خصص لهذا الباب مبلغ 50 مليار دينار جزائري، أي أنه استحوذ على ما نسبته 1.19 %من المبلغ الإجمالي للبرنامج.

الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو 2010 –2014

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة ذلك وقت كما سبق الذكر، وتواصلت الدينامكية هذه ببرنامج فترة 2004-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب وبذلك بلغت كلفة مجلة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17.500 مليار دينار جزائري من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز، ويستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة مابين 2010-2014 من النفقات 21.214 مليار دينار جزائري أو ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين اثنين هما [1]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدة والطرق والمياه بمبلغ 9.7 مليار دينار جزائري ما يعادل 130 مليار دولار؛

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.354 مليار دينار جزائري ما يعادل 156 مليار دولار، ومن أهداف هذه المشاريع:

*تحسين التنمية البشرية والصناعية.

*مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.

[1] ناجية صالحي، فيتحة مخناش، مرجع سابق، ص 9.

*دعم تنمية الاقتصاد الوطني.

*تشجيع إنشاء مناصب الشغل.

*تطور اقتصاد المعرفة

بلغ حجم الاستثمارات العمومية 21214 مليار دولار أي ما يعادل 286 مليار دولار، ويشمل البرنامج الجاري إلى نهاية 2009 بمبلغ 9680 مليار دينار ويساوي 47 % من إجمالي البرامج الخماسي (130 مليار دولار)، كما أن البرنامج الجديد بمبلغ 11534 مليار دينار وتساوي 53% من مجموع البرنامج (أي 155 مليار دينار)[1].

وقد تم توزيع المخصصات المالية لهذا البرنامج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(03-05): برنامج توطيد النمو 2010 -2014.

المحاور	المبالغ (مليار دج)	النسبة المئوية (%)
التنمية البشرية	10122	49.59
المنشآت الأساسية	6448	31.59
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.16
التنمية الاقتصادية	1566	7.67
مكافحة البطالة	360	1.76
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1.22

المصدر : خاطر طارق، عادل زقرير، كريمة حبيب، مرجع سابق، ص 07.

من خلال الجدول السابق يتبن لنا أهم توجهات هذا البرنامج والتي نوجزها في مايلي[2] :

اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالتنمية البشرية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 10122 مليار د.ج، أي يعادل ما نسبته 49.59% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وقد انبثق ذلك من الأهمية التقليدية التي توليها الدولة لرفاهية السكان في ظل احترام قواعد العدالة الاجتماعية، تعزيز التماسك الوطني، وتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية للتنمية الاقتصادية من خلال انجاز المؤسسات التعليمية، مؤسسات التكوين المهني، وتوفير المقاعد والتجهيزات البيداغوجية في الجامعات، وذلك من أجل ترقية اقتصاد المعرفة، وإنشاء المستشفيات

[1] صالح صالحي، مرجع سابق، ص 10.

[2] خاطر طارق، عادل زقرير، كريمة حبيب، مرجع سابق، ص 07-08.

العمومية، وتحديث الأجهزة الطبية وتحسين المستخدمين الطبيين وشبه الطبيين، تمويل ودعم انجاز السكنات، ربط المنازل بالكهرباء والغاز، والربط بشبكة مياه الشرب، والعناية بقطاع الشباب والرياضة من خلال إنشاء المركبات الرياضية ومراكز الترفيه العلمي وتكوين مؤطري التربية الرياضية، صون ذاكرة ثورة التحرير الوطني، ترقية الثقافة الوطنية من خلال إنشاء دور الثقافة والمسارح وغيرها، تحديث وسائل الاتصال العمومي، وتكريس التضامن الوطني من خلال مساعدة المحرومين ومعدومي الدخل وإنشاء شبكة من المؤسسات المفتوحة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛

– اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالمنشآت الأساسية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 6448 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 31.59% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك يعكس الاهتمام المتزايد بتطوير وتحديث الأداة الوطنية لقطاع البناء والأشغال العمومية، من خلال صيانة وتحديث شبكة الطرق، انجاز السدود. تدعيم منشآت النقل الأساسية: السكك الحديدية والنقل البحري والجوي، تهيئة الإقليم والبيئة من خلال بناء مدن جديدة ومنشآت حماية البيئة؛

– اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1666 مليار د.ج، أي يعادل ما نسبته 8.16% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك بهدف تعزيز الأمن الوطني وزيادة معدل التغطية الأمنية من خلال إنشاء مقر لأمن الولائي والأمن الحضري، تحديث وسائل عمل العدالة من خلال إنشاء مجالس القضاء والمحاكم، ومدارس التكوين، تحسين قطاع المالية: تشييد هياكل الضرائب والخزينة والجمارك ومصالح جديدة لمسح الأراضي، تحديث وتعزيز مصالح ووسائل المراقبة وإعادة تهيئة أسواق البيع بالجملة والتجزئة، تحديث إدارة العمل بهدف تعزيز وتحديث وسائلها الخاصة بالمراقبة والضبط؛

– اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1566 مليار د.ج، أي يعادل ما نسبته 7.67 % من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي من خلال انجاز مغروسات غابية ورعوية، وغرس أشجار الزيتون، تخفيض أسعار المحاصيل ودعم وتحديث تقنيات ووسائل النشاط الفلاحي، تطوير نشاط الصيد البحري ودعمه بمنشآت جديدة مرافقة استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة ودعم تأهيلها من خلال مساعدات مباشرة أو قروض مصرفية ميسرة. إنشاء وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية من خلال تدخلات الخزينة في شكل تطهير وتخفيض فوائد القروض المصرفية الموجهة لتحديثها؛

– اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بمكافحة البطالة، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 360 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 1.67% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، من خلال دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة؛

– اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 250 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 1.22 %من المبلغ الإجمالي للبرنامج، من خلال تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين، إقامة الحكم الالكتروني.

المبحث الثاني : تطور هيكل الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017

يعتبر الإنفاق الحكومي (مالية الدولة) أحد أهم العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي، فالإنفاق الحكومي هو الأداة الرئيسية للدولة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ولقد عرفت هكيل الإنفاق الحكومي في الجزائر عدة تغيرات وتحولات ارتبطت بسياسة متبعة من طرف الحكومة انطلاقا من سياسة التخطيط اللامركزي مرورا بسياسة الإصلاح مع الهيئات الدولية وصولا إلى سياسية المالية التوسعية خلال الألفية الجديدة وتطبيق برامج استثمارية ذات مبالغ كبيرة، وسنتطرق في هذا المبحث على تطور الإنفاق الحكومي في ظل هاته السياسات.

المطلب الأول : الإنفاق الحكومي خلال مرحلة التخطيط اللامركزي

مع بداية فترة الثمانينات غيرت الجزائر سياستها من التخطيط المركزي إلى التخطيط اللامركزي مما كان له تأثير كبير على سياسة الإنفاق وحجمه، والجدول والشكل المواليين يبين تطور مؤشرات الإنفاق الحكومي خلال هاته الفترة في الجزائر :

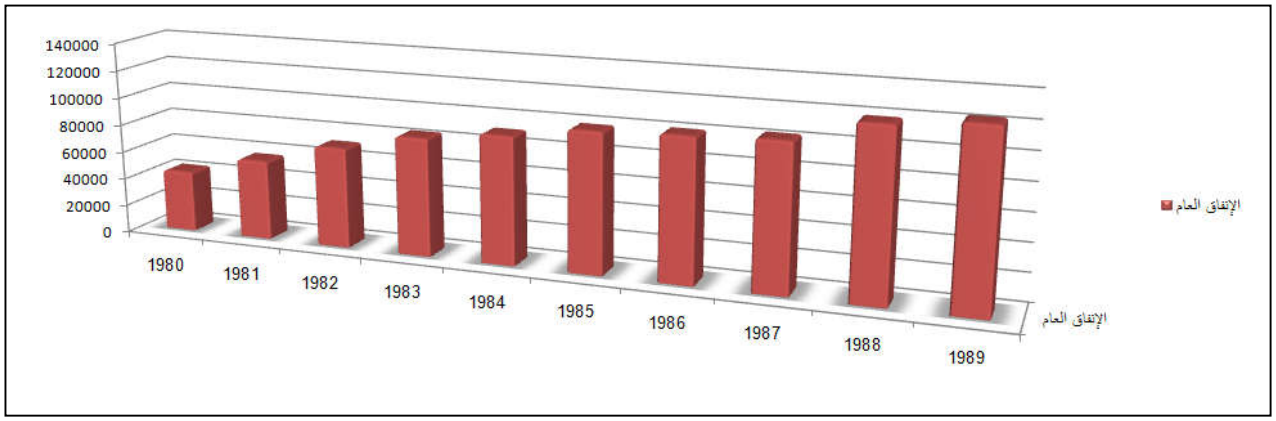
الجدول رقم (03-06) : تطور مؤشرات النفقات العامة في الجزائر (1980-1989)

الوحدة : مليون دج

السنوات	الإنفاق الحكومي	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	معدل نمو الإنفاق	الإيرادات العامة	رصيد الميزانية العامة
1980	44016	26789	17227	31.33	59594	15578
1981	57655	34205	23450	30.99	79384	21729
1982	72445	37996	34449	25.65	74246	1801
1983	84825	44391	40434	17.09	80644	-4181
1984	91598	50272	41326	7.98	101365	9767
1985	99841	54660	45181	9.00	105850	6009
1986	101817	61154	40663	1.98	89690	-12127
1987	103977	63761	40216	2.12	92784	-11193
1988	119700	76200	43500	15.12	93500	-26200
1989	124500	80200	44300	4.01	116400	-8100

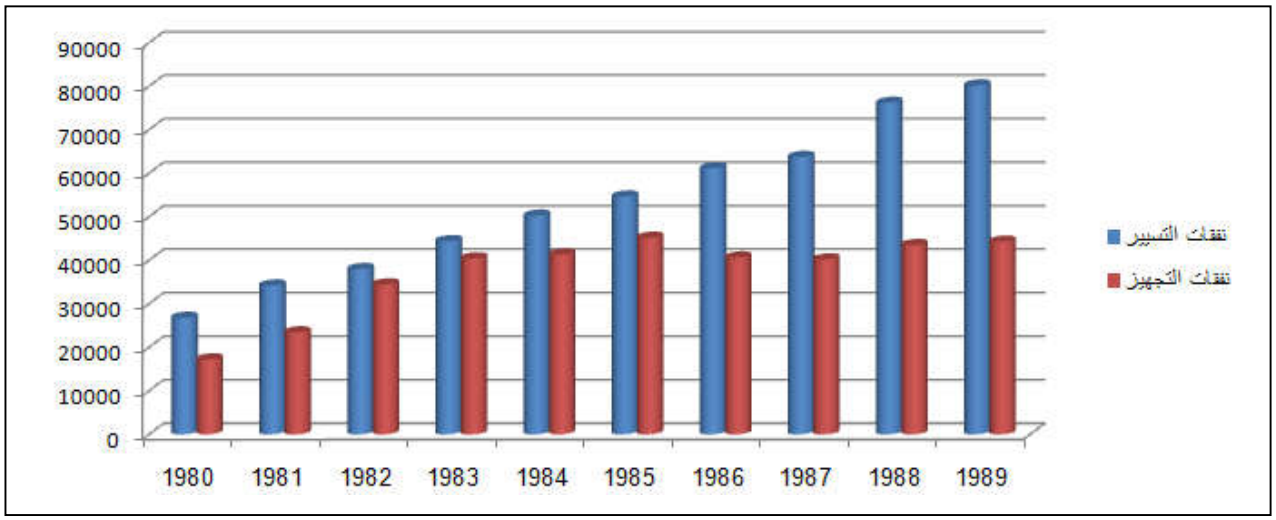
المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد بيانات وزارة المالية وديوان الوطني لإحصائيات ONS.

الشكل رقم (03-01) : تطور النفقات العامة الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد الجدول رقم (03-06).

الشكل رقم (03-02) : تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد الجدول رقم (03-06).

من خلال الجدول والشكلين أعلاه نلاحظ أن حجم الإنفاق في الجزائر متزايد كأي دولة غير أن نسبة هذه الزيادة في النفقات تختلف من سنة لأخرى، فأحيانا ترتفع هذه النسبة و أحيانا تنخفض وذلك حسب الظروف الاقتصادية السائدة و السياسات التي تنتهجها الدولة، ومن الرسم يظهر جليا تزايد مستمر في حجم النفقات العامة من سنة لأخرى إلا أن هذه الزيادات كانت قليلة، وعرفت الفترة هاته تطبيق مخططين خماسيين بداية من المخطط الخماسي الأول 1980-1984 الذي مثل مرحلة انطلاق نحو التخطيط للإنتاج كما قامت الحكومة أيضا بتجزئة 100 مؤسسة عمومية كبيرة تضم ثلاثة أرباع النشاط الاقتصادي ليصبح عددها

500 مؤسسة جديدة وذلك سنة 1983م[1]، وهذا كتوجه نحو إشراك القطاع الخام، كما شهدت هذه المرحلة كذلك اتجاه التنظيم نحو إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية والمزارع وخلال هذه الفترة تم اتخاذ عدة إجراءات للحد من حجم الواردات والتبعية الاقتصادية والديون الخارجية، كما تم توجيه الاهتمام نحو القطاعات الاجتماعية ومنها السكن، ويرجع ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة أساسا إلى ارتفاع نفقات التجهيز والتي انتقلت حصتها من إجمالي النفقات العامة من 39.13% سنة 1980 بمبلغ يقدر بـ 17227 مليون دينار جزائري إلى 45.11% سنة 1984 بمبلغ قدر بـ 45181 مليون دينار جزائري، في حين عرفت نفقات التسيير نوعا من الانخفاض من 60.80 % من إجمالي النفقات العامة سنة 1980 بمبلغ يقدر 26789 مليون دينار جزائري إلى 54.88 % سنة 1984 بمبلغ قدر بـ 45181 مليون دينار جزائري، وأما الإيرادات العامة فقد عرفت منحا تصاعدي حيث سجلت سنة 1980 مبلغ قدره 59594 مليون دينار جزائري ثم ارتفعت سنة 1981 إلى 79984 مليون دينار جزائري واستمرت في ارتفاع إلى غاية سنة 1984 حيث سجلت مبلغ قدره 101365 مليون دينار جزائري وهذه الزيادة ترجع إلى ارتفاع في أسعار البترول، وأما رصيد الميزانية لهذه الفترة فقد سجل في أغلبية السنوات فائضا.

ومع نهاية فترة مخطط السابق تم الشروع في تطبيق المخطط الخماسي الثاني 1985-1989الذي قدر الاعتماد المالي له بـ 828.38 مليار دينار جزائري وجاء هذا المخطط لإتمام ما تبقى من المخطط السابق فخصص لذلك غلاف مالي قدره 306.77 مليار دينار جزائري، ويهدف المخطط الخماسي الثاني إلى مواصلة نمو الإنتاج والاستثمار تلبية لاحتياجات السكان المستمرة، مما كان له تأثير ايجابي على حجم الإنفاق الحكومي سنة 1985 حيث ارتفع إلى 99841 مليون دينار جزائري ليواصل الارتفاع إلى غاية سنة 1989 حيث حقق مبلغ قدره 124500 مليون دينار جزائري، أما نفقات التجهيز فانتقلت حصتها من إجمالي النفقات العامة من 45.25% سنة 1985 بمبلغ يقدر بـ 45181مليون دينار جزائري إلى 35.38% سنة 1989 بمبلغ قدر بـ 44300مليون دينار جزائري، في حين عرفت نفقات التسيير نوعا من الارتفاع من 54.74 % من إجمالي النفقات العامة سنة 1985 بمبلغ يقدر 54660 مليون دينار جزائري إلى 64.41 % سنة 1989 بمبلغ قدر بـ 80200 مليون دينار جزائري، أما حجم الإيرادات العامة فقد شهد سنة ارتفاعا محسوسا حيث سجل مبلغ 105850 مليون دينار جزائري لكن هذا الارتفاع لم يدم طويلا حيث

[1] عبد السلام مخلوفي، **أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي**، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بالمركز الجامعي بشار، الجزائر: 20-21افريل 2004، ص9.

انخفض حجم الإيرادات في نهاية فترة المخطط الخماسي الثاني وسجلت معه رصيد الميزانية عجزا وذلك انطلاقا من سنة 1986 الذي شهدت أسعار النفط انخفاضا حادا من 32 دولار للبرميل سنة 1984 إلى 14.9 سنة 1986 بالإضافة إلى الانخفاض الموازي لأسعار صرف الدولار مما جعل عائدات ايرادات النفطية تنخفض إلى 5.02 مليار دولار مما نتج عنه خسارة ضخمة في العملة الصعبة وهو ما أظهر ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد، كما كشفت هذه الأزمة هشاشة الاقتصاد الجزائري وتبعية لمحروقات بنسبة فاقت 97% كما شهدت هاته الفترة تأزم الوضع السياسي مما جعل الاختلالات الداخلية والخارجية تتعمق أكثر.

المطلب الثاني : الإنفاق الحكومي خلال فترة الإصلاحات

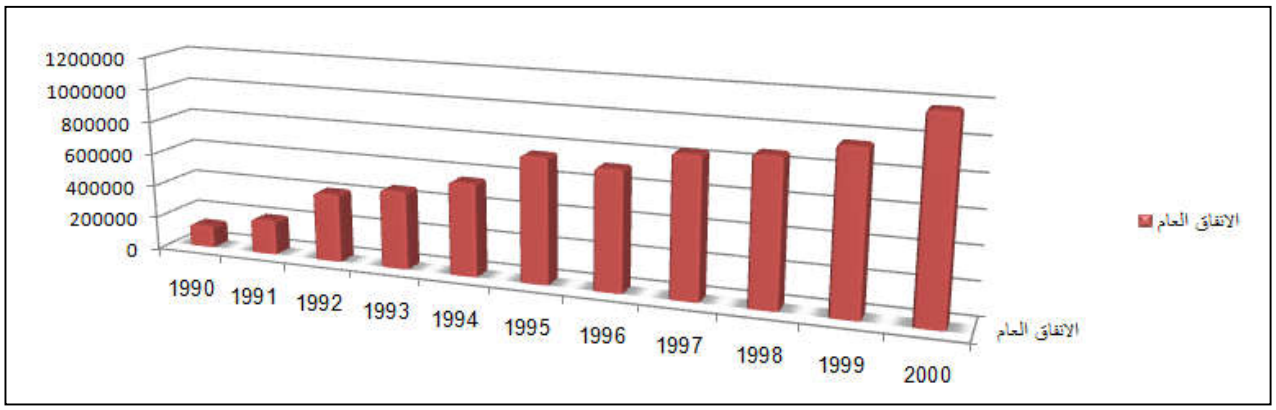
مع بداية فترة التسعينات شهد الاقتصاد الجزائري عدة اختلالات تمثلت في تدهور مؤشراته الاقتصادية الكلية وظهرت أزمة المديونية الدولية وأصبحت الجزائر غير قادرة على تسديد ديونها هذا بالإضافة إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وأدى إلى انخفاض مستويات المعيشة مما أثر سلبا على سياسة الاتفاقية للحكومة، والجدول والشكل المواليين يبين تطور مؤشرات الإنفاق الحكومي خلال هاته الفترة في الجزائر :

الجدول رقم (03-07) : تطور مؤشرات نفقات العامة في الجزائر (1990-2000) الوحدة : مليون دج

السنوات	الإنفاق الحكومي	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	معدل نمو الإنفاق	الإيرادات العامة	رصيد الميزانية العامة
1990	136500	88800	47700	9.64	152500	16000
1991	212100	153800	58300	55.38	248900	36800
1992	420131	276131	144000	98.09	311800	-108331
1993	476627	291417	185210	13.44	313900	-162727
1994	566329	330403	235926	18.82	477100	-89229
1995	759617	473694	285923	34.12	611700	-147917
1996	724609	550596	174013	-4.6	825100	100491
1997	845196	643555	201641	16.64	926600	81404
1998	875739	663855	211881	3.61	774500	-101239
1999	961682	774695	186987	9.81	950400	-11282
2000	1178122	836193	321929	22.5	1124900	-53222

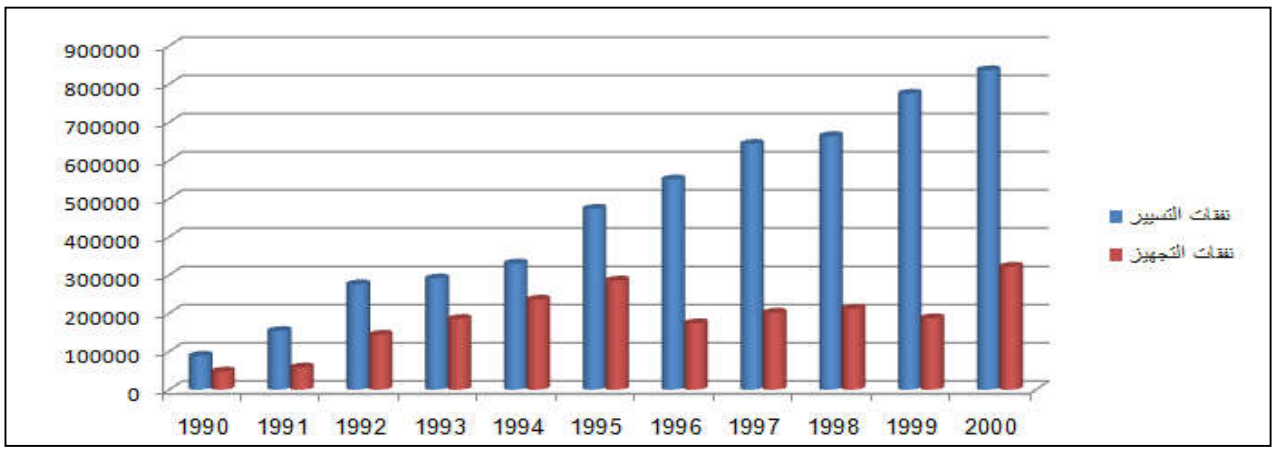
المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد بيانات وزارة المالية وديوان الوطني لإحصائيات ONS.

الشكل رقم (03-03) : تطور النفقات العامة الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (1989-2000)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد الجدول رقم (03-07) .

الشكل رقم (03-04) : تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (1989-2000)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد الجدول رقم (03-07) .

نلاحظ خلال هذه الفترة أن حجم النفقات العامة في منحنى متزايد حيث انتقلت من 136500 مليون دينار جزائري سنة 1990 إلى 1178122مليون دينار جزائري سنة 2000، وعرفت مراقبة الصندوق النقد الدولي السياسة المالية من خلال ضبط الإنفاق الحكومي وعقد اتفاقيات مع الجزائر تهدف إلى تحقيق فائض في الميزانية العامة وذلك من خلال تقليص حجم الدين الداخلي وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتطهير محافظ البنوك العامة التدريجي لمختلف أشكال الدعم ووضع نظام ضريبي فعال موجه نحو تدعيم المؤسسات المنتجة، ومن بين أهم خصائص سياسة المالية لهذه الفترة توسيع الرسم على القيمة المضافة وزيادة الحصيلة الضريبية وإعادة هيكلة معدلات ضريبة الدخل على الأفراد والشركات وزيادة الوعاء الضريبي وتخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات إلى 38% وأيضا تخفيض حجم الإنفاق الجاري، مما كان له تأثير على هيكل الإنفاق الحكومي و يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين:

المرحة الأولى :

عرفت هاته الفترة تطبيق ثلاث اتفاقيات مع الصندوق النقد الدولي والمتمثلة في برنامج الاستعداد الائتماني الأول 1989وبرنامج الاستعداد الائتماني الثاني1991 وبرنامج التثبيت الهيكلي1994، وعرفت هاته الفترة تزايد الإنفاق الحكومي إذ تضاعف أربع مرات من 136500 مليون دينار جزائري سنة 1990 إلى 566329 مليون دينار جزائري سنة 1994 وسجل معدل نمو الإنفاق معدلات ايجابية وذلك يرجع لتزايد الكبير لنفقات التسيير إذ انتقلت من 88800 مليون دينار جزائري سنة 1990 بنسبة 65.05% من إجمالي النفقات العامة إلى 330403 مليون دينار جزائري سنة 1994 بنسبة 58.34% من إجمالي النفقات العامة ويرجع ذلك أساسا إلى تزايد حجم الإنفاق على الرواتب والأجور، أما حجم نفقات التجهيز فقد عرفت نوعا من الارتفاع من 34.95 % من إجمالي النفقات العامة سنة 1990 بمبلغ يقدر 47700مليون دينار جزائري إلى 41.66 % سنة 1994 بمبلغ قدر بـ 235926 مليون دينار جزائري.

أما في جانب الإيرادات العامة فقد شهدت إيرادات الجباية العادية تطورا ملحوظا إذ انتقلت من 71700 مليون دينار جزائري خلال سنة 1990 إلى 176174 مليون دينار جزائري سنة 1994، وأما الجباية البترولية فهي غير المستقرة وذلك لارتباطها بتقلبات أسعار البترول التي شهدت تطورات وتقلبات حادة خلال هذه الفترة، إذ عرفت إيرادات الجباية البترولية تحسنا خفيفا مابين 1990 و1992 لتنخفض بعد ذلك في سنة 1993 ويفسر هذا الانخفاض في الجباية البترولية إلى ما عرفته منظمة الأوبك مع نهاية عقد الثمانينات، أما رصيد الميزانية العامة فقد تحول إلى حالة فائض مع بداية التسعينات كنتيجة للإصلاحات التي انتهجتها الدولة خلال هذه الفترة، حيث بلغ هذا الفائض 16000 مليون دينار جزائري خلال سنة 1990 وهذا راجع إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة بنسبة 31%، وقد ارتفع هذا الفائض في الميزانية إلى 36800مليون دينار جزائري سنة 1991 ويعود ذلك أساسا إلى تضاعف إيرادات الجباية البترولية و التي انتقلت من 76200 مليون دينار جزائري سنة 1990 إلى 161500 مليون دينار جزائري، ليسجل رصيد ميزانية عجزا في سنوات المتبقية وذلك يرجع إلى أساسا إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية نتيجة تراجع أسعار النفط إلى5 16.13 دولار للبرميل سنة إضافة إلى ارتفاع حجم النفقات العامة .

المرحة الثانية :

عرفت هاته الفترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي 1995 وعرفت هاته الفترة تزايد الإنفاق الحكومي من 759617مليون دينار جزائري سنة 1995 إلى 1178122مليون دينار جزائري سنة 2000 وسجل

معدل نمو الإنفاق في أغلب معدلات ايجابية وذلك يرجع لتزايد لنفقات التسيير إذ انتقلت من 473694 مليون دينار جزائري سنة 1995 بنسبة 62.23% من إجمالي النفقات العامة إلى 836193 مليون دينار جزائري سنة 2000 بنسبة 70.97% من إجمالي النفقات العامة، أما حجم نفقات التجهيز فقد انخفضت نسبة مساهمتها في النفقات الكلية من 37.64 % من إجمالي النفقات العامة سنة 1995 بمبلغ يقدر 285923مليون دينار جزائري إلى 27.32 % سنة 2000 بمبلغ قدر بـ 321929 مليون دينار جزائري وذلك إلى تقليص دور الاقتصاد للحكومة وفتح المجال أما القطاع الخاص تطبيقا لتعليمات الصندوق النقد الدولي .

أما في جانب الإيرادات العامة فقد شهدت إيرادات الجباية العادية تحسنا ملحوظا إذ انتقلت من 241992 مليون دينار جزائري خلال سنة 1995 إلى 233502 مليون دينار جزائري سنة 2000، وأما الجباية البترولية فقد عرفت تزايدا مستمرا خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 1998 نتيجة تطور حصيلة الجباية البترولية الناجم عن ارتفاع أسعار البترول، بالإضافة إلى ارتفاع الإنتاج الجزائري من المحروقات خلال هاته السنوات، إلا أن هذه النسبة تعثرت سنة 1999 نتيجة تراجع الطلب بعد الأزمة الآسيوية في سنة 1998 وارتفاع العرض من قبل الأوبك خلال تلك الفترة مما أدى إلى انخفاض الأسعار وبالتالي انخفاض المداخيل البترولية لتنخفض نسبتها إلى الإيرادات الكلية إلى 50.51% بعد أن كانت تمثل نسبة59.39% من إجمالي الإيرادات سنة 1998، أما رصيد الميزانية العامة فقد حقق عجزا في أغلب السنوات وذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول وإلى الأزمة الأمنية في الجزائر وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وبالإضافة إلى الأزمة المالية التي ضربت دول جنوب شرق أسيا وأثر على الأسواق المالية ولأسواق العالمية.

المطلب الثالث : الإنفاق الحكومي خلال الفترة 2001-2017

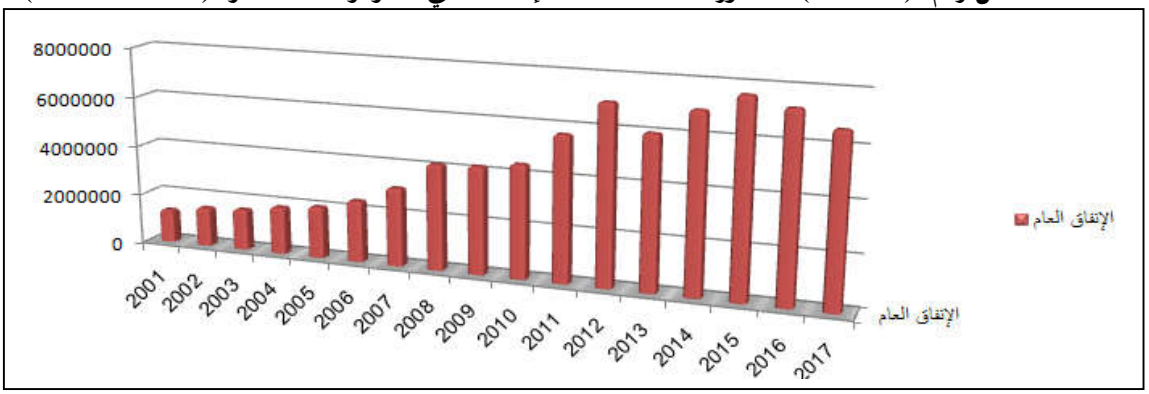
مع بداية الألفية الجديدة شهدت أسعار البترول ارتفاعا كبيرا مما جعل الجزائر تستغل هذه الفوائض بتطبيق برامج استثمارات عمومية حيث تعد هذه البرامج ذات طابع كينزي وقائمة على التوسع في انتهاج سياسة مالية توسعية والتي لم يسبق لها مثيل من قبل في الجزائر لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها مما كان له تأثر على حجم وهيكل الإنفاق الحكومي، والجدول والشكل المواليين يبين تطور مؤشرات الإنفاق الحكومي خلال هاته الفترة في الجزائر :

الجدول رقم (03-08) : تطور مؤشرات نفقات العامة في الجزائر (2001-2017) **الوحدة : مليون دج**

السنوات	الإنفاق الحكومي	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	معدل نمو الإنفاق	الإيرادات العامة	رصيد الميزانية العامة
2001	1321028	963633	357395	12.13	1389700	68672
2002	1550646	1097716	452930	17.38	1576700	26054
2003	1639265	1122761	56740	5.71	1525600	-113665
2004	1888930	1250894	64070	15.23	1606400	-282530
2005	2052037	1245132	806905	8.63	1714000	-338037
2006	2453014	1437870	1015144	19.54	1841900	-611114
2007	3108669	1674031	1434638	26.73	1949100	-1159569
2008	4191053	2217755	1973278	34.82	2902400	-1288653
2009	4246334	2300023	1946311	1.32	3275400	-970934
2010	4466940	2659078	1807862	5.20	3074600	-1392340
2011	5731407	3797252	197440	28.31	3489800	-2241607
2012	7058173	4782634	2275539	23.15	3804000	-3254173
2013	6024131	4131536	1892595	-14.65	3895300	-2128831
2014	6995800	4494300	250140	-88.39	3927700	-3068100
2015	7656300	4617000	303930	9.44	4552500	-3103800
2016	7297500	4585600	271190	-4.69	5011600	-2285900
2017	6662070	4321480	234059	-8.71	6047880	-6141900

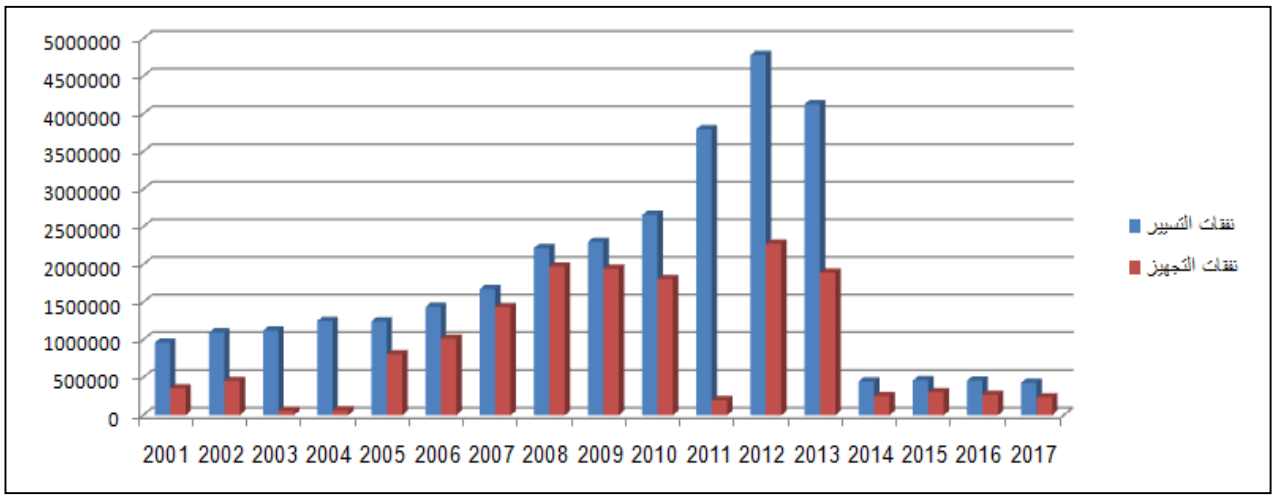
المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد بيانات وزارة المالية وديوان الوطني لإحصائيات ONS.

الشكل رقم (03-05) : تطور النفقات العامة الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد الجدول رقم(03-08) .

الشكل رقم (03-06) : تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد الجدول رقم(03-08) .

شهدت هذه الفترة تطبيق البرامج الاستثمارية المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وبرنامج التكميلي دعم النمو 2005-2009 و برنامج توطيد النمو 2010 -2014 مما كان له تأثير الكبير مع حجم الإنفاق الحكومي وهيكله (كما هو موضح في الجدول رقم) حيث نلاحظ أن النفقات الإجمالية حققت زيادة معتبرة إذ انتقلت من 1321028 مليون دينار جزائري سنة 2001 إلى 7656300 مليون دينار جزائري سنة 2015 أي بزيادة قدرها 6335272 بمعدل زيادة تقريبا 479%، وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية وإلى قيام السلطات بضخ أموالا ضخمة في الاقتصاد الوطني من اجل تمويل عمليات التنمية، كما بلغ نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي نسبة 28.57% سنة 2000 لتحقق 27.14% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2005 أي بانخفاض 1.4% ومع بداية برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 انتقلت النفقات الإجمالية من 2052037 مليون دينار جزائري سنة 2005 إلى 4246334 مليون دينار جزائري سنة 2009 وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فانتقلت من 27.14% سنة 2005 إلى 42.60% سنة 2009 أي بزيادة قدرها 15.50%، ليستمر حجم النفقات العامة في الارتفاع حيث انتقل من 4466940 مليون دينار جزائري بنسبة 37.25% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2010 إلى 7656300 مليون دينار جزائري بنسبة 35% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015 هذه الزيادة ترجع إلى تطبيق برنامج توطيد النمو 2010-2014.

كما شهدت هاته الفترة ارتفاع نفقات التسيير من 963633 مليون دينار جزائري بنسبة 20.76% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2001 إلى 1250894مليون دينار جزائري بنسبة 20.34% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2004 هذه الزيادة ترجع إلى ارتفاع الشديد في قيمة التحويلات والإعانات المقدمة للهيئات، لتستمر نفقات التسيير في ارتفاع في مرحلة المخطط تكميلي لدعم النمو حث انتقلت من 1245132 مليون دينار جزائري بنسبة 16.47% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2005 إلى 2300023 مليون دينار جزائري بنسبة 23.07% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2009 هذه الزيادة ترجع إلى ارتفاع نفقات المستخدمين ومنح المجاهدين ونفقات مواد واللوازم، واستمرت نفقات التسيير في ارتفاع إلى غاية سنة 2015 حيث سجلت مبلغ قدر بـ 4617000 مليون دينار جزائري وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع التحويلات ونفقات المستخدمين.

كما عرفت هاته الفترة ارتفاع نفقات التجهيز من 963633 مليون دينار جزائري ب سنة 2001 إلى 64070 مليون دينار جزائري سنة 2004، لتستمر نفقات التجهيز في ارتفاع في مرحلة المخطط تكميلي لدعم النمو حث انتقلت من 806905 مليون دينار جزائري سنة 2005 إلى 1946311 مليون دينار جزائري سنة 2009 هذه الزيادة ترجع إلى ارتفاع نفقات البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية، واستمرت نفقات التجهيز في ارتفاع إلى غاية سنة 2015 حيث سجلت مبلغ قدر بـ 303930 مليون دينار جزائري.

وأما بخصوص رصيد الميزانية العامة فلم تحقق في هاته الفترة فائضا إلا مرتين فقط في سنتي 2001 و2002، حيث إن تنفيذ هذا البرنامج أدى إلى تزايد العجز في رصيد الميزانية بشكل مطرد وصل في سنة 2012 إلى 3254173 مليون دينار جزائري، بسبب ارتفاع النفقات العامة في هذه السنة بالرغم من الارتفاع المسجل في جانب الإيرادات العامة خصوصا الموارد العادية وأصبحت تمثل حوالي 60% من إجمالي الإيرادات العامة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الضرائب على الخدمات والحقوق الجمركية، وذلك أيضا أن الانفراج المالي الحاصل بفضل الارتفاع القياسي لأسعار البترول في الأسواق الدولية خلال هذه السنوات شكل قاعدة مالية متينة للاقتصاد الوطني سمح بتحول توجهات السياسة المالية نحو توسيع الإنفاق الحكومي بغية تنشيط الاقتصاد ودفع عجلة التنمية، حيث بدأت الحكومة بتجسيد برنامج الإنعاش الاقتصادي ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الأمر الذي جعل الميزانية العامة تدخل في حالة عجز ابتداءا من سنة2003 وتزايد معدلات العجز من سنة إلى أخرى، لكن تراجع أسعار البترول سنة 2009 إلى حوالي 61 دولار للبرميل بسبب الأزمة

المالية العالمية أدى إلى تقليص نسبة الزيادة في النفقات العامة إلى 1.32% بعد أن كانت تشكل نسبة زيادتها 34.82% في سنة 2008 وهو ما يفسر انخفاض قيمة العجز في رصد الموازنة، وفي سنة 2011 عرفت أسعار النفط ارتفاعا قياسيا بوصول سعر البرميل إلى 107.4 دولار مما أدى إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة ومن ثم زيادة النفقات العامة نتيجة شروع الدولة في تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة.

وفي سنتي 2015 و2016 عرفت النفقات العامة بشقيها التجهيز والتسيير والإيرادات العامة انخفاضا محسوسا وذلك يرجع أساس إلى انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية وتطبيق الجزائر سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي خاصة في مجال نفقات التسيير.

المبحث الثالث : تطور مؤشرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة 1980-2017

لعبت سياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الحكومة الجزائرية منذ بداية الثمانينات في تهيئة المناخ للاستثمار والإصلاح المالي والذي انعكس على مجمل مؤشرات الاقتصاد الكلي، وسيتم في هذا المبحث التطرق بالدراسة والتحليل لمختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي (معدلات التضخم، توازن الخارجي، معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة) في الجزائر خلال الفترة من 1980 إلى غاية 2017.

المطلب الأول : تطور معدلات التضخم والتوازنات الخارجية في الجزائر

يعد مؤشر التضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية حيث يتم الاسترشاد به في اتخاذ الاقرارات المتعلقة بسياسة الأسعار وسعر الصرف، وأما التوازنات الخارجية في الجزائر فتعتمد بشكل كبير على مداخيل البترولية في تشكيل الاحتياطي، وسيتم في هذا المطلب التطرق إلى تطور معدلات التضخم، توازن الخارجي في الجزائر.

الفرع الأول : تطور معدلات التضخم في الجزائر

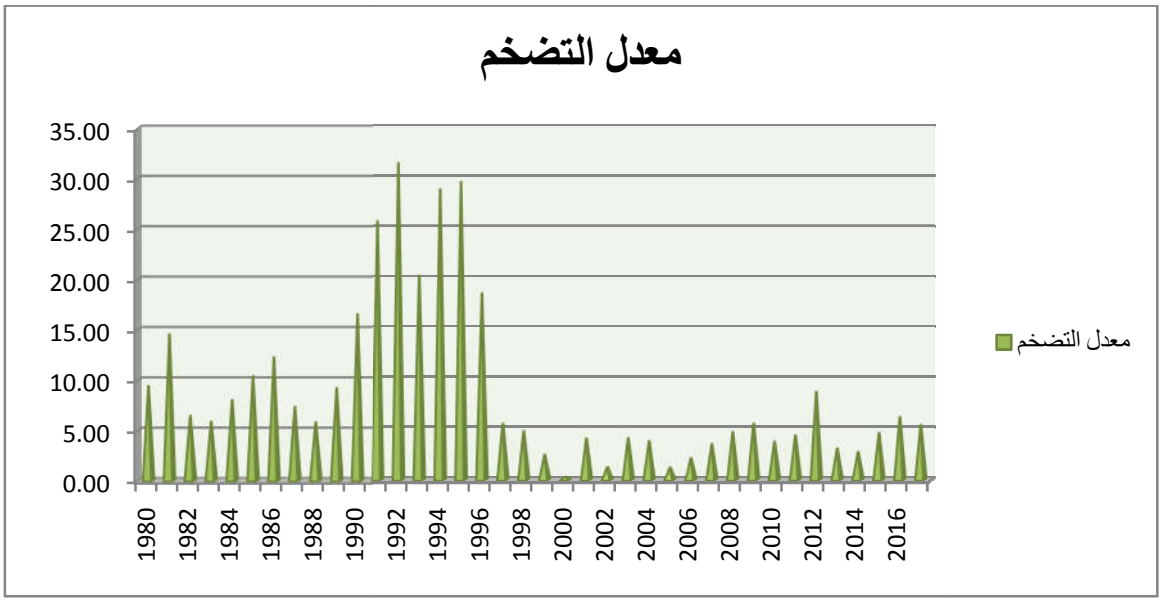
يعتبر التضخم من بين أهم مؤشرات السياسة النقدية، والذي من خلاله يمكن الاسترشاد في اتخاذ القرارات الاستثمارية، والجدول والشكل المولين يوضحان تطور معدلا التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 :

الجدول رقم (03-09) : تطور معدلات التضخم في الجزائر (1980-2017) **الوحدة : %**

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
معدل التضخم	9.52	14.65	6.54	5.97	8.12	10.48	12.37	7.44	5.91
السنوات	**1989**	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**
معدل التضخم	9.30	16.65	25.89	31.67	20.54	29.05	29.78	18.68	5.73
السنوات	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
معدل التضخم	4.95	2.65	0.34	4.23	1.42	4.27	3.96	1.38	2.31
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
معدل التضخم	3.68	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78
السنوات	**2016**	**2017**							
معدل التضخم	6.40	5.59							

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

الشكل رقم (03-07) : تطور معدلات التضخم في الجزائر (1980-2017)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن معدل التضخم السنوي تارة في زيادة و تارة أخرى في انخفاض ووصل إلى ذروته سنة 1992 عند نسبة 31.67% وأقل قيمة سنة 2000 عند نسبة 0.34%، ونلاحظ أيضا أن معدل التضخم في الثمانينات مرتفع قليلا وتضاعف 2.16 مرة على امتداد 10 سنوات وذلك لتطبيق ما يعرف بنظام الأسعار الفعلية وإصدار قانون الأسعار رقم 89-12 المؤرخ في 05 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار الذي عوض قانون الأسعار لسنة 1975 والذي قلص قائمة المنتجات ذات الأسعار المقننة، ونتيجة ما جاء به هذا القانون من تحرير في مما أثر على معدل التضخم بالإضافة إلى وتفاقم حجم الأجور و زيادة الإنفاق الحكومي بسبب تطبيق مخططين خماسيين، لتشهد حقبة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ضغوط تضخمية شديدة كان لها بالغ الأثر على الاقتصاد الوطني الجزائرية مما أجبر الجزائر بالقيام بمجموعة من الإصلاحات نتيجة الأزمة الخانقة التي كانت بدايتها مع سنة 1986.

ولكن بالرغم من الإصلاحات المطبقة بمعية الصندوق النقد الدولي ارتفعت معدلات التضخم لتصل لأعلى قيمة لها طول فترة الدراسة نة 1992 عند نسبة 31.67%، ويرجع هذا الارتفاع في استمرار التوترات التضخمية تماشيا والانتقال نحو اقتصاد السوق وعرفت هذه الفترة انخفاض في قيمة العملة الوطنية بسبب لانخفاض الأسعار النفط التي ألحقت الأضرار بمستويات الأسعار التي مست المواد الغذائية المدعمة من طرف الدولة مما زاد في تغذية وتيرة التضخم من سنة لأخرى وكذلك ارتفاع في تكاليف الواردات وخدمة الديون الخارجية مما أدى إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة مما اضطر بالحكومة إلى تمويله بواسطة إصدار نقدي جديد مما نتج عنه ضعف في النشاط الاقتصادي الذي تسبب في انخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي، ومع حلول سنة 1996 انخفض معدل التضخم من 29.78% سنة 1995 إلى 18.68% سنة 1996 ليستمر في انخفاض في سنة 1997 حيث سجل نسبة 5.73% ليصل سنة 1999 إلى نسبة تقدر بـ 2.65% ويرجه هذا الانخفاض إلى انتهاج الجزائر سياسة نقدية ومالية انكماشية بهدف تقليص الأجور وتخفيض الطلب على السلع والخدمات.

وفي سنة 2000 عرف المتوسط السنوي للتضخم انخفاضا محسوسا (0.3 %) مقارنة بسنة 1999 (2.65%)، بعدما كان يعرف قيما مرتفعة في السنوات التي غطتها سياسة التثبيت 29.78% في 1995 و 18.68% في 1996، هذا الانخفاض راجع إلى نزع الدعم على المنتجات الطاقوية في أكتوبر 1994 و نزع الدعم تدريجيا على مواد استهلاكية أساسية مثل الحليب غبرة و الدقيق جوان 1995، الطحين أكتوبر 1995 و الطحين الموجه للخبازين في يناير 1996. أما في بداية 1997 فقد تم إلغاء الدعم على كافة

المواد الغدائية، و في نفس الوقت حررت كل أسعار المنتجات المشتقة من البترول و الغاز و أصبحت تساير الأسعار في السوق العالمية، لكن هذا الانخفاض في معدل التضخم لم يؤثر إيجابا على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري خاصة الأكثر فقرا منهم بحيث انخفضت القدرة الشرائية عندهم بحوالي 42.8%[1] .

ومع بداية فترة البرامج الاستثمارية عاود معدل التضخم في الارتفاع وذلك بالرغم من الجزائر في هذه الفترة تعيش في بحبوحة مالية كبيرة إلا أنها لازالت تعاني من مشكلة التضخم حيث نلاحظ أن معدلات التضخم في سنة 2001 كانت نسبته 4.2 % ثم انخفض في سنة 2002 ثم عاد للارتفاع في سنة 2003 ثم انخفض في سنة 2005 ثم ارتفع في سنة 2006 و استمر في ارتفاع إلا أن وصل إلى ذروته في سنة 2012 عند نسبة 8.89% و ذلك يرجع إلى زيادة الكتلة النقدية وأيضا زيادة الأجور و زيادة الإنفاق الحكومي وإلى ارتفاع الأسعار المواد الأساسية في الأسواق العالمية و انهيار أسعار الدولار وذلك لأن الجزائر صادراتها البترولية بدولار، ليتحسن قليلا في 2013 و2014 ليحقق نسب 3.25% و2.92% على التوالي، ولكن مع حلول سنة 2016 شهد ارتفعا محسوسا إلى 6.40% ثم ليتحسن قليلا سنة 2017 إلى 5.59%.

الفرع الثاني : تطور التوازنات الخارجية في الجزائر

يعتبّر الميزان التجاري وميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية، وهو أحد مدخلات الناتج المحلي للدولي، وفيما يلي سنتطرق إلى الميزان التجاري الجزائري والميزان المدفوعات خلال الفترة 1980-2017 :

الجدول رقم (03-09) : تطور التوازنات الخارجية في الجزائر (1980-2017) الوحدة : مليون دولار

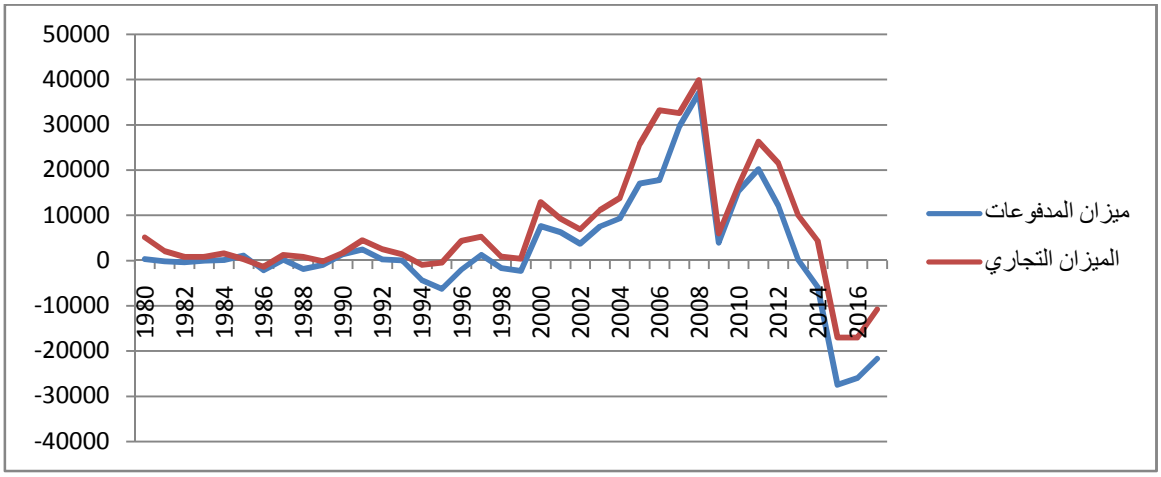
السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
الميزان التجاري	5061	2024	738	768	1577	305	-1393	1177	781
ميزان المدفوعات	240	-210	-440	-90	70	1020	-2230	140	-1900
السنوات	**1989**	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**
الميزان التجاري	-240	1620	4420	2431	1303	-1025	-521	4277	5202
ميزان المدفوعات	-1030	1350	2390	230	-10	-4380	-6320	-2090	1160

[1] Goumiri Mourad., « **Enjeux et Contraintes de l'Economie Nationale** , » in Débat national sur les développement économique et la politique sociale, du 29 sep au 03 oct 1996, Palais des Nations – club des Pins, Alger,p 334.

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الميزان التجاري	810	358	12858	9192	6816	11078	13775	25644	33157
ميزان المدفوعات	-1740	-2380	7570	6190	3660	7470	9250	16940	17740
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
الميزان التجاري	32532	39819	5900	16580	26242	21490	9946	4306	-17034
ميزان المدفوعات	29550	36990	3890	15330	20141	12057	133	-5881	-27537
السنوات	**2016**	**2017**							
الميزان التجاري	-17063	-10868							
ميزان المدفوعات	-26031	-21760							

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الجزائر ومديرية العامة للجمارك.

الشكل رقم (03-08) : تطور التوازنات الخارجية في الجزائر (1980-2017)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الجزائر ومديرية العامة للجمارك.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 1980 – 1985 بصورة عامة حقق فائضا وذلك لإتباع الجزائر سياسة احتكار التجارة الخارجية حيث أوقفت نشاطات المستوردين الخواص وجميع الوسطاء العاملين في مجال التجارة الخارجية مما قلص فاتورة الواردات وأدى إلى ارتفاع نسبة تغطية الصادرات للواردات التي كانت تتراوح ما بين 113% و130%، ولكن مع حلول سنة 1986 سجل رصيد الميزان التجاري عجزا بقيمة 1393 وذلك بسبب المساهمة الضعيفة لنشاط التصدير خارج

المحروقات وتحقيق الصادرات أدنى قيمة لها 38.13 مليار دينار بسبب حدوث الأزمة النفطية وانخفاض أسعار النفط وذلك لأن نسبة 98 % من إجمالي الصادرات هي صادرات نفطية في تلك الفترة، ليتحسن قليلا بعد ذلك في سنتي 1987 و1988 ويحقق فائضا بسبب تسجيل عائدات الصادرات انتعاشا بطيئا في سنوات 1987و 1988، ليحقق في بداية التسعينات 1990-1993 فائضا ولكن بشكل متذبذب وهذا راجع إلى تفاوت نسب نمو كلا من الصادرات والواردات حيث أخذت الصادرات اتجاها عاما متصاعدا منذ سنة 1990 وذلك بسبب سياسة التي اتبعتها الحكومة الجزائرية لتحرير التجارة الخارجية وذلك على عدة مراحل، وكانت البداية بصدور المرسوم التنفيذي 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 حيث ألغى هذا المرسوم احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وأعطى الحق للتجار الجملة و الوكلاء المعتمدين القيام بعمليات الاستيراد، وحقق أكبر رصيد سنة 1991 إذ سجل رصيد موجبا بـ 4420 مليون دولار ويرجع هذا إلى ارتفاع حصيلة الصادرات بالضعف مقارنة بالسنة السابقة مع زيادة معتبرة في الواردات، ليدخل في حالة عجز سنة 1994 وذلك ليس بسبب تراجع الصادرات بل لارتفاع فاتورة الواردات حيث شهدت سنة 1994 ارتفاعا في الصادرات أقل من الواردات وتسجيل معدل تغطية أقل من 100%، أما في سنة 1995 فإن الميزان التجاري قد سجل عجزا يقدر521 مليون دولار وحيث يلاحظ تعمقا في العجز للميزان التجاري مع انخفاض في معدل التغطية من 94.6% لسنة 1994 إلى 86.9% سنة 1995، وفي سنة 1996 تم رفع الحماية الجمركية وألغيت القيود الكمية على الصادرات ورفع دعم على الأسعار مما كان له تأثير على رصيد الميزان التجاري ليسجل في 1996 فائضا قدر بـ 4277 مليار دولار، واستمر الميزان لتجاري في تحقيق فائض خلال الأربع السنوات الموالية، إلا أنه قد تراجع سنة 1998 إلى 810 مليون دولار مقابل 5202 مليون دولار سنة 1997أي بنسبة انخفاض 84 % عن سنة 1997، نتيجة زيادة الواردات بـ 10% وانخفاض محسوس في إيرادات الصادرات بـ27.9% بسبب انخفاض سعر البرميل من البترول الذي وصل إلى أدنى مستوى له 12دولار، ليشهد فائض الميزان التجاري تحسنا خلال سنة 2000 وذلك بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، حيث بلغ فائض الميزان التجاري 12858 مليون دولار سنة 2000، مقابل 358 مليون دولار سنة 1999.

وعرفت الفترة مابين سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 تزايد مستمر لرصيد الميزان التجاري وذلك لارتفاع أسعار النفط و استقرار الواردات وتحقيق الصادرات الجزائرية ارتفاعا كبيرا وذلك راجع إلى الارتفاع المذهل والمستمر في أسعار البترول والصادرات النفطية وتطبيق ثلاث برامج استثمارية كبير جدا، وبعد سنة

2014 حقق الميزان التجاري عجزا خلال السنوات 2015 و2016 و2017 وذلك راجع الانخفاض في الأسعار النفط إذ عرف متوسط سعر البرميل سوى 48 دولار سنة 2015 و41 دولار في 2016.

وأما بالنسبة لتطور ميزان المدفوعات في الجزائر فمن خلال الجدول والشكل السابقين فنلاحظ انه متذبذب و غير مستقر وذلك لارتباطه بتقلبات أسعار البترول التي شهدت صدمات حادة خلال هذه الفترة وأيضا لسياسة الجزائر الغير منتظمة، حيث نلاحظ أنه في بداية الثمانينات حقق في أغلب السنوات (1981 و1982 و1983 و1986 و1988 و1989) عجزا وذلك لقد تميزت هذه المرحلة بإحداث الدفعات الأولى من الإصلاحات سنة 1988 م، وذلك بسبب الصدمة النفطية التي حدثت سنة 1986 م حيث بلغ سعر البترول إلى أقل من 13 دولار بعد أن كان يتراوح سعره بين 27 و40 دولار للبرميل خلال السنوات 1980- 1985، يضاف إلى ذلك انخفاض سعر صرف الدولار أمام العملات الأخرى بعد سنة 1985، مما عمق مشكلة أخرى وهي تقليص إيرادات الصادرات من جهة ومن جهة أخرى تضخيم حجم المديونية، حيث كان أغلب الديون بالدولار الأمريكي بينما أغلب صادرات الجزائر هو الدولار الأمريكي، وبالتالي فان انخفاض قيمة الدولار أمام العملات الأخرى يؤدي إلى تضخيم المديونية

ومع بداية فترة التسعينات وعلى رغم من تحقيق رصيد ميزان المدفوعات عجزا في بعض السنوات إلا أنه تحسن قليلا مقارنة بفترة الثمانينات، وذلك لتحسن صافي التدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة لميزان المدفوعات بسبب دخول الجزائر في مرحلة جديدة من الانفتاح الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد السوق وشهدت هاته الفترة إصدار العديد من النصوص التشريعية مما احدث تغيرات نوعية وكمية في منظومة الاستثمار، وفي إطار ذلك تم إصلاح النظام النقدي بإصدار قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 وإصدار المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بقانون الاستثمارات وقد سعت الجزائر من خلاله العمل على توفير بيئة أعمال لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير امتيازات وضمانات لهم، وكتكملة لمرسوم 93-12 صادقت الجزائر على الاتفاقية الدولية الخاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات واعتمدت مبدأ التحكيم الدولي في عقود الاستثمار.

وعرفت الفترة مابين سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 تحقيق رصيد ميزان المدفوعات وذلك لارتفاع أسعار النفط وتراكم الاحتياطات الرسمية للصرف الأجنبي بنسب متزايدة مكنت من تغطية الواردات وجعلتها قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الديون الخارجية، كما عرفت هاته الفترة زيادة صافي التدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة لميزان المدفوعات بسبب إصدار قانون 01-03 حيث جاء ليحرر الاقتصاد ويشجع

الاستثمارات الأجنبية التي تهدف لإنتاج سلع وخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدماتية وكذلك منح المزيد من الضمانات للمستثمرين الأجانب وتحسين الجو العام للاستثمار والسماح بتطبيق بحرية تامة أسلوب الامتياز وأسلوب الرخصة في الاستثمار الأجنبي، وبعد سنة 2014 حقق ميزان المدفوعات عجزا خلال السنوات 2015 و2016 و2017 وذلك راجع الانخفاض في الأسعار النفط وتحقيق الميزان التجاري عجزا وتناقص الصادرات النفطية وتناقص الاحتياطات الرسمية من الصرف الأجنبي.

المطلب الثاني : تطور معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر

يعد الناتج المحلي الإجمالي والبطالة من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس أداء الاقتصاد الوطني، إذ يعبر معدل نمو الأول عن معدل النمو الاقتصادي المتحقق خلال فترة زمنية معينة داخل الدولة وهو ما يشير إلى أهمية دراسته كأحد المؤشرات التي تعكس الوضع الاقتصادي، وأما ثانية فتعج من أخطر المشاكل التي تواجه دول العالم المتقدمة منها والنامية وذلك لنتائجها وانعكاساتها على جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وسيتم في هذا المطلب التطرق إلى تطور معدلات التضخم، توازن الخارجي في الجزائر.

الفرع الأول : تطور معدلات البطالة في الجزائر

إن ظاهرة البطالة في بلادنا بقيت الشغل الشاغل بالنسبة للحكومة الجزائرية لما لهذه الظاهرة من تأثير على نفسية الفرد بالأخص الفئة التي تعيش مرارة هذه الأخيرة، والجدول والشكل المولين يوضحان تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 :

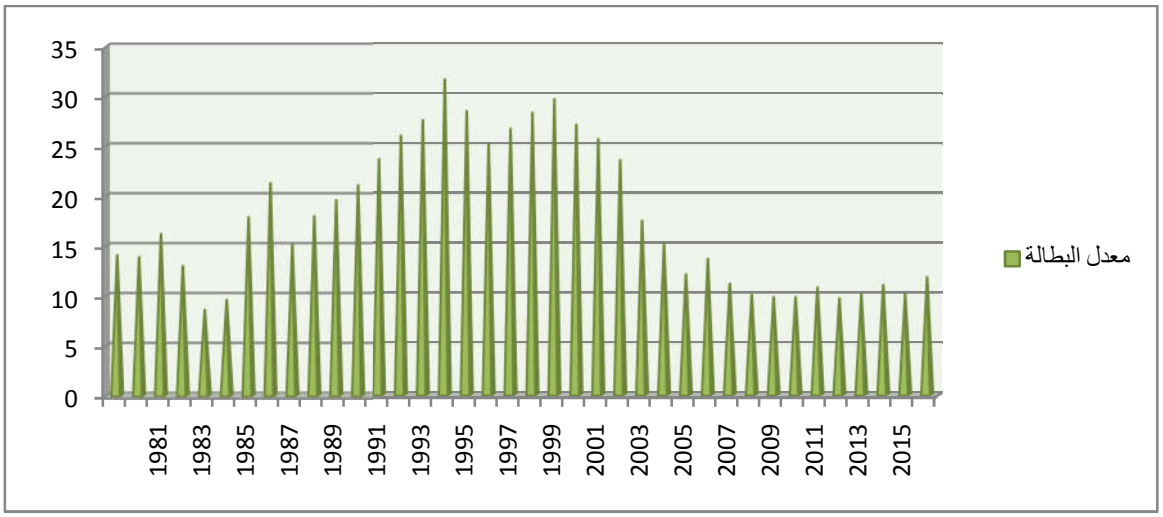
الجدول رقم (03-10) : تطور معدلات البطالة في الجزائر (1980-2017) **الوحدة : %**

السنوات	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**
معدل البطالة	14.19	13.99	16.3	13.1	8.7	9.7	18	21.4	15.2
السنوات	**1989**	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**
معدل البطالة	18.1	19.7	21.2	23.8	26.23	27.74	31.84	28.62	25.43
السنوات	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
معدل البطالة	26.92	28.45	29.77	27.30	25.90	23.72	17.65	15.27	12.27

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة	13.79	11.33	10.16	9.96	9.96	10.97	9.82	10.21	11.21
السنوات	**2016**	**2017**							
معدل البطالة	10.20	12.00							

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم (03-09) : تطور معدلات البطالة في الجزائر (1980-2017)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن معدلات البطالة في الفترة مابين 1980-1989 متذبذبة حيث أنها ترتفع تارة وتنخفض تارة أخرى، أن في سنة 1980 كانت 14.19 %ثم انخفضت في سنة 1981 ثم زادت في 1982 حيث وصلت إلى نسبة 16.3 ثم انخفضت في السنة الموالية و استمرت بانخفاض حتى سنة 1986 حيث ارتفعت إلى نسبة 18 إلى أن وصلت إلى ذروتها سنة 1987 إلى نسبة 21.4 % و ذلك لأسباب عديدة منها انخفاض أسعار النفط و أيضا أحداث أكتوبر 1988، وشهدت هاته الفترة إنشاء الديوان الوطني لليد العاملة وظيفته الأساسية تنظيم ومراقبة اليد العاملة المهاجرة، ومع تحسن الجباية البترولية؛ و قصد توقيف هذه الهجرة قامت الحكومة بتسطير برامج استثمارية امتصت اليد العاملة القادمة إلى السوق، و عرفت هذه الفترة توجها جديدا اعتمد على إعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة وإعطاء الأولوية لانجاز ما تبقى من المشاريع التنموية المقررة، فترتب عن هذا التوجه تنامي في فرص العمل بتوفير

140 ألف منصب عمل جديد، أي بزيادة % 4.2 سنويا، حتى وإن سجل هذا المعدل تراجعا بالمقارنة مع المعدل لما قبل سنة1980 ، وابتداء من سنة 1985 سُجل انخفاضًا عالميًا في أسعار النفط وتواصلت نزعة الانخفاض هذه حتى بلغت ذروتها سنة1986 أكثر من الثلث، هذا الوضع الصعب انجر عنه انخفاض الصادرات من السلع و الخدمات بنسبة % 35 من جهة و اللجوء إلى الاستدانة من جهة أخرى حيث عرفت المديونية مستويات لم تعرفها من قبل، انتقلت من 15944 سنة 1984 إلى 22906 سنة 1986 ثم إلى 28574 سنة 1989، وقد كان لذلك تأثير سلبي قوي على المناخ الاقتصادي بصفة عامة، وعلى أحوال العمالة وظروف التشغيل بصفة خاصة. حيث وصل معدل خلق مناصب الشغل إلى 74000 سنة 1986ثم انخفض الرقم سنة 1987 إلى حوالي 64000 منصب، ثم 61000 سنة 1988 ليبلغ 59000سنة 1989.

وأما في فترة التسعينات من الجدول نلاحظ أن البطالة في ارتفاع حيث نرى أن في سنة 1991 كانت 21.2 % ثم ارتفعت حتى وصلت نسبة 31.84 % في سنة 1995 لتتراجع قليلا في نهاية فترة التسعينات حتى بلغت نسبة 28.45 % في سنة 1999 و كل ذلك يرجع إلى مرحلة الصعبة التي مرت بها الجزائر بسبب العشرية السوداء و ما حدث فيه من قتل و انعدام الأمن و الاستقرار الاقتصادي وأيضا للضائقة المالية التي مرت بها البلاد الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، و بالتالي انخفاض و تقلص مدا خيل الجباية البترولية من جهة و عجز جل المؤسسات العمومية و عدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل الجديدة من جهة أخرى، لأن في الواقع هذه الزيادة في البطالة تجد تفسيرها في انخفاض النشاط التنموي في بلادنا خلال هذه الفترة لكون التشغيل يعتمد على الاستثمار وهذا الأخير سجل تراجعا كبيرا خلال هذه السنوات بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد، ضف إلى ذلك الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي أثرت بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية العمومية ودفعتها إلى التسريح الجماعي للعمال، إما نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات أو غلقها لعدم إيجاد مصادر التمويل حيث تم تسريح أكثر من 500000 عامل و غلق أكثر من 1000 مؤسسة عمومية ما بين 1994 و1998 بالإضافة إلى غياب سياسة واضحة للتشغيل أدت إلى تزايد العمل الموازي(غير الرسمي) خاصة في مجال النشاط التجاري، و مما ساعد على هذه الوضعية التسرب المدرسي حوالي 400000 إلى600000 تلميذ يغادرون المدرسة سنويا كل هذه العوامل زادت من تفاقم البطالة خلال هذه الفترة.

وبداية من سنة 2001 سجلت البطالة الفترة تراجعا محسوسا و انتقالا فريدا من نوعه مقارنة بنتائج السنوات التي سبقت، حيث وصل عدد البطالين عام 2001 حوالي 2.3 مليون عاطل عن العمل بنسبة 27.3 % من إجمالي الفئة النشطة، و حسب التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات في شهر سبتمبر 2003 حول" النشاط والشغل و البطالة"، بلغت نسبة البطالة % 23.7 مسجلة انخفاضا قدره أربعة نقاط مقارنة بسنة 2001، واستمرت في التذبذب تارة في ارتفاع وتارة في انخفاض حيث سجلت سنتي 2016و2017 نسبتي 10.20% و12% على التوالي، وفي هاته الفترة كانت معدلات البطالة منخفضة مقارنة بفترات السابقة وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى تحسن الوضعية الأمنية للبلاد في أواخر التسعينات، التي ساعدت على الاستقرار السياسي و الاقتصادي مع تحسن المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية التي ساهم فيها بقدر كبير مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالإضافة التي حركية استثمار عمومي سمحت بإنعاش بعض المجالات و القطاعات التي كانت منزوعة الحيوية، وأيضا شهدت هاته الفترة إنشاء الوكالة الوطنية للتشغيل والوكالة الوطنية لدعم الشباب، وكالة التنمية الاجتماعية(ADS) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

الفرع الثاني : تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر

يعد النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية الدالة على حالة الاقتصاد، وفيما يلي سنتطرق إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980-2017 :

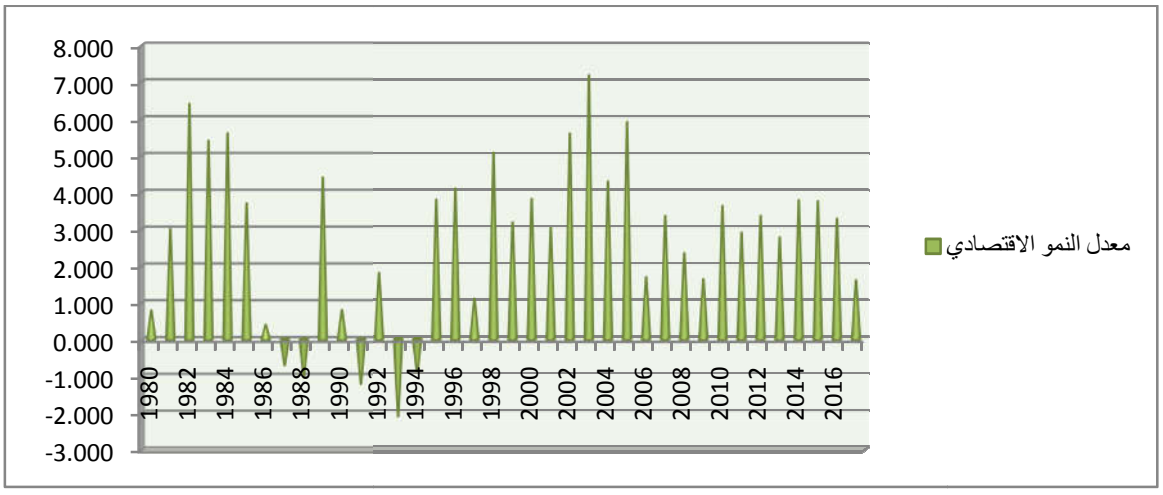
الجدول رقم (03-11) : تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر (1980-2017)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
PIB	2131.66	2195.61	2336.14	2462.29	2600.18	2696.38	2707.17	2688.22	2661.34
معدل النمو	0.791	3.000	6.400	5.400	5.600	3.700	0.400	-0.700	-1.000
السنوات	**1989**	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**
PIB	2778.43	2800.66	2767.05	2816.86	2757.71	2732.89	2836.74	2953.04	2985.53
معدل النمو	4.400	0.800	-1.200	1.800	-2.100	-0.900	3.800	4.100	1.100

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
PIB	3137.79	3238.2	3361.89	3463.03	3657.28	3920.67	4089.32	4330.91	4403.86
معدل النمو	5.100	3.200	3.820	3.008	5.609	7.202	4.302	5.908	1.684
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
PIB	4552.4	4659.84	4735.9	4908.01	5049.95	5220.37	5364.85	5568.13	5777.69
معدل النمو	3.373	2.360	1.632	3.634	2.892	3.375	2.768	3.789	3.763
السنوات	**2016**	**2017**							
PIB	5968.35	6063.85							
معدل النمو	3.300	1.600							

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

الشكل رقم (03-10): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر (1980-2017)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن معدل نمو الناتج فترة الدراسة هو متذبذب، حيث شهد خاصة في منتصف الثمانيات وبداية التسعينات انخفاضًا محسوسًا في هذا المعدل، ويرجع ذلك إلى التذبذبات في

أسعار البترول في السوق العالمية وأعقب ذلك انهيار أسعار البترول في سنة 1986 وهو ما كشف فعل عن هشاشة الاقتصاد الجزائري كونه اقتصاد ريعي يرتبط أدائه بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول، وسجل معدل النمو الاقتصادي في أغلب فترة الدراسة معدلات ايجابية، وأما بالنسبة لحجم الناتج المحلي الإجمالي فشهد زيادة مستمرة في فترة الثمانينات وعرفت مخططين تنمويين:مخطط الخماسي الأول (1980 -1984) كان الهدف منها هو تصفية الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد، عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات الجزائرية، ودمج القطاع الخاص في سياسة التنمية الشاملة، ومخطط الخماسي الثاني (1985 -1989) حيث لجأت السلطات إلى هذا المخطط ليفك الارتباط وتقليل من الاعتماد على الخارج وكذا لتنظيم الاقتصاد والاعتناء بالزراعة، أما في الفترة التسعينات يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في ارتفاع من سنة لأخرى و ذلك لعدة أسباب منها ارتفاع أسعار النفط و إتباع الجزائر سياسة انفتاح الاقتصادي وإبرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية و انتقال إلى اقتصاد السوق، أما في الفترة ما بين 2001 و 2014 من الجدول نرى أن الناتج المحلي الإجمالي في ارتفاع أكبر من الفترة السابقة حيث أنه في 2001 كان 3361.89 ثم في سنة 2014 بلغ 5568.13 مليار دينار جزائري أي تقريبا بزيادة 11 مليار وذلك سبب ارتفاع أسعار النفط وتبني الجزائر برامج و مشاريع تنموية كبير للوقوف بالاقتصاد ابتداءا من برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي يهدف إلى الحد من الفقر وتحقيق التوازن الجهوي وإلى تدارك التأخر المسجل والمتراكم على مدى عشر سنوات من الأزمة، وبعد انتهاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي دعمت الدولة الاقتصاد الجزائري ببرنامج آخر تكميلي يواصل الإنجازات التي حققها البرنامج الأول ويثمنها، وهو برنامج لدعم النمو الاقتصادي CPCP للفترة 2005-2009، و في الأخير قامت ببرنامج توطيد النمو(2010-2014) الذي يندرج ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت سنة 2001 ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، واستمر ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى غاية سنة 2017، حيث في هذه الفترة عرض مشروع المخطط الخماسي 2015-2019 الذي يهدف إلى ترشيد النفقات العامة و الحفاظ على التوازنات الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات وحددت مسودته المالية في حدود 21.000 مليار دينار جزائري أي ما يعادل أكثر من 262 مليار دولار.

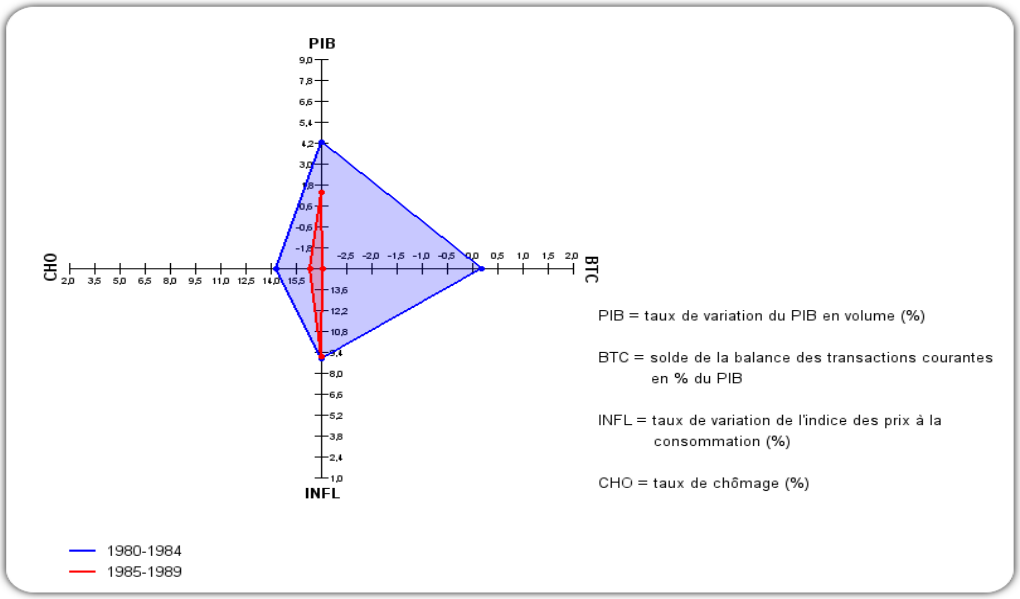
المطلب الثالث : تحليل أداء السياسة الانفاقية في الجزائر من خلال مربع كالدور

لتقييم أداء السياسة الاتفاقية في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 نستعين بالمربع السحري لكالدور وبالاعتماد على جملة من المؤشرات الاقتصادية كمعدل البطالة والتضخم ورصيد ميزان المدفوعات إضافة إلى معدل النمو الاقتصادي؛ وذلك بتقييم كل فترة من مراحل تطور الاقتصاد الوطني على حدى.

الفرع الأول : تقييم الأداء الاقتصادي خلال مرحلة التخطيط اللامركزي من 1980-1989

عرفت هاته الفترة تطبيق مخططين خماسيين بحجم استثمارات قدر تقريبا بـ 715 مليار دينار جزائري والشكل الموالي يوضح الاداء الاقتصادي خلال هذه الفترة :

الشكل رقم (03-11) : تطبيق مربع كالدور بالجزائر خلال الفترة (1980-1989)



المصدر : Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.

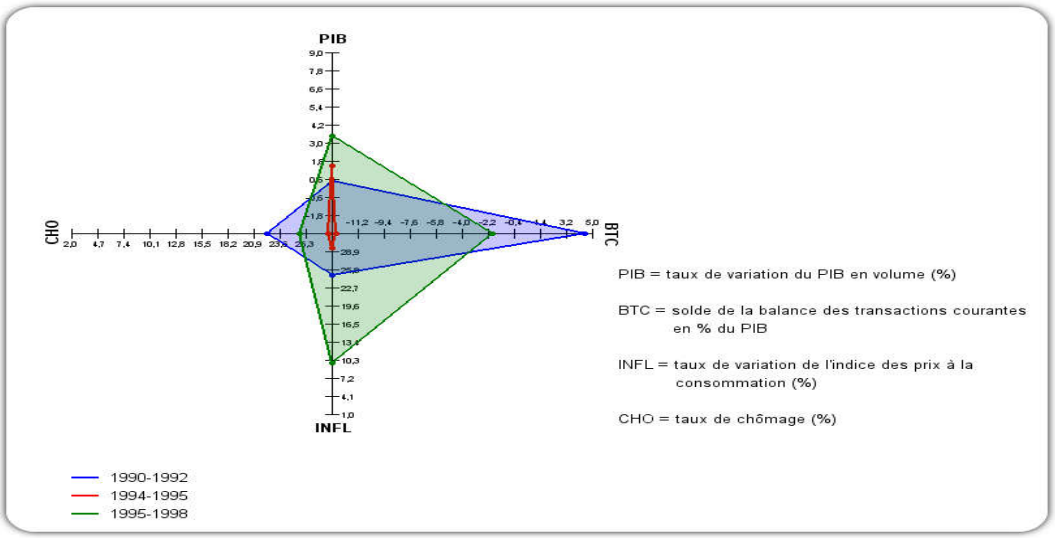
من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن أداء الاقتصاد الجزائري تراجع كثيرا خلال فترة المخطط الخماسي الثاني عما كان عليه في فترة المخطط الخماسي الأول في جميع المتغيرات إذ أن المربع انكمش إلى الداخل وهو ما يدل على ارتفاع معدلات البطالة والتضخم وانخفاض معدل النمو ورصيد ميزان المدفوعات، حيث سجل معدل النمو الاقتصادي نسب سالبة في سنتي 1987 و1988 وأما رصيد الميزان المدفوعات فهو يتراوح بين الصفر والقيمة السالبة 4.27 % أما ومعدل البطالة فقد وصل إلى 21.4% سنة 1987 ومعدل التضخم كذلك وصل إلى 12.37 سنة 1986، هذا التراجع في الأداء الاقتصادي راجع للانعكاسات السلبية التي

أفرزتها أزمة النفط سنة 1986 حيث بلغ سعر البترول إلى أقل من 13 دولار بعد أن كان يتراوح سعره بين 27 و40 دولار للبرميل خلال السنوات 1980- 1985 يضاف إلى ذلك انخفاض سعر صرف الدولار أمام العملات الأخرى بعد سنة 1985، مما عمق مشكلة أخرى وهي تقليص إيرادات الصادرات من جهة ومن جهة أخرى تضخيم حجم المديونية حيث ارتفعت من 15.9 مليار دولار سنة 1984 إلى 28.6 مليار دولار سنة 1989[1].

الفرع الثاني : تقييم الأداء الاقتصادي خلال الإصلاحات من 1990-1999

عرفت هاته الفترة تطبيق أربع برامج إصلاحية بمعية الصندوق النقد الدولي والشكل الموالي يوضح الأداء الاقتصادي خلال هذه الفترة :

الشكل رقم (03-12) : تطبيق مربع كالدور بالجزائر خلال الفترة (1990-1999)



المصدر : Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن أداء الاقتصاد الجزائري تحسن في فترة برنامج الاستعداد الائتماني وذلك بسبب انخفاض المديونية الخارجية قليلا من 28 مليار دولار سنة 1990 إلى 26 مليار دولار سنة 1992 وتحقيق الميزان التجاري فائض سنتي 1991 و1992 قدر بـ 4420 مليون دولار و2431 مليون دولار، ولكن أداء الاقتصاد الجزائري تراجع خلال فترة برنامج التثبيت الاقتصادي عما كان عليه في فترة الأولى في جميع المتغيرات إذ أن المربع انكمش إلى الداخل وهو ما يدل على ارتفاع معدلات البطالة والتضخم وانخفاض معدل النمو ورصيد ميزان المدفوعات، حيث سجل معدل النمو الاقتصادي نسب سالبة في سنتي

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص214

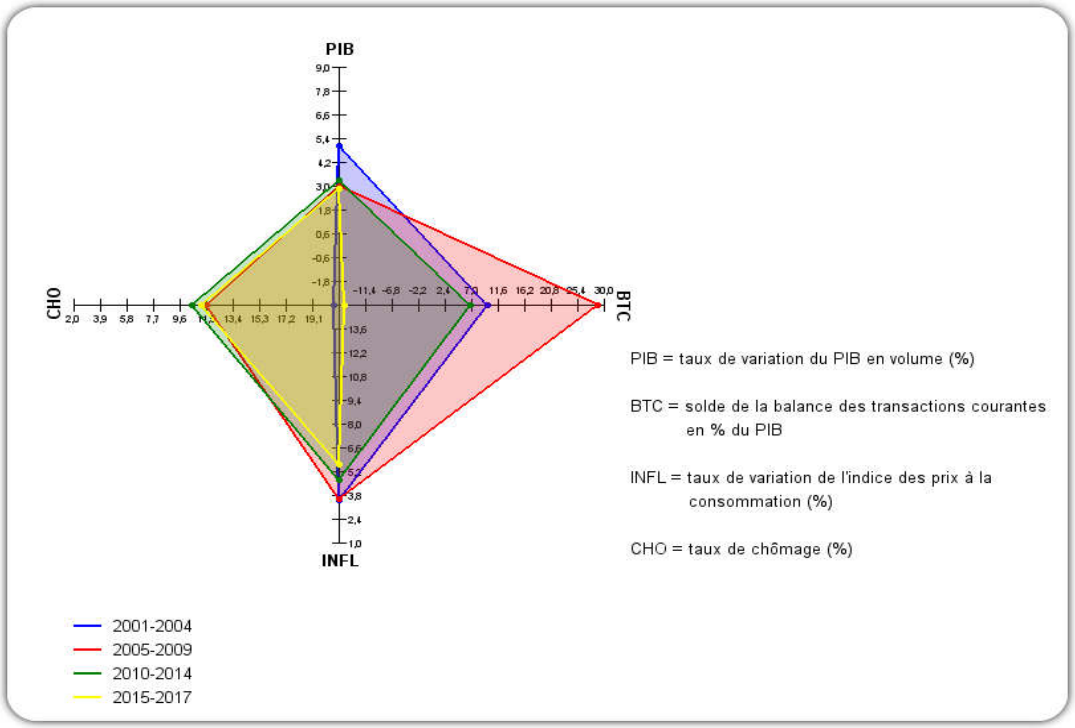
1993 و1994 وأما رصيد الميزان المدفوعات فهو يتراوح بين الصفر والقيمة السالبة 12% أما ومعدل البطالة فقد وصل إلى 27.74% سنة 1994 ومعدل التضخم كذلك وصل إلى 29.05 سنة 1994.

وأما في فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي فقد عرفت تحقيق معدل نمو 3.9 %، 4 % و 1.1 % خلال السنوات 95، 96، 97 على التوالي وانخفاض معدل التضخم من 21.8 % إلى 18.7 % ثم إلى 5.8% خلال السنوات 95- 96-97 على التوالي ويرجع السبب إلى الارتفاع في أسعار البترول والتوقف عن تموين المؤسسات الاقتصادية بالمواد الأولية والتجهيزات من السوق الخارجية، أما معدلات الطالة ارتفعت وهو ناتج عن إعادة هيكلة المؤسسات أو غلقها لعدم إيجاد مصادر التمويل حيث تم تسريح أكثر من 500000عامل و غلق أكثر من 1000 مؤسسة عمومية، وكما عرفت هاته الفترة أيضا انخفاض رصيد ميزان المدفوعات وسجل نسب سالبة في أغلب السنوات وذلك راجع إلى ارتفاع قيمة خدمة الدين والمديونية الخارجية.

الفرع الثالث : تقييم الأداء الاقتصادي خلال برامج الاستثمارات العمومية

عرفت هاته الفترة تطبيق ثلاث برامج استثمارية كبيرة مقارنة مع المخططات السابقة والشكل الموالي يوضح الأداء الاقتصادي خلال هذه الفترة :

الشكل رقم (03-13) : تطبيق مربع كالدور بالجزائر خلال الفترة (2001-2017)



المصدر : Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.

يلاحظ من خلال الشكل السابق أن الأداء الاقتصادي شهدا تطورا هاما خلال مرحلة البرامج الاستثمارية العمومية 2001-2014 إذ أن مساحة مربع كالدور توسعت كثيرا فيما يتعلق بأهم المؤشرات النمو الاقتصادي، ومعدل البطالة، التضخم ورصيد الميزان المدفوعات، وعرفت هاته الفترة تحقيق النمو الاقتصادي معدلات ايجابية وسجل أعلى معدل في فترة الدراسة (1980-2017) في سنة 2003 بـ 7.202%، كما سجلت معدلات البطالة نسب منخفضة مقارنة بالفترات السابقة وسجلت أدنى معدل في سنة 2013 بـ 9.82%، أما بالنسبة لمعدل التضخم فهو أبضا على العموم حقق انخفاضا محسوسا في هاته الفترة وسجل أدنى قيمة له في سنة 2005 بـ 1.38% وكما عرفت هاته تحقيق رصيد الميزان المدفوعات معدلات ايجابية، إن هذا التحسن في الأداء الاقتصادي و متغيرات الاقتصادية راجع تطبيق سياسة إنفاقية توسعية من خلال تنفيذ ثلاث برامج وارتفاع أسعار البترول، كما يرجع السبب أيضا إلى التحسن المستمر في احتياطي الصرف الأجنبي، حيث ارتفع إلى أكثر من ثلاث أضعاف و تحسن مداخيل الجزائر البترولية نتيجة ارتفاع أسعار البترول، أيضا شهدت هاته الفترة حيث انخفضت المديونية من 25.2 مليار دولار سنة 2000 إلى 3.73 مليار دولار سنة 2014 .

على عكس المرحلة السابقة عرفت الفترة الأخيرة 2015-2017 انكماش مساحة مربع كالدور خاصة في رصيد ميزان المدفوعات إذ سجل خلال هاته الفترة معدلات سالبة تتراوح مابين 12.3-% و 16.50%-، كما تراجعت معدلات النمو الاقتصادي وارتفعت معدلات التضخم والبطالة قليلا، هذا الركود في الأداء الاقتصادي راجع إلى تدهور أسعار البترول في الأسواق العالمية وعدم قيام الجزائر بأي برامج تنموية وإتباع سياسية تقشفية في مجال الإنفاق الحكومي.

خلاصة:

حاولنا في هذا الفصل إلى تحليل الإنفاق الحكومي على متغيرات مربع كالدور بحيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تطور الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة ، ولقد مر المسار التنموي في الجزائر خلال هذه الفترة إلى مرحلة التخطيط اللامركزي من 1980- 1989 و مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المطبقة مع الهيئات الدولية 1990-1998 و مرحلة البرامج الاستثمارية العمومية، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى تطور هيكل الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وإتباع سياسة التخطيط اللامركزي مرورا بسياسة الإصلاح مع الهيئات الدولية وصولا إلى سياسية المالية التوسعية خلال الألفية الجديدة وتطبيق برامج استثمارية ذات مبالغ كبيرة، و المبحث الثالث تطور مؤشرات مربع كالدور في الجزائر خلال فترة الدراسة واستخدمت الدراسة إلى تطور معدلات التضخم والتوازنات الخارجية في الجزائر ويعد مؤشر التضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية حيث يتم الاسترشاد به في اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسة الأسعار وسعر الصرف، وأما التوازنات الخارجية في الجزائر فتعتمد بشكل كبير على مداخيل بترولية في تشكيل الاحتياطي، وكذلك تطور معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر، ويعد الناتج المحلي الإجمالي والبطالة من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس أداء الاقتصاد الوطني وهو ما يشير إلى أهمية دراسته كأحد المؤشرات التي تعكس الوضع الاقتصادي، وأما معدل البطالة فيعد من أخطر المشاكل التي تواجه دول العالم المتقدمة منها والنامية وذلك لنتائجها وانعكاساتها على جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما قامت الدراسة بتحليل أداء السياسة الانفاقية في الجزائر من خلال مربع كالدور، وبالاعتماد على جملة من المؤشرات الاقتصادية كمعدل البطالة والتضخم ورصيد ميزان المدفوعات إضافة إلى معدل النمو الاقتصادي، وذلك بتقييم كل فترة من مراحل تطور الاقتصاد الوطني على حدى.

دراسة التطبيقية لأثر سياسة الإنفاق الحكومي على متغيرات مربع كالدور

تمهيد :

بعدما تطرقنا في الجانب النظري لأغلب النظريات وأهم النماذج التي تناولت مواضيع الإنفاق الحكومي ومربع كالدور، سنقوم في هذا الفصل بمحاولة قياس أثر سياسية الإنفاق الحكومي على متغيرات مربع كالدور والمتمثلة في معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1980-2017، من خلال القيام ببناء نموذج اقتصادي قياسي يربط بينهم انطلاقا من بعض الدراسات السابقة التي سنتناولها في المبحث الأول، ثم سنقوم بتطبيق أهم تقنيات الاقتصاد القياسي لتقدير العلاقة بين المتغيرات، وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، وهي:

المبحث الأول: الدراسات التجريبية لعلاقة الانفاق الحكومي بمتغيرات مربع كالدور

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر الإنفاق الحكومي على متغيرات مربع كالدور في الجزائر

المبحث الثالث: أثر هيكل الإنفاق الحكومي على متغيرات مربع كالدور في الجزائر

المبحث الأول : الدراسات التجريبية لعلاقة الإنفاق الحكومي بمتغيرات مربع كالدور

أقدم الكثير على دراسة العلاقة مابين الإنفاق الحكومي والمتغيرات الاقتصادية في العديد من الدول، وأظهرت هذه الدراسات تباين في نتائجها ما بين الدول وذلك من فترة زمنية إلى أخرى سواء كانت دراسة وصفية أو قياسية، ولهذا سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى تلك الدراسات التجريبية في بعض الدول، وذلك من أجل الإحاطة الجيدة بالموضوع.

المطلب الأول : الدراسات التجريبية لتحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي

تطرقت الكثير من الدراسات إلى موضوع العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي بشقيه الوصفي والكمي، حيث أخذ الموضوع حيزا كبيرا من الباحثين نظرا وعليه يمكن سرد بعضا من هذه الدراسات:

- دراسة **Constantinos Alexiou** (**2009**)، بعنوان :

Government Spending and Economic Growth: Econometric Evidence from the South Eastern Europe (SEE)[1]

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في دول جنوب شرق أوروبا، وذلك بتطبيق منهجية البيانات المقطعية بانيل على سبعة اقتصاديات تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا (SEE) واستخدام خمسة متغيرات وهي الإنفاق الحكومي على تكوين رأس المال والمساعدة الإنمائية، والاستثمار الخاص والانفتاح التجاري والنمو السكاني، ويمكن توضيح نموذج الدراسة كما يلي:

$$y_{it} = \beta_0 + \beta_1 k_{it} + \beta_2 l_{it} + \beta_3 d_{it}^G + \beta_4 f_{it}^G + \beta_5 h_{it} + \varepsilon_{it}$$

ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن المتغيرات: الإنفاق الحكومي على تكوين رأس المال، والمساعدة الإنمائية، والاستثمار الخاص، والانفتاح التجاري ذات دلالة إحصائية وتأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي على عكس النمو السكاني الذي كان تأثيره سلبي.

[1] Constantinos Alexiou, **Government Spending and Economic Growth: Econometric Evidence from the South Eastern Europe (SEE)**, Journal of Economic and Social Research, N11, vol 01, January 2009.

- دراسة **Al Gifari Hasnul** (**2015**)، بعنوان :

The effects of government expenditure on economic growth: the case of malaysia [1]

تناولت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة 1970-2014، وذلك بتقسيم الإنفاق الحكومي إلى نفقات التشغيل والتطوير الحكومية، وصنف أيضا الإنفاق الحكومي بناءًا على القطاع الذي تم فيه الإنفاق، وتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية وتقدير عشرة معادلات في كل معادلة استخدمت الدراسة تقسيم من تقسيمات النفقات العامة وأربعة متغيرات ثابتة هي رأس المال والعمل والانفتاح التجاري ومتغير وهمي يأخذ قيمة 1 عند حدوث أزمة، ويمكن توضيح نموذج الدراسة كما يلي:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 C_t + \beta_2 l_t + \beta_3 Open_t + \beta_4 EXP_t + \beta_5 DCrisis + \varepsilon_t$$

ولقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في ماليزيا على مدار 45 عامًا، علاوة على ذلك يشير تصنيف الإنفاق الحكومي إلى أن نفقات قطاع الإسكان ونفقات التنمية فقط هي التي تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي، في حين أن النفقات على التعليم والدفاع والرعاية الصحية والنفقات التشغيلية لا تؤثر على النمو الاقتصادي.

- دراسة **ليلية غضابنة** (**2015**)، بعنوان: **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1990-2012)** [2]

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، باستخدام المتغيرات الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي ورأس المال المادي الثابت والقوة العاملة وتطبيق اختبار ديكي فولر واختبار التكامل المشترك وكذا اختبار سببية غرانجر، ويمكن توضيح نموذج الدراسة كما يلي:

$$rgdp_t = \beta_0 + \beta_1 k_t + \beta_2 l_t + \beta_3 g_t + \varepsilon_t$$

أشارت نتائج اختبار التكامل المشترك إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي الإجمالي والناتج المحلي في الجزائر عند مستوى معنوية 5٪كما وأظهرت نتائج اختبار السببية لغرانجر إلى وجود علاقة

[1] Al Gifari Hasnul, **The effects of government expenditure on economic growth: the case of Malaysia**, Munich Personal Repec Archive Paper, N71254, December 2015.

[2] ليلية غضابنة، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990-2012**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد2، العدد 1، 2015.

سببية ذات اتجاه واحد من الإنفاق الحكومي الإجمالي نحو الناتج المحلي الإجمالي مما يدعم فرضية النظرية الكينزية بأن الإنفاق الحكومي يسبب النمو الاقتصادي وليس كما تشير فرضية قانون واجنر.

- دراسة **سالم عبد الله محمد باسويد (2017)**، بعنوان: **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة 1990-2014**[1]

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال الفترة 1990-2014، باستخدام المتغيرات الناتج المحلي الحقيقي والإنفاق الجاري الحقيقي والإنفاق الرأسمالي الحقيقي وتطبيق طريقة مربعات الصغرى العادية باستخدام برنامج spss، ويمكن توضيح نموذج الدراسة كما يلي:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 CEX_t + \beta_2 IEX_t + \varepsilon_t$$

أشارت نتائج إلى أن الإنفاق الرأسمالي والجاري يؤثران بالإيجاب على الناتج المحلي الحقيقي وكان الإنفاق الاستثماري تأثيره أكبر على الناتج المحلي الحقيقي إذ بلغ معامل التأثير 3.941 وأما الإنفاق الجاري فكان معامل التأثير يساوي 2.746.

- دراسة **بن سليمان يحي (2019)**، بعنوان: **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (دراسة تحليلية قياسية 1980-2014)**[2]

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (المغرب، تونس، مصر والجزائر) خلال الفترة 1980-2014 عن طريق اختبار نموذج النمو الاقتصادي المكون من المتغيرات التالية:نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، رأس المال المادي، العامل البشري والإنفاق الحكومي، وهذا انطلاقا من معطيات البنك الدولي وذلك خلال الفترة 1980-2014 باستعمال طريقة البيانات المقطعيةPanel Data ، ويمكن توضيح نموذج الدراسة كما يلي:

$$lpibh_{it} = a_{0i} + a_1 lk_{it} + a_2 lh_{it} + a_3 \lg_{it} + a_4 lpibh_{t-1} + \varepsilon_{it}$$

[1] سالم عبدالله محمد باسويد، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة 1990-2014**، المجلة الأندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد172، العدد 16، 2017.

[2] بن سليمان يحي، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (دراسة تحليلية قياسية 1980-2014)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 03، 2019.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة موجبة وطردية بين الإنفاق الحكومي ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، وأن حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي تتأثر تأثيرا إيجابيا وقويا بحصة نصيب الفرد من الناتج لسنة تأخير، كما اتضح أن الرأس المال المادي يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي.

– دراسة **طاوش قندوسي (2014)** بعنوان **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970–2012**[1]

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة مابين 1970-2012، من خلال الاعتماد على نموذج رام Ram 1986 ونموذج روبنسون ولاندو واستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي var واختبار السببية.

ولقد توصلت الدراسة في نموذج (Ram 1986) في المعادلة الأولى إلى أن زيادة النفقات العمومية (بدون زيادة النفقات الاجتماعية) بـ 1% تؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـ0.2078% أما المعادلة الثانية فوجد أن زيادة أن زيادة النفقات العمومية بـ 1% تؤدي إلى نقصان الناتج الداخلي الخام بـ1.24% أما المعادلة الثالثة فقد كان لنسبة نمو النفقات العامة من الناتج لها أثر سلبي على الناتج الداخلي الخام وبلغت قيمة المعلمة 0.0233-، وتوصل في نموذج لاندور وروبنسون إلى وجود أثر سلبي لنفقات التسيير وأثر إيجابي لنفقات التجهيز على النمو الاقتصادي، وتوصل الباحث أيضا إلى وجود علاقة السببية في اتجاه واحد بين كل من النفقات العمومية، نفقات التسيير، نفقات الصناعة والطاقة والمناجم والناتج الداخلي الخام، ووجود أثر موجب للنفقات العمومية ونفقات التسيير على ناتج المحلي الإجمالي وأثر سلبي للنفقات التسيير .

[1] طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970–2012**، أطروحة دكتوراه في التسيير تخصص تسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014.

المطلب الثاني : الدراسات التجريبية لتحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم

يمكن إبراز بعض الدراسات التي تناولت موضوع العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم كما يلي:

– دراسة Mohsen Mehrara and Mohsen Behzadi Soufiani and Sadeq Rezaei (2016) بعنوان:

The Impact of Government Spending on Inflation through the Inflationary Environment, STR approach[1]

تهدف هذه الورقة إلى تحديد العلاقة بين التضخم والإنفاق الحكومي باستخدام البيانات الفصلية خلال الفترة 1990-2013 في إيران، بتطبيق اختبار الاستقرارية لديكي فولر وفليبس وبيرون على المتغيرات معدل التضخم ومعدل نمو الإنفاق الحكومي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو السيولة وتقدير نموذج الانحدار بطريقة مربعات الصغرى العادية، ويمكن توضيح نموذج الدراسة كما يلي:

$$INF_t = \gamma_0 + \gamma_1 \mathrm{EXP}_t + \gamma_2 GDP_t + \gamma_3 LIQ_t + \mu_t$$

وأظهرت هذه الدراسة أن كل المتغيرات مستقرة في المستوى أي أنها متكاملة من الدرجة صفر، وأيضا أنا الإنفاق الحكومي لا يسبب التضخم في ظل نظام انتقال رؤوس الأموال المقيد كون الإنفاق الحكومي أكثر فعالية في التسبب في التضخم على المدى القصير، وفي النظام التوسعي فإن زيادة المعروض النقدي لها آثار أكبر على التضخم بدلا من الإنتاج وبالتالي يمكن استخدام السياسات النقدية والمالية للسيطرة على التضخم وتحفيز الطلب الكلي، ودلت نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي بطريقة المربعات الصغرى العادية أنا هناك تأثر ايجابي للإنفاق العام والنمو الاقتصادي على التضخم وتأثير سلبي لمعدل نمو السيولة.

– دراسة COSIMO MAGAZZINO (2011) بعنوان:

The nexus between public expenditure and inflation in the Mediterranean countries[2]

الهدف من هذا الدراسة هو تحديد الترابط بين الإنفاق الحكومي والتضخم في دول البحر المتوسط (البرتغال، قبرص ومالطة وإسبانيا، ايطاليا) خلال الفترة 1970-2009، باستخدام المتغيرين نسبة إجمالي إنفاق الحكومة العامة من الناتج المحلي الإجمالي والمؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك وتطبيق نهج السلاسل

[1] Mohsen Mehrara and Mohsen Behzadi Soufiani and Sadeq Rezaei, **The Impact of Government Spending on Inflation through the Inflationary Environment, STR approach**, World Scientific News, vol 37, February 2016.

[2] COSIMO MAGAZZINO, **The nexus between public expenditure and inflation in the Mediterranean countries**, Munich Personal Repec Archive Paper, N 28493, January2011.

الزمنية من خلال دراسة استقرارية السلاسل وإجراء اختبار السببية لغارنجر واختبار وجود علاقة طويلة الأجل ويمكن توضيح نموذج الدراسة كما يلي:

$$NCPI_t = \beta_0 + \beta_1 TEGG_t + \varepsilon_t$$

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن مؤشر نسبة الإنفاق الحكومي / الناتج المحلي الإجمالي مستقر عند الفرق الأول في حين أن مؤشر الأسعار مستقر في الفرق الثاني، وتوصلت أيضا وجود علاقة طويلة الأمد بين نمو الإنفاق الحكومي والتضخم في البرتغال ووجود علاقة سببية (قصيرة المدى) في اتجاه واحد بين الإنفاق والتضخم في قبرص ومالطة وإسبانيا وفي اتجاهين في ايطاليا.

- دراسة **رحاب عبد الرحمن الساير بكرين (2015)**، بعنوان: **دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان للفترة 2000 – 2013**[1]

تناول البحث دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان للفترة (2000-2013م)، وقد استند البحث على المنهج الإحصائي الوصفي والتحليلي، ومن أهم أهداف البحث توضيح دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان، وعرض الوضع القائم للتضخم في السودان وكيفية معالجته بواسطة السياسة المالية والنقدية، وكانت أهم الفرضيات تنص على وجود علاقة طردية ذات دلاله إحصائية بين الإنفاق الحكومي الجاري والتضخم، وأن الزيادة الظاهرية في الإنفاق الحكومي الجاري والاعتماد على استيراد السلع من الدول المتقدمة كانت إحدى أسباب تزايد معدلات التضخم في السودان، ويمكن توضيح النموذج المستخدم في الدراسة كما يلي:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t + \varepsilon_t$$

وقد أظهرت أهم نتائج البحث على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي الجاري والتضخم في السودان، وأن الزيادة الظاهرية للنفقات العامة والاعتماد على استيراد السلع من الدول المتقدمة كانت إحدى أسباب تزايد معدلات التضخم، والإجراءات الإصلاحية التي أتبعتها الحكومة في مجال الإنفاق الجاري أدت إلى زيادة معدلات التضخم، وتوجيه الإنفاق الحكومي للمجالات الإنتاجية والاحتراز في سياسة الأجور يقود إلى تخفيض معدلات التضخم.

[1] رحاب عبد الرحمن الساير بكرين، **دور الانفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان للفترة 2000 – 2013**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة السودان، السودان، 2015.

- دراسة **عامر عمران كاظم(2005)**، بعنوان: **تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في العراق للمدة 1980 – 1996**[1]

تهدف هذه الدراسة إلى قياس تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في العراق خلال الفترة 1980-1996، باستخدام المتغيرات الرقم القياسي لأسعار المستهلك والإنفاق الحكومي ومتغيرين وهمين يأخذان قيمة 1 عند حدوث جرب أو حصار وتطبيق طريقة مربعات الصغرى العادية باستخدام برنامج spss، ويمكن توضيح نموذج الدراسة كما يلي:

$$LOGCPI_t = \beta_0 + \beta_1 LOGGE_t + \beta_2 LOGD1_t + \beta_3 LOGD2_t + \varepsilon_t$$

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى قوة العلاقة بين التغيرات في المستوى العام للأسعار والتغيرات في الإنفاق الحكومي إذ بلغت قيمة معامل التحديد إذ أن متغيرات الدالة قادرة على تفسير 97.7% من التغير الحاصل المستوى العام للأسعار، كما أشارت نتائج إلى أن التغير الإنفاق الحكومي بمقدار وجود واحدة يؤدي التغير الأسعار بمقدار 1.83 وحدة.

– دراسة **بوالكور نورالدين (2016)** بعنوان **تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي و التضخم في الجزائر في إطار السببية والتكامل المشترك خلال الفترة (1970–2015)** [2]

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي (EXP) والتضخم معبرا عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) في الأجلين القصير والطويل، وتم استخدام الأساليب القياسية كاختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ وسببية جرانجر، كما تم الاستعانة بلوغريتمات كل من الإنفاق الحكومي (LEXP) والرقم القياسي لأسعار المستهلك(LCPI) ، ويمكن توضيح نموذج الدراسة كما يلي:

$$\log CPI_t = a_{0i} + a_1 \log EXP_t + \varepsilon_t$$

ولقد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي (LEXP) والرقم القياسي لأسعار المستهلك (LCPI)على علاقة تكاملية مشتركة، وأن هناك علاقة سببية قصيرة وطويلة الأجل تتجه من الإنفاق الحكومي (LEXP) إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك(LCPI) ، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي

[1] عامر عمران كاظم، **تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في العراق للمدة 1980 – 1996**، مجلة جامعة كربلاء، المجلد الثالث، العدد 11، 2005.

[2] بوالكور نورالدين، **تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي و التضخم في الجزائر في إطار السببية والتكامل المشترك خلال الفترة (1970–2015)**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد الثالث، 2016.

(LEXP)بـ: 1% يؤدي إلى زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك (LCPI) بـ: 0.15%، أي أن زيادة في حجم الإنفاق الحكومي يؤدي إلى ارتفاع في معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

- دراسة **بوشارب لامية (2005)**، بعنوان: **دراسة قياسية تحليلية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017**[1]

تناولت هذه الدراسة تحديد المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في تغيرات معدل التضخم للفترة (2017-1990)، من خلال الاستعانة ببعض المتغيرات كالكتلة النقدية، الانفاق الحكومي،حجم الواردات، سعر الصرف و فائض الطلب الكلي، استنادا على النظرية الاقتصادية و الواقع الاقتصادي في الجزائر، ويمكن توضيح نموذج الدراسة كما يلي:

$$INF = \beta_0 + \beta_1 ER + \beta_2 ADR + \beta_3 GR + \beta_4 JMBR + \beta_5 RM + \varepsilon_t$$

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك بعض العوامل تتدخل في تحديد التضخم لفترات و عوامل تساهم في رفعه في مراحل زمنية أخرى، كما أفرزت نتائج الدراسة القياسية أن هناك تأثير ايجابي للإنفاق العام على معدل التضخم على عكس المتغيرات الأخرى حيث يوجد تأثير سلبي، كما أن كل من سعر الصرف وحجم الواردات والإنفاق الحكومي يساهمون في تفسير تغيرات التضخم حيث أدى تدهور سعر الصرف الى المساهمة في ارتفاع معدل التضخم بحوالي30 % ،و حوالي 59 % من ارتفاعه مصدرها التضخم المستورد، كما ان ارتفاع الإنفاق الحكومي أدى إلى إرتفاع معدل التضخم بـ 41%.

[1] بوشارب لامية، **دراسة قياسية تحليلية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017**، مجلة الاقتصاد الجديد، المركز الجامعي خميس مليانة، المجلد 10، العدد 03، 2019.

المطلب الثالث : الدراسات التجريبية لتحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي ومعدل البطالة

من بين الدراسات التجريبية لتحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي و معدل البطالة في العديد من الدول نذكر :

- دراسة **Sun'an Muammil (2018)**، بعنوان :

the effect of government expenditure and private investment on work opportunities and unemployment rate in indonesia [1]

تعرضت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص على العمالة وكذلك الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص وفرص العمل على البطالة في إندونيسيا باستخدام تحليل المسار كوسيلة لتحليل البيانات وأيضا طريقة مربعات الصغرى العادية وبرنامج spss وتم تقدير نموذجين التاليين:

$$Y_1 = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \varepsilon_t$$
$$Y_2 = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 Y_1 + \varepsilon_t$$

وتظهر نتائج الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص لهما علاقة ارتباط قوي وطردية بالعمالة؛ وهذا يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي والاستثمارات الخاصة ستزيد من فرص العمل، علاوة على ذلك فإن الاستثمار الخاص له علاقة قوية وعكسية بمعدل البطالة أي أن زيادة الاستثمار الخاص ستقلل من معدل البطالة، أما الإنفاق الحكومي فهو لا يؤثر على معدل البطالة في إندونيسيا لأن الإنفاق الحكومي يركز على تطوير البنية التحتية الأساسية ولا يستهدف الأنشطة الاقتصادية للمجتمع.

- دراسة **Vincent A Onodugo and others وآخرون(2017)**، بعنوان :

Does public spending affect unemployment in an emerging market? [2]

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الإنفاق الحكومي معدلات البطالة في نيجيريا خلال الفترة 1980-2013، حيث كان الاقتصاد النيجيري في العقدين الأخيرين حتى عام 2013 ينمو بمعدل 6 ٪ في المتوسط ومع ذلك كانت البطالة تنمو بنسبة 20 ٪ خلال نفس الفترة، وقد أدى هذا الوضع المتناقض إلى موجة من الدراسات والمسلمات التي تهدف إلى تقديم تفسير لهذه الظاهرة وحلها، وتم استخدام في هاته الدراسة نموذج الانحدار مع البيانات السنوية من 1980 إلى 2013 وثلاثة متغيرات نفقات القطاع العام و استثمارات القطاع الخاص ومعدل البطالة، ويمكن توضيح نموذج الدراسة كما يلي:

[1] Sun'an Muammil**, the effect of government expenditure and private investment on work opportunities and unemployment rate in indonesia**, RJOAS, N 4, vol 76, April 2018.
[2] Vincent A Onodugo and others, **Does public spending affect unemployment in an emerging market**?, Journal of Risk Research, N 01, vol 7, February 2017.

$$UNEMP = \gamma_0 + \gamma_1 \ln CEXP + \gamma_2 \ln REXP + \gamma_3 \ln PINV + \mu$$

ولقد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الرأسمالي والاستثمار من القطاع الخاص على المدى المتوسط إلى المدى الطويل يؤثر بالسلب على البطالة، في حين أن الإنفاق المتكرر لم يكن معنويا من الناحية الإحصائية، كم كان معامل التحديد يساوي 84% أي أن 84% من التغيرات التي تحدث في معدلات البطالة تفسرها المتغيرات المفسرة، كم أشارت اختبارات إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وأن الشكل الدالي مناسب.

- دراسة **محمد العلي (2015)**، بعنوان: **أثر تغير الإنفاق الحكومي في معدل البطالة في سورية دراسة تحليلية (2000-2012)**[1]

تهدف الدراسة إلى تحديد خصائص وأسباب البطالة في سوريا ودراسة وتحليل الآثار الاقتصادية للإنفاق العم عبر تحليل الانحدار والارتباط بين الإنفاق الحكومي كمتغير مستقل وعدد من المتغيرات التابعة التي يؤثر فيها الإنفاق الحكومي ولمعالجة هذا الموضوع اعتمدت هاته الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليل وتم تطبيق طريقة مربعات الصغرى العادية باستخدام برنامج spss، ويمكن توضيح نموذج الدراسة كما يلي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 X_t + e_t$$

وخلصت الدراسة إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي كانت ذات تأثير ايجابي على كل من عدد المشتغلين والاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي، وأشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة إحصائية بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة أي لم يكن هناك ارتباط بينهما .

- دراسة **قريب الله عبدالمجيد عبدالقادر حامد(2017)**، بعنوان: **المحددات الاقتصادية والاجتماعية للبطالة في السودان – دراسة قياسية باستخدام انحدار المركبات الرئيسية للمدة (1981-2015)**[2]

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في معدل البطالة في السودان، وقياس أثر هذه المتغيرات على البطالة خلال الفترة (1981-2015م). وقد تم الحصول على بيانات البحث من خلال قاعدة بيانات البنك الدولي وقاعدة أطلس بيانات العالم، افترض البحث أن هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين البطالة وكل من: حجم السكان، والمتغير الصوري الذي يعبر عن أثر الحرب الأهلية بجنوب السودان على معدلات البطالة، كما افترض البحث أن هناك علاقة عكسية بين البطالة

[1] محمد العلي، **أثر تغير الإنفاق الحكومي في معدل البطالة في سورية دراسة تحليلية (2000-2012)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015.

[2] قريب الله عبدالمجيد عبدالقادر، **المحددات الاقتصادية والاجتماعية للبطالة في السودان – دراسة قياسية باستخدام انحدار المركبات الرئيسية للمدة (1981-2015)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 23، العدد 100، 2017.

وكل من: الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق الحكومي، ومعدل التضخم، وإجمالي التكوين الرأسمالي، وقد تم استخدام أسلوب انحدار المركبات الرئيسة Principal Components Regression في تقدير معاملات النموذج كطريقة بديلة لطريقة المربعات الصغرى ويمكن توضيح نموذج الدراسة كما يلي:

$$Un_t = \beta_0 + \beta_1 Gdp_t + \beta_2 Gov_t + \beta_3 Pop_t + \beta_4 Inf_t + \beta_5 I_t + \beta_6 Dum_t + \varepsilon_t$$

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تتفق مع النظرية الاقتصادية أبرزها: وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين البطالة وكل من: الإنفاق الحكومي، ومعدل التضخم، وإجمالي التكوين الرأسمالي، وكذلك وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين البطالة والمتغير الصوري الذي يعبر عن أثر الحرب الأهلية، كما توصلت الدراسة إلى نتائج مخالفة للنظرية الاقتصادية تمثلت في العلاقة الطردية بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي، والعلاقة العكسية بين البطالة والسكان. واختتم البحث بعدد من التوصيات أهمها: إعادة تقييم سياسات التعليم العالي لتتسق مخرجاته مع متطلبات سوق العمل، بغرض التخفيف من حدة البطالة، وضرورة العمل على خلق مناخ آمن ومستقر، لجذب المزيد من الاستثمارات اللازمة لإقامة مشروعات قادرة على خلق فرص عمل حقيقية.

– دراسة يوسفي إمان وجعفري أسماء (2019) بعنوان أثر الإنفاق الحكومي و تطور السكان على البطالة في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج Vecm [1]

سعت هذه الدراسة إلى تحديد أثر كل من عدد السكان والإنفاق الحكومي على مستويات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1995-2017 باستخدام نموذج VECM المكون من المتغيرات التالية: معدل البطالة ومتغيرات مستقلة متمثلة في الإنفاق الحكومي وتطور عدد السكان وهذا انطلاقا من المعطيات الخاصة بالاقتصاد الجزائري، والتي تم الحصول عليها من بيانات البنك الدولي المنشور ة في تقاريره الخاصة، ويمكن توضيح نموذج الدراسة كما يلي:

$$ltch_t = a_{0i} + a_1 ldep_t + a_2 lpop_t + \varepsilon_t$$

ولقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة واحد للتكامل المشترك، مما يدل على وجود علاقة تكامل في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة مما سمح بتطبيق نموذجVECM ، بينت النتائج أن هناك علاقة طويلة المدى بين معدل البطالة والمتغيرات التابعة، أما في المدى القصير عدم وجود علاقة بين متغيرات الدراسة وهذا

[1] يوسفي إمان، جعفري أسماء، **أثر الإنفاق الحكومي و تطور السكان على البطالة في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج Vecm** ، مجلة الابحاث الاقتصادية والادراية، جامعة محمد خيدر بسكرة، المجلد 13، العدد 1، 2019.

مايدل على فشل السياسات العامة التي انتهجتها الدولة من خلال مشاريعها المختلفة لامتصاص البطالة في الجزائر.

– دراسة **شرقرق سمير، قحام وهيبة، صيد فاتح (2020)** بعنوان **أثر الإنفاق الحكومي على البطالة في الجزائر للفترة 1990– 2018** [1]

هدفت هذه الدراسة الى قياس وتحليل تأثير الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر للفترة (1990-2018)، حيث اعتمدت على تحليل دوال الاستجابة للصدمات وتقدير نموذج VECM المكون من المتغيرات التالية: معدل البطالة كمتغير تابع ومتغيرات مستقلة متمثلة في نسبة الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمال وسعر النفط وهذا انطلاقا من المعطيات الخاصة بالاقتصاد الجزائري ويمكن توضيح نموذج الدراسة كما يلي:

$$UMP = a + \beta_1 ldep + \beta_2 GDP + \beta_3 OIL + \varepsilon_t$$

وقد توصلت الى وجود علاقة طويلة المدى بين معدل البطالة وباقي المتغيرات، وأن حدوث صدمة ايجابية في معدل الانفاق والنمو سيكون لها أثر معنوي سلبي على معدل البطالة في المدى القصير و الطويل، كما أن حدوث صدمة ايجابية في سعر النفط سيكون لها أثر معنوي ايجابي على معدل البطالة في المدى القصير واثر سلبي في المدى الطويل.

[1] شرقرق سمير، قحام وهيبة، صيد فاتح، **أثر الإنفاق الحكومي على البطالة في الجزائر للفترة 1990– 2018**، مجلة مجاميع المعرفة، مركز جامعي تندوف، المجلد 06، العدد 1، أفريل 2020.

المبحث الثاني : الدراسة القياسية لأثر الإنفاق الحكومي على متغيرات مربع كالدور في الجزائر

سنحاول في هذا المبحث الوصول إلى بناء النموذج القياسي يشرح أثر الإنفاق الحكومي على متغيرات مربع كالدور في الجزائر، من هذا المنطلق سيتم دراسة خصائص السلاسل الزمنية من ناحية الاستقرارية لكل من المتغيرات المكونة للدراسة وذلك للتأكد من خلو السلاسل من جذر الوحدة وتحديد درجة استقراريتها، وأيضا اختبار العلاقة في المدى الطويل والقصير وتقدير النماذج المناسبة لهذه الدراسة وتحليل النتائج، ولكن قبل ذلك وفي البداية سنقوم بعرض المتغيرات المستخدمة في الدراسة :

-النفقات العامة الإجمالية الحقيقية DEP :

و هي تشمل معدل نمو مجموع نفقات التسيير و نفقات التجهيز المعبر عنها بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، حيث تم الحصول على البيانات انطلاقا من على الموقع الديوان الوطني للإحصائيات إضافة إلى وزارة المالية: المديرية العامة للميزانية.

-معدل البطالة TCHO

يشير معدل البطالة إلى نسبة أفراد القوي العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف، وتم الحصول على البيانات انطلاقا من البيانات المعتمدة لدى البنك العالمي ولدى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

-معدل النمو الاقتصادي PIBH

استخدمنا معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر عن النمو الاقتصادي وتم الحصول على البيانات انطلاقا من قاعدة البيانات المعتمدة لدى البنك العالمي، وهو يعبر عن إجمالي الدخل الحقيقي مقسوماً على عدد السكان والبيانات معبر عنها بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010 .

-معدل التضخم INF

اعتمدنا في هاته الدراسة على مؤشر أسعار المستهلكين وهو التغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة[1] وتم الحصول على البيانات انطلاقا من قاعدة البيانات المعتمدة لدى البنك العالمي.

[1] تعريف البنك الدولي من خلال موقع الالكتروني http://www.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع 15-05-2019 الساعة : 14.20.

-رصيد ميزان المدفوعات BP

عبارة عن مجموع صافي صادرات السلع والخدمات، وصافي الدخل، وصافي التحويلات الجارية حيث تم الحصول على البيانات انطلاقا من على موقع بنك الجزائر.

المطلب الأول : تحديد وتقدير معلمات النماذج المستخدمة

الفرع الأول : متغيرات النموذج

يمكن بيان المتغيرات المستخدمة في التقدير على النحو التالي :

- **المتغيرات المستقلة:** تتمثَّل في
- **النفقات العامة الإجمالية الحقيقية** (%) ونرمز له ب (DEP) ممثلا بمعدل نمو مجموع نفقات التسيير و نفقات التجهيز.
- **رأس المال المادي** (%) ونرمز له ب (K) وهو نسبة تراكم رأس المال المادي الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويشمل تراكم تكوين رأس المال الثابت تحسينات الأراضي ومشتريات وتم الحصول على البيانات انطلاقا من قاعدة البيانات المعتمدة لدى البنك العالمي.
- **رأس المال البشري** (%)ونرمز له ب (H) متوسط عدد سنوات الدراسة للأفراد البالغين 15 سنة فما فوق للدولة i في الفترة t، مأخوذة من قاعدة البيانات لبارو ولي(Barro&Lee) 2010، حيث تم حساب القيم السنوية باستعمال معدل النمو السنوي المتوسط.
- **المتغيرات التابعة:**
- **معدل البطالة (%)** ونرمز له ب (TCHO) ممثلا بنسبة أفراد القوي العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف.
- **معدل النمو الاقتصادي (%)** ونرمز له ب (PIBH) ممثَّلا بمعدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- **معدل التضخم (%)** ونرمز له ب INF ممثَّلا بتغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات.
- **رصيد ميزان المدفوعات** ونرمز له ب BP .

الفرع الثاني :تحديد النماذج

تعد مرحلة تحديد النموذج من أصعب مراحل بناء النموذج وأهمها، وذلك من خلال ما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، ولدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومتغيرات مربع كالدور يكون لدينا عدة نماذج:

1- النموذج الأول :

لدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 انطلقنا من دراسة محمد العلي (2015) ودراسة Vincent A Onodugo and others وآخرون(2017) وعلى هذا الأساس يكتب نموذج الدراسة على النحو التالي :

$$TCHO_t = a_0 + a_1 DEP_t + \varepsilon_t$$

حيث أن :

TCHO: يمثل معدل البطالة في الجزائر في الفترة t وهو يمثل المتغير التابع في النموذج.

DEP: يمثل معدل نمو النفقات العامة الإجمالية الحقيقية في الجزائر في الفترة t وهو يمثل المتغير المستقل في النموذج.

ε_t **:** يمثل الخطأ العشوائي.

2- النموذج الثاني :

لدراسة أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، سنعتمد على دالة النمو الاقتصادي لصولو المطور التي تعتبر الإنفاق ورأس المال البشري والمادي متغيرات مستقلة ومؤثرة وكذلك دراسة بن سليمان يحي (2019) وليلية غضابنة (2015)، ويكون النموذج على الشكل التالي:

$$PIBH_t = a_0 + a_1 DEP_t + a_2 H_t + a_3 K_t + \varepsilon_t$$

3- النموذج الثالث :

محاولتا منا لدراسة أثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 انطلقنا من دراسة COSIMO MAGAZZINO (2011) و دراسة رحاب عبد الرحمن الساير بكرين (2015)، و دراسة بوالكور نورالدين (2016) وعلى هذا الأساس يكتب النموذج الدراسة على النحو التالي :

$$INF_t = a_0 + a_1 DEP_t + + \varepsilon_t$$

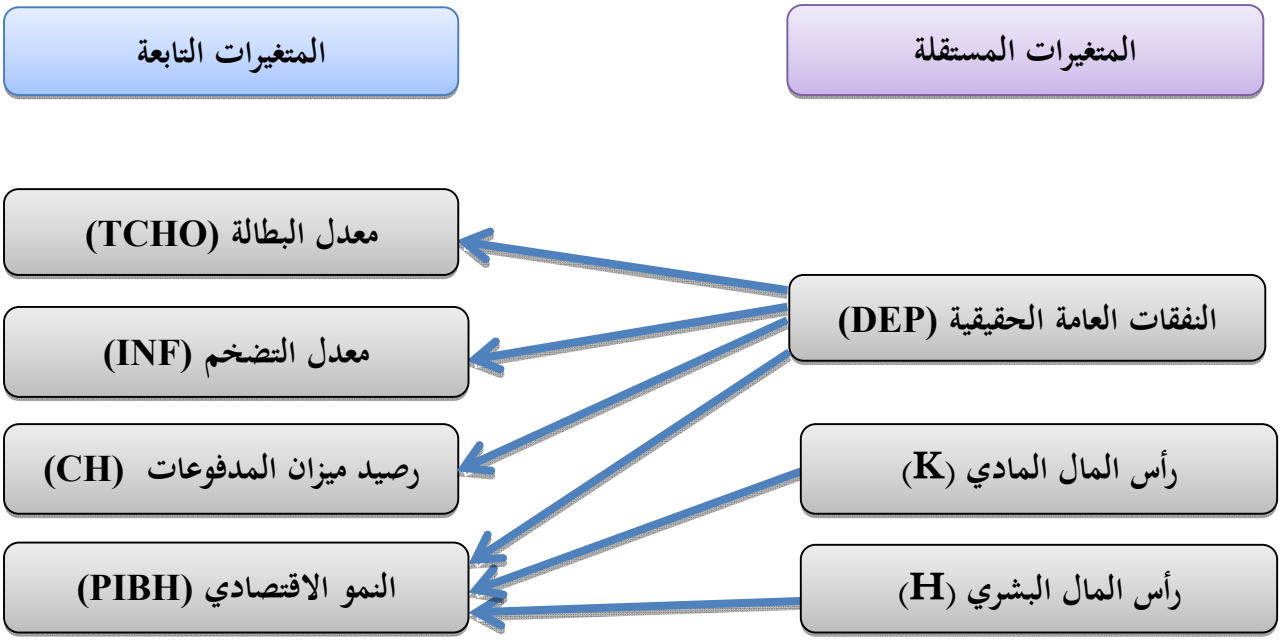
4- النموذج الرابع :

لدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 اعتمدنا على النموذج التالي :

$$BP_t = a_0 + a_1 DEP_t + + \varepsilon_t$$

ويُمكن توضيح نماذج الدراسة في الشكل الآتي كما يلي :

الشكل رقم (04-01):هيكل نموذج الدراسة



المصدر : من إعداد الطالب

المطلب الثاني : دراسة استقرارية السلاسل واختبار العلاقة بين المتغيرات

بِنَاءًا على ما سبق سنحاول في هذا المطلب عرض نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك واختبار سببية إنجل – غرانجر، Engle – Granger كالتالي:

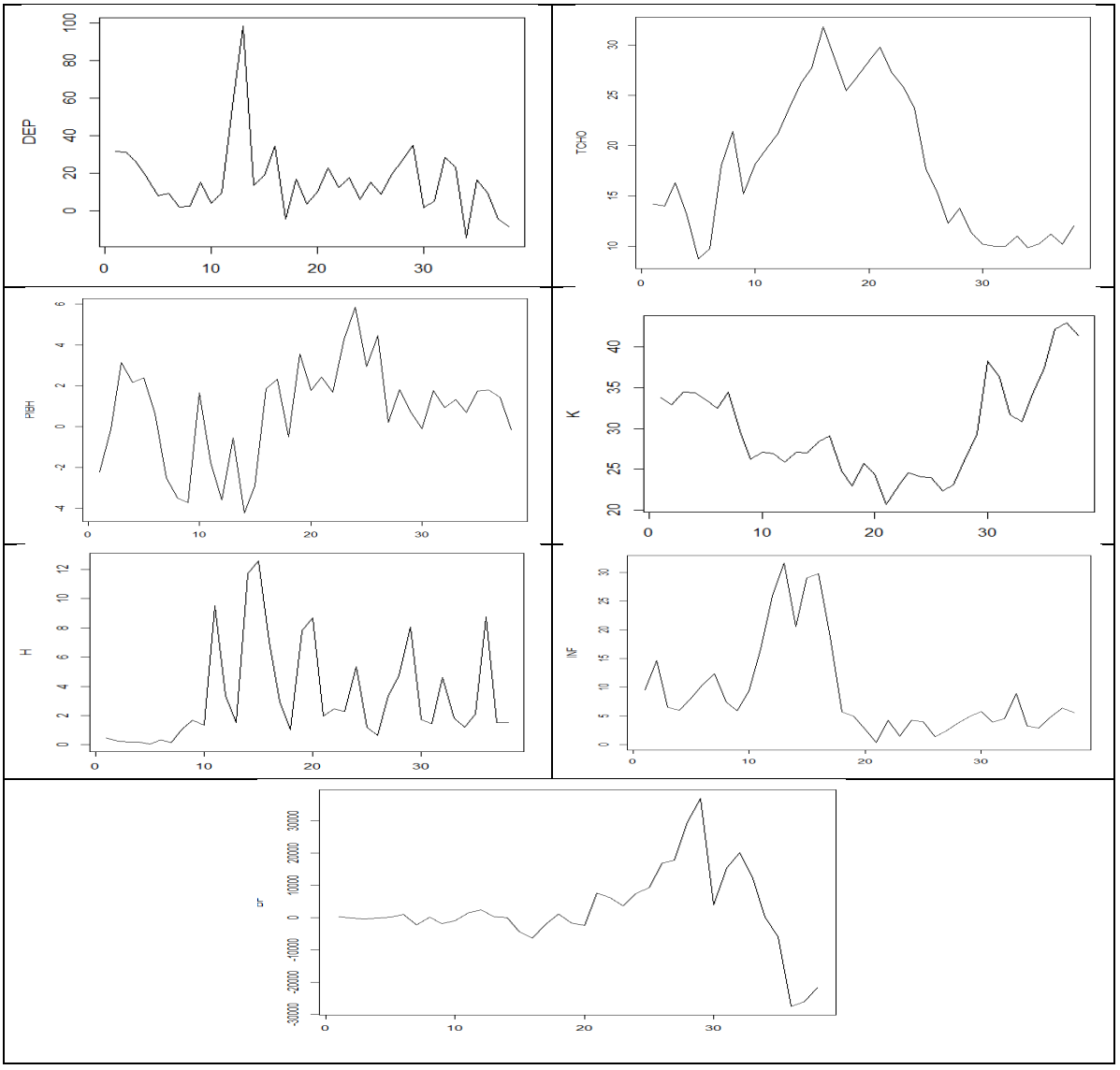
الفرع الأول : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

نقول عن سلسلة زمنية معينة أنها مستقرة إذا كان لها وسط حسابي ثابت، وتباينها و تبايناتها المشتركة ليس لهم علاقة بالزمن، وأيضا إذا كانت لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام ولا على المركبة الفصلية ولا على أي عامل يتأثر بتغير الزمن، ولمعرفة إن كانت السلسة مستقرة أم لا هناك عدة اختبارات لذلك ولعل من أهمها اختبار جذر الوحدة من قبل Dickey-Fuller سنة 1979 واختبار Ljung-Box.

أولا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام الرسم البياني

الشكل البياني الموالي يبن تطور المتغيرات الاقتصادية المدروسة :

الشكل (04-02): الاشكال البيانية لمتغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات لغة البرمجة R3.6.1.

يتضح من خلال الاشكال البيانية أنه هناك احتمال عدم استقرار السلاسل عند المستوى وذلك لوجود تذبذبات وبالتالي فهي لا تتغير حول متوسطها الحسابي وهذا مؤشر على عدم الاستقرارية هذه السلاسل، ولغرض التحقق من مدى استقرارية هذه المتغيرات لابد من إجراء اختبارات أخرى مثل دالة الارتباط الذاتي واختبارات جذر الوحدة.

ثانيا : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار Ljung- Box

يبين الجدول التالي نتائج اختبارLjung- Box :

الجدول رقم (04-01) : نتائج اختبار Ljung-Box للسلاسل

المتغير	المستوى (level)		الفرق الأول (first différence)	
	Q-stat	الاحتمال	Q-stat	الاحتمال
DEP	75.99	0.000	12.87	0.68
TCHO	220.27	0.000	19.61	0.23
PIBH	43.22	0.0002	18.91	0.27
K	106.63	0.000	12.69	0.69
H	0.49	0.99	/	/
INF	69.67	0.000	9.43	0.89
BP	70.27	0.000	9.39	0.89

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات لغة البرمجةR3.6.1 و الملحقين رقم 01 رقم 02.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الاحصائية Q ل Ljung- Box لسلاسل DEP وTCHO وPIBH وK و INF وBP عند درجة التاخر (K=16) أكبر من القيمة الحرجة $\chi^2_{0.05,16} = 26.30$ ، و بالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تفيد بان كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر (كذلك قيمة الاحتمالي لهذا الاختبار $\alpha_C = 0.000$ بالنسبة لجميع هذه السلاسل وهي اقل من 0.05 ، و بالتالي يتم رفض الفرضية) وهذا يدل على ان السلاسل محل الدراسة هي غير مستقرة، ولكن بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى استقرت هذه السلاسل حيث أن القيم الاحصائية أقل من المجدولة، أما السلسلة H فنلاحظ أن قيمة الاحصائيةQ أقل من القيمة الحرجة $\chi^2_{0.05,16} = 26.30$ ، بالتالي يتم قبول الفرضية العدمية التي تفيد بان كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر ومنه السلسلة المستقرة، وللتأكد من ذلك سنقوم باجراء إختبار ديكي فولر .

ثالثا : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر

ويهدف هذا الاختبار إلى فحص خواص السلاسل الزمنية محل الدراسة والتأكد من مدى سكونها وتحديد نوع مركبة الاتجاه العام (تحديدية أو عشوائية)، وقام دكي-فولر عام (1981م) بتطوير هذا الاختبار لِيَتَخَطَّى وجود مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء (serial correlation) للصيغ التالية[1]:

[1] Damodar N. Gujarati, Dawn C. Porter, **Basic Econometrics**, 5éme Édition, Mcgraw-Hill Education, Usa, 2009, P757.

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{i=1}^{P} \varphi_i \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (4)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{i=1}^{P} \varphi_i \Delta Y_{t-1} + C + \varepsilon_t \dots\dots\dots (5)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{i=1}^{P} \varphi_i \Delta Y_{t-1} + C + bt + \varepsilon_t \dots\dots (6)$$

ويُبَيِّن الجدول التالي نتائج اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) في المستوى والفرق الأول لمتغيرات الدراسة (BP, H, K, PIBH, TCHO, DEP).

الجدول رقم (04–02): نتائج اختبار ADF للسلاسل المتغيرات

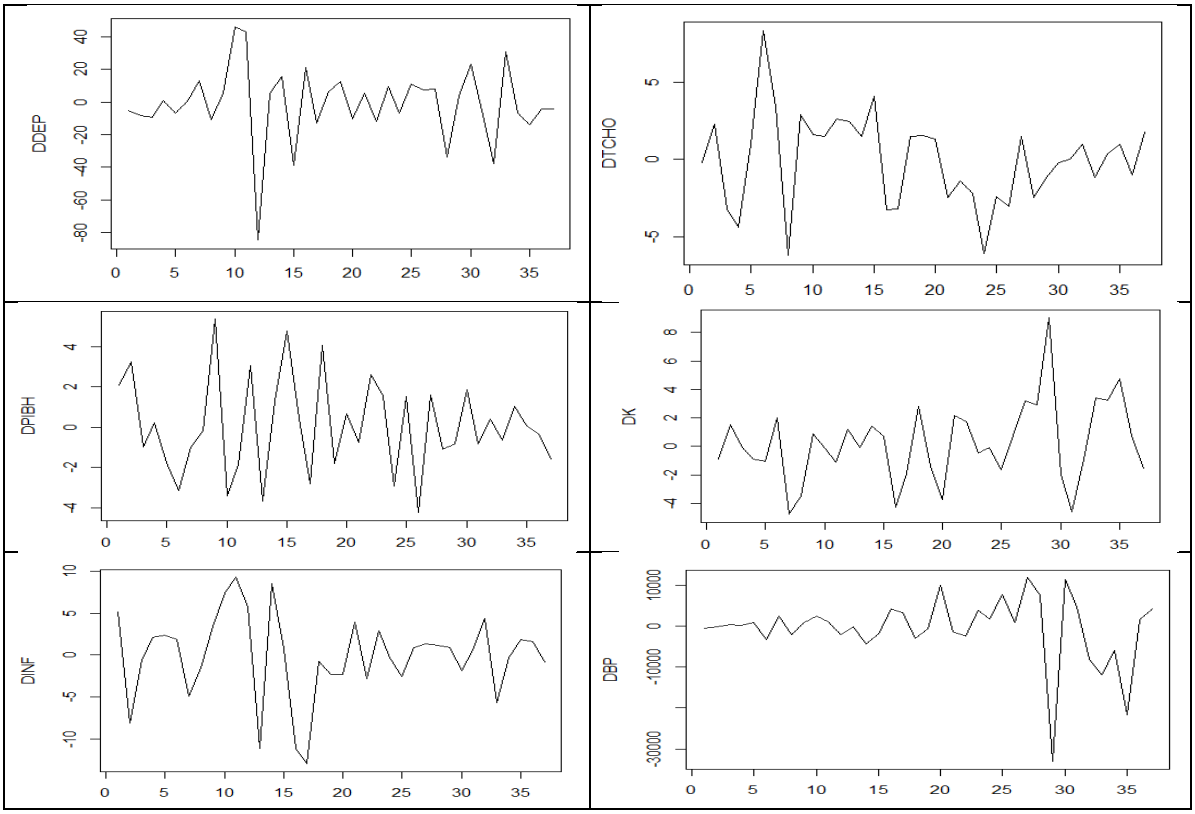
المتغير		المستوى (level)			الفرق الأول (first difference)		
		نموذج (6)	نموذج (5)	نموذج (4)	نموذج (6)	نموذج (5)	نموذج (4)
DEP	القيمة المحسوبة	−2.52	−2.38	−1.41	−7.25	−7.33	−7.40
TCHO	القيمة المحسوبة	−1.68	−1.41	−0.57	−4.73	−4.69	−4.75
PIBH	القيمة المحسوبة	−2.62	−2.57	−1.38	−6.01	−6.12	−6.23
K	القيمة المحسوبة	−1.49	-1.35	0.15	−5.77	−4.98	−5.02
H	القيمة المحسوبة	−4.28	−4.24	−4.12	/	/	/
INF	القيمة المحسوبة	−2.22	−2.06	−1.55	−4.50	−4.55	−4.63
BP	القيمة المحسوبة	−1.15	−1.46	−1.52	−5.25	−4.99	−5.00
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%		−3.50	−2.93	−1.95	−3.50	−2.93	−1.95
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 10%		−3.18	−2.60	−1.61	−3.18	−2.60	−1.61

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات لغة البرمجةR3.6.1 و الملحق رقم 03.

يَتَّضِحْ من النتائج الواردة في الجدول أعلاه، أن المتغير H مستقر في مستواه الأصلي عند مستوى معنوية (5% و10%)، باعتبار أن القيم المحسوبة أقل من القيم الحرجة لـ Mackinnon أي عدم وجود جذر وحدوي ، وأما متغيرات (BP,INF, K, PIBH, TCHO , DEP) غير مستقرة عند مستوى معنوية (5%، 10%)، باعتبار أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة لـ Mackinnon أي وجود جذر وحدوي. ولإزالة عدم الاستقرارية أجرينا الفروقات من الدرجة الأولى فوجدنا أن السلاسل الزمنية (DBP,DINF, DK, DPIBH, DTCHO , DDEP) قد أصبحت ساكنة (مستقرة)،

وبمشاهدة الشَّكل الآتي تَتَأَكَّد هذه النتيجة، حيث نلاحظ أن السلاسل تتذبذب حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن.

الشكل (04-03): الاشكال البيانية للسلاسل المستقرة



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات لغة البرمجة R3.6.1.

ويمكن تلخيص درجة تكامل السلاسل بناءا على نتائج استقرارية السلاسل في الجدول رقم (04-08) كما يلي :

جدول رقم (04-03): درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

	DEP	TCHO	PIBH	K	H	INF	BP
درجة التكامل	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(0)	I(1)	I(1)

المصدر: من إعداد الطالب بناء نتائج الجداول السابقة

من خلال نتائج اختبار الإستقرارية، نجد أن جميع السلاسل (باستثناء رأس المال البشري) غير مستقرة في السلاسل الأصلية ومستقرة في الفروق الأولى، أي أن السلاسل متكاملة في درجات مختلفة (خليط بين 0 و1) ولذلك سنقوم بعدة اختبارات وهي اختبار انجل غرانجر واختبار منهج الحدين اضافة الى اختبار السببية لغرانجر.

الفرع الثاني : اختبار التكامل المشترك

بعد دراستنا للسلاسل DEP وTCHO وINF و BP من حيث الإستقرارية، وجدنا أن السلاسل مستقرة من نفس الدرجة أي أنها تنمو بنفس وتيرة على المدى الطويل، وبالتالي إمكانية وجود تكامل متزامن بينها، وللتأكد من ذلك سوف نقوم بإجراء اختبار **طريقة انجل – غرنجر-Engle Granger 1987**،

أولا : نتائج اختبار تكامل المشترك بين DEP وTCHO

إن البحث في إمكانية وجود علاقة توازن طويلة الأجل، من خلال تطبيق اختبار التكامل المشترك لأنجل غرانجر بين المتغيرات المدروسة، سيكون ذلك انطلاقا من بواقي التقدير لمعادلة الانحدار المشترك التالية:

$$TCHO_t = \alpha + \beta DEP_t + \varepsilon_t$$

ولهذا الغرض قمنا بفحص استقرارية بواقي المعادلة المقدرة بواسطة معاملات الارتباط الذاتي للبواقي واختبار ديكي فوللر الموسع وكانت النتائج:

1- نتائج اختبار Ljung-Box للبواقي :

الجدول رقم(04-04): نتائج اختبار Ljung-Box للبواقي

Correlogram of RESID01

Date: 10/20/20 Time: 07:34
Sample: 1980 2017
Included observations: 38

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.250	0.250	2.5766	0.108
		2	-0.081	-0.153	2.8523	0.240
		3	0.081	0.156	3.1392	0.371
		4	-0.089	-0.190	3.4969	0.478
		5	-0.302	-0.218	7.7046	0.173
		6	-0.253	-0.179	10.737	0.097
		7	-0.112	-0.060	11.347	0.124
		8	-0.087	-0.069	11.730	0.164
		9	-0.067	-0.074	11.963	0.215
		10	0.053	-0.028	12.115	0.277
		11	0.078	-0.065	12.455	0.330
		12	0.102	0.028	13.059	0.365
		13	0.003	-0.137	13.059	0.443
		14	0.068	0.066	13.353	0.499
		15	0.084	-0.016	13.821	0.539
		16	0.153	0.224	15.445	0.492

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الاحصائية Q ل Ljung- Box عند درجة التأخر (K=16) أقل من القيمة الحرجة $\chi^2_{0.05,16} = 26.30$ ، وكذلك جميع الاحتمالات أكبر من 0.05 وبالتالي يتم قبول الفرضية العدم أي سلسلة البواقي مستقرة ولتدعيم هذه النتيجة نستخدم اختبار ديكي فولر المطور.

2- نتائج اختبار ديكي فولر المطور للبواقي :

لتأكيد النتائج السابقة قمنا بإجراء اختبار ديكي فولر الموسع ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(04-05): نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير بين TCHOوDEP

	نموذج (6)	نموذج (5)	نموذج (4)
القيمة المحسوبة	-4.10	-4.05	-4.12
القيمة الحرجة لـ Engle and Yoo	-3.41	-2.86	-1.93
الاحتمال	0.013	0.003	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10 و الملحق رقم 04 .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة المحسوبة لاختبار ADF أقل من القيمة المجدولة كما يعزز هذي النتيجة قيمة الاحتمال التي هي أقل من 0.05 وهذا ما يؤدي بنا إلى رفض الفرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة ومنه سلسة البواقي مستقرة، وبالتالي يوجد تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة أي وجود علاقة مستقرة طويلة الأجل بين هذين المتغيرين ويمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ في هذه الحالة.

ثانيا : اختبار تكامل المشترك بين DEP وINF

إن البحث في إمكانية وجود علاقة توازن طويلة الأجل، من خلال تطبيق اختبار التكامل المشترك لأنجل غرانجر بين المتغيرات المدروسة، سيكون ذلك انطلاقا من بواقي التقدير لمعادلة الانحدار المشترك التالية:

$$INF_t = \alpha + \beta DEP_t + \varepsilon_t$$

ولهذا الغرض قمنا بفحص استقرارية بواقي المعادلة المقدرة بواسطة معاملات الارتباط الذاتي للبواقي واختبار ديكي فولر الموسع وكانت النتائج:

1- نتائج اختبار Ljung-Box للبواقي :

الجدول رقم(04-06): نتائج اختبار Ljung-Box للبواقي

Correlogram of RESID02

Date: 10/20/20 Time: 07:42
Sample: 1980 2017
Included observations: 38

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.716	0.716	21.086	0.000
		2	0.507	-0.013	31.939	0.000
		3	0.391	0.066	38.563	0.000
		4	0.265	-0.072	41.710	0.000
		5	0.172	-0.011	43.065	0.000
		6	0.015	-0.205	43.076	0.000
		7	-0.042	0.063	43.163	0.000
		8	-0.040	0.036	43.242	0.000
		9	-0.064	-0.021	43.454	0.000
		10	-0.157	-0.194	44.789	0.000
		11	-0.279	-0.180	49.179	0.000
		12	-0.331	-0.083	55.590	0.000
		13	-0.323	0.015	61.943	0.000
		14	-0.263	0.117	66.323	0.000
		15	-0.232	-0.005	69.880	0.000
		16	-0.256	-0.168	74.417	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الاحصائية Q ل Ljung- Box عند درجة التأخر (K=16) أكبر من القيمة الحرجة $\chi^2_{0.05,16} = 26.30$ ، وكذلك جميع الاحتمالات أقل من 0.05 وبالتالي يتم رفض الفرضية العدم أي سلسلة البواقي غير مستقرة ولتدعيم هذه النتيجة نستخدم اختبار ديكي فولر المطور.

2- نتائج اختبار ديكي فولر المطور للبواقي :

لتأكيد النتائج السابقة قمنا بإجراء اختبار ديكي فولر الموسع ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(04-07): نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير بين DEPوINF

	نموذج (6)	نموذج (5)	نموذج (4)
القيمة المحسوبة	-2.27	-2.17	-2.21
القيمة الحرجة ل Engle and Yoo	-3.41	-2.86	-1.93
الاحتمال	0.34	0.21	0.02

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10 و الملحق رقم 05 .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة المحسوبة لاختبار ADF في النموذجين 6 و5 أكبر من القيمة المجدولة كما يعزز هذي النتيجة قيمة الاحتمال التي هي أكبر من 0.05 وهذا ما يؤدي بنا إلى قبول الفرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة ومنه سلسة البواقي غير مستقرة، وبالتالي لا يوجد تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم ولا يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ في هذه الحالة.

ثالثا : اختبار تكامل المشترك بين DEP وBP

إن البحث في إمكانية وجود علاقة توازن طويلة الأجل، من خلال تطبيق اختبار التكامل المشترك لأنجل غرانجر بين المتغيرات المدروسة، سيكون ذلك انطلاقا من بواقي التقدير لمعادلة الانحدار المشترك التالية:

$$BP_t = \alpha + \beta DEP_t + \varepsilon_t$$

ولهذا الغرض قمنا بفحص استقرارية بواقي المعادلة المقدرة بواسطة معاملات الارتباط الذاتي للبواقي واختبار ديكي فولر الموسع وكانت النتائج:

1- نتائج اختبار Ljung-Box للبواقي :

الجدول رقم(04-08): نتائج اختبار Ljung-Box للبواقي

Date: 10/20/20 Time: 08:00
Sample: 1980 2017
Included observations: 38

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.734	0.734	22.130	0.000
		2	0.519	-0.043	33.495	0.000
		3	0.359	-0.014	39.101	0.000
		4	0.156	-0.199	40.193	0.000
		5	0.034	0.007	40.245	0.000
		6	-0.050	-0.042	40.365	0.000
		7	-0.162	-0.135	41.648	0.000
		8	-0.290	-0.205	45.913	0.000
		9	-0.367	-0.081	52.964	0.000
		10	-0.284	0.234	57.348	0.000
		11	-0.230	-0.039	60.320	0.000
		12	-0.232	-0.188	63.460	0.000
		13	-0.233	-0.173	66.767	0.000
		14	-0.183	0.149	68.877	0.000
		15	-0.187	-0.085	71.178	0.000
		16	-0.202	-0.235	74.005	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الاحصائية Q ل Ljung- Box عند درجة التأخر (K=16) أكبر من القيمة الحرجة $\chi^2_{0.05,16} = 26.30$ ، وكذلك جميع الاحتمالات أقل من 0.05 وبالتالي يتم رفض الفرضية العدم أي سلسلة البواقي غير مستقرة ولتدعيم هذه النتيجة نستخدم اختبار ديكي فولر المطور.

2- نتائج اختبار ديكي فولر المطور للبواقي :

لتأكيد النتائج السابقة قمنا بإجراء اختبار ديكي فولر الموسع ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(04-09): نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير بين BPوDEP

	نموذج (6)	نموذج (5)	نموذج (4)
القيمة المحسوبة	-1.20	-1.50	-1.55
القيمة الحرجة ل Engle and Yoo	-3.41	-2.86	-1.93
الاحتمال	0.89	0.51	0.11

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10 و الملحق رقم 06 .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة المحسوبة لاختبار ADF أكبر من القيمة المجدولة كما يعزز هذي النتيجة قيمة الاحتمال التي هي أكبر من 0.05 وهذا ما يؤدي بنا إلى قبول الفرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة ومنه سلسلة البواقي غير مستقرة، وبالتالي لا يوجد تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي ورصيد ميزان المدفوعات ولا ويمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ في هذه الحالة.

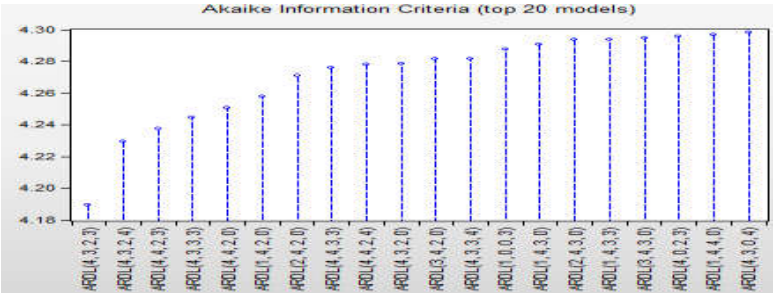
الفرع الثالث : اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدين

بعد دراستنا للسلاسل DEP وPIBH وK وH من حيث الإستقرارية وجدنا أن السلاسل تستقر في درجات مختلفة ومنها يمكننا استخدام منهج الحدين للتكامل المشترك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعةARDL .

1- إيجاد درجة التأخير

نستخدم هنا اختبار الحدين Bounds test للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في المدى الطويل والقصير، ولكن قبل ذلك يجب أولا تحديد درجة التباطؤ المثلى وذلك استنادا لعدة معايير (LOGL , HQ , SC , AIC , BIC) حيث سنختار أقل قيمة، والشكل التالي يوضح درجة تأخير المثلى :

الشكل رقم (04-04): درجة تباطؤ مثلى لاختبار الحدين Bounds test .



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10.

من خلال الشكل أعلاه، يمكننا اختيار درجة التباطؤ المثلى عند (4,3,2,3)ARDLالتي توافق أقل قيمة لمعايير (HQ , SC , AIC , BIC) وأكبر قيمة لمعيار Log.

2- نتائج اختبار منهج الحدين

نتائج اختبار منهج الحدين موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم(04-10): نتائج اختبار منهج الحدود.

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	7.120242	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10.

بعد تقدير النموذج وحساب احصاية F، سنقوم بمقارنتها بالقيم الجدولية المعدلة من قبل (NARAYAN, 2004) لحالة العينات الصغيرة (80 مشاهدة فأقل)، باعتبار أن القيم الحرجة المعدة من طرف (PASARAN ET AL, 2001) تستند لأحجام عينات كبيرة ولا يمكن استخدامها في حالة العينات الصغيرة، الجدول رقم (05) يوضح النتائج.

الجدول رقم(04-11): نتائج اختبار الحدين للتكامل المشترك ومقارنتها بقيم (NARAYAN, 2004).

القرار	F-Statistic		
	7.120242		
	القيم الحرجة		
	قيمة الحد الأدنى I(0)	قيمة الحد الأعلى I(1)	مستوى المعنوية
وجود علاقة تكامل مشترك	3.2980	7.0075	%1
	2.6620	5.8625	%2.5
	2.2040	4.9600	%5
	1.7520	4.1350	%10

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحين (Bounds Test) وومقارنتها بجدول القيم الحرجة المعدة من طرف (Narayan).

من خلال نتائج أعلاه نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 10% و5% و2.5%و1% المقترحة من قبل (Narayan) مما يجعنا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

الفرع الرابع : اختبار السببية لغرانجر

حسب مفهوم غرنجر للسببية فانه يمكن القول أن المتغير X يسبب المتغير Y إذا كان توقع هذا الأخير الذي يعتمد بشكل كبير على ماضي X إضافة إلى ماضيه هو أحسن من توقع Y الذي يعتمد فقط على ماضية. ويشتمل اختبار غرنجر على تقدير الزوج التالي من الانحدارات [1]:

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i Y_{t-i} + \mu_{1t}$$

$$X_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i Y_{t-i} + \sum_{j=1}^{m} \beta_j X_{t-j} + \mu_{2t}$$

ويمكن تمييز ثلاثة حالات[2]:

- سببية أحادية الاتجاه من X_t نحو Y_t : وهذا يعني أن معلمات المتغير X_t المبطأ معنوية.
- سببية أحادية الاتجاه من Y_t نحو X_t : وهذا يعني أن معلمات المتغير Y_t المبطأ معنوية
- تغذية استرجاعية أي X_t يسبب Y_t، و Y_t يسبب X_t : وبعني هذا أن جميع المعلمات للمتغيرين المبطئين معنويين.

– نتائج اختبار السببية بين المتغيرات

قبل إجراء هذا الاختبار قمنا بتحديد عدد الفجوات الزمنية P الواجب إدراجها في هذا الاختبار، ويمكن استعمال احد المعايير الأكثر استعمال مثل: AIC، SC وذلك بعد تقدير السلاسل المستقرة بواسطة VAR والنتائج موضحة في الملحق رقم (07).

نتائج اختبار اتجاه العلاقات السببية بين الإنفاق الحكومي ومتغيرات مربع كالدور في الجزائر باستخدام طريقة Granger موضحة في الجدول التالي :

[1] Xing Wang, **A Granger causality test of the causal relationship between the number of editorial board members and the scientific output of universities in the field of chemistry**, CURRENT SCIENCE, VOL. 116, NO. 1, 10 JANUARY 2019,P35.

[2] Pasquale Foresti, **Testing for Granger Causality Between Stock Prices and Economic Growth**, Munich Personal Repec Archive Paper, N2962, April 2007.

الجدول رقم(04-12): نتائج اختبار السببية بين الإنفاق الحكومي ومتغيرات مربع كالدور

```
Granger causality test

Model 1: DDEP ~ Lags(DDEP, 1:4) + Lags(DTCHO, 1:4)
Model 2: DDEP ~ Lags(DDEP, 1:4)
  Res.Df Df      F  Pr(>F)
1     24
2     28 -4 2.7054 0.05435 .
```

```
Granger causality test

Model 1: DTCHO ~ Lags(DTCHO, 1:4) + Lags(DDEP, 1:4)
Model 2: DTCHO ~ Lags(DTCHO, 1:4)
  Res.Df Df      F Pr(>F)
1     24
2     28 -4 1.5054 0.2321
```

```
Granger causality test

Model 1: DDEP ~ Lags(DDEP, 1:2) + Lags(DPIBH, 1:2)
Model 2: DDEP ~ Lags(DDEP, 1:2)
  Res.Df Df      F Pr(>F)
1     30
2     32 -2 1.0742 0.3543
```

```
Granger causality test

Model 1: DPIBH ~ Lags(DPIBH, 1:2) + Lags(DDEP, 1:2)
Model 2: DPIBH ~ Lags(DPIBH, 1:2)
  Res.Df Df      F Pr(>F)
1     30
2     32 -2 0.2679 0.7668
```

```
Granger causality test

Model 1: DK ~ Lags(DK, 1:2) + Lags(DPIBH, 1:2)
Model 2: DK ~ Lags(DK, 1:2)
  Res.Df Df      F Pr(>F)
1     30
2     32 -2 0.5206 0.5994
```

```
Granger causality test

Model 1: DPIBH ~ Lags(DPIBH, 1:2) + Lags(DK, 1:2)
Model 2: DPIBH ~ Lags(DPIBH, 1:2)
  Res.Df Df      F Pr(>F)
1     30
2     32 -2 0.7096 0.4999
```

```
Granger causality test

Model 1: H ~ Lags(H, 1:2) + Lags(DPIBH, 1:2)
Model 2: H ~ Lags(H, 1:2)
  Res.Df Df      F Pr(>F)
1     30
2     32 -2 0.8491 0.4378
```

```
Granger causality test

Model 1: DPIBH ~ Lags(DPIBH, 1:2) + Lags(H, 1:2)
Model 2: DPIBH ~ Lags(DPIBH, 1:2)
  Res.Df Df      F Pr(>F)
1     30
2     32 -2 0.3728  0.692
```

```
Granger causality test

Model 1: DDEP ~ Lags(DDEP, 1:1) + Lags(DINF, 1:1)
Model 2: DDEP ~ Lags(DDEP, 1:1)
  Res.Df Df      F Pr(>F)
1     33
2     34 -1 0.8675 0.3584
```

```
Granger causality test

Model 1: DINF ~ Lags(DINF, 1:1) + Lags(DDEP, 1:1)
Model 2: DINF ~ Lags(DINF, 1:1)
  Res.Df Df      F   Pr(>F)
1     33
2     34 -1 8.5984 0.006073 **
```

```
Granger causality test

Model 1: DDEP ~ Lags(DDEP, 1:1) + Lags(DBP, 1:1)
Model 2: DDEP ~ Lags(DDEP, 1:1)
  Res.Df Df      F Pr(>F)
1     33
2     34 -1 0.9582 0.3348
```

```
Granger causality test

Model 1: DBP ~ Lags(DBP, 1:1) + Lags(DDEP, 1:1)
Model 2: DBP ~ Lags(DBP, 1:1)
  Res.Df Df      F Pr(>F)
1     33
2     34 -1 2.4743 0.1253
```

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات لغة البرمجة R3.6.1.

من خلال الجدول السابق الذي يوضح نتائج اختبار غرانجر لمتغيرات الدراسة يمكن تحليل هذه النتائج كما يلي:

- من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود السببية بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمالية قبول هذه الفرضية هو 0.23 وهو أكبر من0.05) وبالتالي فإن الإنفاق الحكومي لا يؤثر على معدل البطالة، والعكس غير صحيح حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر نرفض فرضية عدم وجود السببية بين معدل البطالة والإنفاق الحكومي عند مستوى معنوية 10%، (لأن

احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.05 وهو أقل من 0.1) أي **هناك سببية في الاتجاه واحد** من معدل البطالة إلى الإنفاق الحكومي.

– من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.76 وهو أكبر من0.05) وبالتالي فإن الإنفاق الحكومي لا يؤثر على النمو الاقتصادي، والعكس صحيح أيضا حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود السببية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي عند مستوى معنوية 5%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.35 وهو أكبر من 0.05) أي **ليس هناك سببية في الاتجاهين**.

– من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود السببية بين رأس المال المادي والنمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.49 وهو أكبر من0.05) وبالتالي فإن رأس المال المادي لا يؤثر على النمو الاقتصادي، والعكس صحيح أيضا حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود السببية بين النمو الاقتصادي ورأس المال المادي عند مستوى معنوية 5%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.59 وهو أكبر من 0.05) أي **ليس هناك سببية في الاتجاهين**.

– من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود السببية بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.69 وهو أكبر من0.05) وبالتالي فإن رأس المال البشري لا يؤثر على النمو الاقتصادي، والعكس صحيح أيضا حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود السببية بين النمو الاقتصادي ورأس المال البشري عند مستوى معنوية 5%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.43 وهو أكبر من 0.05) أي **ليس هناك سببية في الاتجاهين**.

– من خلال قيمة إحصائية فيشر نرفض فرضية عدم وجود السببية بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.006 وهو أقل من0.05) وبالتالي فإن الإنفاق الحكومي يؤثر على معدل التضخم، والعكس غير صحيح حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود السببية بين معدل البطالة والإنفاق الحكومي عند مستوى معنوية 10%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.35 وهو أكبر من 0.05) أي **هناك سببية في الاتجاه واحد** من الإنفاق الحكومي إلى معدل التضخم.

– من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود السببية بين الإنفاق الحكومي ورصيد ميزان المدفوعات عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.12 وهو أكبر من0.05)

وبالتالي فإن الإنفاق الحكومي لا يؤثر على رصيد ميزان المدفوعات، والعكس صحيح أيضا حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود السببية بين رصيد ميزان المدفوعات والإنفاق الحكومي عند مستوى معنوية 5%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.33 وهو أكبر من 0.05) أي **ليس هناك سببية في الاتجاهين**.

المطلب الثالث : تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة في المدى القصير والطويل

قصد الوصول إلى تقدير علاقة صحيحة بين الإنفاق الحكومي ومتغيرات مربع كالدور، قمنا بدراسة استقرارية المتغيرات لمعرفة درجة تكاملهم، ثم اختبرنا العلاقة بينهم في المدى القصير والطويل، وفي هذا المطلب سنقوم بتقدير نماذج الانحدار الذاتي بينهم .

الفرع الأول : تقدير نموذج ECM لاختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة

بعد إجراء لاختبار غرانجر والتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة تقوم بتقدير نموذج الدراسة (في هذه الحالة يمكن استعمال نموذج تصحيح الخطأ ECM).

نتائج تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-13): نتائج تقدير ECM

Dependent Variable: DTCHO
Method: Least Squares
Date: 10/20/20 Time: 10:09
Sample (adjusted): 1981 2016
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
E(-1)	-0.500230	0.274707	-1.820958	0.0777
C	0.012600	0.015606	0.807381	0.4252
DDEP	-0.967113	0.120788	-8.006720	0.0000

R-squared	0.667651	Mean dependent var	0.048225
Adjusted R-squared	0.647509	S.D. dependent var	0.151170
S.E. of regression	0.089751	Akaike info criterion	-1.903901
Sum squared resid	0.265823	Schwarz criterion	-1.771941
Log likelihood	37.27021	Hannan-Quinn criter.	-1.857843
F-statistic	33.14660	Durbin-Watson stat	1.389205
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10.

من خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ يمكننا ملاحظة واستنتاج ما يلي:

- إشارة معلمة الإنفاق الحكومي سالبة مما تدل على أن الإنفاق الحكومي يؤثر بشكل عكسي على معدل البطالة في الجزائر وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث أن تخصيص جزء كبير من الدخل الوطني لنفقات العامة تؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة.

- إشارة معلمة الإنفاق الحكومي سالبة وتساوي 0.96 أي كلما زاد معدل نمو الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة تنخفض البطالة بـ 0.96% في المدى القصير.

- التقييم القياسي للنموذج

- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

الجدول رقم (04-14):نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	3.291831	Prob. F(1,32)	0.0790
Obs*R-squared	3.357885	Prob. Chi-Square(1)	0.0669

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10.

تشير نتائج اختبار LM إلى قبول فرضية العدم أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج لأن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 0.05.

-اختبار تجانس تباين البواقي:

الجدول رقم (04-15):نتائج اختبار تجانس تباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.070822	Prob. F(1,33)	0.7918
Obs*R-squared	0.074953	Prob. Chi-Square(1)	0.7843

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية لاختبار أكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين الاخطاء .

- اختبار الشوشرة البيضاء (استقرارية البواقي) :

من خلال اختبار ljung box (أنظر الملحق رقم 08) نلاحظ أن الإحصائية Qstat=9.86 أقل من Qtable=26.29 ومنه نقبل الفرضية H_0 أي جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي الصفر إذن سلسلة البواقي سلسلة مستقرة وهي عبارة عن شوشرة بيضاء.

– اختبار التوزيع الطبيعي :

نلاحظ أن احتمال اختبار jarque-Berra (أنظر الملحق رقم 08) أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض الصفرية ومنه نقول أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

– التقييم الإحصائي للنموذج: من خلال نتائج تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ نلاحظ أن:

– معامل تصحيح الخطأ يساوي 0.50- وهو معنوي عند مستوى معنوي 10% حيث أن القيمة المحسوبة تساوي 1.82 زهي أكبر من القيمة المجدول عند مستوى معنوي 10% التي تساوي 1.30695 وهذا ما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى القصير وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، حيث أن معدل البطالة يتصحح بما يعادل 0.50% من اختلال قيمته التوازنية بفعل المتغيرات الاقتصادية داخل النموذج.

– معامل تحديد يساوي 0.6676 أي أن المتغيرات الداخلية تفسر التغيرات التي تحدث في معدل البطالة بنسبة 66.76 % والباقي يدخل ضمن هامش الخطأ.

– نلاحظ أن معلمة الإنفاق الحكومي معنوية وذلك لأن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة، على عكس معلمة الحد الثابت حيث أنها غير معنوية

– نلاحظ ان قيمة فيشر المحسوبة تساوي 33.14 وهي أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5% التي تساوي 3.2759 أي النموذج ككل له دلالة معنوية .

الفرع الثاني : تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL

سوف نستخدم لقياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL الذي قدمه Pesaran 1995 وطوره كل من Shinand and Sun وPesaran سنة 1998، ويشترط استخدام هذا النموذج أن تكون السلاسل مستقرة من نفس الدرجة I(1) أو خليط بين I(1) وI(0)، وأيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المدى القصير والطويل .

ويكون تقدير العلاقة في المدى الطويل وفق المعادلة التالية[1] :

[1] Emeka Nkoro, Aham Kelvin Uko**, Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation,** Journal of Statistical and Econometric Methods, vol.5, no.4, 2016, P84.

$$Y_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{1i} X_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{2i} X_{2t-i} + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{3i} X_{3t-i} + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{ni} X_{nt-i} + v_{it}$$

وأما تقدير العلاقة في المدى القصير يكون وفق المعادلة التالية[1]:

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{2i} \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{3i} \Delta X_{2t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{4i} \Delta X_{3t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{5i} \Delta X_{4t-i} + \lambda EC_{t-1} + u_{it}$$

1- تقدير معادلة التكامل المشترك

بعد التأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات سوف نقوم بتقدير العلاقة طويلة الأجل في إطار نموذج ARDL في الجزائر ونتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (04-16) : نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP	0.118355	0.030267	3.910398	0.0011
K	-0.124607	0.171795	-0.725321	0.4781
H	0.437887	0.307050	1.426110	0.1719
C	4.816282	4.263572	1.129635	0.2743

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن إشارة معلمة الإنفاق الحكومي موجبة ومعنوية مما يدل على أن الإنفاق الحكومي يؤثر بصفة إيجابية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل في الجزائر وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ،كما أن معلمة رأس المال البشري موجبة ولكنها غير معنوية، وأما معلمة رأس المال المادي فإشارتها سالبة مما يدل على أنها تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل عكسي في المدى البعيد، كما نلاحظ أيضا أن الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي بـ 1% يؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي بـ 0.11%، وبهذا يمكن اعتباره من العوامل المحددة لزيادة معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي، ونفسر ذلك بأن حجم الإنفاق الحكومي له تأثير في الأجل الطويل باعتبار أنه موجه إلى الاستثمار في البنى التحتية والهياكل القاعدية والتي لا تظهر نتائجها إلى بعد الانتهاء من هاته المشاريع وانطلاقها في عملية الإنتاج وبالتالي يؤدي هذا إلى الزيادة في الناتج المحلي الخام بنسب معتبرة.

2- تقدير نموذج ECM

الجدول التالي يمثل نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير :

[1] Sophocles D. Vogiazas,**Macroeconomic credit risk modelling: an empirical investigation of the Romanian and Bulgarian banking systems with reference to the Greek crisis,** South East European Research Centre at Thessaloniki,2015,P176.

الجدول رقم (04-17) : نتائج تقدير نموذج ECM

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIBH(-1))	0.227163	0.202614	1.121165	0.2778
D(PIBH(-2))	0.464983	0.208872	2.226170	0.0398
D(PIBH(-3))	0.369316	0.159861	2.310228	0.0337
D(DEP)	-0.067991	0.020724	-3.280821	0.0044
D(DEP(-1))	0.010449	0.018601	0.561729	0.5816
D(DEP(-2))	0.039005	0.018878	2.066180	0.0544
D(K)	-0.106022	0.168425	-0.629488	0.5374
D(K(-1))	0.392370	0.166676	2.354084	0.0309
D(H)	1.307312	6.368532	0.205277	0.8398
D(H(-1))	23.535594	13.046490	1.803979	0.0890
D(H(-2))	-16.853285	7.408262	-2.274931	0.0361
CointEq(-1)	-1.108230	0.215878	-5.133590	0.0001

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب معالم النموذج لهم دلالة معنوية مما يدل على تأثيرهم في النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى القصير، ونلاحظ أن إشارة كل من معلمتي الإنفاق الحكومي ورأس المال المادي والبشري موجبة، مما يدل على أنهم يؤثرون بصفة إيجابية على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام في المدى القصير وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

ونلاحظ أن معلمة معامل تصحيح الخطأ تساوي 1.10 وهي معنوية عند مستوى معنوية 5 % وبالإشارة السالبة، وهذا ما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى القصير وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتشير أن معدل النمو الاقتصادي يتصحح بما يعادل 100% من اختلال قيمته التوازنية في الفترة، أي أنه يستغرق نحو سنة حتى يعود لقيمته التوازنية في المدى البعيد بعد أثر الصدمة في متغيرات الدراسة وهي تمثل سرعة العودة إلى توازن.

3- التقييم القياسي للنموذج:

أ- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

الجدول رقم (04-18):نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.418328	Prob. F(2,20)	0.2654
Obs*R-squared	4.223311	Prob. Chi-Square(2)	0.1210

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10.

تشير نتائج اختبار LM إلى قبول فرضية العدم أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج لأن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 0.05.

ب–اختبار تجانس تباين البواقي:

الجدول رقم (04–19):نتائج اختبار تجانس تباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.320205	Prob. F(1,31)	0.5756
Obs*R-squared	0.337379	Prob. Chi-Square(1)	0.5613

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية لاختبار أكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين .

ج– اختبار الشوشرة البيضاء (استقرارية البواقي) :

من خلال اختبار ljung box (أنظر الملحق رقم 09) نلاحظ أن الإحصائية Qstat=10.39 أقل من Qtable=26.29 ومنه نقبل الفرضية H_0 أي جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي الصفر إذن سلسلة البواقي سلسلة مستقرة وهي عبارة عن شوشرة بيضاء.

د– اختبار التوزيع الطبيعي :

نلاحظ أن احتمال اختبار jarque-Berra (أنظر الملحق رقم 09) أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض الصفرية ومنه نقول أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

4– اختبار صحة تحديد الشكل الدالي :

هنا نقوم باختبار صحة ومدى ملائمة تحديد وتصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي، وذلك باستخدام اختبار RAMSEY ونتائج الاختبار مبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم (04–20) : نتائج اختبار RAMSEY

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: PIBH PIBH(-1) PIBH(-2) PIBH(-3) PIBH(-4) DEP DEP(-1) DEP(-2) DEP(-3) K K(-1) K(-2) H H(-1) H(-2) H(-3) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	1.271610	16	0.2217
F-statistic	1.616991	(1, 16)	0.2217

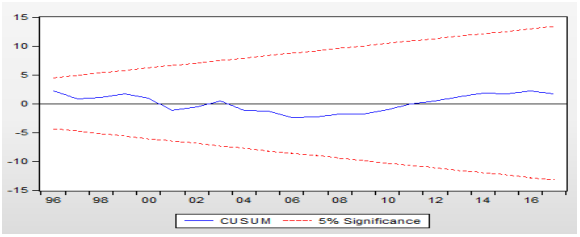
المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10.

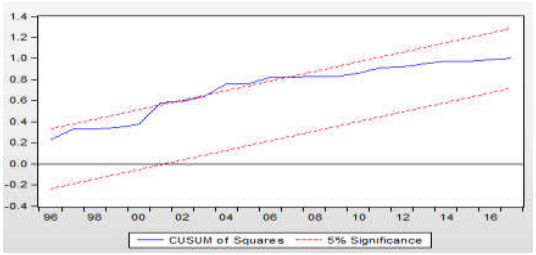
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمال إحصائية F يساوي 0.22 وهو أكبر من 0.05 هذا ما يثبت صحة وملائمة الشكل الدالي (دالة النمو الاقتصادي لسولو) المستخدم في التقدير .

5- اختبار استقرار النموذج

للتأكد من أن النموذج يخلو من وجود أي تغيرات هيكلية ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي، ونتائج اختبار موضحة في الشكل التالي :

الشكل رقم (04-05): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المجموع التراكمي لمربعات للبواقي





المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10.

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي بالنسبة لهذا النموذج يعبر عن وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مما يدل على استقرار في النموذج، إلا أن اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي يقطع أحد خطي حدود المنطقة الحرجة لكن سرعان ما يعود ليستقر داخل المنطقة الحرجة، ويتضح من خلال هذا الاختبارين أن هناك استقرار في النموذج بين نتائج الأمد الطويل و الأمد القصير.

الفرع الثالث : تقدير النموذج VAR للإنفاق العام ومعدل التضخم في الجزائر

بعد إجراء اختبار غرانجر والتأكد من وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل سنقوم بتقدير نموذج الدراسة (في هذه الحالة يمكن استعمال نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR)، ونتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-21): نتائج تقدير VAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 12/23/19 Time: 15:19
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	DINF	DDEP
DINF(-1)	0.085170	-0.701206
	(0.15247)	(0.75284)
	[0.55861]	[-0.93141]
DDEP(-1)	0.097952	-0.288460
	(0.03340)	(0.16494)
	[2.93230]	[-1.74886]
C	-0.136282	-1.444976
	(0.77092)	(3.80658)
	[-0.17678]	[-0.37960]
R-squared	0.210371	0.103257
Adj. R-squared	0.162514	0.048909
Sum sq. resids	704.1857	17168.65
S.E. equation	4.619411	22.80926
F-statistic	4.395880	1.899926
Log likelihood	-104.6052	-162.0936
Akaike AIC	5.978067	9.171865
Schwarz SC	6.110027	9.303825
Mean dependent	-0.251667	-1.066146
S.D. dependent	5.047751	23.38838
Determinant resid covariance (dof adj.)		10928.92
Determinant resid covariance		9183.326
Log likelihood		-266.4162
Akaike information criterion		15.13423
Schwarz criterion		15.39815

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10.

من خلال نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي الخطأ يمكننا ملاحظة واستنتاج ما يلي:

- إشارة معلمة الإنفاق الحكومي موجبة مما تدل على أن الإنفاق الحكومي يؤثر بالإيجاب على معدل التضخم في المدى القصير في الجزائر وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث أن لإنفاق الحكومي له تأثير مباشر وتأثير غير مباشر: التأثير المباشر يأتي من زيادة الطلب الحكومي المباشر على السلع والخدمات، التأثير غير المباشر يأتي من جراء اعتماد الأنشطة بعضها على بعض "الحكومة تشتري سلعا وخدمات، وتتعاقد مع مقاولين لتنفيذ مشاريع وتدفع رواتب لموظفيها، وكل هؤلاء يشترون من مزودين آخرين وهكذا، يرتفع الطلب الكلي بسرعة أكبر من الإنتاج الكلي، مما يسبب انجذاب الأسعار إلى أعلى بقوة.

- إشارة معلمة الإنفاق الحكومي موجبة وتساوي 0.09 أي كلما زاد معدل نمو الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة يرتفع معدل التضخم بـ 0.09% في المدى القصير.

- إشارة معلمة التضخم للفترة السابقة موجبة أي هناك علاقة طردية بين معدل التضخم للفترة الحالية ومعدل التضخم للفترة السابقة، حيث أن زيادة تَغيُّر معدل التضخم للفترة السابقة بـ 1% سيؤدِّي إلى ارتفاع في معدل التضخم للفترة الحالية بـ 0.08%.

– التقييم القياسي للنموذج

– اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

الجدول رقم (04–22):نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.

VAR Residual Serial Correlation LM T...
Null Hypothesis: no serial correlation ...
Date: 12/23/19 Time: 15:26
Sample: 1980 2017
Included observations: 36

Lags	LM-Stat	Prob
1	6.443403	0.1684
2	8.640384	0.0707

Probs from chi-square with 4 df.

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10.

تشير نتائج اختبار LM إلى قبول فرضية العدم أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج لأن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 0.05.

–اختبار تجانس تباين البواقي:

الجدول رقم (04–23):نتائج اختبار تجانس تباين

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms
Date: 12/23/19 Time: 15:50
Sample: 1980 2017
Included observations: 36

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
20.79337	12	0.0535

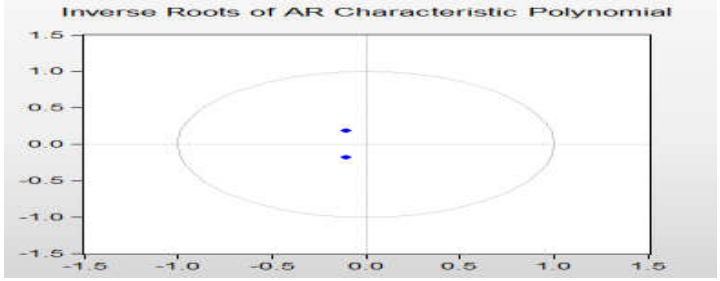
المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية لاختبار أكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين .

–استقرارية نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)

نتائج اختبار استقرارية نموذج شعاع الانحدار الذاتي في الشكل التالي

شكل رقم (04-06): استقرارية نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10.

من الشكل أعلاه يتضح لنا أن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار إذن جميع المعاملات هي أصغر من الواحد وأن جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة.

– اختبار الشوشرة البيضاء (استقرارية البواقي) :

من خلال اختبار ljung box (أنظر الملحق رقم 10) نلاحظ أن الإحصائية Qstat=12.29 أقل من Qtable=26.29 ومنه نقبل الفرضية H_0 أي جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي الصفر إذن سلسلة البواقي سلسلة مستقرة وهي عبارة عن شوشرة بيضاء.

– اختبار التوزيع الطبيعي :

نلاحظ أن احتمال اختبار jarque-Berra (أنظر الملحق رقم 10) أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض الصفرية ومنه نقول أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

– التقييم الإحصائي للنموذج

من خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ نلاحظ أن:

– معامل تحديد يساوي 0.2103 أي أن المتغيرات الداخلية تفسر التغيرات التي تحدث في معدل التضخم بنسبة 21.03 % والباقي يدخل ضمن هامش الخطأ.

– معنوية المعالم

– نلاحظ أن أغلب معالم لها دلالة معنوية لان إحصائية المحسوبة لستيودنت أكبر من إحصائية المجدولة أي المعلمات معنوية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$.

اختبار فيشر F : يهدف هذا الاختبار إلى اختبار معنوية النموذج ككل من خلال الفرضيتين التاليتين :

$$\begin{cases} H_0: B1 = B2 = 0 \\ H_1: B1 \neq B2 \neq 0 \end{cases}$$

ونلاحظ من خلال نتائج تقدير أن إحصائية فيشر المحسوبة تساوي 4.39 وهي اكبر من القيمة المجدولة التي تساوي 3.28 أي النموذج ككل له دلالة معنوية .

– تحليل دوال الاستجابة :

إن نماذج الانحدار الذاتي VAR يمتاز بتحليل الصدمات العشوائية من خلال قياس أثر التغير المفاجئ في متغيرة ما على باقي المتغيرات، وحسب تقديرات دالة الاستجابة الفورية الممتدة على أفق عشر سنوات كما هو مبين في الملحق رقم 11 فإنه في حالة ما إذا حدثت صدمة أو طفرة ايجابية في معدل نمو الإنفاق الحكومي

مقدرة بوحدة واحدة في السنة الأولى، يؤدي هذا إلى عدم استجابة فورية لمعدل التضخم في نفس السنة، غير أنه في السنة الثانية سيرتفع معدل التضخم بـ 2.21 وحدة معيارية، ليكون أثر معدل نمو النفقات العامة على معدل التضخم بعد ذلك بمعدل سالب خلال فترة الثالثة بـ 0.45، أما الباقي الفترات يكون التأثير الإنفاق الحكومي تارةً سالب وتارةً موجب غير أنه لا يتعدَّى 1%.

– تحليل مكونات التباين :

من خلال الملحق رقم 12 نلاحظ أن معظم التقلبات الظرفية التي تحدث في معدلات التضخم في المدى القصير تكون ناتجة عن الصدمات الذاتية للمتغيرة نفسها، إذ أنه عند تحليل مكونات التباين لمعدل التضخم تسمح بتفسير ما قيمته 81.59 من تغيرات معدل التضخم خلال الفترة الثانية التي تلي حدوث الصدمة، لتنخفض هذه النسبة مع مرور الوقت لتبلغ أدنى قيمة لها 81.06 .

ومن جهة أخرى، يشير الجدول ارتفاع نسبة مساهمة صدمات الإنفاق الحكومي في معدل التضخم بالموازاة مع انخفاض نسبة مساهمة صدمات معدل التضخم، ففي الأولى نلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة النفقات العمومية من 0 بالمئة في الفترة التي تلي حدوث الأزمة الى 18.96 بالمئة كحد قياسي في السنة العشرة .

المبحث الثالث : أثر هيكل الإنفاق الحكومي على متغيرات مربع كالدور في الجزائر

سنحاول في هذا المبحث الوصول إلى بناء النموذج القياسي يشرح أثر هيكل الإنفاق الحكومي (نفقات الستيير والتجهيز) على متغيرات مربع كالدور في الجزائر، من هذا المنطلق سيتم دراسة خصائص السلاسل الزمنية من ناحية الاستقرارية لكل من المتغيرات المكونة للدراسة وذلك للتأكد من خلو السلاسل من جذر الوحدة وتحديد درجة استقراريتها، وأيضا اختبار العلاقة في المدى الطويل والقصير وتقدير النماذج المناسبة لهذه الدراسة وتحليل النتائج، ولكن قبل ذلك وفي البداية سنقوم بعرض المتغيرات المستخدمة في الدراسة :

-النفقات التسيير الحقيقية EQU :

و هي تشمل اجمالي نفقات التسيير المعبر عنها بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، حيث تم الحصول على البيانات انطلاقا من على الموقع الديوان الوطني للإحصائيات إضافة إلى وزارة المالية: المديرية العامة للميزانية.

-النفقات العامة الإجمالية الحقيقية FON :

و هي تشمل اجمالي نفقات التجهيز المعبر عنها بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، حيث تم الحصول على البيانات انطلاقا من على الموقع الديوان الوطني للإحصائيات إضافة إلى وزارة المالية: المديرية العامة للميزانية.

-معدل البطالة TCHO

وتم الحصول على البيانات انطلاقا من البيانات المعتمدة لدى البنك العالمي ولدى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

-معدل النمو الاقتصادي PIBH

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر عن النمو الاقتصادي وتم الحصول على البيانات انطلاقا من قاعدة البيانات المعتمدة لدى البنك العالمي، وهو معبر عنها بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010 .

-معدل التضخم INF

وتم الحصول على البيانات انطلاقا من قاعدة البيانات المعتمدة لدى البنك العالمي.

-رصيد ميزان المدفوعات BP

عبارة عن مجموع صافي صادرات السلع والخدمات، وصافي الدخل، وصافي التحويلات الجارية حيث تم الحصول على البيانات انطلاقا من على موقع بنك الجزائر.

المطلب الأول : تحديد وتقدير معلمات النماذج المستخدمة

الفرع الأول : متغيرات النموذج

يمكن بيان المتغيرات المستخدمة في التقدير على النحو التالي :

- **المتغيرات المستقلة:** تتمثَّل في
- **النفقات التسيير الحقيقية:** ونرمز له ب (EQU) ممثلا اجمالي نفقات التسيير.
- **النفقات العامة الإجمالية الحقيقية:** ونرمز له ب (FON) ممثلا اجمالي نفقات التجهيز
- **رأس المال المادي** (%) ونرمز له ب (K) وهو نسبة تراكم رأس المال المادي الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويشمل تراكم تكوين رأس المال الثابت تحسينات الأراضي ومشتريات وتم الحصول على قاعدة البيانات انطلاقا من قاعدة البيانات المعتمدة لدى البنك العالمي.
- **رأس المال البشري** (%)ونرمز له ب (H) متوسط عدد سنوات الدراسة للأفراد البالغين 15 سنة فما فوق للدولة i في الفترة t، مأخوذة من قاعدة البيانات لبارو ولي(Barro&Lee) 2010، حيث تم حساب القيم السنوية باستعمال معدل النمو السنوي المتوسط.
- **المتغيرات التابعة:**
- **معدل البطالة (%)** ونرمز له ب (TCHO) ممثلا بنسبة أفراد القوي العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف.
- **النمو الاقتصادي (%)** ونرمز له ب (PIB) ممثَّلا بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- **معدل التضخم (%)** ونرمز له ب INF ممثَّلا بتغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات.
- **رصيد ميزان المدفوعات** ونرمز له ب BP .

وسيتم ادخال عليها لوغاريتم الطبيعي وذلك للإزالة عدم تجانس التباين وكذلك لجعل العلاقة خطية

الفرع الثاني :تحديد النماذج

تعد مرحلة تحديد النموذج من أصعب مراحل بناء النموذج وأهمها، وذلك من خلال ما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، ولدراسة العلاقة بين هيكل الإنفاق الحكومي ومتغيرات مربع كالدور يكون لدينا عدة نماذج:

1- النموذج الأول :

لدراسة العلاقة بين النفقات التسيير والتجهيز ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 اعتمدنا على نموذج التالي :

$$LTCHO_t = a_0 + a_1 LEQU_t + a_2 LFON_t + \varepsilon_t$$

حيث أن :

LTCHO: يمثل لوغاريتم معدل البطالة في الجزائر في الفترة t وهو يمثل المتغير التابع في النموذج.

LEQU: يمثل لوغاريتم اجمالي نفقات التسيير في الجزائر في الفترة t وهو يمثل المتغير المستقل في النموذج.

LFON: يمثل لوغاريتم اجمالي نفقات التجهيز في الجزائر في الفترة t وهو يمثل المتغير المستقل في النموذج.

ε_t **:** يمثل الخطأ العشوائي.

2- النموذج الثاني :

لدراسة أثر نفقات التسيير والتجهيز على النمو الاقتصادي، سنعتمد على دالة النمو الاقتصادي لصولو المطور التي تعتبر الإنفاق ورأس المال البشري والمادي متغيرات مستقلة ومؤثرة، ويكون النموذج على الشكل التالي:

$$LPIB_t = a_0 + a_1 LEQU_t + a_2 LFON_t + a_3 LK_t + a_4 LH_t + \varepsilon_t$$

3- النموذج الثالث :

محاولتا منا لدراسة أثر نفقات التسيير والتجهيز على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 اعتمدنا على نموذج التالي :

$$LINF_t = a_0 + a_1 LEQU_t + a_2 LFON_t + \varepsilon_t$$

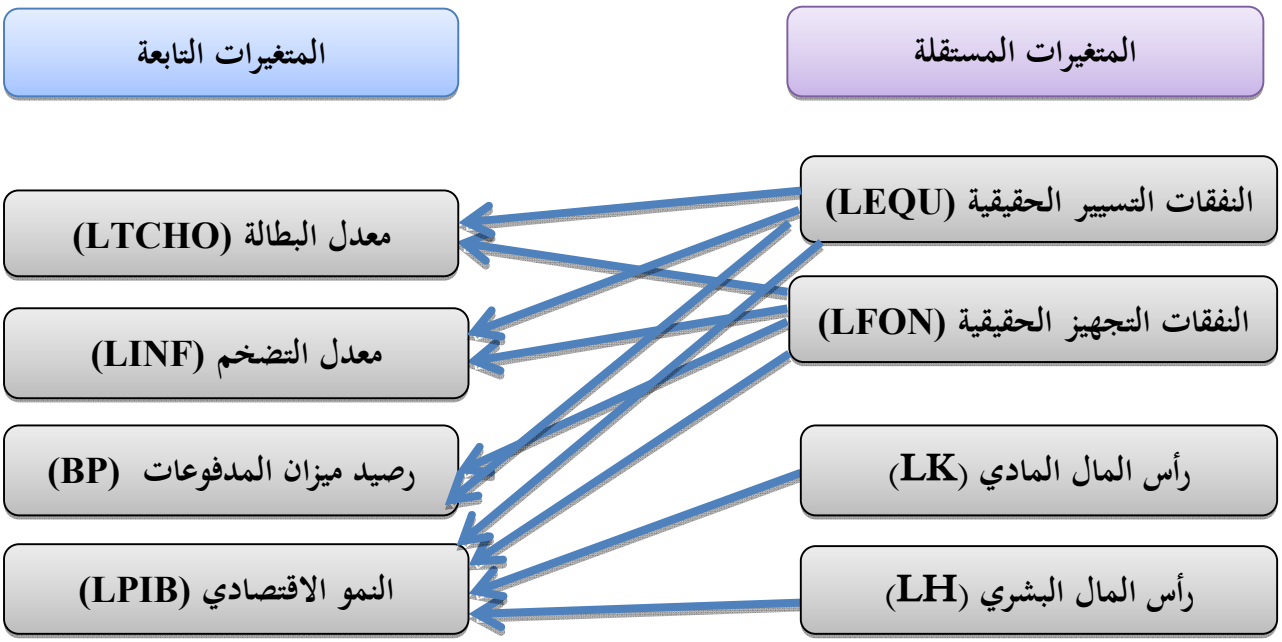
4- النموذج الرابع :

لدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 اعتمدنا على النموذج التالي :

$$BP_t = a_0 + a_1 LEQU_t + a_2 LFON_t + \varepsilon_t$$

ويُمكن توضيح نماذج الدراسة في الشكل الآتي كما يلي :

الشكل رقم (04-07):هيكل نموذج الدراسة



المصدر : من إعداد الطالب

المطلب الثاني : دراسة استقرارية السلاسل واختبار العلاقة بين المتغيرات

بِنَاءًا على ما سبق سنحاول في هذا المطلب عرض نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك واختبار سببية غرانجر Granger ،كالتالي:

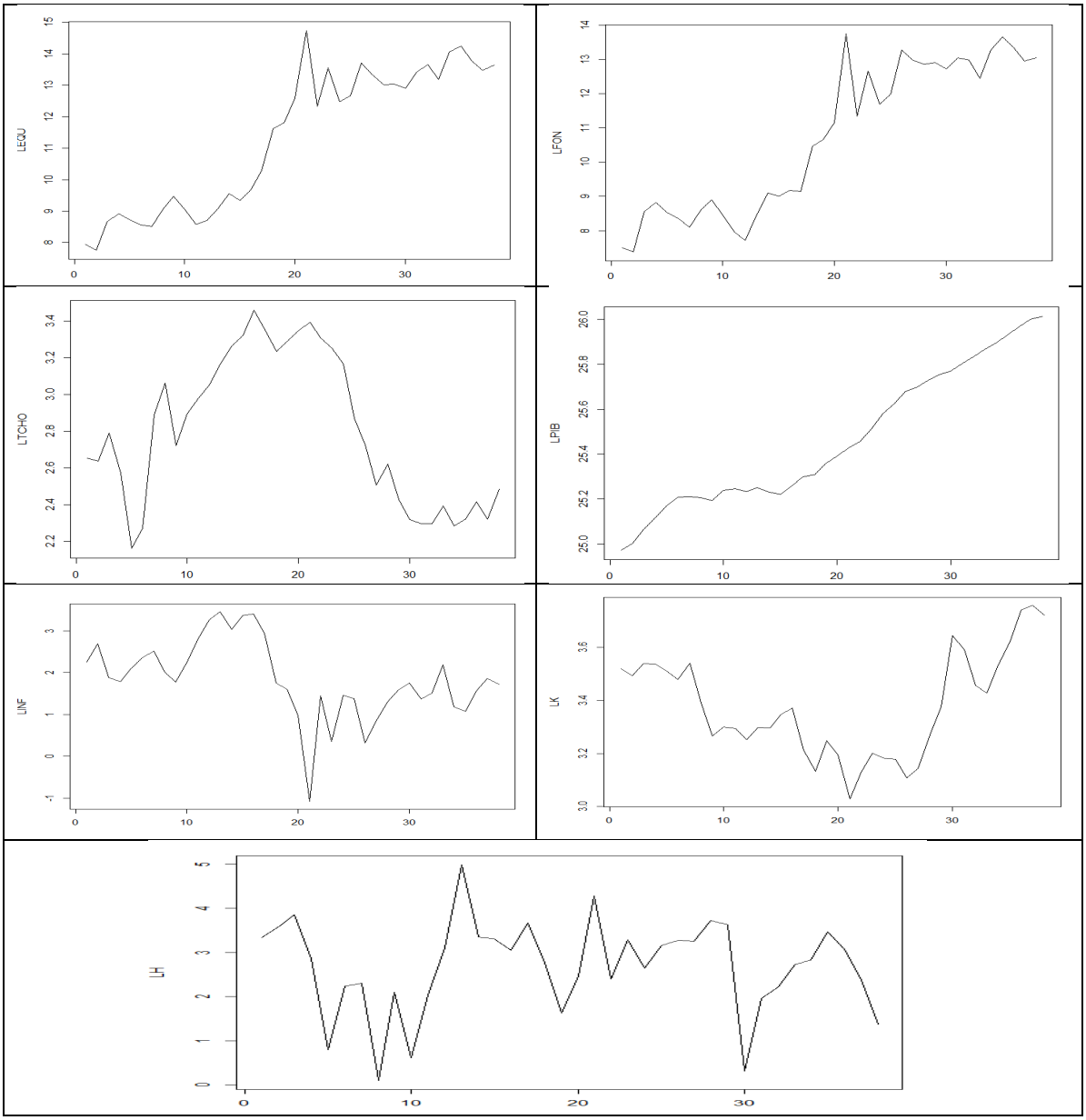
الفرع الأول : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

نقول عن سلسلة زمنية معينة أنها مستقرة إذا كان لها وسط حسابي ثابت، وتباينها و تبايناتها المشتركة ليس لهم علاقة بالزمن، وأيضا إذا كانت لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام ولا على المركبة الفصلية ولا على أي عامل يتأثر بتغير الزمن، ولمعرفة إن كانت السلسة مستقرة أم لا هناك عدة اختبارات لذلك ولعل من أهمها اختبار جذر الوحدة من قبل Dickey-Fuller سنة 1979 واختبار Ljung-Box.

أولا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام الرسم البياني

الشكل البياني الموالي يبن تطور المتغيرات الاقتصادية المدروسة :

الشكل (04-08): الاشكال البيانية لمتغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات لغة البرمجة R3.6.1.

يتضح من خلال الاشكال البيانية أنه هناك احتمال عدم استقرار السلاسل عند المستوى وذلك لوجود تذبذبات وبالتالي فهي لا تتغير حول متوسطها الحسابي وهذا مؤشر على عدم الاستقرارية هذه السلاسل،

ولغرض التحقق من مدى استقرارية هذه المتغيرات لابد من إجراء اختبارات أخرى مثل دالة الارتباط الذاتي واختبارات جذر الوحدة.

ثانيا : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار Ljung– Box

يبين الجدول التالي نتائج اختبارLjung– Box :

الجدول رقم (04–24) : نتائج اختبار Ljung–Box للسلاسل

المتغير	المستوى (level)		الفرق الأول (first différence)	
	Q-stat	الاحتمال	Q-stat	الاحتمال
LEQU	173.98	0.000	14.46	0.56
LFON	181.89	0.000	18.55	0.29
LTCHO	199.76	0.000	15.34	0.49
LPIB	170.72	0.000	18.86	0.27
LK	116.41	0.000	12.47	0.71
LH	17.09	0.379	/	/
LINF	54.64	0.000	12.54	0.70

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات لغة البرمجةR3.6.1 و الملحقين رقم 13 رقم 14.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الاحصائية Q ل Ljung– Box لسلاسل LEQU وLFON، LTCHO، LPIB، LK و LINF عند درجة التاخر (K=16) أكبر من القيمة الحرجة $\chi^2_{0.05,16} = 26.30$ ، و بالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تفيد بان كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر (كذلك قيمة الاحتمالي لهذا الاختبار $\alpha_C = 0.000$ بالنسبة لجميع هذه السلاسل وهي اقل من 0.05 ، و بالتالي يتم رفض الفرضية) وهذا يدل على ان السلاسل محل الدراسة هي غير مستقرة، ولكن بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى استقرت هذه السلاسل حيث أن القيم الاحصائية أقل من المجدولة، أما السلسلة LH فنلاحظ أن قيمة الاحصائيةQ أقل من القيمة الحرجة $\chi^2_{0.05,16} = 26.30$ ، بالتالي يتم قبول الفرضية العدمية التي تفيد بان كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر ومنه السلسلة المستقرة، وللتأكد من ذلك سنقوم باجراء إختبار ديكي فولر .

ثالثا : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر

يُبَيِّن الجدول التالي نتائج اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) في المستوى والفرق الأول لمتغيرات الدراسة (LH, LK, LPIB, LTCHO, LFON,LEQU).

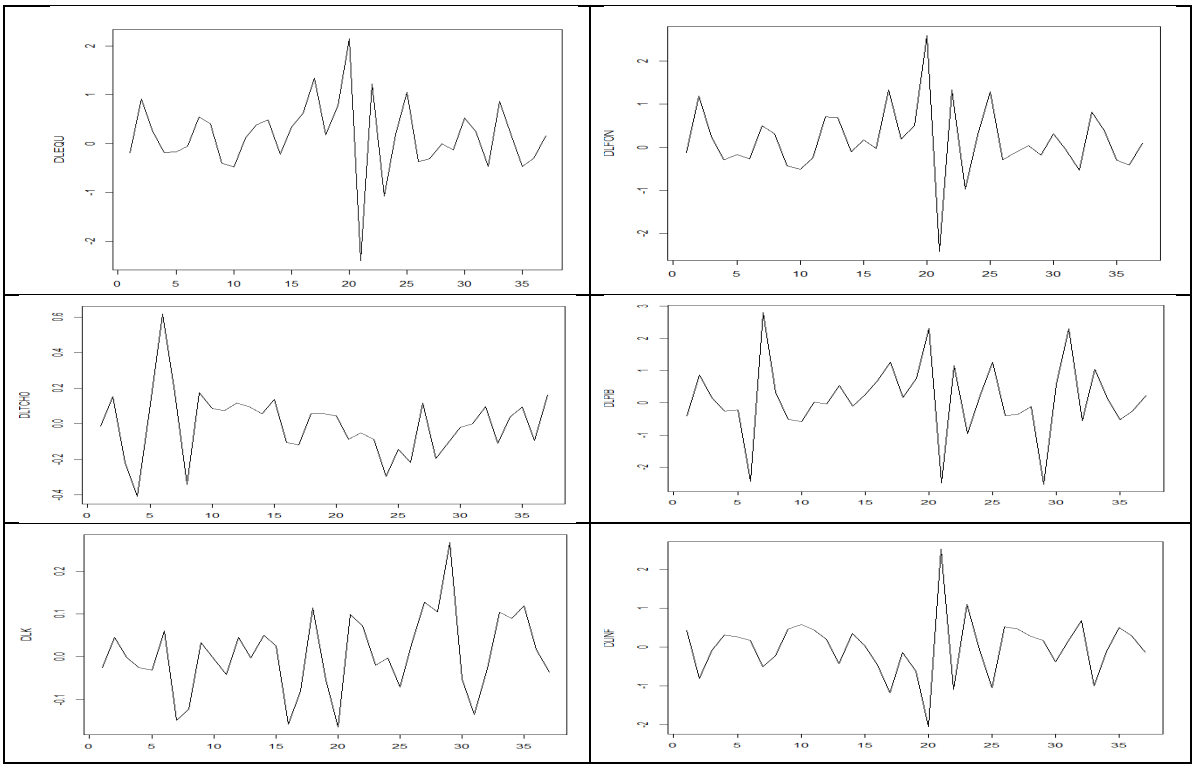
الجدول رقم (04–25): نتائج اختبار ADF للسلاسل المتغيرات

المتغير		المستوى (level)			الفرق الأول (first difference)		
		نموذج (6)	نموذج (5)	نموذج (4)	نموذج (6)	نموذج (5)	نموذج (4)
LEQU	القيمة المحسوبة	-1.62	-1.25	1.50	-4.97	-5.03	-4.62
LFON	القيمة المحسوبة	-1.80	-1.17	1.45	-5.28	-5.35	-4.99
LTCHO	القيمة المحسوبة	-1.81	-1.51	-0.30	-5.45	-5.46	-5.53
LPIB	القيمة المحسوبة	-1.59	0.01	2.79	-5.36	-5.45	-5.39
LK	القيمة المحسوبة	-1.49	1.41	0.26	-5.90	-5.15	-5.20
LH	القيمة المحسوبة	-3.68	-3.32	-1.97	/	/	/
LINF	القيمة المحسوبة	-2.02	-1.94	-1.03	-4.97	-5.05	-5.13
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%		-3.50	-2.93	-1.95	-3.50	-2.93	-1.95
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 10%		-3.18	-2.60	-1.61	-3.18	-2.60	-1.61

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات لغة البرمجةR3.6.1 و الملحق رقم 15.

يَتَّضِحْ من النتائج الواردة في الجدول أعلاه، أن المتغير LH فهو مستقر في مستواه الأصلي عند مستوى معنوية (5% و10%)، باعتبار أن القيم المحسوبة أقل من القيم الحرجة لـ Mackinnon أي عدم وجود جذر وحدوي، وأما متغيرات (LK, LPIB, LTCHO, LFON,LEQU) غير مستقرة عند مستوى معنوية (5% و10%)، باعتبار أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة لـ Mackinnon أي وجود جذر وحدوي. ولإزالة عدم الاستقرارية أجرينا الفروقات من الدرجة الأولى فوجدنا أن السلاسل الزمنية (DLK, DLPIB, DLTCHO, DLFON,DLEQU) قد أصبحت ساكنة (مستقرة)، وبمشاهدة الشَّكل الآتي تَتَأَكَّد هذه النتيجة، حيث نلاحظ أن السلاسل تتذبذب حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن.

الشكل (04-09): الاشكال البيانية للسلاسل المستقرة



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات لغة البرمجةR3.6.1.

ويمكن تلخيص درجة تكامل السلاسل بناءا على نتائج استقرارية السلاسل في الجدول رقم (04-08) كما يلي :

جدول رقم (04-26): درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

	LEQU	*LFON*	*LTCHO*	*LPIB*	*LK*	*LH*	*LINF*	*BP*
درجة التكامل	**I(1)**	**I(1)**	**I(1)**	**I(1)**	**I(1)**	**I(0)**	**I(1)**	**I(1)**

المصدر: من إعداد الطالب بناء نتائج الجداول السابقة

من خلال نتائج اختبار الإستقرارية، نجد أن جميع السلاسل (باستثناء رأس المال البشري) غير مستقرة في السلاسل الأصلية ومستقرة في الفروق الأولى، أي أن السلاسل متكاملة في درجات مختلفة (خليط بين 0 و1) ولذلك سنقوم بعدة اختبارات وهي اختبار جوهانسون واختبار منهج الحدين اضافة الى اختبار السببية لغرانجر.

الفرع الثاني : اختبار التكامل المشترك

بعد دراستنا للسلاسل LEQU وLFON وLTCHO وLINF و BP من حيث الإستقرارية، وجدنا أن السلاسل مستقرة من نفس الدرجة أي أنها تنمو بنفس الوتيرة على المدى الطويل،

وبالتالي إمكانية وجود تكامل متزامن بينها، وللتأكد من ذلك سوف نقوم بإجراء اختبار جوهانسون، إذ تمكننا هذه الطريقة من معرفة العدد الكلي لمتجهات التكامل المشترك(عدد العلاقات التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات).و يعتمد هذا المنهج على اختبار الإمكانية العظمى أو الأثر لتقدير عدد المتجهات المتكاملة في نموذج ((VAR(k) الذي يحوي على سلاسل زمنية مستقرة كالأتي:

-اختبار الأثر:

ويتم هنا اختبار الفرضية العدم H_0 بوجود عدد من المتجهات تساوي على الأكثر r، في مقابل الفرض البديل H_1 بان عددها يتجاوزr. وتحسب إحصائية الأثر انطلاقا من العلاقة التالية[1]:

$$\lambda_{trace}(r) = -T\sum_{i=r+1}^{p}\ln\left(1-\hat{\lambda}_i\right)$$

-اختبار القيمة القصوى:

اختبار القيمة الذاتية القصوى لاختبار فرضية العدم H_0 بان عدد متجهات التكامل المشترك تساوي r، في مقابل الفرض البديل H_1 بان عددها يساوي r+1. ويتم حساب إحصائيته انطلاقا من العلاقة التالية[2]:

$$\lambda_{\max}(r, r+1) = -T\ln\left(1-\hat{\lambda}_{r+1}\right)$$

أولا : اختبار التكامل المشترك بين LEQU وLFON وTCHO

1- إيجاد درجة التأخير

قبل إجراء هذا الاختبار يتعين تحديد عدد الفجوات الزمنية P الواجب إدراجها في هذا الاختبار، ويمكن استعمال احد المعايير الأكثر استعمال مثل: AIC، SC وذلك بعد تقدير السلاسل الأصلية بواسطة VAR، والنتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (04-27): تحديد درجة تأخير.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LTCHO LEQU LFON
Exogenous variables:
Date: 07/10/21 Time: 09:04
Sample: 1980 2017
Included observations: 34

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	-17.47954	NA	0.000954	1.557620	1.961657*	1.695408
2	-5.443272	19.82444*	0.000806*	1.379016*	2.187089	1.654592*
3	-0.417190	7.391297	0.001047	1.612776	2.824886	2.026140
4	3.740987	5.381170	0.001472	1.897589	3.513735	2.448741

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10.

[1] Erik Hjalmarsson, Pär Österholm, **Testing for cointegration using the Johansen methodology when variables are near-integrated: Size distortions and partial remedies**, Empirical Economics, n 39, vol 1, 2010, August , P56.
[2] Dimitrios Asteriou, Stephen G. Hall, **Applied Econometrics**, 2éme Édition, Palgrave Macmillan, Ues, 2011, PP 374.

مـن خـلال الجـدول نلاحـظ أن درجـة التـأخير هـي P=2، هـذا لأنـه يقابـل أقـل قيمـة بالنسـبة لجميع المعايير.

2- نتائج اختبار التكامل المشترك

نتائج اختبار جوهانسون موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم(04-28): **نتائج اختبار التكامل المشترك.**

```
######################
# Johansen-Procedure #
######################

Test type: trace statistic , with linear trend

Eigenvalues (lambda):
[1] 0.37420300 0.12350758 0.06300143

Values of teststatistic and critical values of test:

          test 10pct  5pct  1pct
r <= 2 |  2.34  6.50  8.18 11.65
r <= 1 |  7.09 15.66 17.95 23.52
r = 0  | 23.96 28.71 31.52 37.22

Eigenvectors, normalised to first column:
(These are the cointegration relations)

             LEQU.12   LFON.12   LTCHO.12
LEQU.12    1.0000000  1.000000  1.0000000
LFON.12   -1.0973956 -0.922822 -0.5474533
LTCHO.12  -0.7519045  1.395196 -0.9355717

Weights W:
(This is the loading matrix)

           LEQU.12     LFON.12     LTCHO.12
LEQU.d   0.2686070  0.20432775 -0.08918935
LFON.d   0.6462537  0.25903476 -0.07028544
LTCHO.d  0.3736108 -0.04896533 -0.01047131
```

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات لغة البرمجة R3.6.1.

اختبار الفرضية الأولى:

هنا نختبر الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : r = 0 \\ H_1 : r \succ 0 \end{cases}$$

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة λ_{trace} (TS) أخذت القيمة 23.96 وهي أقل من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5% التي تساوي 28.71، وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل المشترك بين هذه المتغيرات.

ثانيا : اختبار تكامل المشترك بين LEQU وLFON وLINF

1- إيجاد درجة التأخير

قبل إجراء هذا الاختبار يتعين تحديد عدد الفجوات الزمنية P الواجب إدراجها في هذا الاختبار، ويمكن استعمال احد المعايير الأكثر استعمال مثل: AIC، SC وذلك بعد تقدير السلاسل الأصلية بواسطة VAR، والنتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (04-29): تحديد درجة تأخير.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LINF LEQU LFON
Exogenous variables: C
Date: 07/08/21 Time: 16:28
Sample: 1980 2017
Included observations: 34

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-113.5587	NA	0.190674	6.856392	6.991071	6.902321
1	-1.247002	198.1970*	0.000439*	0.779235*	1.317951*	0.962953*
2	6.974816	13.05818	0.000466	0.825011	1.767763	1.146516
3	10.87202	5.501938	0.000652	1.125175	2.471964	1.584469
4	14.96901	5.060980	0.000933	1.413588	3.164413	2.010669

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10.

من خلال الجدول نلاحظ أن درجة التأخير هي P=1، هذا لأنه يقابل أقل قيمة بالنسبة لجميع المعايير.

2- نتائج اختبار التكامل المشترك

نتائج اختبار جوهانسون موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم(04-30): نتائج اختبار التكامل المشترك.

```
######################
# Johansen-Procedure #
######################

Test type: trace statistic , with linear trend

Eigenvalues (lambda):
[1] 0.25657022 0.16410556 0.03876943

Values of teststatistic and critical values of test:

          test 10pct  5pct  1pct
r <= 2 |  1.42  6.50  8.18 11.65
r <= 1 |  7.88 15.66 17.95 23.52
r = 0  | 18.55 28.71 31.52 37.22

Eigenvectors, normalised to first column:
(These are the cointegration relations)

           LEQU.12     LFON.12    LINF.12
LEQU.12  1.0000000  1.00000000 1.00000000
LFON.12 -0.7277572 -1.04308423 0.02902183
LINF.12  2.9382174 -0.01104449 1.61254708

Weights W:
(This is the loading matrix)

          LEQU.12    LFON.12     LINF.12
LEQU.d  0.1173387  0.5520369  0.01642155
LFON.d  0.0891202  0.7828469  0.01616998
LINF.d -0.1100228 -0.5734344 -0.03403061
```

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات لغة البرمجة R3.6.1.

اختبار الفرضية الأولى:

هنا نختبر الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : r = 0 \\ H_1 : r \succ 0 \end{cases}$$

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة λ_{trace} (TS) أخذت القيمة 18.55 وهي أقل من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5% التي تساوي 28.71، وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل المشترك بين هذه المتغيرات.

ثالثا : اختبار تكامل المشترك بين LEQU وLFON وBP

1- إيجاد درجة التأخير

قبل إجراء هذا الاختبار يتعين تحديد عدد الفجوات الزمنية P الواجب إدراجها في هذا الاختبار، ويمكن استعمال احد المعايير الأكثر استعمال مثل: AIC، SC وذلك بعد تقدير السلاسل الأصلية بواسطة VAR، والنتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (04-31): تحديد درجة تأخير.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: BP LEQU LFON
Exogenous variables: C
Date: 07/08/21 Time: 17:37
Sample: 1980 2017
Included observations: 34

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-451.4212	NA	81578870	26.73066	26.86534	26.77659
1	-380.7932	124.6378*	2180650.	23.10548	23.64420*	23.28920*
2	-370.4523	16.42374	2044955.*	23.02661*	23.96936	23.34811
3	-367.3133	4.431553	2991962.	23.37137	24.71816	23.83066
4	-362.1508	6.377186	4017750.	23.59711	25.34793	24.19419

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10.

من خلال الجدول نلاحظ أن درجة التأخير هي P=1، هذا لأنه يقابل أقل قيمة بالنسبة لجميع المعايير.

2- نتائج اختبار التكامل المشترك

نتائج اختبار جوهانسون موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم(04-32): نتائج اختبار التكامل المشترك.

```
######################
# Johansen-Procedure #
######################

Test type: trace statistic , with linear trend

Eigenvalues (lambda):
[1] 0.20680783 0.07300885 0.03616056

Values of teststatistic and critical values of test:

          test 10pct  5pct  1pct
r <= 2 |  1.33  6.50  8.18 11.65
r <= 1 |  4.06 15.66 17.95 23.52
r = 0  | 12.40 28.71 31.52 37.22

Eigenvectors, normalised to first column:
(These are the cointegration relations)

               LEQU.12      LFON.12         BP.12
LEQU.12   1.000000e+00 1.0000000000  1.0000000000
LFON.12  -1.069552e+00 3.3367327913 -0.5657997995
BP.12     1.478339e-05 0.0005100446 -0.0001127112

Weights W:
(This is the loading matrix)

             LEQU.12       LFON.12         BP.12
LEQU.d     0.6788550 -7.869693e-03  -0.02697193
LFON.d     0.9347643 -6.115164e-03  -0.01546237
BP.d    -150.1625842 -1.269074e+02 841.41421948
```

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات لغة البرمجةR3.6.1.

اختبار الفرضية الأولى:

هنا نختبر الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : r = 0 \\ H_1 : r \succ 0 \end{cases}$$

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة λ_{trace} (TS) أخذت القيمة 12.40 وهي أقل من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5% التي تساوي 28.71، وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل المشترك بين هذه المتغيرات.

الفرع الثالث : اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدين

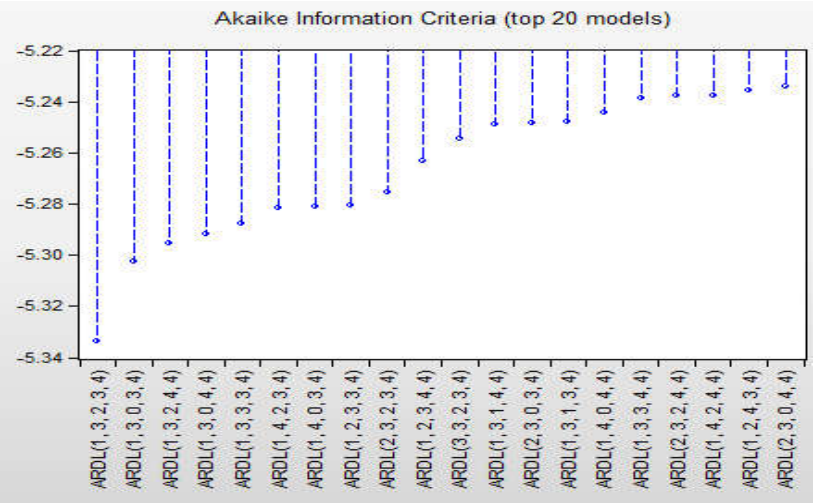
بعد دراستنا للسلاسل DEP وPIBH وK وH من حيث الإستقرارية وجدنا أن السلاسل تستقر في درجات مختلفة ومنها يمكننا استخدام منهج الحدين للتكامل المشترك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعةARDL .

1- إيجاد درجة التأخير

نستخدم هنا اختبار الحدين Bounds test للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في المدى الطويل والقصير، ولكن قبل ذلك يجب أولا تحديد درجة التباطؤ المثلى وذلك استنادا لعدة معايير

(LOGL , HQ , SC , AIC , BIC) حيث سنختار أقل قيمة، والشكل التالي يوضح درجة تأخير المثلى :

الشكل رقم (04-10): درجة تباطؤ مثلى لاختبار الحدين Bounds test .



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10.

من خلال الشكل أعلاه، يمكننا اختيار درجة التباطؤ المثلى عند (1,3,2,3,4)ARDLالتي توافق أقل قيمة لمعايير (HQ , SC , AIC , BIC) وأكبر قيمة لمعيار Log.

2- نتائج اختبار منهج الحدود

نتائج اختبار منهج الحدين موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم(04-33): نتائج اختبار منهج الحدين.

ARDL Bounds Test
Date: 07/08/21 Time: 17:43
Sample: 1984 2017
Included observations: 34
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	7.796643	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10.

بعد تقدير النموذج وحساب احصاية F، سنقوم بمقارنتها بالقيم الجدولية المعدلة من قبل (NARAYAN, 2004) لحالة العينات الصغيرة (80 مشاهدة فأقل)، باعتبار أن القيم الحرجة المعدة من طرف (PASARAN ET AL, 2001) تستند لأحجام عينات كبيرة ولا يمكن استخدامها في حالة العينات الصغيرة، الجدول رقم (05) يوضح النتائج.

الجدول رقم(04-34): نتائج اختبار الحدين للتكامل المشترك ومقارنتها بقيم (NARAYAN, 2004).

القرار	F-Statistic		
	7.796643		
	القيم الحرجة		
	قيمة الحد الأدنى I(0)	قيمة الحد الأعلى I(1)	مستوى المعنوية
وجود علاقة تكامل مشترك	3.2980	7.0075	%1
	2.6620	5.8625	%2.5
	2.2040	4.9600	%5
	1.7520	4.1350	%10

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدين (Bounds Test) وومقارنتها بجدول القيم الحرجة المعدة من طرف (Narayan).

من خلال نتائج أعلاه نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 10% و5% و2.5%و1% المقترحة من قبل (Narayan) مما يجعنا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

الفرع الرابع : اختبار السببية لغرانجر

– نتائج اختبار السببية بين المتغيرات

قبل إجراء هذا الاختبار قمنا بتحديد عدد الفجوات الزمنية P الواجب إدراجها في هذا الاختبار، ويمكن استعمال احد المعايير الأكثر استعمال مثل: AIC، SC وذلك بعد تقدير السلاسل المستقرة بواسطة VAR والنتائج موضحة في الملحق رقم (16).

نتائج اختبار اتجاه العلاقات السببية بين الإنفاق الحكومي ومتغيرات مربع كالدور في الجزائر باستخدام طريقة Granger موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم(04-35): نتائج اختبار السببية بين الإنفاق الحكومي ومتغيرات مربع كالدور

```
Granger causality test

Model 1: DLEQU ~ Lags(DLEQU, 1:1) + Lags(DLTCHO, 1:1)
Model 2: DLEQU ~ Lags(DLEQU, 1:1)
  Res.Df Df      F Pr(>F)
1     33
2     34 -1 0.2917 0.5928
```

```
Granger causality test

Model 1: DLTCHO ~ Lags(DLTCHO, 1:1) + Lags(DLEQU, 1:1)
Model 2: DLTCHO ~ Lags(DLTCHO, 1:1)
  Res.Df Df      F Pr(>F)
1     33
2     34 -1 0.3876 0.5379
```

```
Granger causality test

Model 1: DLEQU ~ Lags(DLEQU, 1:1) + Lags(DLPIB, 1:1)
Model 2: DLEQU ~ Lags(DLEQU, 1:1)
  Res.Df Df      F Pr(>F)
1     33
2     34 -1 0.3552 0.5552
```

```
Granger causality test

Model 1: DLPIB ~ Lags(DLPIB, 1:1) + Lags(DLEQU, 1:1)
Model 2: DLPIB ~ Lags(DLPIB, 1:1)
  Res.Df Df      F Pr(>F)
1     33
2     34 -1 0.1052 0.7478
```

```
Granger causality test

Model 1: DLEQU ~ Lags(DLEQU, 1:1) + Lags(DLK, 1:1)
Model 2: DLEQU ~ Lags(DLEQU, 1:1)
  Res.Df Df      F Pr(>F)
1     33
2     34 -1 0.0354 0.8519
```

```
Granger causality test

Model 1: DLK ~ Lags(DLK, 1:1) + Lags(DLEQU, 1:1)
Model 2: DLK ~ Lags(DLK, 1:1)
  Res.Df Df      F Pr(>F)
1     33
2     34 -1 0.0067 0.9352
```

```
Granger causality test

Model 1: DLEQU ~ Lags(DLEQU, 1:1) + Lags(LH, 1:1)
Model 2: DLEQU ~ Lags(DLEQU, 1:1)
  Res.Df Df      F Pr(>F)
1     33
2     34 -1 0.3045 0.5848
```

```
Granger causality test

Model 1: LH ~ Lags(LH, 1:1) + Lags(DLEQU, 1:1)
Model 2: LH ~ Lags(LH, 1:1)
  Res.Df Df      F Pr(>F)
1     33
2     34 -1 0.2457 0.6234
```

```
Granger causality test

Model 1: DLEQU ~ Lags(DLEQU, 1:1) + Lags(DLINF, 1:1)
Model 2: DLEQU ~ Lags(DLEQU, 1:1)
  Res.Df Df      F Pr(>F)
1     33
2     34 -1 0.6015 0.4435
```

```
Granger causality test

Model 1: DLINF ~ Lags(DLINF, 1:1) + Lags(DLEQU, 1:1)
Model 2: DLINF ~ Lags(DLINF, 1:1)
  Res.Df Df      F Pr(>F)
1     33
2     34 -1 0.0048 0.9452
```

```
Granger causality test

Model 1: DLEQU ~ Lags(DLEQU, 1:1) + Lags(DBP, 1:1)
Model 2: DLEQU ~ Lags(DLEQU, 1:1)
  Res.Df Df      F Pr(>F)
1     33
2     34 -1 0.4008  0.531
```

```
Granger causality test

Model 1: DBP ~ Lags(DBP, 1:1) + Lags(DLEQU, 1:1)
Model 2: DBP ~ Lags(DBP, 1:1)
  Res.Df Df      F Pr(>F)
1     33
2     34 -1 0.0283 0.8675
```

```
Granger causality test

Model 1: DLFON ~ Lags(DLFON, 1:1) + Lags(DLTCHO, 1:1)
Model 2: DLFON ~ Lags(DLFON, 1:1)
  Res.Df Df      F Pr(>F)
1     33
2     34 -1 0.0508 0.8231
```

```
Granger causality test

Model 1: DLTCHO ~ Lags(DLTCHO, 1:1) + Lags(DLFON, 1:1)
Model 2: DLTCHO ~ Lags(DLTCHO, 1:1)
  Res.Df Df      F Pr(>F)
1     33
2     34 -1 0.6839 0.4142
```

```
Granger causality test

Model 1: DLFON ~ Lags(DLFON, 1:1) + Lags(DLPIB, 1:1)
Model 2: DLFON ~ Lags(DLFON, 1:1)
  Res.Df Df     F Pr(>F)
1     33
2     34 -1 5e-04 0.9824
```

```
Granger causality test

Model 1: DLPIB ~ Lags(DLPIB, 1:1) + Lags(DLFON, 1:1)
Model 2: DLPIB ~ Lags(DLPIB, 1:1)
  Res.Df Df     F Pr(>F)
1     33
2     34 -1 0.417 0.5229
```

```
Granger causality test

Model 1: DLFON ~ Lags(DLFON, 1:1) + Lags(DLK, 1:1)
Model 2: DLFON ~ Lags(DLFON, 1:1)
  Res.Df Df      F Pr(>F)
1     33
2     34 -1 0.0673 0.7969
```

```
Granger causality test

Model 1: DLK ~ Lags(DLK, 1:1) + Lags(DLFON, 1:1)
Model 2: DLK ~ Lags(DLK, 1:1)
  Res.Df Df      F Pr(>F)
1     33
2     34 -1 0.3085 0.5823
```

```
Granger causality test

Model 1: DLFON ~ Lags(DLFON, 1:1) + Lags(LH, 1:1)
Model 2: DLFON ~ Lags(DLFON, 1:1)
  Res.Df Df      F Pr(>F)
1     33
2     34 -1 0.3766 0.5436
```

```
Granger causality test

Model 1: LH ~ Lags(LH, 1:1) + Lags(DLFON, 1:1)
Model 2: LH ~ Lags(LH, 1:1)
  Res.Df Df      F Pr(>F)
1     33
2     34 -1 0.2099 0.6498
```

```
Granger causality test

Model 1: DLFON ~ Lags(DLFON, 1:1) + Lags(DLINF, 1:1)
Model 2: DLFON ~ Lags(DLFON, 1:1)
  Res.Df Df      F Pr(>F)
1     33
2     34 -1 1.6367 0.2097
```

```
Granger causality test

Model 1: DLINF ~ Lags(DLINF, 1:1) + Lags(DLFON, 1:1)
Model 2: DLINF ~ Lags(DLINF, 1:1)
  Res.Df Df      F  Pr(>F)
1     33
2     34 -1 5.7248 0.02258 *
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1
```

```
Granger causality test

Model 1: DLFON ~ Lags(DLFON, 1:1) + Lags(DBP, 1:1)
Model 2: DLFON ~ Lags(DLFON, 1:1)
  Res.Df Df      F Pr(>F)
1     33
2     34 -1 0.1663 0.6861
```

```
Granger causality test

Model 1: DBP ~ Lags(DBP, 1:1) + Lags(DLFON, 1:1)
Model 2: DBP ~ Lags(DBP, 1:1)
  Res.Df Df      F Pr(>F)
1     33
2     34 -1 4e-04 0.9845
```

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات لغة البرمجة R3.6.1.

من خلال الجدول السابق الذي يوضح نتائج اختبار غرانجر لمتغيرات الدراسة يمكن تحليل هذه النتائج كما يلي:

– من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود السببية بين نفقات التسيير ومعدل البطالة عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمالية قبول هذه الفرضية هو 0.53 وهو أكبر من0.05) وبالتالي فإن نفقات التسيير لا يؤثر على معدل البطالة، والعكس صحيح حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود السببية بين معدل البطالة ونفقات التسيير عند مستوى معنوية 5%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.59 وهو أكبر من 0.05) أي **ليس هناك سببية في الاتجاهين**.

– من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود السببية بين نفقات التسيير والنمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.74 وهو أكبر من0.05) وبالتالي فإن نفقات التسيير لا يؤثر على النمو الاقتصادي، والعكس صحيح أيضا حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود السببية بين النمو الاقتصادي ونفقات التسيير عند مستوى معنوية 5%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.55 وهو أكبر من 0.05) أي **ليس هناك سببية في الاتجاهين**.

– من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود السببية بين رأس المال المادي والنمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.93 وهو أكبر من0.05) وبالتالي فإن رأس المال المادي لا يؤثر على النمو الاقتصادي، والعكس صحيح أيضا حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر

نقبل فرضية عدم وجود السببية بين النمو الاقتصادي ورأس المال المادي عند مستوى معنوية 5%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.85 وهو أكبر من 0.05) أي **ليس هناك سببية في الاتجاهين**.

– من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود السببية بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.62 وهو أكبر من0.05) وبالتالي فإن رأس المال البشري لا يؤثر على النمو الاقتصادي، والعكس صحيح أيضا حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود السببية بين النمو الاقتصادي ورأس المال البشري عند مستوى معنوية 5%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.58 وهو أكبر من 0.05) أي **ليس هناك سببية في الاتجاهين**.

– من خلال قيمة إحصائية فيشر نرفض فرضية عدم وجود السببية بين نفقات التسيير ومعدل التضخم عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.94 وهو أقل من0.05) وبالتالي فإن نفقات التسيير يؤثر على معدل التضخم، والعكس غير صحيح حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود السببية بين معدل البطالة ونفقات التسيير عند مستوى معنوية 5%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.44 وهو أكبر من 0.05) أي **ليس هناك سببية في الاتجاهين**.

– من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود السببية بين نفقات التسيير ورصيد ميزان المدفوعات عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.86 وهو أكبر من0.05) وبالتالي فإن نفقات التسيير لا يؤثر على رصيد ميزان المدفوعات، والعكس صحيح أيضا حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود السببية بين رصيد ميزان المدفوعات ونفقات التسيير عند مستوى معنوية 5%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.53 وهو أكبر من 0.05) أي **ليس هناك سببية في الاتجاهين**.

– من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود السببية بين نفقات التجهيز ومعدل البطالة عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمالية قبول هذه الفرضية هو 0.41 وهو أكبر من0.05) وبالتالي فإن نفقات التجهيز لا يؤثر على معدل البطالة، والعكس صحيح حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود السببية بين معدل البطالة ونفقات التجهيز عند مستوى معنوية 5%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.82 وهو أكبر من 0.05) أي **ليس هناك سببية في الاتجاهين**.

– من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود السببية بين نفقات التجهيز والنمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.52 وهو أكبر من0.05) وبالتالي فإن نفقات التجهيز لا يؤثر على النمو الاقتصادي، والعكس صحيح أيضا حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر

نقبل فرضية عدم وجود السببية بين النمو الاقتصادي ونفقات التجهيز عند مستوى معنوية 5%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.98 وهو أكبر من 0.05) أي **ليس هناك سببية في الاتجاهين**.

– من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود السببية بين رأس المال المادي والنمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.58 وهو أكبر من0.05) وبالتالي فإن رأس المال المادي لا يؤثر على النمو الاقتصادي، والعكس صحيح أيضا حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود السببية بين النمو الاقتصادي ورأس المال المادي عند مستوى معنوية 5%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.79 وهو أكبر من 0.05) أي **ليس هناك سببية في الاتجاهين**.

– من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود السببية بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.64 وهو أكبر من0.05) وبالتالي فإن رأس المال البشري لا يؤثر على النمو الاقتصادي، والعكس صحيح أيضا حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود السببية بين النمو الاقتصادي ورأس المال البشري عند مستوى معنوية 5%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.54 وهو أكبر من 0.05) أي **ليس هناك سببية في الاتجاهين**.

– من خلال قيمة إحصائية فيشر نرفض فرضية عدم وجود السببية بين نفقات التجهيز ومعدل التضخم عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.02 وهو أقل من0.05) وبالتالي فإن نفقات التجهيز يؤثر على معدل التضخم، والعكس غير صحيح حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود السببية بين معدل البطالة ونفقات التجهيز عند مستوى معنوية 5%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.20 وهو أكبر من 0.05) أي **هناك سببية في الاتجاه واحد** من نفقات التجهيز إلى معدل التضخم.

– من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود السببية بين نفقات التجهيز ورصيد ميزان المدفوعات عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.98 وهو أكبر من0.05) وبالتالي فإن نفقات التجهيز لا يؤثر على رصيد ميزان المدفوعات، والعكس صحيح أيضا حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود السببية بين رصيد ميزان المدفوعات ونفقات التجهيز عند مستوى معنوية 5%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.68 وهو أكبر من 0.05) أي **ليس هناك سببية في الاتجاهين**.

المطلب الثالث : تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة في المدى القصير والطويل

قصد الوصول إلى تقدير علاقة صحيحة بين نفقات التسيير والتجهيز ومتغيرات مربع كالدور، قمنا بدراسة استقرارية المتغيرات لمعرفة درجة تكاملهم، ثم اختبرنا العلاقة بينهم في المدى القصير والطويل، وفي هذا المطلب سنقوم بتقدير نماذج الانحدار الذاتي بينهم .

الفرع الثاني : تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL

1- تقدير معادلة التكامل المشترك

بعد التأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات سوف نقوم بتقدير العلاقة طويلة الأجل في إطار نموذج ARDL في الجزائر ونتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (04-36) : نتائج تقدير التكامل المشترك

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEQU	0.072003	0.092611	0.777479	0.4482
LFON	0.060514	0.083796	0.722153	0.4806
LK	1.294817	0.419612	3.085750	0.0071
LH	-0.392287	0.340886	-1.150787	0.2667
C	20.694942	0.926820	22.328989	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن إشارة معلمة نفقات التسيير ومعلمة نفقات التجهيز موجبتين مما يدل على أن الإنفاق الحكومي يؤثر بصفة إيجابية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل في الجزائر وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ،كما أن معلمة رأس المال البشري سالبة ولكنها غير معنوية، وأما معلمة رأس المال المادي فإشارتها مودبة مما يدل على أنها تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل طردي في المدى البعيد، كما نلاحظ أيضا أن الزيادة في حجم نفقات التسيير ونفقات التجهيز بـ 1% يؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي بـ 0.07% و0.06% على التوالي، وبهذا يمكن اعتبارهما من العوامل المحددة لزيادة الناتج المحلي الأجمالي الحقيقي.

2- تقدير نموذج ECM

الجدول التالي يمثل نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير :

الجدول رقم (04-37) : نتائج تقدير نموذج ECM

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEQU)	0.013067	0.021450	0.609206	0.5509
D(LEQU(-1))	0.037913	0.024041	1.577033	0.1344
D(LFON)	-0.006058	0.019170	-0.316039	0.7561
D(LFON(-1))	-0.038537	0.023345	-1.650777	0.1183
D(LFON(-2))	-0.013583	0.005628	-2.413586	0.0281
D(LK)	0.159187	0.059191	2.689362	0.0161
D(LK(-1))	0.018860	0.061135	0.308492	0.7617
D(LK(-2))	-0.103385	0.040314	-2.564487	0.0208
D(LH)	0.083592	0.339996	0.245862	0.8089
D(LH(-1))	0.619387	0.537217	1.152955	0.2659
D(LH(-2))	0.197715	0.531421	0.372049	0.7147
D(LH(-3))	-1.011260	0.360632	-2.804130	0.0127
CointEq(-1)	-0.234855	0.072984	-3.217911	0.0054

Cointeq = LPIB - (0.0720*LEQU + 0.0605*LFON + 1.2948*LK -0.3923*LH + 20.6949)

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب معالم النموذج لهم دلالة معنوية مما يدل على تأثيرهم في النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى القصير، ونلاحظ أن إشارة كل من معلمات نفقات التسيير ونفقات التجهيز ورأس المال المادي والبشري موجبة، مما يدل على أنهم يؤثرون بصفة إيجابية على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في المدى القصير وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

ونلاحظ أن معلمة معامل تصحيح الخطأ تساوي 0.23 وهي معنوية عند مستوى معنوية 5 % وبالإشارة السالبة، وهذا ما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى القصير وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتشير أن معدل النمو الاقتصادي يتصحح بما يعادل 23% من اختلال قيمته التوازنية في الفترة، أي أنه يستغرق نحو سنة حتى يعود لقيمته التوازنية في المدى البعيد بعد أثر الصدمة في متغيرات الدراسة وهي تمثل سرعة العودة إلى توازن.

3- التقييم القياسي للنموذج:

أ- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

الجدول رقم (04-38):نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.138866	Prob. F(1,15)	0.7146
Obs*R-squared	0.311875	Prob. Chi-Square(1)	0.5765

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10.

تشير نتائج اختبار LM إلى قبول فرضية العدم أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج لأن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 0.05.

ب–اختبار تجانس تباين البواقي:

الجدول رقم (04–39):نتائج اختبار تجانس تباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.786093	Prob. F(1,31)	0.3821
Obs*R-squared	0.816114	Prob. Chi-Square(1)	0.3663

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية لاختبار أكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين .

ج– اختبار الشوشرة البيضاء (استقرارية البواقي) :

من خلال اختبار ljung box (أنظر الملحق رقم 17) نلاحظ أن الإحصائية Qstat=14.05 أقل من Qtable=26.29 ومنه نقبل الفرضية H_0 أي جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي الصفر إذن سلسلة البواقي سلسلة مستقرة وهي عبارة عن شوشرة بيضاء.

د– اختبار التوزيع الطبيعي :

نلاحظ أن احتمال اختبار jarque-Berra (أنظر الملحق رقم 17) أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض الصفرية ومنه نقول أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

4– اختبار صحة تحديد الشكل الدالي :

هنا نقوم باختبار صحة ومدى ملائمة تحديد وتصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي، وذلك باستخدام اختبار RAMSEY ونتائج الاختبار مبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم (04–40) : نتائج اختبار RAMSEY

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: LPIB LPIB(-1) LEQU LEQU(-1) LEQU(-2) LFON LFON(-1) LFON(-2) LFON(-3) LK LK(-1) LK(-2) LK(-3) LH LH(-1) LH(-2) LH(-3) LH(-4) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.386542	15	0.7045
F-statistic	0.149415	(1, 15)	0.7045

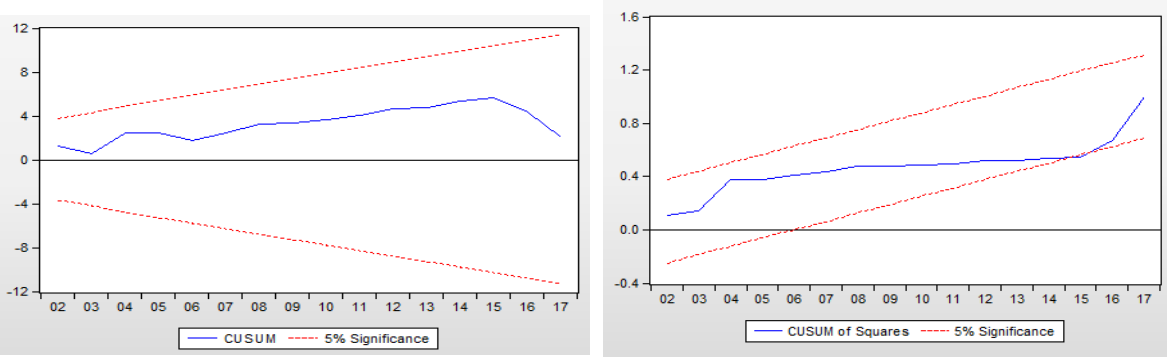
المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمال إحصائية F يساوي 0.70 وهو أكبر من 0.05 هذا ما يثبت صحة وملائمة الشكل الدالي (دالة النمو الاقتصادي لسولو) المستخدم في التقدير .

5- اختبار استقرار النموذج

للتأكد من أن النموذج يخلو من وجود أي تغيرات هيكلية ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي، ونتائج اختبار موضحة في الشكل التالي :

الشكل رقم (04-11): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المجموع التراكمي لمربعات للبواقي



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10.

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي بالنسبة لهذا النموذج يعبر عن وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مما يدل على استقرار في النموذج، إلا أن اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي يقطع أحد خطي حدود المنطقة الحرجة لكن سرعان ما يعود ليستقر داخل المنطقة الحرجة، ويتضح من خلال هذا الاختبارين أن هناك استقرار في النموذج بين نتائج الأمد الطويل و الأمد القصير.

الفرع الثالث : تقدير النموذج VAR لهيكل الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم في الجزائر

بعد إجراء اختبار غرانجر والتأكد من وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل سنقوم بتقدير نموذج الدراسة (في هذه الحالة يمكن استعمال نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR)، ونتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-41): نتائج تقدير VAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 07/09/21 Time: 15:51
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	DLINF	DLEQU	DLFON
DLINF(-1)	0.006057	0.201204	0.360162
	(0.81091)	(0.76732)	(0.86947)
	[0.00747]	[0.26222]	[0.41423]
DLEQU(-1)	1.268611	1.593251	1.629528
	(0.41741)	(0.86810)	(0.98367)
	[3.03927]	[1.83532]	[1.65658]
DLFON(-1)	1.577296	-1.702265	-1.567827
	(0.56515)	(0.53477)	(0.60596)
	[2.79096]	[-3.18318]	[-2.58734]
C	-0.070528	0.178410	0.148440
	(0.16256)	(0.15382)	(0.17430)
	[-0.43386]	[1.15985]	[0.85163]
R-squared	0.398536	0.356169	0.278707
Adj. R-squared	0.269651	0.295810	0.211086
Sum sq. resids	11.88629	13.09430	16.81273
S.E. equation	0.651545	0.639685	0.724843
F-statistic	3.092177	5.900834	4.121588
Log likelihood	-30.76350	-32.87763	-37.37690
Akaike AIC	2.157914	2.048757	2.298716
Schwarz SC	2.468984	2.224704	2.474663
Mean dependent	0.141998	0.163376	0.157609
S.D. dependent	0.762393	0.762292	0.816073
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.000342	
Determinant resid covariance		0.000240	
Log likelihood		-3.233476	
Akaike information criterion		0.846304	
Schwarz criterion		1.374144	

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10.

من خلال نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي يمكننا ملاحظة واستنتاج ما يلي:

- إشارة معلمة نفقات التسيير ومعلمة نفقات التجهيز موجبتين مما يدل على أن نفقات التسيير ونفقات التجهيز يؤثران بالإيجاب على معدل التضخم في المدى القصير في الجزائر وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث أن نفقات التسيير ونفقات التجهيز لهما تأثير مباشر وتأثير غير مباشر: التأثير المباشر يأتي من زيادة الطلب الحكومي المباشر على السلع والخدمات، التأثير غير المباشر يأتي من جراء اعتماد الأنشطة بعضها على بعض "الحكومة تشتري سلعا وخدمات، وتتعاقد مع مقاولين لتنفيذ مشاريع وتدفع رواتب لموظفيها، وكل

هؤلاء يشترون من مزودين آخرين وهكذا، يرتفع الطلب الكلي بسرعة أكبر من الإنتاج الكلي، مما يسبب انجذاب الأسعار إلى أعلى بقوة.

– إشارة معلمة نفقات التسيير موجبة وتساوي 1.26 أي كلما زاد حجم نفقات التسيير بوحدة واحدة يرتفع معدل التضخم بـ 1.26% في المدى القصير.

– إشارة معلمة نفقات التجهيز موجبة وتساوي 1.57 أي كلما زاد حجم نفقات التجهيز بوحدة واحدة يرتفع معدل التضخم بـ 1.57% في المدى القصير.

– إشارة معلمة التضخم للفترة السابقة موجبة أي هناك علاقة طردية بين معدل التضخم للفترة الحالية ومعدل التضخم للفترة السابقة، حيث أن زيادة تَغيُّر معدل التضخم للفترة السابقة بـ 1% سيؤدّي إلى ارتفاع في معدل التضخم للفترة الحالية بـ 0.006%.

– التقييم القياسي للنموذج

– اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

الجدول رقم (04–42):نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.

VAR Residual Serial Correlation LM T...
Null Hypothesis: no serial correlation ...
Date: 07/09/21 Time: 16:02
Sample: 1980 2017
Included observations: 36

Lags	LM-Stat	Prob
1	4.632050	0.8651

Probs from chi-square with 9 df.

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10.

تشير نتائج اختبار LM إلى قبول فرضية العدم أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج لأن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 0.05.

-اختبار تجانس تباين البواقي:

الجدول رقم (04-43):نتائج اختبار تجانس تباين

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: Includes Cross Terms
Date: 07/09/21 Time: 16:03
Sample: 1980 2017
Included observations: 36

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
60.62474	54	0.2493

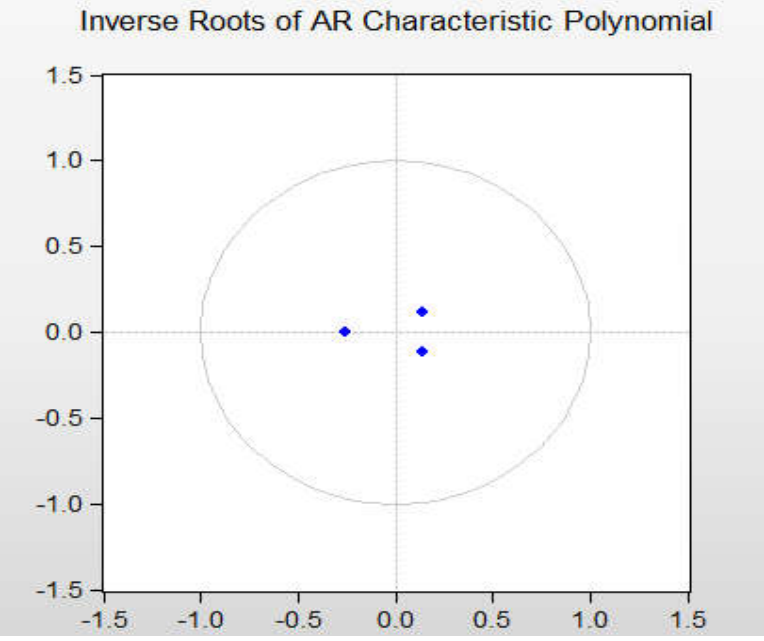
المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية لاختبار أكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين .

-استقرارية نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)

نتائج اختبار استقرارية نموذج شعاع الانحدار الذاتي في الشكل التالي

شكل رقم (04-12): استقرارية نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Eviews10.

من الشكل أعلاه يتضح لنا أن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار إذن جميع المعاملات هي أصغر من الواحد وأن جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة.

– اختبار الشوشرة البيضاء (استقرارية البواقي) :

من خلال اختبار ljung box (أنظر الملحق رقم 18) نلاحظ أن الإحصائية Qstat=11.12 أقل من Qtable=26.29 ومنه نقبل الفرضية H_0 أي جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي الصفر إذن سلسلة البواقي سلسلة مستقرة وهي عبارة عن شوشرة بيضاء.

– اختبار التوزيع الطبيعي :

نلاحظ أن احتمال اختبار jarque-Berra (أنظر الملحق رقم 18) أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض الصفرية ومنه نقول أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

– التقييم الإحصائي للنموذج

من خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ نلاحظ أن:

– معامل تحديد يساوي 0.3985 أي أن المتغيرات الداخلية تفسر التغيرات التي تحدث في معدل التضخم بنسبة 39.85 % .

– معنوية المعالم

– نلاحظ أن جميع معالم لها دلالة معنوية لان إحصائية المحسوبة لستيودنت أكبر من إحصائية المجدولة أي المعلمات معنوية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$.

اختبار فيشر F : يهدف هذا الاختبار إلى اختبار معنوية النموذج ككل من خلال الفرضيتين التاليتين :

$$\begin{cases} H_0: B1 = B2 = 0 \\ H_1: B1 \neq B2 \neq 0 \end{cases}$$

ونلاحظ من خلال نتائج تقدير أن إحصائية فيشر المحسوبة تساوي 3.09 وهي اكبر من القيمة المجدولة التي تساوي 2.88 أي النموذج ككل له دلالة معنوية .

– تحليل دوال الاستجابة :

*** استجابة معدل التضخم لصدمات في نفقات التسيير**

إن نماذج الانحدار الذاتي VAR يمتاز بتحليل الصدمات العشوائية من خلال قياس أثر التغير المفاجئ في متغيرة ما على باقي المتغيرات، وحسب تقديرات دالة الاستجابة الفورية الممتدة على أفق عشر سنوات كما هو مبين في الملحق رقم 19 فإنه في حالة ما إذا حدثت صدمة أو طفرة ايجابية في نفقات التسيير مقدرة بوحدة واحدة في السنة الأولى، يؤدي هذا إلى عدم استجابة فورية لمعدل التضخم في نفس السنة، غير أنه في

السنة الثانية سيرتفع معدل التضخم بـ 0.008 وحدة معيارية، ليكون أثر نفقات التسيير على معدل التضخم بعد ذلك بمعدل موجب خلال فترة الثالثة حتى الفترة الخامسة، أما الباقي الفترات يكون التأثير نفقات التسيير تارةً سالب وتارةً موجب غير أنه لا يتعدَّى 1%.

*** استجابة معدل التضخم لصدمات في نفقات التسيير**

إن نماذج الانحدار الذاتي VAR يمتاز بتحليل الصدمات العشوائية من خلال قياس أثر التغير المفاجئ في متغيرة ما على باقي المتغيرات، وحسب تقديرات دالة الاستجابة الفورية الممتدة على أفق عشر سنوات كما هو مبين في الملحق رقم 19 فإنه في حالة ما إذا حدثت صدمة أو طفرة ايجابية في نفقات التجهيز مقدرة بوحدة واحدة في السنة الأولى، يؤدي هذا إلى عدم استجابة فورية لمعدل التضخم في نفس السنة، غير أنه في السنة الثانية سيرتفع معدل التضخم بـ 0.32 وحدة معيارية، ليكون أثر نفقات التسيير على معدل التضخم بعد ذلك بمعدل سالب خلال فترة الثالثة بـ 0.06 ، أما الباقي الفترات يكون التأثير نفقات التسيير تارةً سالب وتارةً موجب غير أنه لا يتعدَّى 1%.

– تحليل مكونات التباين :

من خلال الملحق رقم 20 نلاحظ أن معظم التقلبات الظرفية التي تحدث في معدلات التضخم في المدى القصير تكون ناتجة عن الصدمات الذاتية للمتغيرة نفسها، إذ أنه عند تحليل مكونات التباين لمعدل التضخم تسمح بتفسير ما قيمته 81.59 من تغيرات معدل التضخم خلال الفترة الثانية التي تلي حدوث الصدمة، لتنخفض هذه النسبة مع مرور الوقت لتبلغ أدنى قيمة لها 81.06 .

ومن جهة أخرى، يشير الجدول ارتفاع نسبة مساهمة صدمات نفقات التسيير والتجهيز في معدل التضخم بالموازاة مع انخفاض نسبة مساهمة صدمات معدل التضخم، ففي الأولى نلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة النفقات التسيير من 0 بالمئة في الفترة التي تلي حدوث الأزمة الى 0.23 بالمئة كحد قياسي في السنة العشرة، كما نلاحظ أيضا ارتفاع نسبة مساهمة النفقات التجهيز من 0 بالمئة في الفترة التي تلي حدوث الأزمة الى 16.44 بالمئة كحد قياسي في السنة العشرة .

خلاصة :

لقد قمنا في هذا الفصل دراسة التطبيقية لأثر سياسة الإنفاق الحكومي على متغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1980-2017)، حيث تطرقنا في المبحث الأول الدراسات السابقة حيث تعددت الدراسات حول موضوع علاقة الإنفاق الحكومي ومتغيرات مربع كالدور، حيث توصلت بعض الدراسات إلى وجود أثر ايجابي للإنفاق ودراسات إلى أثر سلبي، وفي نقطة ثانية تطرقنا إلى فقد قمنا بدراسة تطبيقية على معطيات إحصائية متعلقة بالجزائر وكان الهدف منها تحديد العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة والنمو الاقتصادي ومعدل التضخم ورصيد ميزان المدفوعات، حيث قمنا بدراسة الاستقرارية للسلاسل فوجدنا أن أغلب المتغيرات تستقر في الفروق الأولى، وقمنا بإجراء اختبار التكامل المتزامن فوجدنا علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي، ثم قمنا باختبار السببية فوجدنا هناك سببية بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم في اتجاه واحد، و وفي الأخير قمنا بتقدير نموذج تصحيح الخطأ ونموذج شعاع الانحدار الذاتي ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة وفي الأخير قمنا باختبارهم فوجدناهم مقبولين من الناحية الاقتصادية والإحصائية، أما في المبحث الثالث فقد قمنا بدراسة أثر نفقات التسيير والتجهيز بالجزائر على متغيرات مربع كالدور وكان الهدف منها تحديد العلاقة الموجودة بين نفقات التسيير والتجهيز ومعدل البطالة والنمو الاقتصادي ومعدل التضخم ورصيد ميزان المدفوعات، حيث قمنا بدراسة الاستقرارية للسلاسل فوجدنا أن أغلب المتغيرات تستقر في الفروق الأولى، وقمنا بإجراء اختبار التكامل المتزامن فوجدنا علاقة طويلة الأجل بين نفقات التسيير والتجهيز ومعدل النمو الاقتصادي، ثم قمنا باختبار السببية فوجدنا هناك سببية بين نفقات التسيير والتجهيز ومعدل التضخم في اتجاه واحد، وفي الأخير قمنا بتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة وفي الأخير قمنا باختبارهم فوجدناهم مقبولين من الناحية الاقتصادية والإحصائية.

الخاتمة

لقد كان الهدف من الدراسة هو تحديد دور سياسة الإنفاق الحكومي في تحقيق الأهداف الاقتصادية لمربع كالدور والمتمثلة في رفع النمو الاقتصادي، وتخفيض معدلات البطالة والتضخم وتحقيق التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 وهي الفترة التي شهدت عدة إصلاحات، وذلك بالاستعانة بالنظريات الاقتصادية التي يعتمدها الفكر الاقتصادي لتفسير هذه العلاقة قصد إجراء بحث ذا نزعة تطبيقية كون أن هذه المعرفة المسبقة للعلاقة تمكن من رسم السياسات الاقتصادية المناسبة.

ولبلوغ هدفنا في هذا الموضوع قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول **الإطار النظري للإنفاق العام** تم إبراز أهم التعاريف المتعلقة بها وخصائصها والعوامل المحددة لها وتقسيماتها النظرية والوضعية في الميزانية الجزائرية، كما تطرقنا إلى ظاهرة ازدياد النفقة العامة من خلال استعراض أسباب التزايد الحقيقي للنفقات العامة و أسباب التزايد الظاهري للنفقات العامة، وفي نقطة أخرى النفقات العامة في المدارس الاقتصادية من خلال عرض النفقة العامة وفقا للتحليل الكلاسيكي و التحليل الكينزي والتيارات الجديدة، حيث شهدت نظرية النفقة العامة تطورات جوهرية نتيجة التطور السياسي و الاجتماعي لمفهوم الدولة، وانتقلت من الدور الحيادي إلى الدور التدخلي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية و ذلك عقب الأزمة الكبرى عام 1929 التي تعرضت لها الاقتصاديات الغربية، وفي نقطة أخيرة من هذا الفصل تطرقنا إلى الآثار المباشرة للنفقات العامة على الإنتاج الوطني والاستهلاك وتوزيع الدخل، بالإضافة إلى آثارها على الأسعار والطلب الفعلي ومستوى التشغيل وأيضا الأثر المضاعف و الأثر المعجل.

أما الفصل الثاني تم التطرق فيه إلى **الإنفاق الحكومي ومتغيرات مربع كالدور في النظرية الاقتصادية**، وتضمن ثلاث مباحث، المبحث الأول عالجنا فيه الإطار المفاهيمي للسياسة الاقتصادية الكلية من خلال دراسة مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية وأنواعها وكذلك أهداف السياسة الاقتصادية الكلية وأساليب إعدادها وأدواتها، أما المبحث الثاني فخصصناه لدراسة الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية حيث يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها، فهو يعكس مدى قوة الدولة وتقدمها، وذلك من خلال دراسة نموذج IS-LM والطلب الكلي وآلية عمل مضاعف الإنفاق الحكومي ونموذج بارو "Barro"، أما المبحث الثالث والأخير تناولنا فيه سياسة الإنفاق الحكومي كأداة لتجسيد السياسة الاقتصادية من خلال دراسة أثر سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل حيث تستخدم الدولة النفقات العامة كأداة من أدوات السياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في أوقات الرواج وأوقات الكساد، وتستخدم النفقات العامة للتأثير على مستوى التشغيل ومحاربة البطالة، وتطرقنا كذلك إلى

سياسة الإنفاق الحكومي كأداة لمواجهة التضخم من خلال إبراز الآثار السلبية لزيادة الإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار ثم الآثار الإيجابية، وفي نقطة أخيرة تطرقنا إلى دور الإنفاق الحكومي في تحقيق التوازن الخارجي.

وأما الفصل الثالث فكان عبارة عن **دراسة تحليلية للإنفاق العام ومتغيرات مربع كالدور في الجزائر**، حيث تناولنا في البداية خصائص ومميزات الاقتصاد الجزائري و أهم السياسات المتبعة خلال فترة الدراسة مع الإشارة إلى انعكاساتها على الواقع الاقتصادي، وذلك ابتداءا من مرحلة التخطيط اللامركزي ومرحلة الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق والإصلاحات الهيكلية تحت إشراف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ثم مرحلة برامج الاستثمارات العمومية والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم وتوطيد النمو، وفي المبحث الثاني عالجنا تطور هيكل الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 من خلال دراسة تطور مؤشرات النفقات العامة في الجزائر خلال مرحلة التخطيط اللامركزي ثم خلال مرحلة الإصلاحات ومرحلة البرامج الاستثمارية العمومية، وأما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى تطور مؤشرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 من خلال دراسة تطور معدلات التضخم والتوازنات الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 وأيضا دراسة تطور معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وفي الأخير تقيم أداء السياسة الانفاقية في الجزائر من خلال مربع كالدور.

أما في الفصل الرابع، فقد تناولنا **دراسة تطبيقية لأثر سياسة الإنفاق الحكومي على متغيرات مربع كالدور**، حيث في المبحث الأول تم عرض بعض الدراسات الكمية في مجال الموضوع وتحليلها، حيث تطرقنا إلى بعض الدراسات الجزائرية، إضافة إلى دراسات أخرى عربية وأخرى أجنبية، وتعددت مجمل هذه الدراسات في نتائجها وتباينت تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على متغيرات الاقتصادية الكلية من دولة لأخرى، وأما المبحث الثاني قمنا بإجراء دراسة قياسية على المعطيات التي بحوزتنا وكان الهدف منها تحديد العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة والنمو الاقتصادي ومعدل التضخم ورصيد ميزان المدفوعات، حيث قمنا بدراسة الاستقرارية للسلاسل واختبار التكامل المتزامن واختبار السببية وفي الأخير قمنا بتقدير نموذج تصحيح الخطأ ونموذج شعاع الانحدار الذاتي ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، وأما المبحث الثالث قمنا بدراسة أثر هيكل الإنفاق الحكومي على معدل البطالة والنمو الاقتصادي ومعدل التضخم ورصيد ميزان المدفوعات، حيث قمنا بدراسة الاستقرارية للسلاسل واختبار التكامل المتزامن واختبار السببية وفي الأخير قمنا بتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

1- نتائج الدراسة:

في ضوء ما تم عرضه في الفصول السابقة يمكننا استخلاص النتائج التالية:

- ازدادت أهمية دراسة النفقات العمومية مع توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية وذلك تماشيا مع آراء المدارس الاقتصادية، فالفكر التقليدي يرى أن النفقة العامة ليست استهلاكا بمعنى أن الدولة تقتطع جزءا من الأموال للقيام بأنشطتها المختلفة ويرون أن الاستهلاك ليس ضارا طالما لا يتعدى الحدود الضرورية لقيام الدولة بوظائفها الرئيسية، وأما الفكر الحديث فهو ينظر إلى النفقة على انها مجرد إعادة لتوزيع الدخل الإجمالي ونقل للقوة الشرائية من مجموعة من الأفراد إلى مجموعة أخرى فالدولة ليست إلا مضخة هائلة تمتص لتوزع وتؤثر حقيقيا لأهدافها وسياستها؛
- تعتبر النفقة العامة من أبرز أدوات السياسية المالية ويعبر عنها بأنها كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة، وهذا حسب طبيعة النظام الاقتصادي و الاجتماعي و درجة تطور الاقتصاد و ظروفه و موارده و احتياجاته؛
- إن التوسع في الإنفاق الحكومي بمختلف أنواعه ينتج آثارا متعددة في مختلف الميادين فالنفقات العامة تهدف إلى إشباع الحاجات العامة بالإضافة إلى التأثير في مختلف المتغيرات الاقتصادية، فالدخل الإجمالي يتأثر بالنفقة من خلال تأثيرها في قدرة الأفراد ورغبتهم على العمل والادخار والاستثمار وعلى تحويل عناصر الإنتاج وفي القوى المادية للإنتاج، وأما الاستهلاك فبطبيعة الحال كل إنفاق موجه للاستهلاك سواء لشراء السلع أو الخدمات؛
- تعتمد كل الدول في بناء سياستها الاقتصادية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية في المدى القصير والمتوسط والطويل، حيث تقوم باستشراف أو التنبؤ بما ستصل إليه هذه الأهداف بناء على المعطيات الموجودة ليتم بعدها بلورة السياسات الاقتصادية التي تمكنها من الوصول إلى هذه الأهداف بدقة أو على الأقل بأرقام قريبة من ذلك، وعلى هذا الأساس فإن قياس كفاءة الاقتصاد في كل الدول يعتمد على هذه المؤشرات الاقتصادية، ومن بين المؤشرات الاقتصادية الكلية النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم؛
- يؤدي توسع النفقات العامة الى التأثير على الاقتصاد القومي وعلى كافة جوانب المجتمع سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو مالية، وهذا ما يستبعد أمر حيادها، وبالتالي فالنفقات العامة تعتبر كأداة هامة لتحقيق أهداف المجتمع، فالدولة وإن أمكنها التأثير على النشاط الاقتصادي الخاص بواسطة

الضريبة والاقتراض والسياسة الائتمانية والنقدية، إلا أن النفقات العامة تظل الأداة الأساسية لتنفيذ سياستها الاقتصادية؛

- تستخدم الدولة النفقات العامة كأداة من أدوات السياسة المالية لتحقيق الاستقرار، وبحسب التحليل الكنزي فالزيادة في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد مما يرفع مستوى الطلب الكلي، وعندها ستلجأ المؤسسات إلى زيادة إنتاجها وبالتالي توظيف عمال جدد مما يرفع مرة أخرى من دخل الأفراد ويعالج البطالة؛
- مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل وتغيرات منذ الاستقلال، إذ انتهجت في فترة الثمانينات نظام الاقتصادي الاشتراكي وذلك بهيمنة الدولة على كل المجالات الاقتصادية واعتمادها على إيرادات ناجمة من قطاع المحروقات التي تميزت بالارتفاع، وتبني سياسة التخطيط اللامركزي من خلال تطبيق مخططين خماسيين، ومع بداية التسعينيات تحول الاقتصادي الجزائري إلى نظام اقتصاد السوق وطبقت إصلاحات اقتصادية تحت إشراف الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمتمثلة في برنامج الاستعداد الائتماني الأول وبرنامج الاستعداد الائتماني الثاني وبرنامج التثبيت الهيكلي وبرنامج التعديل الهيكلي، وبعد الانتهاء من برامج الإصلاح الهيكلي شرعت الجزائر منذ سنة في انتهاج سياسة مالية توسعية بوضع برامج تنموية تهدف إلى تدارك التأخر المسجل في فترة التسعينات وإعطاء دفعة جديدة للاقتصاد وتنفيذ ثلاث برامج استثمارية هي برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو وبرنامج توطيد النمو؛
- عرف الإنفاق الحكومي والمؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر تغيرات مهمة خلال فترة الثمانينات حيث غيرت الجزائر سياستها من التخطيط المركزي إلى التخطيط اللامركزي مما كان له تأثير كبير على سياسة الإنفاق وحجمه، وأما مؤشر البطالة فقد عرفت في الفترة الثمانينيات تذبذبا حيث أنها ترتفع تارة وتنخفض تارة أخرى، وأما معدلات التضخم فقد شهدت ارتفاعا وذلك بسبب ارتفاع حجم الأجور و زيادة الإنفاق الحكومي بسبب تطبيق مخططين خماسيين، وأما بالنسبة للنمو الاقتصادي فقد سجل في منتصف الثمانيات وبداية التسعينات انخفاضًا محسوسًا في هذا المعدل، ويرجع ذلك إلى التذبذبات في أسعار البترول في السوق العالمية وأعقب ذلك انهيار أسعار البترول ؛
- من خلال تطرقنا إلى تحليل تطور الإنفاق الحكومي ومؤشرات مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة التسعينات، تبين لنا أن سياسة الإنفاق مرت بعدة مراحل، بدءا من سنة 1990 رغم طابع

التوسع الذي ظهر في زيادة حجم النفقات العامة قصد زيادة الإنتاج وتنشيط الطلب، حيث طبقت في الخمس السنوات الأولى سياسة توسعية ثم الانكماشية في الخمس الأخرى، إلا أنها لم تحقق الأهداف المسطرة، وذلك نظرا للمواصفات التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري من ضعفه و محدودية قدراته الاستيعابية، و بالتالي فالسياسة الانفاقية خلال هذه الفترة غير فعالة، طالما أنها لم تساهم في معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية التي أفقدت الاقتصاد الوطني توازناته الداخلية والخارجية، فالإختلالات الداخلية عبرت عن نفسها في صورة ارتفاع متتالي لمعدلات التضخم، و ارتفاع معدلات البطالة وسيرها في ميل ذو اتجاه تصاعدي وأيضا انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي فقد سجلت في هاته الفترة بعض المعدلات السلبية؛

- عرفت الإنفاق الحكومي تطورا مستمرا خلال الفترة الأخيرة من الدراسة والتي عرفت تطبيق ثلاث برامج استثمارية عمومية حيث توسعت الدولة في الإنفاق الحكومي، ولكن مع انهيار أسعار البترول انخفض حجم الإنفاق الحكومي، أما مؤشرات مربع كالدور فقد عرفت تغيرا مستمرا من فترة لأخرى ففيما يخص النمو الاقتصادي فقد وصل في المتوسط إلى 4.8% خلال الفترة (2000-2004) لينخفض إلى 3.14% في المتوسط خلال الفترة 2010-2017، هذا وقد عرف معدل البطالة تغيرا مستمرا من فترة لأخرى حيث وصل متوسط معدل البطالة إلى 22.5% خلال الفترة 2000-2004 لينخفض إلى 10.54% خلال 2010-2017 وبالرغم من ذلك فإن المعدل لا يزال مرتفعا وعلى الدولة إيجاد صيغ جديدة تتم من خلالها خلق مناصب شغل جديدة، وأما فيما يخص حالة التوازن الخارجي فيمكن ملاحظة أنه مرتبط بحالة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات والذي يعتمد بشكل كبير على الصادرات البترولية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات المستمرة في أسعار البترول في الأسواق العالمية؛
- من خلال نتائج اختبار الإستقرارية، تبين لنا أن جميع السلاسل (باستثناء رأس المال البشري) غير مستقرة في المستوى وذلك لأن القيمة المحسوبة لاختبار ديكي فولر أكبر من القيم الحرجة عند مستويات المعنوية المتعارف عليها 1% و5% و10%، ولكن بعد إجراء اختبار ديكي فولر المطور على السلاسل بعد إجراء الفروقات الدرجة الأول وجدنا القيمة المحسوبة لاختبار ديكي فولر أقل من القيم الحرجة عند مستويات المعنوية المتعارف عليها 1% و5% و10% أي أنها مستقرة، أي أن السلاسل متكاملة في درجات مختلفة (خليط بين 0 و1)؛

- من خلال اختبار التكامل المشترك من لأنجل غرانجر بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة وجدنا أن قيمة القيمة المحسوبة لاختبار ADF لسلسلة البواقي أقل من القيمة المجدولة كما يعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال التي هي أقل من 0.05، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل متزامن وحيدة بين هذه المتغيرين، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.
- من خلال نتائج اختبار الحدودBounds test بين متغيرات الإنفاق الحكومي ورأس المال البشري والمادي ومعدل النمو الاقتصادي وجدنا أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من القيم الحرجة المعدلة من قبل (NARAYAN, 2004) عند مستوى معنوية 10% و5% و2.5%و1% مما يجعلنا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات.
- من خلال اختبار سببية غرانجر تبين لنا وجود علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.006 وهو أقل من0.05) وبالتالي وجود تأثير للإنفاق العام على معدل التضخم في المدى القصير في الجزائر خلال الفترة مابين 1980-2017؛
- من خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة تبين لنا أن هناك تأثير سلبي للإنفاق العام على معدل البطالة في المدى الطويل والقصير، حيث أن الزيادة في معدل نمو الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض البطالة بـ 0.064 وحدة في الأجل الطويل و0.96 وحدة في الأجل القصير؛
- من خلال تقدير نموذج ARDL نلاحظ أن إشارة كل من معلمتي الإنفاق الحكومي ورأس المال البشري موجبة مما يدل على أن كل من الإنفاق الحكومي ورأس المال البشري يؤثران بصفة إيجابية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل في الجزائر وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، غير أن معلمة رأس المال المادي إشارتها سالبة مما يدل على أنها تؤثر على النمو الاقتصادي بالسلب في المدى البعيد، ونلاحظ أيضا أن الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي، وأما في المدى القصير فنلاحظ أن إشارة كل من معلمتي الإنفاق الحكومي ورأس المال المادي والبشري موجبة، مما يدل على أنهم يؤثرون بصفة إيجابية على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام؛

- من خلال نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR تبين لنا وجود علاقة طردية بين معدل التضخم للفترة الحالية والإنفاق الحكومي، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي بـ 1% سيؤدِّي إلى ارتفاع في معدل التضخم للفترة الحالية بـ 0.09%؛
- بعد إجراءنا لاختبار التكامل المشترك واختبار سببية غرانجر بين الإنفاق الحكومي ورصيد ميزان المدفوعات تبين لنا عدم وجود علاقة بينهم في المدى الطويل وفي المدى القصير.

2- نتائج اختبار الفرضيات:

تم القيام بهذه الدراسة من خلال وضع مجموعة من الفرضيات، ومن خلال ما سبق تم التوصل إلى ما يلي:

- عرفت الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي وما قبلها أوضاعاً اقتصادية حرجة، تميزت بضعف معدل النمو الاقتصادي بشكل عام واختلال التوازنات الداخلية والخارجية، والعجز عن سداد خدمات الديون، فضلا عن معدلات تضخم وبطالة عالية، وتبعاً لهذا تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية، إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات المالية الدولية التي تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق، حيث تستخدم ضمن آلياتها السياسات الانفاقية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك بالتحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم والعمل على توازن ميزان المدفوعات وخفض معدلات البطالة ووصل إلى معدل نمو اقتصادي مستديم مما كان له أثر ايجابي على هذه المؤشرات **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى** التي تنص على للإصلاحات الاقتصادية المتعاقبة أثر ايجابي على حجم الإنفاق الحكومي وفي رفع معدلات النمو وخفض معدلات البطالة.
- تبين لنا من خلال الدراسة القياسية ونتائج اختبار الاستقرارية لـ ديكي فولر المطور أن متغيرات المتمثلة في معدل النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي والنمو في التكوين الرأسمالي الثابت ومعدل البطالة ومعدل التضخم وميزان المدفوعات غير مستقرة في المستوى وبعد إجراء الفروقات عليهم من الدرجة الأولى أصبحت مستقرة، أما المتغير رأس المال البشري فهو مستقر عند مستواه الأصلي، وبعد إجراء اختبارات تكامل المشترك لأنجل غرانجر ومنهج الحدود وجدنا أن هناك علاقة تكامل متزامن بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة وأيضا بين الإنفاق الحكومي ومتغيرات النمو الاقتصادي ورأس المال البشري ورأس المال المادي فقط وهذا ما **ينفي الفرضية الثانية** التي تنص على هناك علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي ومتغيرات مربع كالدور في الجزائر.

- من خلال تطبيق اختبار غرانجر للسببية بين الإنفاق الحكومي ومتغيرات مربع كالدور باستخدام لغة البرمجة R3.6.1 تبين لنا **هناك سببية في الاتجاه واحد** من الإنفاق الحكومي إلى معدل التضخم، وعدم علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي والمتغيرات الأخرى وهو **ما ينفي الفرضية الثالثة** التي تنص على وجود علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي ومتغيرات مربع كالدور في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- تبين لنا من خلال الدراسة القياسية ونتائج اختبار الاستقرارية لـ ديكي فولر المطور أن متغيرات المتمثلة في لوغاريتم نفقات التسيير والتجهيز ولوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي و لوغاريتم معدل البطالة و لوغاريتم معدل التضخم وميزان المدفوعات غير مستقرة في المستوى وبعد إجراء الفروقات عليهم من الدرجة الأولى أصبحت مستقرة، أما المتغير لوغاريتم رأس المال البشري فهو مستقر عند مستواه الأصلي، وبعد إجراء اختبارات تكامل المشترك لجوهانسن ومنهج الحدود وجدنا أن هناك علاقة تكامل متزامن بين نفقات التسيير والتجهيز ومتغيرات ولوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي ولوغاريتم رأس المال البشري ولوغاريتم رأس المال المادي فقط وهذا ما **ينفي الفرضية الرابعة** التي تنص على هناك علاقة تكامل مشترك بين نفقات التسيير والتجهيز ومتغيرات مربع كالدور في الجزائر.

3- التوصيات:

في نهاية هذه الأطروحة وبناءاً على النتائج التي توصلنا إليها سابقا نقدم مجموعة من التوصيات التي نراها ضرورية وذات صلة وثيقة بالموضوع الدراسة والتي نوردها كما يلي:

- ترشيد الإنفاق الحكومي بحيث يكون هذا الحجم موافق لمتطلبات لنمو الناتج المحلي الإجمالي؛
- ضرورة اعطاء أهمية ودور كبير للإنفاق الاستثماري وتقليل من الإنفاق الجاري؛
- يتوجب على صانعي السياسة الاقتصادية في الجزائر ضرورة التركيز على مختلف أدوات السياسة المالية وليس على السياسة الاتفاقية لوحدها، لأن هذه الأخير لها قدرات محدود وبالتالي فإنه لا يمكن الاعتماد عليها بشكل مطلق لأجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية؛
- يجب وضع سياسة الإنفاق الحكومي متناسقة مع سياسة نقدية حريصة للمحافظة على استقرار معدل التضخم عند مستوى محدود.
- تنمية القطاعات السلعية الإنتاجية خاصة الصناعة والزراعة لتوفير المنتجات وتقليل الاعتماد على الاستيراد للحد من معدلات التضخم؛

- تأمين الاحتياجات الوطنية من مصادر داخلية والى أكبر حد ممكن، وإيجاد سياسة تداخلية بين نوع الإنتاج واحتياجات الاستهلاك، والتشجيع على استهلاكها داخلياً، مع التفكير في إيجاد نمط الأسلوب الإنتاجي المناسب القائم على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وذلك بهدف تقليل الاعتماد على الاستيراد في إطار النشاط الاقتصادي؛
- إنشاء نظام إحصائي معلوماتي متطور بشكل الذي يعالج مشكلة وجود تضارب كبير بين المعطيات الإحصائية، ذلك أن هذا التضارب من شأنه إعطاء نتائج مزيفة وبعيدة بعض الشيء عن الواقع الاقتصادي، مع توفير معطيات دورية شهرية وهذا لإعطاء نتائج أحسن ودقيقة.

4- آفاق البحث

بعد معالجة إشكالية بحثنا ومن خلال مسار التحليل الذي ركز عليه بحثنا، ظهرت لنا العديد من الجوانب والإشكاليات الجديرة بمواصلة البحث فيها لأهميتها النظرية والتطبيقية نذكر منها:

- دور ترشيد الإنفاق في معالجة الاختلالات الداخلية والخارجية في ظل تقلبات أسعار البترول؛
- دور سياسة الإنفاق الحكومي في تحقيق مربع كالدور في الجزائر مقارنة مع بعض دول النامية؛
- تطبيق نماذج التوازن العام القابلة للحساب لتقييم أداء السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب

1- أحمد شعبان محمد علي، **علم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية**، بدون طبعة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.

2- بن قانة محمد إسماعيل، **اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج واستراتيجيات)**، أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

3- خالد شحادة الخطيب، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان-الأردن، 2005، ص51.

4- تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

5- حمدي عبد العظيم، **السياسات المالية والنقدية، دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

6- حودة عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي**، دار النهضة، القاهرة، 1983.

7- خالد شحادة الخطيب، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان-الأردن، 2005.

8- خبابة عبد الله، **أساسيات اقتصاد المالية العامة**، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2009.

9- زغدود علي، **المالية العامة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعي، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر،2006.

10- زينب حسين عوض الله، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006.

11- زينب حسين عوض الله،**مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، جامعة الإسكندرية و بيروت العربية، بدون سنة.

12- سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة**، الدار الجامعية-الإسكندرية، 2011.

13- سعيد علي محمد العبيدي،**اقتصاديات المالية العامة**، دار الدجلة، الطبعة الاولى، عمان-الاردن، 2011.

14- سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة، النفقات العامة–الإرادات العامة–الميزانية العامة،** منشورات الحلبي البغدادية، بيروت،2008.

15- سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة، النفقات العامة–الارادات العامة–الميزانية العامة،** منشورات الحلبي الحقوقية، بدون طبعة، بيروت–لبنان، 2003.

16- صواليلي صدرالدين، **تحليل المعطيات،** دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

17- طارق الحاج، **المالية العامة،** دار الصفاء للنشر و التوزيع،عمان–الأردن، 2009.

18- عبد الباسط وفا،**النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي،** نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية،القاهرة.

19- عبد الرحمان يسري أحمد، **النظرية الاقتصادية الكلية،** الدار الجامعية للطبع والنشر، الأسكندرية 1997.

20- عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق،** الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

21- عبد الرزاق فارس، **الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام–دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان العربية،** الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.

22- عبد المجيد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية تحليل جزئي كلي،** القاهرة، زهراء الشرق، 2007.

23- عبد المجيد قدي، **مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

24- عبد المطلب عبد الحميد، **الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسات)**، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010.

25- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي)**، الطبعة الاولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

26- عبد المطلب عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية على المستوى القومي،** مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003.

27- فلح حسن خلف، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2008 .

28- مجيد ضياء، **النظرية الاقتصادية–التحليل الاقتصادي الكلي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007.

29- محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**،الجزء الثاني، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

30- محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، 2008، ص 306.

31- محمد صغير بعلي و يسرى أبو العلا،**المالية العامة،النفقات العامة–الإرادات العامة–الميزانية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة–الجزائر، 2003.

32- محمد طاقة و هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة ،عمان–الأردن.

33- محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

34- محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الاسلامي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، القاهرة، 2004.

35- مدحت القريشي ، **تطور الفكر الاقتصادي** ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الأردن، 2008.

36- مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)** ، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 .

37- مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات الدولية**، دار الهومة، الجزائر، 2008.

38- نزار سعد الدين، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات**، دار الجامعة للنشر والتوزيع، عمان،الطبعة الاولى، 2006.

39- وحيد مهدي عامر، **السياسات النقدية والمالية والإستقرار الاقتصادي –النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2010.

40- وليد عبد الحميد عايب ،**الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي**، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، لبنان 2010.

الأطروحات والمذكرات

41- بن سليمان يحي، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (دراسة تحليلية قياسية 1980–2014)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 03، 2019.

42- بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر.

43- بن نوار بومدين، **النفقات العامة على التعليم –دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980–2008**–، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010.

44- زيرمي نعيمة، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2015– 2016.

45- سعودي عبد الصمد، **تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001–2014)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2015-2016.

46- صواليلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

47- طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970–2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم التسيير غير منشورة، تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2013-2014.

48- عبد المجيد قدي، **فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الأولية دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري**، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.

49- محمد العلي، **أثر تغير الإنفاق العام في معدل البطالة في سورية دراسة تحليلية (2000–2012)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق ، سوريا، 2015.

50- محمد زكاري، **دراسة العلاقات بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة احمد بوقره، بومرداس، 2013-2014.

51- محمد صديق، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل المالي، جامعة الجزائر، 2008-2009.

52- محمد فرحي، **النمذجة القياسية لترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام**، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية1999.

53- مسعود درواسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر "1990-2004"**، أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد، جامعة الجزائر،2005-2006.

54- مقراني حميد، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)**، مذكرة ماجستير غير منشورة،تخصص اقتصاد كمي، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015/2014.

المجلات والدوريات

55- البشير عبد الكريم، **الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر**، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان.

56- بوالكور نورالدين، **تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي و التضخم في الجزائر في إطار السببية والتكامل المشترك خلال الفترة (1970-2015)** ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد الثالث، 2016.

57- بوجراد سهيلة، **علاقة الإنفاق العام بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر دراسة قياسية 1990-2013**، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، الجزائر المجلد الرابع، العدد الثاني، 2016، ص41.

58- بوشارب لامية، **دراسة قياسية تحليلية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017**، مجلة الاقتصاد الجديد، المركز الجامعي خميس مليانة، المجلد 10، العدد 03، 2019.

59- خاطر طارق، عادل زقرير، كريمة حبيب، **دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة-2001 (2014 في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية تقيمية**، الملتقى العلمي

الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 02 و 03 نوفمبر 2016، **جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي**.

60- ريال زوينة، تطور **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على جلب الاستثمار الأجنبي**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، عدد 09، 2010.

61- سالم عبدالله محمد باسويد، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة 1990–2014**، المجلة الأندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد172، العدد 16، 2017.

62- شرقرق سمير، قحام وهيبة، صيد فاتح، **أثر الإنفاق العام على البطالة في الجزائر للفترة 1990–2018**، مجلة مجاميع المعرفة، مركز جامعي تندوف، المجلد 06، العدد 1، أفريل 2020.

63- صالح صالحي، **محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري، الفصل الخامس: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004– 2009 و برنامج دعم النمو الاقتصادي الأول 2005– 2009 و برنامج الاستثمارات العامة الثاني 2010/ 2014**، 2015.

64- عامر عمران كاظم ، **تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق العام والتضخم في العراق للمدة 1980 – 1996**، مجلة جامعة كربلاء، المجلد الثالث، العدد 11، 2005.

65- عبد السلام مخلوفي، **أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي**، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بالمركز الجامعي بشار، الجزائر: 20-21افريل 2004.

66- عزيزة بن سمنية، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية بجامعة أمحمد بوقرة، بومرداس – الجزائر، 04 – 05 ديسمبر 2006.

67- قريب الله عبدالمجيد عبدالقادر، **المحددات الاقتصادية والاجتماعية للبطالة في السودان – دراسة قياسية باستخدام انحدار المركبات الرئيسية للمدة (1981–2015)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 23، العدد 100، 2017.

68- ليلية غضابنة، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990–2012**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد2، العدد 1، 2015.

69- محمد إبراهيم طه السقا، **التطبيقات الحديثة لفرضية التوقعات الرشيدة(1990–1995)**، كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة.

70- محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة ورقلة، 2012.

71- ناجية صالحي، فيتحة مخناش، **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**، الملتقى العلمي الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 يومي 11 و 12 مارس 2013.

72- يوسفي إمان، جعفري أسماء، **أثر الانفاق العام و تطور السكان على البطالة في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج Vecm** ، مجلة الابحاث الاقتصادية والادراية، جامعة محمد خيدر بسكرة ، المجلد 13، العدد 1، 2019.

التقارير

73- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، رقم 28 لسنة 1984، القانون رقم 17-87 المؤرخ في 1984/07/07، والمتضمن القانون التنظيمي المتعلق بالقوانين المالية.

74- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001**.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

الكتب

1- Bernard Bernier. **Yves Simon, Initiation à la macroéconomie**, 9ème édition, DUNOD, Paris 2007,.

2- Damodar N. Gujarati, Dawn C. Porter, **Basic Econometrics**, 5éme Édition, Mcgraw-Hill Education, Usa, 2009.

3- Dimitrios Asteriou, Stephen G. Hall, **Applied Econometrics**, 2éme Édition, Palgrave Macmillan, Ues, 2011.

4- Frédérique bec, **analyse macroéconomique**, édition la découverte, France, 2000.

5- Gregory mankiw, Principles of Economics, 8éme edition, South-WesternCengage Learning, USA, 2016.
6- Peter Dorman, **Macroeconomics**, Springer-Verlagm, Berlin, 2014.

المجلات والدوريات

7- Al Gifari Hasnul, **The effects of government expenditure on economic growth: the case of Malaysia**, Munich Personal Repec Archive Paper, N71254, December 2015.
8- Constantinos Alexiou, **Government Spending and Economic Growth: Econometric Evidence from the South Eastern Europe (SEE)**, Journal of Economic and Social Research, N11, vol 01, January 2009.
9- COSIMO MAGAZZINO, **The nexus between public expenditure and inflation in the Mediterranean countries**, Munich Personal Repec Archive Paper, N 28493, January2011.
10- Emeka Nkoro, Aham Kelvin Uko**, Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation,** Journal of Statistical and Econometric Methods, vol.5, no.4, 2016.
11- Erik Hjalmarsson, Pär Österholm, **Testing for cointegration using the Johansen methodology when variables are near-integrated: Size distortions and partial remedies**, Empirical Economics, n 39, vol 1, 2010, August .
12- Gilbert KOENIG, **Les modèles de type Mundell–Fleming revisités**, 2005-03, Bureau d'Economie Théorique et Appliquée, UDS, Strasbourg.
13- Goumiri Mourad., « **Enjeux et Contraintes de l'Economie Nationale ,** » in Débat national sur les développement économique et la politique sociale, du 29 sep au 03 oct 1996, Palais des Nations – club des Pins, Alger,
14- Hinaunye Eita , Zitsile Z. Khumalo, **Determinants of Unemployment in Swaziland**, Journal of Applied Sciences, N15, vol 09, Asian Network for Scientific Information centre, 2015.
15- Mohsen Mehrara and Mohsen Behzadi Soufiani and Sadeq Rezaei, **The Impact of Government Spending on Inflation through the Inflationary Environment, STR approach**, World Scientific News, vol 37, February 2016.

16- Monamodi, Nkosinathi, The Impact of Fiscal and Monetary Policy on Economic Growth in Southern African Custom Union (SACU) Member Economies between 1980 and 2017: A Panel ARDL Approach (November 3, 2019). Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3480082

17- Oliver Picek, **The "Magic Square" of Economic Policy measured by a Macroeconomic Performance Index,** The New School for Social Research, January 2017.

18- Pasquale Foresti, **Testing for Granger Causality Between Stock Prices and Economic Growth**, Munich Personal Repec Archive Paper, N2962, April 2007.

19- Sophocles D. Vogiazas,**Macroeconomic credit risk modelling: an empirical investigation of the Romanian and Bulgarian banking systems with reference to the Greek crisis,** South East European Research Centre at Thessaloniki,2015.

20- Sun'an Muammil**, the effect of government expenditure and private investment on work opportunities and unemployment rate in indonesia**, RJOAS, N 4, vol 76, April 2018.

21- Vincent A Onodugo and others, **Does public spending affect unemployment in an emerging market**?, Journal of Risk Research, N 01, vol 7, February 2017.

22- Xing Wang, **A Granger causality test of the causal relationship between the number of editorial board members and the scientific output of universities in the field of chemistry**, CURRENT SCIENCE, VOL. 116, NO. 1, 10 JANUARY 2019.

ثالثا: المواقع الالكترونية

1- وزارة المالية : www.mf.gov.dz

2- ديوان الوطني للإحصائيات: www.ons.dz

3- البنك الدولي : www.albankaldawli.org

4- مديرية العامة للجمارك: www.douane.gov.dz

5- Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor :

www.ses.ac-versailles.fr

الملاحق

الملحق رقم (01) : نتائج إختبار نتائج اختبار Box–Ljung للسلاسل عند المستوى

```
Box-Ljung test

data:  DEP
X-squared = 75.992, df = 16, p-value = 8.704e-10
```

```
Box-Ljung test

data:  TCHO
X-squared = 220.27, df = 16, p-value < 2.2e-16
```

```
Box-Ljung test

data:  PIBH
X-squared = 43.224, df = 16, p-value = 0.0002586
```

```
Box-Ljung test

data:  K
X-squared = 106.63, df = 16, p-value = 1.998e-15
```

```
Box-Ljung test

data:  H
X-squared = 0.49416, df = 16, p-value = 1
```

```
Box-Ljung test

data:  INF
X-squared = 69.676, df = 16, p-value = 1.137e-08
```

```
Box-Ljung test

data:  BP
X-squared = 70.273, df = 16, p-value = 8.94e-09
```

الملحق رقم (02) : نتائج إختبار نتائج اختبار Box–Ljung للسلاسل عند الفرق الأول

```
Box-Ljung test

data:  DDEP
X-squared = 12.875, df = 16, p-value = 0.6819
```

```
Box-Ljung test

data:  DTCHO
X-squared = 19.615, df = 16, p-value = 0.2381
```

```
Box-Ljung test

data:  DPIBH
X-squared = 18.91, df = 16, p-value = 0.2733
```

```
Box-Ljung test

data:  DK
X-squared = 12.699, df = 16, p-value = 0.6946
```

```
Box-Ljung test

data:  DINF
X-squared = 9.434, df = 16, p-value = 0.8945
```

```
Box-Ljung test

data:  DBP
X-squared = 9.3906, df = 16, p-value = 0.8965
```

الملحق رقم (03) : نتائج إختبار ADF لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم (01) : نتائج إختبار ADF للسلسلةDEP

```
> DEP_trend=ur.df(DEP,type="trend",selectlags="AIC")
> summary(DEP_trend)

###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression trend


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + tt + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-6.8249 -1.1143  0.2038  1.4071  3.7363

Coefficients:
             Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept) 19.22953    8.12057   2.368   0.0241 *
z.lag.1     -0.25871    0.10264  -2.520   0.0169 *
tt          -0.05727    0.05181  -1.105   0.2772
z.diff.lag   0.15422    0.16175   0.953   0.3475
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 2.408 on 32 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.1792,    Adjusted R-squared:  0.1022
F-statistic: 2.329 on 3 and 32 DF,  p-value: 0.0931


Value of test-statistic is: -2.5204 2.9058 3.4718

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau3 -4.15 -3.50 -3.18
phi2  7.02  5.13  4.31
phi3  9.31  6.73  5.61


> DEP_drift=ur.df(DEP,type="drift",selectlags="AIC")
> summary(DEP_drift)

###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression drift


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-6.8429 -1.2939  0.1966  1.6049  4.1721

Coefficients:
             Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept) 12.66015    5.55305   2.280   0.0292 *
z.lag.1     -0.18312    0.07681  -2.384   0.0230 *
z.diff.lag   0.11378    0.15809   0.720   0.4768
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 2.416 on 33 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.1478,    Adjusted R-squared:  0.09619
F-statistic: 2.862 on 2 and 33 DF,  p-value: 0.07139


Value of test-statistic is: -2.384 3.7226

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau2 -3.58 -2.93 -2.60
phi1  7.06  4.86  3.94
```

```
> DEP_none=ur.df(DEP, type="none",selectlags="AIC")
> summary(DEP_none)

###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression none


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 - 1 + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-8.6125 -1.0461  0.5269  1.4415  4.9003

Coefficients:
           Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
z.lag.1    -0.008471   0.005989  -1.414    0.166
z.diff.lag  0.030929   0.163073   0.190    0.851

Residual standard error: 2.56 on 34 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.05997,   Adjusted R-squared:  0.00467
F-statistic: 1.084 on 2 and 34 DF,  p-value: 0.3495


Value of test-statistic is: -1.4144

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau1 -2.62 -1.95 -1.61
```

الجدول رقم (02) : نتائج إختبار ADF للسلسلة DDEP

```
> DDEP_trend=ur.df(DDEP,type="trend",selectlags="AIC")
> summary(DDEP_trend)

###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression trend


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + tt + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-46.181 -10.706  -2.933  11.217  64.307

Coefficients:
            Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)   1.4677     7.6400   0.192   0.8489
z.lag.1      -1.8599     0.2562  -7.258 3.64e-08 ***
tt           -0.1674     0.3553  -0.471   0.6408
z.diff.lag    0.4471     0.1599   2.796   0.0088 **
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 21.21 on 31 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.7159,    Adjusted R-squared:  0.6884
F-statistic: 26.04 on 3 and 31 DF,  p-value: 1.318e-08


Value of test-statistic is: -7.2583 17.5748 26.3613

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau3 -4.15 -3.50 -3.18
phi2  7.02  5.13  4.31
phi3  9.31  6.73  5.61
```

```
> DDEP_drift=ur.df(DDEP,type="drift",selectlags="AIC")
> summary(DDEP_drift)

###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression drift


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-45.046 -10.669  -1.459  11.320  65.675

Coefficients:
             Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)  -1.7084     3.5510  -0.481  0.63372
z.lag.1      -1.8554     0.2529  -7.335 2.43e-08 ***
z.diff.lag    0.4452     0.1579   2.820  0.00818 **
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 20.95 on 32 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.7138,    Adjusted R-squared:  0.696
F-statistic: 39.91 on 2 and 32 DF,  p-value: 2.022e-09


Value of test-statistic is: -7.3355 26.9053

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau2 -3.58 -2.93 -2.60
phi1  7.06  4.86  3.94


> DDEP_none=ur.df(DDEP, type="none",selectlags="AIC")
> summary(DDEP_none)

###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression none


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 - 1 + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-47.138 -12.292  -3.273   9.692  63.745

Coefficients:
            Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
z.lag.1     -1.8467     0.2493  -7.407 1.65e-08 ***
z.diff.lag   0.4408     0.1558   2.830  0.00786 **
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 20.71 on 33 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.7118,    Adjusted R-squared:  0.6943
F-statistic: 40.75 on 2 and 33 DF,  p-value: 1.218e-09


Value of test-statistic is: -7.4065

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau1 -2.62 -1.95 -1.61
```

الجدول رقم (03) : نتائج إختبار ADF للسلسلة TCHO

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression trend


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + tt + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-7.1383 -1.2490  0.4248  1.9477  6.3063

Coefficients:
            Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)  3.32469    1.85697   1.790   0.0829 .
z.lag.1     -0.12007    0.07127  -1.685   0.1018
tt          -0.06037    0.04909  -1.230   0.2277
z.diff.lag   0.19592    0.17280   1.134   0.2653
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 2.904 on 32 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.1251,    Adjusted R-squared:  0.04307
F-statistic: 1.525 on 3 and 32 DF,  p-value: 0.2269


Value of test-statistic is: -1.6847 1.1812 1.769

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau3 -4.15 -3.50 -3.18
phi2  7.02  5.13  4.31
phi3  9.31  6.73  5.61


  Test regression drift


  Call:
  lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + z.diff.lag)

  Residuals:
      Min       1Q   Median       3Q      Max
  -6.6211 -1.6711   0.1235   1.8309   7.2725

  Coefficients:
              Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
  (Intercept)  1.75408    1.35859   1.291    0.206
  z.lag.1     -0.09823    0.06956  -1.412    0.167
  z.diff.lag   0.22623    0.17236   1.313    0.198

  Residual standard error: 2.926 on 33 degrees of freedom
  Multiple R-squared:  0.08373,   Adjusted R-squared:  0.0282
  F-statistic: 1.508 on 2 and 33 DF,  p-value: 0.2362


  Value of test-statistic is: -1.4122 1

  Critical values for test statistics:
        1pct  5pct 10pct
  tau2 -3.58 -2.93 -2.60
  phi1  7.06  4.86  3.94
```

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression none


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 - 1 + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-6.4856 -1.7250  0.9058  2.1450  8.2651

Coefficients:
           Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
z.lag.1    -0.01442    0.02523  -0.572    0.571
z.diff.lag  0.17476    0.16932   1.032    0.309

Residual standard error: 2.955 on 34 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.03779,   Adjusted R-squared:  -0.01881
F-statistic: 0.6677 on 2 and 34 DF,  p-value: 0.5195


Value of test-statistic is: -0.5716

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau1 -2.62 -1.95 -1.61
```

الجدول رقم (04) : نتائج إختبار ADF للسلسلةDTCHO

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression trend


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + tt + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-5.7401 -1.8178  0.3291  1.6520  6.4509

Coefficients:
             Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)  0.70309    1.08805   0.646    0.523
z.lag.1     -1.08211    0.22865  -4.733 4.61e-05 ***
tt          -0.04361    0.05119  -0.852    0.401
z.diff.lag   0.26781    0.17421   1.537    0.134
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 2.951 on 31 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.4641,    Adjusted R-squared:  0.4122
F-statistic: 8.948 on 3 and 31 DF,  p-value: 0.0002026


Value of test-statistic is: -4.7327 7.5209 11.2805

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau3 -4.15 -3.50 -3.18
phi2  7.02  5.13  4.31
phi3  9.31  6.73  5.61
```

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression drift


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-5.8269 -1.8784 -0.1221  1.7230  7.1353

Coefficients:
            Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)  -0.1206     0.4972  -0.243    0.810
z.lag.1      -1.0310     0.2197  -4.693 4.84e-05 ***
z.diff.lag    0.2438     0.1712   1.424    0.164
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 2.938 on 32 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.4515,    Adjusted R-squared:  0.4173
F-statistic: 13.17 on 2 and 32 DF,  p-value: 6.704e-05


Value of test-statistic is: -4.6929 11.0127

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau2 -3.58 -2.93 -2.60
phi1  7.06  4.86  3.94


###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression none


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 - 1 + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-5.9433 -1.9955 -0.2413  1.6027  7.0175

Coefficients:
           Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
z.lag.1    -1.0287     0.2163  -4.755 3.79e-05 ***
z.diff.lag  0.2428     0.1687   1.440    0.159
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 2.896 on 33 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.4505,    Adjusted R-squared:  0.4172
F-statistic: 13.53 on 2 and 33 DF,  p-value: 5.116e-05


Value of test-statistic is: -4.7552

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau1 -2.62 -1.95 -1.61
```

الجدول رقم (05) : نتائج إختبار ADF للسلسلة PIBH

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression trend


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + tt + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-3.9684 -1.3775 -0.0848  1.1049  3.4304

Coefficients:
            Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept) -0.12129    0.77191  -0.157    0.876
z.lag.1     -0.48249    0.18350  -2.629    0.013 *
tt           0.02711    0.03739   0.725    0.474
z.diff.lag  -0.06960    0.17706  -0.393    0.697
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 2.132 on 32 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.2578,    Adjusted R-squared:  0.1883
F-statistic: 3.706 on 3 and 32 DF,  p-value: 0.02144


Value of test-statistic is: -2.6294 2.3505 3.522

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau3 -4.15 -3.50 -3.18
phi2  7.02  5.13  4.31
phi3  9.31  6.73  5.61


###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression drift


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-3.9789 -1.2685  0.0203  1.0524  3.3788

Coefficients:
            Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)   0.3662     0.3765   0.973   0.3378
z.lag.1      -0.4291     0.1669  -2.572   0.0148 *
z.diff.lag   -0.1009     0.1705  -0.592   0.5578
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 2.117 on 33 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.2456,    Adjusted R-squared:  0.1999
F-statistic: 5.373 on 2 and 33 DF,  p-value: 0.009551


Value of test-statistic is: -2.5716 3.3104

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau2 -3.58 -2.93 -2.60
phi1  7.06  4.86  3.94
```

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression none


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 - 1 + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-3.5181 -0.9175  0.2755  1.5400  3.9497

Coefficients:
           Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
z.lag.1     -0.3728     0.1564  -2.384   0.0228 *
z.diff.lag  -0.1219     0.1690  -0.722   0.4755
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 2.115 on 34 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.224,     Adjusted R-squared:  0.1784
F-statistic: 4.908 on 2 and 34 DF,  p-value: 0.01341


Value of test-statistic is: -2.3841

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau1 -2.62 -1.95 -1.61
```

الجدول رقم (06) : نتائج إختبار ADF للسلسلة DPIBH

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression trend


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + tt + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-4.2215 -1.4270 -0.1196  0.9091  5.1495

Coefficients:
             Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept) -0.122855   0.802401  -0.153    0.879
z.lag.1     -1.634488   0.271667  -6.017 1.17e-06 ***
tt           0.003822   0.037243   0.103    0.919
z.diff.lag   0.218437   0.166825   1.309    0.200
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 2.223 on 31 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.7013,    Adjusted R-squared:  0.6724
F-statistic: 24.26 on 3 and 31 DF,  p-value: 2.836e-08


Value of test-statistic is: -6.0165 12.1833 18.1606

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau3 -4.15 -3.50 -3.18
phi2  7.02  5.13  4.31
phi3  9.31  6.73  5.61
```

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression drift


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-4.2004 -1.4170 -0.0577  0.9032  5.1065

Coefficients:
            Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept) -0.05012    0.37055  -0.135    0.893
z.lag.1     -1.63563    0.26721  -6.121 7.65e-07 ***
z.diff.lag   0.21921    0.16406   1.336    0.191
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 2.188 on 32 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.7012,    Adjusted R-squared:  0.6825
F-statistic: 37.55 on 2 and 32 DF,  p-value: 4.04e-09


Value of test-statistic is: -6.1212 18.8527

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau2 -3.58 -2.93 -2.60
phi1  7.06  4.86  3.94

###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression none


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 - 1 + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-4.2530 -1.4660 -0.1065  0.8557  5.0550

Coefficients:
           Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
z.lag.1    -1.6377     0.2628  -6.232 4.88e-07 ***
z.diff.lag  0.2205     0.1613   1.367    0.181
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 2.155 on 33 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.7014,    Adjusted R-squared:  0.6833
F-statistic: 38.76 on 2 and 33 DF,  p-value: 2.182e-09


Value of test-statistic is: -6.2324

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau1 -2.62 -1.95 -1.61
```

الجدول رقم (07) : نتائج إختبار ADF للسلسلة K

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression trend


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + tt + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-4.4011 -1.6571  0.0846  1.4980  7.5395

Coefficients:
             Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)  2.78102    2.70856   1.027    0.312
z.lag.1     -0.13236    0.08872  -1.492    0.146
tt           0.06616    0.04616   1.433    0.161
z.diff.lag   0.21803    0.18557   1.175    0.249

Residual standard error: 2.721 on 32 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.1423,    Adjusted R-squared:  0.06193
F-statistic:  1.77 on 3 and 32 DF,  p-value: 0.1727


Value of test-statistic is: -1.4918 1.3769 1.9815

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau3 -4.15 -3.50 -3.18
phi2  7.02  5.13  4.31
phi3  9.31  6.73  5.61
```

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression drift


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-4.8955 -1.5769 -0.0088  1.5952  7.9824

Coefficients:
             Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)  3.75374    2.66374   1.409    0.168
z.lag.1     -0.12217    0.08984  -1.360    0.183
z.diff.lag   0.28861    0.18176   1.588    0.122

Residual standard error: 2.764 on 33 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.08726,    Adjusted R-squared:  0.03195
F-statistic: 1.578 on 2 and 33 DF,  p-value: 0.2217


Value of test-statistic is: -1.3599 1.0058

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau2 -3.58 -2.93 -2.60
phi1  7.06  4.86  3.94
```

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression none


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 - 1 + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-5.2439 -1.3018 -0.1708  1.7419  8.3712

Coefficients:
           Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
z.lag.1    0.002507   0.015824   0.158    0.875
z.diff.lag 0.192430   0.170882   1.126    0.268

Residual standard error: 2.803 on 34 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.03924,   Adjusted R-squared:  -0.01728
F-statistic: 0.6943 on 2 and 34 DF,  p-value: 0.5064


Value of test-statistic is: 0.1584

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau1 -2.62 -1.95 -1.61
```

الجدول رقم (08) : نتائج إختبار ADF للسلسلة DK

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression trend


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + tt + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-4.3902 -1.3281  0.0036  1.2525  8.6617

Coefficients:
            Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept) -1.78811    0.97021  -1.843   0.0749 .
z.lag.1     -1.26556    0.21913  -5.776 2.33e-06 ***
tt           0.10748    0.04687   2.293   0.0288 *
z.diff.lag   0.42486    0.16397   2.591   0.0145 *
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 2.556 on 31 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.5395,    Adjusted R-squared:  0.4949
F-statistic:  12.1 on 3 and 31 DF,  p-value: 2.067e-05


Value of test-statistic is: -5.7755 11.1314 16.6809

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau3 -4.15 -3.50 -3.18
phi2  7.02  5.13  4.31
phi3  9.31  6.73  5.61
```

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression drift


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-5.826 -1.235  -0.412   1.667   9.059

Coefficients:
            Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)   0.2003     0.4633   0.432   0.6684
z.lag.1      -1.0603     0.2129  -4.980  2.1e-05 ***
z.diff.lag    0.3197     0.1676   1.908   0.0654 .
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 2.721 on 32 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.4613,    Adjusted R-squared:  0.4277
F-statistic:  13.7 on 2 and 32 DF,  p-value: 5.023e-05


Value of test-statistic is: -4.9802 12.4155

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau2 -3.58 -2.93 -2.60
phi1  7.06  4.86  3.94
```

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression none


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 - 1 + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-5.6333 -1.0469 -0.2392  1.8812  9.2263

Coefficients:
           Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
z.lag.1     -1.0492     0.2087  -5.027 1.71e-05 ***
z.diff.lag   0.3149     0.1651   1.907   0.0653 .
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 2.687 on 33 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.4585,    Adjusted R-squared:  0.4257
F-statistic: 13.97 on 2 and 33 DF,  p-value: 4.018e-05


Value of test-statistic is: -5.0266

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau1 -2.62 -1.95 -1.61
```

الجدول رقم (09) : : نتائج إختبار ADF للسلسلة H

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression trend


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + tt + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-186636 -117301  -65672  -14044 2600914

Coefficients:
              Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept) -3.168e+04  1.674e+05  -0.189 0.851079
z.lag.1     -1.100e+00  2.569e-01  -4.282 0.000158 ***
tt           5.901e+03  7.728e+03   0.763 0.450768
z.diff.lag   5.110e-02  1.774e-01   0.288 0.775168
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 470900 on 32 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.5234,    Adjusted R-squared:  0.4787
F-statistic: 11.71 on 3 and 32 DF,  p-value: 2.431e-05


Value of test-statistic is: -4.2821 6.1185 9.1777

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau3 -4.15 -3.50 -3.18
phi2  7.02  5.13  4.31
phi3  9.31  6.73  5.61


###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression drift


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
 -80254  -80253  -80251  -80249 2648291

Coefficients:
              Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)  8.026e+04  8.025e+04   1.000 0.324561
z.lag.1     -1.059e+00  2.496e-01  -4.243 0.000168 ***
z.diff.lag   2.941e-02  1.740e-01   0.169 0.866806
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 467900 on 33 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.5147,    Adjusted R-squared:  0.4853
F-statistic:  17.5 on 2 and 33 DF,  p-value: 6.593e-06


Value of test-statistic is: -4.2426 9

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau2 -3.58 -2.93 -2.60
phi1  7.06  4.86  3.94
```

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression none


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 - 1 + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
     -9       3       4       5 2728547

Coefficients:
            Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
z.lag.1    -1.000e+00  2.425e-01  -4.123 0.000227 ***
z.diff.lag -3.648e-06  1.715e-01   0.000 0.999983
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 467900 on 34 degrees of freedom
Multiple R-squared:    0.5,     Adjusted R-squared:  0.4706
F-statistic:    17 on 2 and 34 DF,  p-value: 7.63e-06


Value of test-statistic is: -4.1231

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau1 -2.62 -1.95 -1.61
```

الجدول رقم (10) : : نتائج إختبار ADF للسلسلة INF

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression trend


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + tt + z.diff.lag)

Residuals:
   Min     1Q Median     3Q    Max
-8.791 -3.076  0.441  1.767 13.273

Coefficients:
            Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)  3.52564    2.49238   1.415   0.1669
z.lag.1     -0.25041    0.11280  -2.220   0.0336 *
tt          -0.07400    0.08729  -0.848   0.4029
z.diff.lag   0.18945    0.17078   1.109   0.2755
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 4.902 on 32 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.1379,    Adjusted R-squared:  0.05703
F-statistic: 1.706 on 3 and 32 DF,  p-value: 0.1856


Value of test-statistic is: -2.2201 1.6785 2.4725

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau3 -4.15 -3.50 -3.18
phi2  7.02  5.13  4.31
phi3  9.31  6.73  5.61
```

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression drift


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + z.diff.lag)

Residuals:
   Min     1Q Median     3Q    Max
-8.830 -2.886  0.005  1.979 13.024

Coefficients:
            Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)   1.6976     1.2442   1.364   0.1817
z.lag.1      -0.2090     0.1012  -2.065   0.0469 *
z.diff.lag    0.1724     0.1689   1.021   0.3147
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 4.881 on 33 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.1185,    Adjusted R-squared:  0.06507
F-statistic: 2.218 on 2 and 33 DF,  p-value: 0.1248


Value of test-statistic is: -2.0646 2.177

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau2 -3.58 -2.93 -2.60
phi1  7.06  4.86  3.94

  ###############################################
  # Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
  ###############################################

  Test regression none


  Call:
  lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 - 1 + z.diff.lag)

  Residuals:
     Min      1Q  Median      3Q     Max
  -9.697  -1.709   1.293   2.870  11.961

  Coefficients:
            Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
  z.lag.1    -0.10449    0.06702  -1.559    0.128
  z.diff.lag  0.11725    0.16602   0.706    0.485

  Residual standard error: 4.942 on 34 degrees of freedom
  Multiple R-squared:  0.07114,   Adjusted R-squared:  0.0165
  F-statistic: 1.302 on 2 and 34 DF,  p-value: 0.2852


  Value of test-statistic is: -1.5591

  Critical values for test statistics:
        1pct  5pct 10pct
  tau1 -2.62 -1.95 -1.61
```

الجدول رقم (11) : : نتائج إختبار ADF للسلسلة DINF

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression trend


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + tt + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-11.479  -2.002   1.093   1.761  10.703

Coefficients:
             Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)  0.64450    1.81898   0.354    0.725
z.lag.1     -1.03316    0.22947  -4.502 8.89e-05 ***
tt          -0.03490    0.08453  -0.413    0.683
z.diff.lag   0.16276    0.16718   0.974    0.338
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 5.044 on 31 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.4785,    Adjusted R-squared:  0.428
F-statistic: 9.481 on 3 and 31 DF,  p-value: 0.0001346


Value of test-statistic is: -4.5023 6.8137 10.1999

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau3 -4.15 -3.50 -3.18
phi2  7.02  5.13  4.31
phi3  9.31  6.73  5.61


###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression drift


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + z.diff.lag)

Residuals:
     Min       1Q   Median       3Q      Max
-11.3985  -2.0903   0.9668   1.9821  10.8714

Coefficients:
             Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept) -0.01868    0.84257  -0.022    0.982
z.lag.1     -1.03202    0.22646  -4.557 7.16e-05 ***
z.diff.lag   0.15962    0.16483   0.968    0.340
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 4.978 on 32 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.4756,    Adjusted R-squared:  0.4429
F-statistic: 14.51 on 2 and 32 DF,  p-value: 3.267e-05


Value of test-statistic is: -4.5572 10.4051

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau2 -3.58 -2.93 -2.60
phi1  7.06  4.86  3.94
```

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression none


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 - 1 + z.diff.lag)

Residuals:
     Min       1Q   Median       3Q      Max
-11.4154  -2.1093   0.9478   1.9629  10.8541

Coefficients:
           Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
z.lag.1    -1.0318     0.2227  -4.632 5.43e-05 ***
z.diff.lag  0.1595     0.1623   0.983    0.333
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 4.902 on 33 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.4762,    Adjusted R-squared:  0.4444
F-statistic:    15 on 2 and 33 DF,  p-value: 2.327e-05


Value of test-statistic is: -4.6325

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau1 -2.62 -1.95 -1.61
```

الجدول رقم (12) : : نتائج إختبار ADF للسلسلة BP

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression trend


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + tt + z.diff.lag)

Residuals:
     Min       1Q   Median       3Q      Max
-25913.0  -2752.2   -629.1   3119.2  15558.2

Coefficients:
              Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept) 1902.07943 3001.25548   0.634    0.531
z.lag.1       -0.15895    0.13750  -1.156    0.256
tt          -104.06973  142.24107  -0.732    0.470
z.diff.lag    -0.02573    0.20141  -0.128    0.899

Residual standard error: 8363 on 32 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.08404,   Adjusted R-squared:  -0.001832
F-statistic: 0.9787 on 3 and 32 DF,  p-value: 0.415


Value of test-statistic is: -1.156 0.9221 1.2659

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau3 -4.15 -3.50 -3.18
phi2  7.02  5.13  4.31
phi3  9.31  6.73  5.61
```

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression drift


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + z.diff.lag)

Residuals:
   Min     1Q Median     3Q    Max
-26321  -2684      3   3100  15117

Coefficients:
             Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)   -9.4413  1466.6032  -0.006    0.995
z.lag.1       -0.1867     0.1312  -1.423    0.164
z.diff.lag     0.0184     0.1908   0.096    0.924

Residual standard error: 8304 on 33 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.06872,   Adjusted R-squared:  0.01228
F-statistic: 1.217 on 2 and 33 DF,  p-value: 0.3089


Value of test-statistic is: -1.423 1.1314

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau2 -3.58 -2.93 -2.60
phi1  7.06  4.86  3.94
```

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression none


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 - 1 + z.diff.lag)

Residuals:
     Min       1Q   Median       3Q      Max
-26322.0  -2694.0     -6.8   3089.7  15112.3

Coefficients:
           Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
z.lag.1    -0.18699    0.12247  -1.527    0.136
z.diff.lag  0.01867    0.18323   0.102    0.919

Residual standard error: 8181 on 34 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.07361,   Adjusted R-squared:  0.01911
F-statistic: 1.351 on 2 and 34 DF,  p-value: 0.2726


Value of test-statistic is: -1.5268

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau1 -2.62 -1.95 -1.61
```

الجدول رقم (13) : : نتائج إختبار ADF للسلسلة DBP

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression trend


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + tt + z.diff.lag)

Residuals:
     Min       1Q   Median       3Q      Max
-26109.5  -2328.7    317.5   3768.6  16176.5

Coefficients:
             Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept) 3036.6637  3106.1529   0.978    0.336
z.lag.1       -1.4221     0.2706  -5.255 1.03e-05 ***
tt          -208.9726   148.3016  -1.409    0.169
z.diff.lag     0.2369     0.1779   1.332    0.193
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 8425 on 31 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.5915,    Adjusted R-squared:  0.5519
F-statistic: 14.96 on 3 and 31 DF,  p-value: 3.364e-06


Value of test-statistic is: -5.2548 9.2258 13.8328

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau3 -4.15 -3.50 -3.18
phi2  7.02  5.13  4.31
phi3  9.31  6.73  5.61


###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression drift


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + z.diff.lag)

Residuals:
   Min     1Q Median     3Q    Max
-29226  -1473    1085   2970  14109

Coefficients:
             Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept) -843.2499  1459.5559  -0.578    0.567
z.lag.1       -1.3040     0.2613  -4.991 2.04e-05 ***
z.diff.lag     0.1760     0.1752   1.005    0.323
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 8553 on 32 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.5653,    Adjusted R-squared:  0.5381
F-statistic: 20.81 on 2 and 32 DF,  p-value: 1.626e-06


Value of test-statistic is: -4.9913 12.4621

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau2 -3.58 -2.93 -2.60
phi1  7.06  4.86  3.94
```

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression none


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 - 1 + z.diff.lag)

Residuals:
     Min       1Q   Median       3Q      Max
-30269.6  -2170.4    248.5   2144.5  13175.9

Coefficients:
          Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
z.lag.1    -1.2833     0.2562  -5.010 1.79e-05 ***
z.diff.lag  0.1653     0.1725   0.959    0.345
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 8466 on 33 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.5608,    Adjusted R-squared:  0.5342
F-statistic: 21.07 on 2 and 33 DF,  p-value: 1.27e-06


Value of test-statistic is: -5.0097

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau1 -2.62 -1.95 -1.61
```

الملحق رقم (04) : نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير بين DEPوTCHO

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.103953	0.0138
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 10/20/20 Time: 07:36
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.898252	0.218875	-4.103953	0.0003
D(RESID01(-1))	0.162987	0.175599	0.928175	0.3603
C	3.865763	6.825490	0.566372	0.5751
@TREND("1980")	-0.238509	0.308864	-0.772212	0.4457

R-squared	0.398935	Mean dependent var	-1.077152
Adjusted R-squared	0.342585	S.D. dependent var	23.40597
S.E. of regression	18.97783	Akaike info criterion	8.828859
Sum squared resid	11525.06	Schwarz criterion	9.004806
Log likelihood	-154.9195	Hannan-Quinn criter.	8.890269
F-statistic	7.079597	Durbin-Watson stat	1.941573
Prob(F-statistic)	0.000883		

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.056413	0.0033
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 10/20/20 Time: 07:37
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.869865	0.214442	-4.056413	0.0003
D(RESID01(-1))	0.149172	0.173614	0.859218	0.3964
C	-0.802613	3.149119	-0.254869	0.8004

R-squared	0.387734	Mean dependent var	-1.077152
Adjusted R-squared	0.350627	S.D. dependent var	23.40597
S.E. of regression	18.86140	Akaike info criterion	8.791767
Sum squared resid	11739.83	Schwarz criterion	8.923727
Log likelihood	-155.2518	Hannan-Quinn criter.	8.837825
F-statistic	10.44906	Durbin-Watson stat	1.939643
Prob(F-statistic)	0.000305		

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.128231	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 01/05/21 Time: 10:40
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.872207	0.211279	-4.128231	0.0002
D(RESID01(-1))	0.151774	0.170914	0.888013	0.3808

R-squared	0.386529	Mean dependent var	-1.077152
Adjusted R-squared	0.368485	S.D. dependent var	23.40597
S.E. of regression	18.60023	Akaike info criterion	8.738178
Sum squared resid	11762.94	Schwarz criterion	8.826151
Log likelihood	-155.2872	Hannan-Quinn criter.	8.768883
Durbin-Watson stat	1.935569		

الملحق رقم (05) : نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير بين INFوDEP

Null Hypothesis: RESID02 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.271217	0.4381
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID02)
Method: Least Squares
Date: 10/20/20 Time: 07:43
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID02(-1)	-0.324187	0.142737	-2.271217	0.0300
D(RESID02(-1))	0.042974	0.175458	0.244922	0.8081
C	1.305484	1.985817	0.657404	0.5156
@TREND("1980")	-0.066978	0.091697	-0.730424	0.4704

R-squared	0.152106	Mean dependent var	-0.003555
Adjusted R-squared	0.072616	S.D. dependent var	5.408569
S.E. of regression	5.208494	Akaike info criterion	6.242898
Sum squared resid	868.1090	Schwarz criterion	6.418844
Log likelihood	-108.3722	Hannan-Quinn criter.	6.304308
F-statistic	1.913526	Durbin-Watson stat	1.871848
Prob(F-statistic)	0.147237		

Null Hypothesis: RESID02 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.177689	0.2175
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID02)
Method: Least Squares
Date: 10/20/20 Time: 07:45
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID02(-1)	-0.281267	0.129159	-2.177689	0.0367
D(RESID02(-1))	0.022766	0.172034	0.132333	0.8955
C	0.001032	0.862225	0.001197	0.9991

R-squared	0.137970	Mean dependent var	-0.003555
Adjusted R-squared	0.085726	S.D. dependent var	5.408569
S.E. of regression	5.171550	Akaike info criterion	6.203877
Sum squared resid	882.5825	Schwarz criterion	6.335837
Log likelihood	-108.6698	Hannan-Quinn criter.	6.249935
F-statistic	2.640861	Durbin-Watson stat	1.885912
Prob(F-statistic)	0.086322		

Null Hypothesis: RESID02 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.210488	0.0279
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID02)
Method: Least Squares
Date: 10/20/20 Time: 07:47
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID02(-1)	-0.281268	0.127243	-2.210488	0.0339
D(RESID02(-1))	0.022771	0.169428	0.134401	0.8939

R-squared	0.137970	Mean dependent var	-0.003555
Adjusted R-squared	0.112616	S.D. dependent var	5.408569
S.E. of regression	5.094930	Akaike info criterion	6.148322
Sum squared resid	882.5825	Schwarz criterion	6.236295
Log likelihood	-108.6698	Hannan-Quinn criter.	6.179027
Durbin-Watson stat	1.885920		

الملحق رقم (06) : نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير بين BPوDEP

Null Hypothesis: RESID03 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.202767	0.8949
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID03)
Method: Least Squares
Date: 10/20/20 Time: 08:01
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID03(-1)	-0.166838	0.138712	-1.202767	0.2379
D(RESID03(-1))	-0.075980	0.198114	-0.383516	0.7039
C	1470.282	3038.665	0.483858	0.6318
@TREND("1980")	-92.87845	142.1349	-0.653453	0.5181

R-squared	0.100059	Mean dependent var	-412.0407
Adjusted R-squared	0.015689	S.D. dependent var	8299.352
S.E. of regression	8233.989	Akaike info criterion	20.97437
Sum squared resid	2.17E+09	Schwarz criterion	21.15031
Log likelihood	-373.5386	Hannan-Quinn criter.	21.03578
F-statistic	1.185958	Durbin-Watson stat	2.016985
Prob(F-statistic)	0.330594		

Null Hypothesis: RESID03 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.508760	0.5178
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID03)
Method: Least Squares
Date: 10/20/20 Time: 08:02
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID03(-1)	-0.196240	0.130067	-1.508760	0.1409
D(RESID03(-1))	-0.035300	0.186439	-0.189341	0.8510
C	-297.9982	1370.243	-0.217478	0.8292

R-squared	0.088050	Mean dependent var	-412.0407
Adjusted R-squared	0.032780	S.D. dependent var	8299.352
S.E. of regression	8162.190	Akaike info criterion	20.93207
Sum squared resid	2.20E+09	Schwarz criterion	21.06403
Log likelihood	-373.7772	Hannan-Quinn criter.	20.97813
F-statistic	1.593099	Durbin-Watson stat	2.004919
Prob(F-statistic)	0.218535		

Null Hypothesis: RESID03 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.559634	0.1103
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID03)
Method: Least Squares
Date: 10/20/20 Time: 08:04
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID03(-1)	-0.199024	0.127609	-1.559634	0.1281
D(RESID03(-1))	-0.031049	0.182795	-0.169858	0.8661

R-squared	0.086743	Mean dependent var	-412.0407
Adjusted R-squared	0.059883	S.D. dependent var	8299.352
S.E. of regression	8047.023	Akaike info criterion	20.87794
Sum squared resid	2.20E+09	Schwarz criterion	20.96592
Log likelihood	-373.8030	Hannan-Quinn criter.	20.90865
Durbin-Watson stat	2.004407		

الملحق رقم (07) : درجة تأخير السببية بين المتغيرات

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DTCHO DDEP
Exogenous variables:
Date: 12/23/19 Time: 10:19
Sample: 1980 2017
Included observations: 33

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	-231.4784	NA	5409.774	14.27142	14.45281*	14.33245
2	-225.3041	10.85191	4751.812	14.13964	14.50243	14.26171*
3	-223.5958	2.795289	5491.504	14.27853	14.82272	14.46164
4	-215.8170	11.78606*	4418.068*	14.04952*	14.77510	14.29365

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DPIBH DDEP DK H
Exogenous variables: C
Date: 12/23/19 Time: 11:35
Sample: 1980 2017
Included observations: 33

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-357.9070	NA	39431.69	21.93376	22.11515	21.99479
1	-266.9034	154.4304	422.4116	17.38808	18.29506	17.69325
2	-232.7336	49.70156*	147.2333*	16.28688*	17.91944*	16.83619*
3	-218.4062	17.36651	184.3556	16.38825	18.74639	17.18169
4	-202.4994	15.42473	239.5882	16.39390	19.47762	17.43148

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DINF DDEP
Exogenous variables: C
Date: 12/23/19 Time: 15:08
Sample: 1980 2017
Included observations: 33

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-251.5575	NA	16177.94	15.36712	15.45782*	15.39764
1	-244.8548	12.18677*	13746.95*	15.20332*	15.47541	15.29487*
2	-241.2366	6.139970	14120.85	15.22646	15.67995	15.37904
3	-239.0083	3.511273	15853.74	15.33383	15.96872	15.54745
4	-236.9055	3.058583	18058.75	15.44882	16.26509	15.72347

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DBP DDEP
Exogenous variables:
Date: 12/23/19 Time: 13:12
Sample: 1980 2017
Included observations: 33

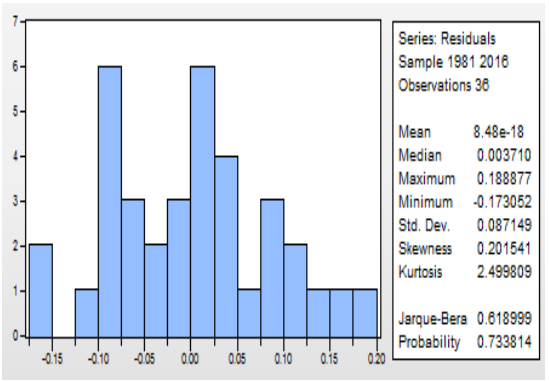
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	-493.8738	NA	4.36e+10*	30.17417*	30.35556*	30.23520*
2	-490.2042	6.449647	4.46e+10	30.19419	30.55698	30.31626
3	-488.0094	3.591421	5.00e+10	30.30360	30.84778	30.48670
4	-487.2061	1.217049	6.14e+10	30.49734	31.22292	30.74148

الملحق رقم (08) : نتائج إختبار ljung box و jarque-Berra لنموذج ECM

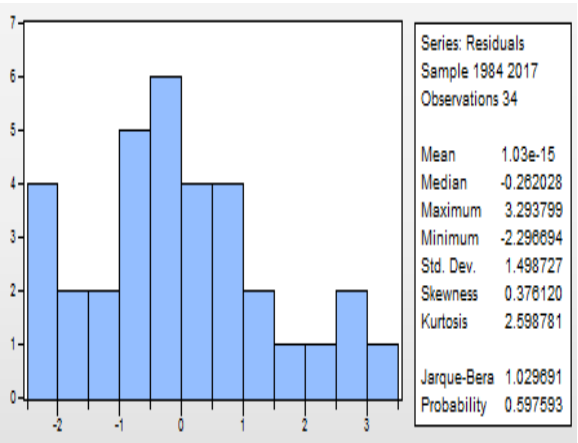
Correlogram of Residuals

Date: 10/20/20 Time: 10:39
Sample: 1980 2017
Included observations: 36

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.301	0.301	3.5363	0.060
		2	-0.034	-0.137	3.5820	0.167
		3	-0.159	-0.119	4.6292	0.201
		4	-0.104	-0.022	5.0904	0.278
		5	0.004	0.028	5.0912	0.405
		6	0.063	0.028	5.2703	0.510
		7	-0.101	-0.165	5.7557	0.569
		8	-0.120	-0.038	6.4606	0.596
		9	-0.030	0.030	6.5055	0.688
		10	-0.007	-0.049	6.5081	0.771
		11	-0.018	-0.054	6.5263	0.836
		12	-0.073	-0.077	6.8270	0.869
		13	-0.068	-0.014	7.1051	0.897
		14	-0.120	-0.139	8.0024	0.889
		15	-0.111	-0.111	8.8062	0.887
		16	0.125	0.183	9.8775	0.873



الملحق رقم (09) : نتائج إختبار ljung box و jarque-Berra لنموذج ARDL



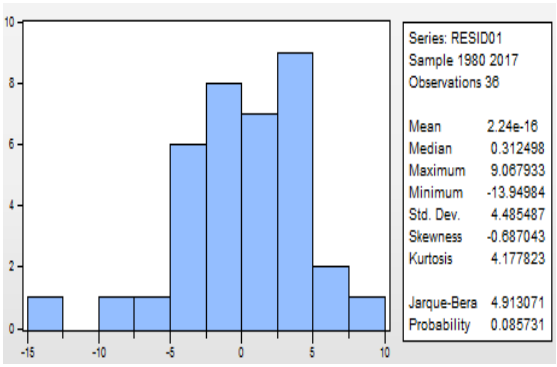
Date: 12/23/19 Time: 12:31
Sample: 1980 2017
Included observations: 34
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.193	-0.193	1.3849	0.239
		2	-0.039	-0.079	1.4431	0.486
		3	-0.118	-0.148	1.9897	0.575
		4	0.049	-0.010	2.0896	0.719
		5	0.064	0.057	2.2600	0.812
		6	-0.187	-0.186	3.7849	0.706
		7	-0.048	-0.121	3.8872	0.793
		8	0.004	-0.049	3.8881	0.867
		9	-0.069	-0.162	4.1231	0.903
		10	-0.120	-0.224	4.8574	0.900
		11	0.206	0.142	7.1264	0.789
		12	-0.211	-0.276	9.5986	0.651
		13	0.085	-0.093	10.020	0.692
		14	0.055	0.087	10.206	0.747
		15	-0.047	-0.208	10.349	0.797
		16	0.024	-0.152	10.390	0.845

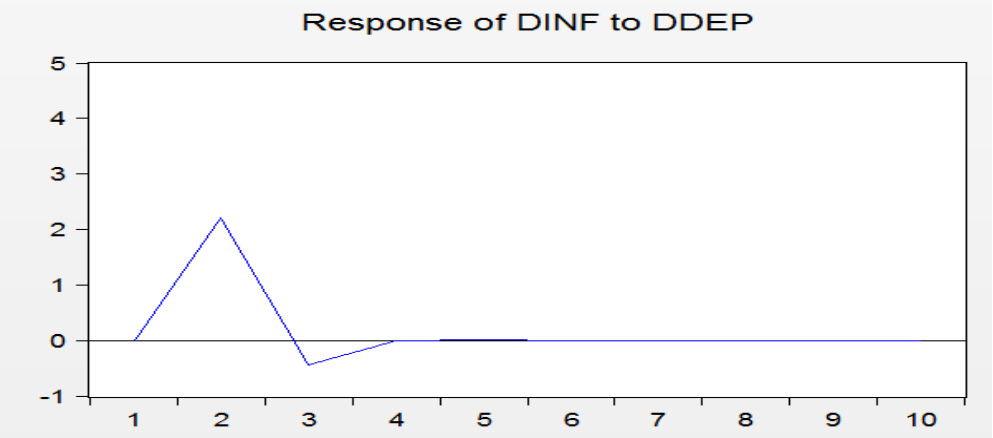
الملحق رقم (10) : نتائج إختبار ljung box و jarque-Berra لنموذج VAR

Date: 12/23/19 Time: 15:28
Sample: 1980 2017
Included observations: 36

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.050	0.050	0.0970	0.755
		2	-0.136	-0.139	0.8379	0.658
		3	-0.068	-0.055	1.0310	0.794
		4	-0.002	-0.014	1.0311	0.905
		5	0.071	0.056	1.2528	0.940
		6	-0.131	-0.147	2.0367	0.916
		7	-0.227	-0.206	4.4594	0.726
		8	-0.109	-0.132	5.0389	0.753
		9	0.138	0.079	6.0020	0.740
		10	-0.038	-0.121	6.0774	0.809
		11	-0.010	0.010	6.0827	0.868
		12	-0.210	-0.255	8.5860	0.738
		13	-0.071	-0.132	8.8863	0.781
		14	0.106	-0.069	9.5872	0.792
		15	0.132	0.070	10.718	0.772
		16	-0.152	-0.230	12.292	0.724



الملحق رقم (11) : دوال الاستجابة الدفعية لنموذج VAR



الملحق رقم (12) : نتائج تحليل التباين لنموذج VAR

Variance Decomposition of DINF:

Period	S.E.	DINF	DDEP
1	4.619411	100.0000	0.000000
2	5.167677	81.59904	18.40096
3	5.198449	81.06477	18.93523
4	5.198603	81.06575	18.93425
5	5.198651	81.06445	18.93555
6	5.198653	81.06440	18.93560
7	5.198653	81.06440	18.93560
8	5.198653	81.06440	18.93560
9	5.198653	81.06440	18.93560
10	5.198653	81.06440	18.93560

الملحق رقم (13) : نتائج إختبار نتائج اختبار Box–Ljung للسلاسل عند المستوى

```
        Box-Ljung test

data:  LFON
X-squared = 181.89, df = 16, p-value < 2.2e-16
```

```
        Box-Ljung test

data:  LEQU
X-squared = 173.98, df = 16, p-value < 2.2e-16
```

```
        Box-Ljung test

data:  LPIB
X-squared = 170.72, df = 16, p-value < 2.2e-16
```

```
        Box-Ljung test

data:  LTCHO
X-squared = 199.76, df = 16, p-value < 2.2e-16
```

```
        Box-Ljung test

data:  LH
X-squared = 17.094, df = 16, p-value = 0.3795
```

```
        Box-Ljung test

data:  LK
X-squared = 116.41, df = 16, p-value < 2.2e-16
```

```
        Box-Ljung test

data:  LINF
X-squared = 54.643, df = 16, p-value = 4.069e-06
```

الملحق رقم (14) : نتائج إختبار نتائج اختبار Box–Ljung للسلاسل عند الفرق الأول

```
        Box-Ljung test

data:  DLEQU
X-squared = 14.469, df = 16, p-value = 0.5638
```

```
        Box-Ljung test

data:  DLFON
X-squared = 18.556, df = 16, p-value = 0.2923
```

```
        Box-Ljung test

data:  DLTCHO
X-squared = 15.344, df = 16, p-value = 0.4996
```

```
        Box-Ljung test

data:  DLPIB
X-squared = 18.866, df = 16, p-value = 0.2757
```

```
        Box-Ljung test

data:  DLK
X-squared = 12.476, df = 16, p-value = 0.7106
```

```
        Box-Ljung test

data:  DLINF
X-squared = 12.543, df = 16, p-value = 0.7059
```

الملحق رقم (15) : نتائج إختبار ADF لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم (01) : نتائج إختبار ADF للسلسلةLEQU

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression trend


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + tt + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-1.2865 -0.4847 -0.1577  0.2791  2.4380

Coefficients:
            Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)  2.24833    1.17270   1.917   0.0642 .
z.lag.1     -0.25156    0.15462  -1.627   0.1135
tt           0.04104    0.03245   1.265   0.2151
z.diff.lag  -0.24089    0.17739  -1.358   0.1840
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 0.7062 on 32 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.2152,    Adjusted R-squared:  0.1417
F-statistic: 2.925 on 3 and 32 DF,  p-value: 0.04871


Value of test-statistic is: -1.627 2.1846 1.598

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau3 -4.15 -3.50 -3.18
phi2  7.02  5.13  4.31
phi3  9.31  6.73  5.61
```

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression drift


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + z.diff.lag)

Residuals:
     Min       1Q   Median       3Q      Max
-1.64364 -0.46591 -0.03954  0.37859  2.29188

Coefficients:
            Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)  0.99048    0.62709   1.579   0.1238
z.lag.1     -0.06837    0.05461  -1.252   0.2194
z.diff.lag  -0.34453    0.15875  -2.170   0.0373 *
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 0.7126 on 33 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.176,     Adjusted R-squared:  0.1261
F-statistic: 3.524 on 2 and 33 DF,  p-value: 0.041


Value of test-statistic is: -1.2521 2.4327

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau2 -3.58 -2.93 -2.60
phi1  7.06  4.86  3.94

      ###############################################
      # Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
      ###############################################

      Test regression none


      Call:
      lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 - 1 + z.diff.lag)

      Residuals:
           Min       1Q   Median       3Q      Max
      -1.85633 -0.38690 -0.03505  0.46530  2.23327

      Coefficients:
                 Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
      z.lag.1     0.01625    0.01079   1.507   0.1411
      z.diff.lag -0.36502    0.16166  -2.258   0.0305 *
      ---
      Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

      Residual standard error: 0.7281 on 34 degrees of freedom
      Multiple R-squared:  0.1537,    Adjusted R-squared:  0.1039
      F-statistic: 3.087 on 2 and 34 DF,  p-value: 0.05862


      Value of test-statistic is: 1.5069

      Critical values for test statistics:
            1pct  5pct 10pct
      tau1 -2.62 -1.95 -1.61
```

الجدول رقم (02) : نتائج إختبار ADF للسلسلةLFON

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression trend


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + tt + z.diff.lag)

Residuals:
     Min       1Q   Median       3Q      Max
-1.07883 -0.40868 -0.09265  0.32381  2.63616

Coefficients:
            Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)  2.48023    1.20046   2.066   0.0470 *
z.lag.1     -0.30527    0.16900  -1.806   0.0803 .
tt           0.05105    0.03438   1.485   0.1473
z.diff.lag  -0.26542    0.17596  -1.508   0.1413
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 0.7332 on 32 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.2621,    Adjusted R-squared:  0.1929
F-statistic: 3.788 on 3 and 32 DF,  p-value: 0.0197


Value of test-statistic is: -1.8063 2.2725 1.8225

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau3 -4.15 -3.50 -3.18
phi2  7.02  5.13  4.31
phi3  9.31  6.73  5.61


###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression drift


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-1.4018 -0.5315 -0.1014  0.3528  2.6057

Coefficients:
            Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)  0.96328    0.64207   1.500   0.1431
z.lag.1     -0.06948    0.05895  -1.178   0.2470
z.diff.lag  -0.39353    0.15614  -2.520   0.0167 *
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 0.7464 on 33 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.2112,    Adjusted R-squared:  0.1634
F-statistic: 4.418 on 2 and 33 DF,  p-value: 0.01995


Value of test-statistic is: -1.1785 2.2247

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau2 -3.58 -2.93 -2.60
phi1  7.06  4.86  3.94
```

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression none


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 - 1 + z.diff.lag)

Residuals:
     Min       1Q   Median       3Q      Max
-1.56387 -0.43949 -0.07483  0.41584  2.61403

Coefficients:
           Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
z.lag.1     0.01723    0.01183   1.456   0.1545
z.diff.lag -0.41969    0.15800  -2.656   0.0119 *
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 0.76 on 34 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.1885,    Adjusted R-squared:  0.1408
F-statistic:  3.95 on 2 and 34 DF,  p-value: 0.02868


Value of test-statistic is: 1.4562

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau1 -2.62 -1.95 -1.61
```

الجدول رقم (03) : نتائج إختبار ADF للسلسلةLTCHO

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression trend


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + tt + z.diff.lag)

Residuals:
     Min       1Q   Median       3Q      Max
-0.45911 -0.06793  0.03457  0.10737  0.47167

Coefficients:
             Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)  0.479808   0.253870   1.890   0.0678 .
z.lag.1     -0.145778   0.080540  -1.810   0.0797 .
tt          -0.003675   0.003111  -1.181   0.2462
z.diff.lag   0.184195   0.174781   1.054   0.2998
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 0.1821 on 32 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.1203,    Adjusted R-squared:  0.03785
F-statistic: 1.459 on 3 and 32 DF,  p-value: 0.2442


Value of test-statistic is: -1.81 1.2458 1.8637

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau3 -4.15 -3.50 -3.18
phi2  7.02  5.13  4.31
phi3  9.31  6.73  5.61
```

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression drift


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + z.diff.lag)

Residuals:
     Min       1Q   Median       3Q      Max
-0.39086 -0.08476  0.02739  0.11750  0.53431

Coefficients:
            Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)  0.32837    0.22043   1.490    0.146
z.lag.1     -0.11740    0.07733  -1.518    0.139
z.diff.lag   0.20492    0.17494   1.171    0.250

Residual standard error: 0.1832 on 33 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.08196,   Adjusted R-squared:  0.02632
F-statistic: 1.473 on 2 and 33 DF,  p-value: 0.2439


Value of test-statistic is: -1.5181 1.1572

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau2 -3.58 -2.93 -2.60
phi1  7.06  4.86  3.94


###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression none


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 - 1 + z.diff.lag)

Residuals:
     Min       1Q   Median       3Q      Max
-0.37118 -0.09626  0.05128  0.10020  0.61103

Coefficients:
            Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
z.lag.1    -0.003309   0.010917  -0.303    0.764
z.diff.lag  0.135409   0.171596   0.789    0.436

Residual standard error: 0.1865 on 34 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.02075,   Adjusted R-squared:  -0.03685
F-statistic: 0.3603 on 2 and 34 DF,  p-value: 0.7001


Value of test-statistic is: -0.3031

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau1 -2.62 -1.95 -1.61
```

الجدول رقم (04) : نتائج إختبار ADF للسلسلةLPIB

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression trend


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + tt + z.diff.lag)

Residuals:
      Min        1Q    Median        3Q       Max
-0.046630 -0.014580 -0.000473  0.013976  0.036455

Coefficients:
             Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)  2.123157   1.324373   1.603  0.11873
z.lag.1     -0.084658   0.053144  -1.593  0.12099
tt           0.002413   0.001474   1.637  0.11143
z.diff.lag   0.479554   0.159389   3.009  0.00508 **
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 0.02012 on 32 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.2509,    Adjusted R-squared:  0.1807
F-statistic: 3.573 on 3 and 32 DF,  p-value: 0.0246


Value of test-statistic is: -1.593 3.5519 1.3399

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau3 -4.15 -3.50 -3.18
phi2  7.02  5.13  4.31
phi3  9.31  6.73  5.61


###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression drift


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + z.diff.lag)

Residuals:
      Min        1Q    Median        3Q       Max
-0.044611 -0.015675 -0.001214  0.010987  0.033577

Coefficients:
            Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)  0.01131    0.30690   0.037   0.9708
z.lag.1      0.00017    0.01209   0.014   0.9889
z.diff.lag   0.43634    0.16114   2.708   0.0106 *
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 0.02063 on 33 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.1882,    Adjusted R-squared:  0.139
F-statistic: 3.825 on 2 and 33 DF,  p-value: 0.03207


Value of test-statistic is: 0.0141 3.7949

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau2 -3.58 -2.93 -2.60
phi1  7.06  4.86  3.94
```

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression none


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 - 1 + z.diff.lag)

Residuals:
      Min        1Q    Median        3Q       Max
-0.044526 -0.015694 -0.001308  0.010864  0.033785

Coefficients:
            Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
z.lag.1    0.0006154  0.0002201   2.796  0.00845 **
z.diff.lag 0.4352447  0.1560381   2.789  0.00859 **
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 0.02032 on 34 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.6929,    Adjusted R-squared:  0.6748
F-statistic: 38.36 on 2 and 34 DF,  p-value: 1.921e-09


Value of test-statistic is: 2.7961

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau1 -2.62 -1.95 -1.61
```

الجدول رقم (05) : نتائج إختبار ADF للسلسلةLK

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression trend


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + tt + z.diff.lag)

Residuals:
      Min        1Q    Median        3Q       Max
-0.182969 -0.068245  0.008432  0.058084  0.224748

Coefficients:
             Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)  0.408099   0.296273   1.377    0.178
z.lag.1     -0.131838   0.088069  -1.497    0.144
tt           0.002073   0.001525   1.360    0.183
z.diff.lag   0.195996   0.182668   1.073    0.291

Residual standard error: 0.09079 on 32 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.1343,    Adjusted R-squared:  0.05316
F-statistic: 1.655 on 3 and 32 DF,  p-value: 0.1963


Value of test-statistic is: -1.497 1.3407 1.9519

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau3 -4.15 -3.50 -3.18
phi2  7.02  5.13  4.31
phi3  9.31  6.73  5.61
```

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression drift


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + z.diff.lag)

Residuals:
      Min        1Q    Median        3Q       Max
-0.177046 -0.063268  0.004945  0.057297  0.238059

Coefficients:
            Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)  0.42886    0.29966   1.431    0.162
z.lag.1     -0.12612    0.08909  -1.416    0.166
z.diff.lag   0.26038    0.17868   1.457    0.154

Residual standard error: 0.09195 on 33 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.08432,   Adjusted R-squared:  0.02882
F-statistic: 1.519 on 2 and 33 DF,  p-value: 0.2338


Value of test-statistic is: -1.4156 1.0597

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau2 -3.58 -2.93 -2.60
phi1  7.06  4.86  3.94

###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression none


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 - 1 + z.diff.lag)

Residuals:
      Min        1Q    Median        3Q       Max
-0.166417 -0.048228 -0.008221  0.054652  0.246621

Coefficients:
           Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
z.lag.1    0.001218   0.004638   0.263    0.794
z.diff.lag 0.169678   0.169615   1.000    0.324

Residual standard error: 0.09336 on 34 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.03209,   Adjusted R-squared:  -0.02485
F-statistic: 0.5636 on 2 and 34 DF,  p-value: 0.5744


Value of test-statistic is: 0.2627

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau1 -2.62 -1.95 -1.61
```

الجدول رقم (06) : نتائج إختبار ADF للسلسلةLH

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression trend


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + tt + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-2.6651 -0.2122  0.1261  0.5364  2.2730

Coefficients:
             Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)  1.711259   0.653397   2.619  0.01337 *
z.lag.1     -0.697217   0.211343  -3.299  0.00239 **
tt           0.005801   0.017294   0.335  0.73950
z.diff.lag  -0.002242   0.178490  -0.013  0.99006
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 1.069 on 32 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.3432,    Adjusted R-squared:  0.2816
F-statistic: 5.573 on 3 and 32 DF,  p-value: 0.003421


Value of test-statistic is: -3.299 3.6828 5.4448

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau3 -4.15 -3.50 -3.18
phi2  7.02  5.13  4.31
phi3  9.31  6.73  5.61


 ###############################################
 # Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
 ###############################################

 Test regression drift


 Call:
 lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + z.diff.lag)

 Residuals:
     Min      1Q  Median      3Q     Max
 -2.6185 -0.1820  0.1751  0.5652  2.2302

 Coefficients:
              Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
 (Intercept)  1.800175   0.589122   3.056  0.00442 **
 z.lag.1     -0.688311   0.206830  -3.328  0.00216 **
 z.diff.lag  -0.006133   0.175701  -0.035  0.97237
 ---
 Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

 Residual standard error: 1.055 on 33 degrees of freedom
 Multiple R-squared:  0.3409,    Adjusted R-squared:  0.3009
 F-statistic: 8.533 on 2 and 33 DF,  p-value: 0.001031


 Value of test-statistic is: -3.3279 5.619

 Critical values for test statistics:
       1pct  5pct 10pct
 tau2 -3.58 -2.93 -2.60
 phi1  7.06  4.86  3.94
```

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression none


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 - 1 + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-3.0343 -0.5622  0.4979  0.7783  2.4818

Coefficients:
           Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
z.lag.1    -0.08511    0.06889  -1.236   0.2251
z.diff.lag -0.30905    0.16188  -1.909   0.0647 .
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 1.177 on 34 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.1564,    Adjusted R-squared:  0.1068
F-statistic: 3.153 on 2 and 34 DF,  p-value: 0.05547


Value of test-statistic is: -1.2355

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau1 -2.62 -1.95 -1.61
```

الجدول رقم (07) : نتائج إختبار ADF للسلسلةLIND

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression trend


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + tt + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-2.4189 -0.3545  0.1106  0.4183  1.2219

Coefficients:
             Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)  0.744398   0.493772   1.508   0.1415
z.lag.1     -0.322449   0.159581  -2.021   0.0518 .
tt          -0.009371   0.013231  -0.708   0.4839
z.diff.lag  -0.196581   0.174543  -1.126   0.2684
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 0.7085 on 32 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.2321,    Adjusted R-squared:  0.1601
F-statistic: 3.225 on 3 and 32 DF,  p-value: 0.03543


Value of test-statistic is: -2.0206 1.431 2.1127

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau3 -4.15 -3.50 -3.18
phi2  7.02  5.13  4.31
phi3  9.31  6.73  5.61
```

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression drift


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + z.diff.lag)

Residuals:
     Min       1Q   Median       3Q      Max
-2.39382 -0.35664  0.08866  0.41768  1.31036

Coefficients:
            Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)   0.4555     0.2762   1.649   0.1086
z.lag.1      -0.2647     0.1361  -1.944   0.0604 .
z.diff.lag   -0.2287     0.1673  -1.367   0.1808
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 0.7032 on 33 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.2201,    Adjusted R-squared:  0.1728
F-statistic: 4.656 on 2 and 33 DF,  p-value: 0.01655


Value of test-statistic is: -1.9444 1.9247

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau2 -3.58 -2.93 -2.60
phi1  7.06  4.86  3.94


###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression none


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 - 1 + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-2.2004 -0.2813  0.2662  0.5150  1.7750

Coefficients:
           Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
z.lag.1    -0.06139    0.05922  -1.037   0.3072
z.diff.lag -0.33106    0.15921  -2.079   0.0452 *
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 0.7207 on 34 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.1568,    Adjusted R-squared:  0.1072
F-statistic: 3.162 on 2 and 34 DF,  p-value: 0.05501


Value of test-statistic is: -1.0368

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau1 -2.62 -1.95 -1.61
```

الجدول رقم (08) : نتائج إختبار ADF للسلسلةDLEQU

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression trend


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + tt + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-1.7090 -0.4463 -0.1077  0.3455  2.2546

Coefficients:
             Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)  0.340141   0.277231   1.227    0.229
z.lag.1     -1.468532   0.294937  -4.979 2.28e-05 ***
tt          -0.006381   0.012466  -0.512    0.612
z.diff.lag   0.074721   0.177549   0.421    0.677
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 0.739 on 31 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.6903,    Adjusted R-squared:  0.6603
F-statistic: 23.03 on 3 and 31 DF,  p-value: 4.935e-08


Value of test-statistic is: -4.9791 8.2786 12.3998

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau3 -4.15 -3.50 -3.18
phi2  7.02  5.13  4.31
phi3  9.31  6.73  5.61

###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression drift


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-1.7413 -0.3952 -0.1727  0.3836  2.2479

Coefficients:
            Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)  0.21590    0.13241   1.631    0.113
z.lag.1     -1.45034    0.28939  -5.012 1.92e-05 ***
z.diff.lag   0.06725    0.17490   0.385    0.703
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 0.7305 on 32 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.6877,    Adjusted R-squared:  0.6681
F-statistic: 35.23 on 2 and 32 DF,  p-value: 8.204e-09


Value of test-statistic is: -5.0117 12.5769

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau2 -3.58 -2.93 -2.60
phi1  7.06  4.86  3.94
```

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression none


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 - 1 + z.diff.lag)

Residuals:
     Min       1Q   Median       3Q      Max
-1.77458 -0.19580  0.07457  0.55127  2.38266

Coefficients:
           Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
z.lag.1    -1.27995    0.27657  -4.628  5.5e-05 ***
z.diff.lag -0.01847    0.17095  -0.108    0.915
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 0.7486 on 33 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.6618,    Adjusted R-squared:  0.6413
F-statistic: 32.29 on 2 and 33 DF,  p-value: 1.703e-08


Value of test-statistic is: -4.628

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau1 -2.62 -1.95 -1.61
```

الجدول رقم (09) : نتائج إختبار ADF للسلسلةDLFON

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression trend


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + tt + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-1.3848 -0.4301 -0.1132  0.3433  2.6281

Coefficients:
             Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)  0.289186   0.283289   1.021    0.315
z.lag.1     -1.568300   0.296827  -5.284 9.52e-06 ***
tt          -0.003665   0.012816  -0.286    0.777
z.diff.lag   0.108786   0.175834   0.619    0.541
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 0.7626 on 31 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.721,     Adjusted R-squared:  0.694
F-statistic: 26.71 on 3 and 31 DF,  p-value: 9.956e-09


Value of test-statistic is: -5.2836 9.3411 13.9709

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau3 -4.15 -3.50 -3.18
phi2  7.02  5.13  4.31
phi3  9.31  6.73  5.61
```

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression drift


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-1.4001 -0.4265 -0.1532  0.3376  2.6265

Coefficients:
            Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)   0.2184     0.1357   1.609    0.117
z.lag.1      -1.5611     0.2915  -5.356 7.06e-06 ***
z.diff.lag    0.1060     0.1730   0.613    0.544
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 0.7516 on 32 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.7203,    Adjusted R-squared:  0.7028
F-statistic:  41.2 on 2 and 32 DF,  p-value: 1.404e-09


Value of test-statistic is: -5.3557 14.3835

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau2 -3.58 -2.93 -2.60
phi1  7.06  4.86  3.94


###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression none


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 - 1 + z.diff.lag)

Residuals:
     Min       1Q   Median       3Q      Max
-1.43442 -0.23232  0.05503  0.60212  2.78795

Coefficients:
            Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
z.lag.1    -1.39640    0.27943  -4.997 1.86e-05 ***
z.diff.lag  0.02253    0.16900   0.133    0.895
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 0.7695 on 33 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.6978,    Adjusted R-squared:  0.6795
F-statistic:  38.1 on 2 and 33 DF,  p-value: 2.658e-09


Value of test-statistic is: -4.9974

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau1 -2.62 -1.95 -1.61
```

الجدول رقم (10) : نتائج إختبار ADF للسلسلةDLTCHO

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression trend


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + tt + z.diff.lag)

Residuals:
     Min       1Q   Median       3Q      Max
-0.34071 -0.09314  0.00017  0.10751  0.41878

Coefficients:
             Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)  0.034447   0.065263   0.528   0.6014
z.lag.1     -1.217731   0.223164  -5.457  5.8e-06 ***
tt          -0.002330   0.003067  -0.760   0.4531
z.diff.lag   0.386718   0.168245   2.299   0.0284 *
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 0.1783 on 31 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.5168,    Adjusted R-squared:   0.47
F-statistic: 11.05 on 3 and 31 DF,  p-value: 4.269e-05


Value of test-statistic is: -5.4567 10.013 15.0194

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau3 -4.15 -3.50 -3.18
phi2  7.02  5.13  4.31
phi3  9.31  6.73  5.61


###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression drift


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-0.3018 -0.1015 -0.0099  0.1085  0.4560

Coefficients:
             Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept) -0.009517   0.029984  -0.317   0.7530
z.lag.1     -1.178598   0.215700  -5.464 5.15e-06 ***
z.diff.lag   0.368971   0.165511   2.229   0.0329 *
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 0.1771 on 32 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.5078,    Adjusted R-squared:  0.477
F-statistic: 16.51 on 2 and 32 DF,  p-value: 1.186e-05


Value of test-statistic is: -5.4641 14.928

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau2 -3.58 -2.93 -2.60
phi1  7.06  4.86  3.94
```

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression none


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 - 1 + z.diff.lag)

Residuals:
     Min       1Q   Median       3Q      Max
-0.31103 -0.11111 -0.01929  0.09883  0.44691

Coefficients:
           Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
z.lag.1     -1.1747     0.2124  -5.531 3.85e-06 ***
z.diff.lag   0.3674     0.1632   2.252   0.0311 *
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 0.1747 on 33 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.5063,    Adjusted R-squared:  0.4763
F-statistic: 16.92 on 2 and 33 DF,  p-value: 8.766e-06


Value of test-statistic is: -5.5307

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau1 -2.62 -1.95 -1.61
```

الجدول رقم (11) : نتائج إختبار ADF للسلسلةDLPIB

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression trend


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + tt + z.diff.lag)

Residuals:
     Min       1Q   Median       3Q      Max
-2.82545 -0.47561 -0.08593  0.58218  2.42943

Coefficients:
              Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)  0.1617956  0.4179194   0.387    0.701
z.lag.1     -1.5255717  0.2842014  -5.368 7.48e-06 ***
tt           0.0008504  0.0193413   0.044    0.965
z.diff.lag   0.1751825  0.1758264   0.996    0.327
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 1.155 on 31 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.6623,    Adjusted R-squared:  0.6296
F-statistic: 20.27 on 3 and 31 DF,  p-value: 1.85e-07


Value of test-statistic is: -5.3679 9.6091 14.4103

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau3 -4.15 -3.50 -3.18
phi2  7.02  5.13  4.31
phi3  9.31  6.73  5.61
```

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression drift


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + z.diff.lag)

Residuals:
     Min       1Q   Median       3Q      Max
-2.81780 -0.46994 -0.08521  0.57971  2.42952

Coefficients:
            Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)   0.1780     0.1955   0.910    0.369
z.lag.1      -1.5257     0.2797  -5.454  5.3e-06 ***
z.diff.lag    0.1751     0.1731   1.012    0.319
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 1.137 on 32 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.6623,    Adjusted R-squared:  0.6412
F-statistic: 31.38 on 2 and 32 DF,  p-value: 2.864e-08


Value of test-statistic is: -5.454 14.8766

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau2 -3.58 -2.93 -2.60
phi1  7.06  4.86  3.94

###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression none


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 - 1 + z.diff.lag)

Residuals:
     Min       1Q   Median       3Q      Max
-2.62870 -0.29288  0.06212  0.73398  2.58579

Coefficients:
           Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
z.lag.1     -1.4794     0.2744  -5.392  5.8e-06 ***
z.diff.lag   0.1522     0.1708   0.891    0.379
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 1.134 on 33 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.6536,    Adjusted R-squared:  0.6326
F-statistic: 31.13 on 2 and 33 DF,  p-value: 2.534e-08


Value of test-statistic is: -5.3921

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau1 -2.62 -1.95 -1.61
```

الجدول رقم (12) : نتائج إختبار ADF للسلسلةDLK

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression trend


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + tt + z.diff.lag)

Residuals:
      Min        1Q    Median        3Q       Max
-0.133253 -0.048368 -0.002175  0.050215  0.270990

Coefficients:
             Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept) -0.058566   0.032155  -1.821   0.0782 .
z.lag.1     -1.290384   0.218604  -5.903 1.62e-06 ***
tt           0.003445   0.001542   2.234   0.0328 *
z.diff.lag   0.431627   0.162536   2.656   0.0124 *
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 0.08511 on 31 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.5511,    Adjusted R-squared:  0.5076
F-statistic: 12.68 on 3 and 31 DF,  p-value: 1.405e-05


Value of test-statistic is: -5.9028 11.6217 17.4222

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau3 -4.15 -3.50 -3.18
phi2  7.02  5.13  4.31
phi3  9.31  6.73  5.61

###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression drift


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + z.diff.lag)

Residuals:
      Min        1Q    Median        3Q       Max
-0.179196 -0.040142 -0.009079  0.052309  0.281472

Coefficients:
             Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)  0.005597   0.015330   0.365    0.717
z.lag.1     -1.103256   0.214138  -5.152 1.28e-05 ***
z.diff.lag   0.335536   0.166226   2.019    0.052 .
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 0.09026 on 32 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.4788,    Adjusted R-squared:  0.4462
F-statistic:  14.7 on 2 and 32 DF,  p-value: 2.966e-05


Value of test-statistic is: -5.1521 13.2812

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau2 -3.58 -2.93 -2.60
phi1  7.06  4.86  3.94
```

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression none


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 - 1 + z.diff.lag)

Residuals:
      Min        1Q    Median        3Q       Max
-0.173752 -0.034581 -0.004123  0.057840  0.286198

Coefficients:
           Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
z.lag.1     -1.0957     0.2103  -5.210 9.94e-06 ***
z.diff.lag   0.3322     0.1638   2.028   0.0506 .
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 0.08907 on 33 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.4768,    Adjusted R-squared:  0.4451
F-statistic: 15.04 on 2 and 33 DF,  p-value: 2.279e-05


Value of test-statistic is: -5.2098

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau1 -2.62 -1.95 -1.61
```

الجدول رقم (13) : نتائج إختبار ADF للسلسلةDLINF

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression trend


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + tt + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-2.2848 -0.3816  0.1446  0.4224  1.7134

Coefficients:
             Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept) -0.046500   0.272745  -0.170    0.866
z.lag.1     -1.454140   0.292185  -4.977  2.3e-05 ***
tt           0.001662   0.012662   0.131    0.896
z.diff.lag   0.078143   0.176662   0.442    0.661
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 0.7549 on 31 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.6828,    Adjusted R-squared:  0.6521
F-statistic: 22.24 on 3 and 31 DF,  p-value: 7.111e-08


Value of test-statistic is: -4.9768 8.2705 12.3973

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau3 -4.15 -3.50 -3.18
phi2  7.02  5.13  4.31
phi3  9.31  6.73  5.61
```

```
###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression drift


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 + 1 + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-2.2838 -0.4023  0.1360  0.4083  1.7186

Coefficients:
            Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept) -0.01487    0.12579  -0.118    0.907
z.lag.1     -1.45188    0.28716  -5.056 1.69e-05 ***
z.diff.lag   0.07741    0.17384   0.445    0.659
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 0.7432 on 32 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.6826,    Adjusted R-squared:  0.6628
F-statistic: 34.41 on 2 and 32 DF,  p-value: 1.06e-08


Value of test-statistic is: -5.0559 12.79

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau2 -3.58 -2.93 -2.60
phi1  7.06  4.86  3.94


###############################################
# Augmented Dickey-Fuller Test Unit Root Test #
###############################################

Test regression none


Call:
lm(formula = z.diff ~ z.lag.1 - 1 + z.diff.lag)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-2.2980 -0.4172  0.1212  0.3934  1.7060

Coefficients:
           Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
z.lag.1    -1.4502     0.2825  -5.134 1.24e-05 ***
z.diff.lag  0.0766     0.1711   0.448    0.657
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 0.7321 on 33 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.6825,    Adjusted R-squared:  0.6633
F-statistic: 35.48 on 2 and 33 DF,  p-value: 5.993e-09


Value of test-statistic is: -5.1336

Critical values for test statistics:
      1pct  5pct 10pct
tau1 -2.62 -1.95 -1.61
```

الملحق رقم (16) : درجة تأخير السببية بين المتغيرات

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DLFON DLEQU DLTCHO
Exogenous variables:
Date: 07/08/21 Time: 17:54
Sample: 1980 2017
Included observations: 33

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	-11.53436	NA	0.000698*	1.244507*	1.652645*	1.381833*
2	-8.568179	4.853751	0.001017	1.610193	2.426469	1.884845
3	-5.352069	4.677978	0.001488	1.960731	3.185147	2.372710
4	4.306737	12.29303	0.001521	1.920804	3.553358	2.470108

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DLFON DLEQU DLINF
Exogenous variables:
Date: 07/08/21 Time: 17:55
Sample: 1980 2017
Included observations: 33

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	-9.753500	NA	0.000626*	1.136576*	1.544714*	1.273902*
2	-6.344339	5.578626	0.000889	1.475415	2.291691	1.750067
3	-0.572993	8.394686	0.001114	1.671090	2.895506	2.083069
4	12.75498	16.96287*	0.000912	1.408789	3.041343	1.958094

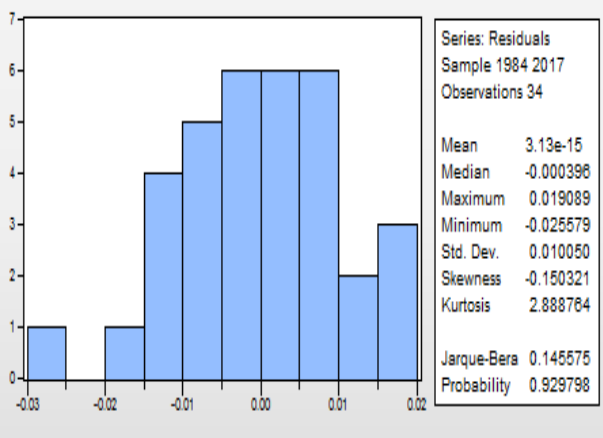
VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DLFON DLEQU DLPIB DLK LH
Exogenous variables:
Date: 07/08/21 Time: 17:53
Sample: 1980 2017
Included observations: 33

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	75.03033	NA	3.36e-08	-3.032141	-1.898423*	-2.650680
2	107.0896	44.68869*	2.39e-08*	-3.459976*	-1.192540	-2.697053*
3	116.9201	10.72415	7.76e-08	-2.540611	0.860543	-1.396226
4	145.1696	22.25720	1.17e-07	-2.737551	1.797320	-1.211705

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DLFON DLEQU DBP
Exogenous variables:
Date: 07/08/21 Time: 17:53
Sample: 1980 2017
Included observations: 33

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	-369.2332	NA	1814103.*	22.92322*	23.33136*	23.06055*
2	-367.5763	2.711231	2861611.	23.36826	24.18454	23.64291
3	-361.9107	8.240822	3609937.	23.57035	24.79476	23.98233
4	-353.3420	10.90567	3943015.	23.59649	25.22904	24.14579

الملحق رقم (17) : نتائج إختبار ljung box و jarque-Berra لنموذج ARDL



Date: 07/09/21 Time: 14:34
Sample: 1980 2017
Included observations: 34
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.076	0.076	0.2137	0.644
		2	-0.309	-0.316	3.8636	0.145
		3	-0.001	0.060	3.8636	0.277
		4	-0.007	-0.124	3.8655	0.425
		5	-0.322	-0.329	8.2453	0.143
		6	-0.201	-0.226	10.014	0.124
		7	0.106	-0.116	10.518	0.161
		8	0.122	-0.055	11.223	0.189
		9	0.021	-0.059	11.244	0.259
		10	0.012	-0.135	11.251	0.338
		11	0.101	-0.047	11.792	0.379
		12	0.042	-0.035	11.889	0.455
		13	-0.045	0.003	12.005	0.527
		14	-0.128	-0.133	13.002	0.526
		15	-0.115	-0.189	13.855	0.537
		16	0.054	-0.031	14.054	0.595

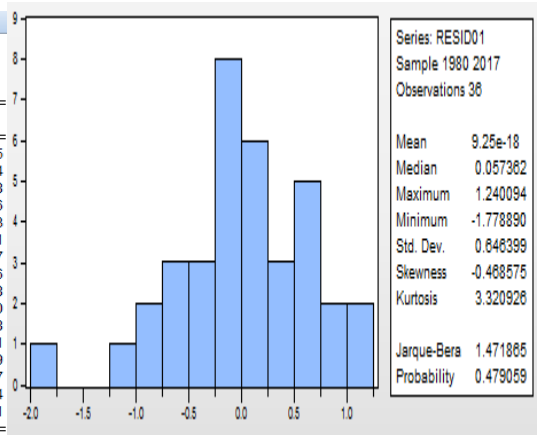
*Probabilities may not be valid for this equation specification.

الملحق رقم (18) : نتائج إختبار ljung box و jarque-Berra لنموذج VAR

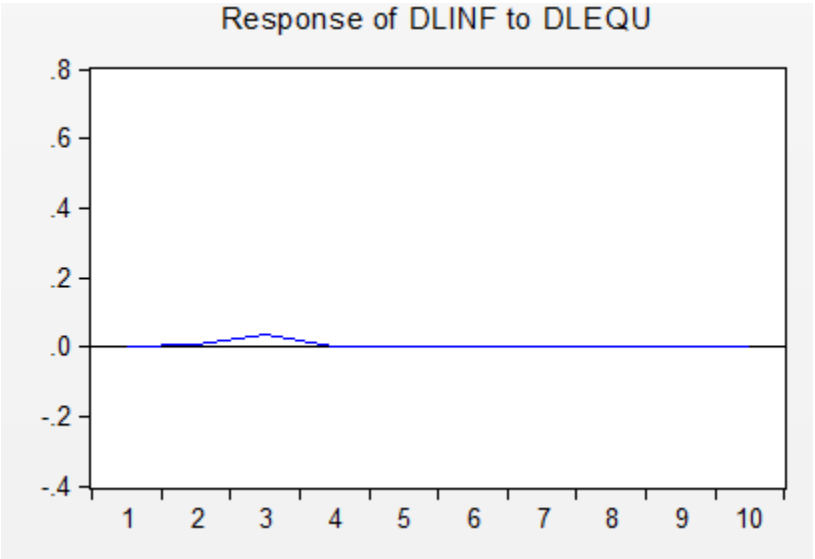
Correlogram of RESID01

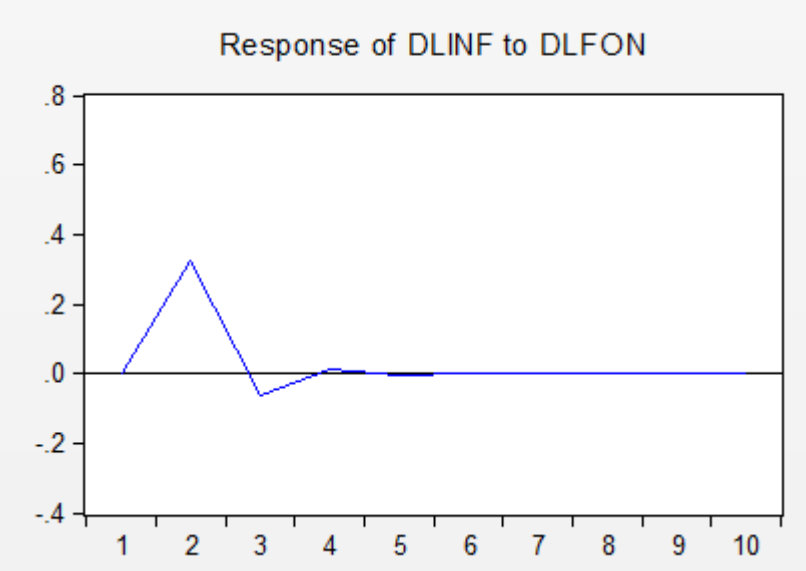
Date: 07/09/21 Time: 16:04
Sample: 1980 2017
Included observations: 36

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.011	0.011	0.0047	0.945
		2	-0.081	-0.081	0.2691	0.874
		3	-0.094	-0.093	0.6382	0.888
		4	-0.116	-0.123	1.2138	0.876
		5	0.247	0.239	3.9042	0.563
		6	0.079	0.051	4.1875	0.651
		7	-0.133	-0.130	5.0236	0.657
		8	-0.242	-0.227	7.8748	0.446
		9	-0.126	-0.082	8.6734	0.468
		10	-0.137	-0.254	9.6664	0.470
		11	0.093	-0.025	10.143	0.518
		12	-0.050	-0.111	10.286	0.591
		13	-0.048	0.027	10.425	0.659
		14	-0.070	-0.093	10.729	0.707
		15	-0.078	-0.059	11.127	0.744
		16	0.006	-0.157	11.129	0.801



الملحق رقم (19) : دوال الاستجابة الدفعية لنموذج VAR





الملحق رقم (20) : نتائج تحليل التباين لنموذج VAR

Variance Decomposition of DLINF:

Period	S.E.	DLINF	DLEQU	DLFON
1	0.676020	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.801101	83.84957	0.012021	16.13841
3	0.808511	83.33389	0.234137	16.43197
4	0.808690	83.32602	0.234388	16.43959
5	0.808721	83.32353	0.234658	16.44181
6	0.808722	83.32348	0.234666	16.44185
7	0.808722	83.32347	0.234666	16.44186
8	0.808722	83.32347	0.234666	16.44186
9	0.808722	83.32347	0.234666	16.44186
10	0.808722	83.32347	0.234666	16.44186